منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum

دور الثقافة والمعرفة في تعزيز التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي

تحرير

د. خالد الجابر

بسم الله الرحمن الرحيم
مجلس التعاون لدول الخليج العربية

جميع الحقوق محفوظة لمنتدى التنمية الخليجي.
ولا يجوز نسخ أو توزيع أي جزء من هذا الكتاب بأي شكل؛ دون إذن كتابي مُسبق من منتدى التنمية الخليجي.

منتدى التنمية الخليجي www.gulfdev.org
ص ب ٣٦٧٩ الصفاة - ١٣٠٣٧ الكويت
سكرتارية المنتدى najah@gulfdev.org

«دور الثقافة والمعرفة في تعزيز التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي»

أوراق وجلسات

اللقاء السنوي لـ «منتدى التنمية الخليجي»

اللقاء الثاني والأربعون

دورة الدكتور شملان يوسف العيسى

تنظيم مركز أسبار للدراسات والبحوث

2-3 فبراير 2024

(الرياض)

تحرير

د. خالد الجابر

فهرست المحتويات

أسماء المشاركين 4

كلمة مدير المؤتمر 5

المعرفة والثقافة ودورها في التنمية الإنسانية 11
د. خالد الجابر

تموضع المعرفة والثقافة: بين غايات التنمية وتحدّياتها 23
د. محمد الكواري

آليات التأثير المعرفي في المجتمعات الخليجية وإدارة التحوُّلات الاجتماعية 37
د. أمينة الحجري

التنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة 51
د. محمد السويدي

التحديات الشائكة في المجال العلمي والإنتاج المعرفي: حالة الكويت 75
د. يعقوب الكندري

إصلاح منظومة التعليم كشرطٍ للتنمية 101
تدريس مادة الفلسفة في دول الخليج العربي مثالًا)
د. حسن مدن

ثقافة المجتمع: كيف تُحفِّزُ النموَّ الاقتصادي أو تُعيقه 119
د. توفيق السيف

الجلسات النقاشية

الجلسة الأولى 141

الجلسة الثانية 165

الجلسة الثالثة 201

الدكتور شملان يوسف العيسى

2020 - 1944

حرص منتدى التنمية الخليجي لهذا العام على اختيار الدكتور «شملان العيسى» شخصية العام، لما له من دور بارز وفعَّال في النهضة الثقافية في الخليج بصفة عامة. ترأس الدكتور شملان مجلس إدارة مركز تقويم وتعليم الطفل، وتولى رئاسة قسم العلوم السياسية لعدة سنوات، بالإضافة إلى اللجان العاملة في القسم العلمي، وتولى أيضًا تأسيس وإدارة مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة الكويت في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. عُرف الدكتور شملان بتوجهاته الليبرالية، ودائمًا ما يُعرف بآرائه الجريئة ومواضيعه الحادة والمثيرة للجدل، كما أن للدكتور شملان العيسى العديد من المقالات المنتظمة في عدد من الصحف الخليجية والمحلية؛ منها صحيفة الشرق الأوسط، وصحيفة الاتحاد؛ سخرها للقضايا السياسية الراهنة في المنطقة والعالم.

أسماء المشاركين

- إبراهيم عبدالعزيز البعيز
- إبراهيم مبارك الدوسري
- ابتسام محمد صالح الدلال
- أحمد عبدالعزيز بن صقر
- أحمد إبراهيم المحيميد
- أسرار علي جوهر حيات
- أماني عبدالرحمن البريكان
- أمينه بنت عبيدالحجري
- بهية جواد الجشي
- تهاني عبدالرزاق الباحسين
- توفيق السيف
- جمال فخرو
- حسام عبدالوهاب زمان
- حسن مدن
- خالد الجابر
- خالد عواض الثبيتي
- خالد بن إبراهيم العواد
- زياد بن عبدالله الدريس
- سعد عبدالله الزهراني
- سعد بن عبدالرحمن البازعي
- شيخة الجاسم
- سمر المقرن
- سيدات حسن الشنفيطي
- عامر ذياب التميمي
- عبدالله فرحان المدهري
- عبدالرحمن العلولا
- عبدالرحمن عطاالله الخضري
- عبدالعزيز عبدالله الجلال
- عبدالعزيز عبدالرحمن كمال
- عبدالله ابراهيم القويز
- عبدالله يعقوب بشاره
- عبدالله ياسين بوحليقه
- علي سليمان الوهيني
- عزيزة المفلح
- فائزة بنت عبدالعزيز الشعيبي
- فائزة محسن الحربي
- فهد العرابي الحارثي
- فهد سعود أحمد اليحيا
- فوزية بكر البكر
- قيس الأسطى
- ماجد عبدالله المنيف
- محمد غانم الرميحي
- محمد الحارثي
- محمد بن صالح الكواري
- محمد حمدان بن جرش
- محمد إبراهيم المعجل
- محمد حمد الكثيري
- محمد بن صقر الضبيطي
- مشاعل بنت ذياب العتيبي
- مصطفى الزرعوني
- ملك الرشيد
- موضي عبدالعزيز الحمود
- ناصر إبراهيم القعود
- هالة الصليبيخ
- هند خالد الخليفة
- يوسف عبدالحميد الجاسم
- يعقوب يوسف الكندري

كلمة مدير المؤتمر

السيدات والسادة الحضور، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

في البداية؛ أودُّ أن أرحب بكم جميعًا في هذا المؤتمر الذي يجمع نخبة من الأكاديميين والمفكرين والخبراء، لمناقشة موضوع بالغ الأهمية، والذي تم اختياره ليكون المحور الرئيسي في مؤتمر التنمية الخليجي، في اللقاء السنوي الثاني والأربعين، الذي جاء بعنوان «دور الثقافة والمعرفة في تعزيز التنمية بدول الخليج العربي».

نحن هنا اليوم لنتناول قضية مِحورية تُعدُّ مِن أهم ركائز بناء المجتمعات وتقدمها، وهي «دور الثقافة والتنمية وتأثيرها في تقدم المجتمعات الإنسانية»، إن موضوع الثقافة والتنمية يشمل جوانب مُتعددة، ونحن نسعى من خلال هذا المؤتمر لتوضيح هذه الجوانب، وتقديم رُؤى مختلفة تدعم تكامل الثقافة مع جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

إنَّ فهم العلاقة بين الثقافة والتنمية ليس بالأمر البسيط؛ فهو يتطلَّب فهمًا عميقًا لدور القِيم والممارسات الثقافية في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة، ولذلك فإن الهدف مِن هذا المؤتمر هو دراسة كيفية توظيف الثقافة والقيم الثقافية في صياغة السياسات التنموية، إن الثقافة تمنحنا الهُوية والتميُّزَ، وتُحدِّدُ سلوكياتنا وقِيمنا، وهي عنصر أساسي في تحقيق التنمية الشاملة.

عندما نتحدث عن التنمية، لا ينبغي لنا النظر إليها فقط من منظور اقتصادي أو مادي؛ بل يجب أن نتناولها بشكل شامل يأخذ في الاعتبار جميع جوانب حياة الإنسان، ومن هنا تتجلى أهمية الثقافة كعامل أساسي في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

الثقافة ليست مجرد موروثات أو تقاليد نتوارثها عبر الأخيال؛ بل هي كذلك مجموعة من القِيم والممارسات التي توجه مسارنا نحو التقدم، لا يمكن للمجتمعات أن تزدهر وتُحقق التنمية الحقيقية دون أن تكون الثقافة جزءًا من هذه العملية.

لقد أظهرت التجارب الدولية والمحلية أنَّ الثقافة تلعب دورًا حاسمًا في صياغة السياسات التنموية؛ إذ تُؤثِّرُ القِيم والمعتقدات الثقافية على سلوك الأفراد والمؤسسات، وتُحدِّد توجُّهَاتهم في المجالات المختلفة، لذلك فإن التنمية الشاملة تتطلب استراتيجيات تأخذ في الاعتبار السياق الثقافي والاجتماعي، وتُعزز الجوانب الثقافية كجزء أساسي مِن عملية التنمية.

لقد شهد العالم بعد انتهاء الحرب الباردة تغييرات جَوهرية أثَّرت بشكل كبير على الفكر التنموي، بدأت المؤسسات الدولية خلال تلك الفترة في تقديم مجموعة من الحلول التنموية التي شملت الإصلاح الزراعي، والتركيز على التنمية المجتمعية، وتطوير التقنيات المناسبة، والاهتمام بالفئات الأكثر فقرًا، وتلبية الاحتياجات الأساسية، ومع ذلك، ورغم الجهود المبذولة، إلا أن هذه السياسات لم تُحقق النتائج المرجوَّة في الكثير من الدول النامية.

أدَّى هذا الفشل إلى إعادة النظرِ في العوامل الثقافية وتأثيرها على التنمية، فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أنَّ تجاهل البُعد الثقافي في السياسات التنموية كان أحد الأسباب الرئيسية لعدم تحقيق التقدم المطلوب في هذه الدول؛ لذا أصبح من الواضح ضرورة تبني مقاربة شاملة تُدمج القِيم والممارسات الثقافية في عملية التخطيط للتنمية، وهذا ما يدعونا اليوم إلى طرح سؤال مهم؛ كيف يمكن للثقافة أن تُصبح قُوة دافعة للتنمية؟

في فترة ما بعد الحرب الباردة ظهرت نظريات مُتعددة، تناولت موضوع الثقافة كعامل أساسي في تحديد طبيعة الصراعات العالمية والتوجهات التنموية؛ إحدى هذه النظريات تناولت فَرَضِيَّة أنَّ الصراعات المستقبلية لن تكون أيديولوجية أو اقتصادية في الأساس؛ بل ستكون ذات طبيعة ثقافية، وأشارت هذه الفرضية إلى أن الثقافة ستلعب دورًا حيويًّا في توجيه الصراعات وتحديد مسارات التنمية المستقبلية.

لقد أثارت هذه النظرية جدلًا واسعًا في الأوساط الأكاديمية والسياسية؛ حيث أيَّدها البعض واعتبرها تفسيرًا جديدًا للتغيرات العالمية، في حين عارضها آخرون، ورأوا أنها تبالغ في تقدير تأثير الثقافة على الصراعات الدولية، ومع ذلك فإن الفكرة الرئيسية وراء هذه النظرية ساعدت في تحويل الانتباه إلى الدور المحوري الذي تلعبه الثقافة في صياغة السياسات التنموية، هذا التحول يعكس اعترافًا متزايدًا بأهمية الثقافة كعنصر أساسي في بناء المجتمعات وتطويرها.

شهدت نهاية القرن العشرين اهتمامًا متزايدًا من المؤسسات الأكاديمية في الغرب بدراسة العلاقة بين الثقافة والتنمية، إحدى هذه الجهود ركزت على دراسة تأثير القِيم الثقافية على التقدم الاقتصادي والديمقراطية السياسية في الدول النامية، وقد طرحتْ هذه الدراساتُ تساؤلات مهمة حول دور القِيم والمعتقدات في تحقيق التنمية، وكيف يمكن للسياسات والإجراءات الحكومية أن تتجاوز العقبات الثقافية وتدعم التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

توصَّلت هذه الدراسات إلى أن القِيم والمعتقدات الثقافية تُشكل الأساس في تحقيق التقدُّم، وأن إهمال هذا الجانب يمكن أن يؤدي إلى فشل السياسات التنموية.

وقد تمَّ تعريف «الثقافة» بأنها مجموعة من القِيم والمعتقدات والممارسات والعلاقات التي تُشكل نمطَ الحياة في المجتمع، و»التقدم الإنساني» بأنه يشمل التنمية الاقتصادية، والرخاء المادي، والعدالة الاجتماعية.

في السياق الشرقي، أظهرت بعض الدراسات أنَّ العوامل الثقافية السائدة في العديد من المجتمعات الآسيوية تُشكل عقبات رئيسية أمام تحقيق التحديث والتنمية، وأشارت إلى أن هذه العوامل التي تتأثر بالنفوذ السُّلطوي والقِيم الاجتماعية الصارمة، تعُيق الأنشطة الإبداعية وتدعم الفساد والمحاباة، مما يُؤدي إلى تجميد الفوارق الاجتماعية وتعزيز القِيم التي تحتقر العمل اليدوي.

لقد دعت هذه الدراسات إلى تبنِّي سياساتٍ تُركِّز على التغيير الثقافي، مع التأكيد على دور التعليم كأداة فعالة لتحقيق هذا التغيير؛ إذ يمكن للحكومات، من خِلال تبني نظم تعليمية تدعم القِيم الإيجابية، أن تُسهم في تعزيز التنمية وتجاوز العوائق الثقافية.

شهدت العقود الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بقضايا التنمية الثقافية؛ سواء على مستوى الجهود الفردية أو من خلال تقارير ودراسات أعدتها المؤسسات الثقافية، لقد كان هناك وعيٌ متزايد بأهمية تعزيز العلاقة بين الثقافة والتنمية، ولكن التحديات العديدة التي تواجهها المجتمعات العربية أدَّت إلى تراجع زَخمِ هذه الجهود.

تتمثل بعض هذه التحديات في تراجع دُور المبدعين والمثقفين نتيجة لعوامل متعددة؛ منها عدم إيمان العديد منهم بأهمية العمل الثقافي في إحداث تأثير حقيقي في المجتمع، إلى جانب ذلك نجد أنَّ السُّلطة المجتمعية تُؤثر بشكل كبير على الثقافة، وتفرض أحيانا قيودًا على حرية التعبير والإبداع، فضلًا عن ذلك تعاني نُظم التعليم في العديد مِن الدول العربية مِن الاعتماد على أساليب التلقين والحفظ، مما يُقلِّل مِن فُرص تعزيز التفكير النَّقدي والابتكار.

تُشير تقارير التنمية الصادرة عن بعض المؤسسات الثقافية في العالم العربي إلى وجود تباين واضح في المؤشرات الثقافية والتعليمية، على الرغم مِن أن بعض المجالات تشهد تحسُّنًا، إلا أنَّ هناك مجالات أخرى تعاني من الجمود أو التراجع، هذا يؤكد الحاجة المُلحة إلى إجراء إصلاحات جوهرية؛ لتحسين البيئة.

لا يُمكننا الحديث عن الثقافة والتنمية في العالم العربي دون الإشارة إلى دول الخليج العربي، التي تلعب دورًا رئيسيًّا في تعزيز التنمية الثقافية على مستوى المنطقة، تواجه دُول الخليج العربي تحديَّات ثقافية متنوعة تتعلق بالتوازن بين المحافظة على الهُوية الثقافية والتكيف مع متطلبات التنمية الحديثة.

على الرغم من هذه التحديات فقد حقَّقت دول الخليج تقدمًا ملحوظًا في مجالات متعددة؛ في تطوير السياسات التعليمية، وتعزيز البحث العلمي، لقد تم إنشاء مؤسسات ثقافية ومراكز بحثية تهدف إلى دعم التنمية المستدامة وتعزيز الإبداع والابتكار، كما أنَّ الاستثمار في رأس المال البشري يُعتبر من أولويات دول الخليج؛ حيث يُعدُّ التعليم الجيد وبناء القدرات مِن أهم الأدوات لتحقيق التنمية.

على الرغم من الجهود المبذولة في العديد من المجالات، لا تزال هناك تحديات جوهرية تحتاج إلى حلول جذرية ومستدامة؛ من بين هذه التحديات تحسين جودة التعليم، الذي يشكل حجر الأساس لأي عملية تنموية حقيقية، كما أن زيادة الإنفاق على البحث والتطوير يُعد ضرورة مُلحة لتعزيز القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون الخليجي في الاقتصاد العالمي، إلى جانب ذلك لا بدَّ من تعزيز الابتكار في جميع القطاعات؛ من أجل مواجهة التغيرات السريعة التي يشهدها العالم في التكنولوجيا والاقتصاد.

النجاح في مواجهة هذه التحديات يتطلَّب تبنِّي سياسات شاملة تُركز على التنمية المستدامة بمفهومها الواسع، بما يشمل الأبعاد الثقافية والاجتماعية إلى جانب الاقتصادية، إن أي تنمية حقيقية يجب أن تقوم على أساس مَتين من السياسات التي تدعم الابتكار وتُكرِّس للاستثمار في الإنسان كأهم عنصر في عملية التنمية.

هذا العام جاء موضوع مؤتمر التنمية الخليجي ليُسلِّطَ الضوءَ بشكل خاص على التحديات التي تواجه الثقافة والتنمية في مجتمعات دول الخليج العربي، وقد تَميَّزَ المؤتمرُ بتنوع المشاركين من أكاديميين وباحثين مُتخصِّصين يُمثلون جميع دول مجلس التعاون الخليجي دون استثناء، هؤلاء الباحثون بخلفياتهم المتنوعة قدَّموا مقاربات متعددة، تجمع بين العلوم الاجتماعية؛ مثل السوسيولوجيا والأنثروبولوجيا، والعلوم الاقتصادية والسياسية؛ مما ساهم في إثراء المناقشات وتوسيع نِطاق الحلول المقترحة.

على مدار يومين تمَّ استعراض دراسات وأوراق عِلمية تُقدم تحليلات عميقة للقضايا المتعلقة بالتنمية الثقافية والاجتماعية، والسُّبل الممكنة لتعزيز الترابط بين الهُوية الثقافية المحلية ومشاريع التنمية الشاملة، هذا التنوُّع في الطروحات والآراء يعكس أهمية التعاون بين مختلف التخصُّصات والمجالات لتقديم حلول مُبتكرة ومُستدامة، قادرة على الاستجابة للتحديات الراهنة والمستقبلية.

السيداتُ والسادة! إنَّ الحديث عن العلاقة بين الثقافة المعرفية والتنمية يتجاوز فِكرة الحفاظ على الهُوية الثقافية؛ ليصل إلى البحث في كيفية تحقيق التكامل بين الثقافة والاقتصاد والسياسة لتحقيق تنمية مستدامة، يتطلب النجاح في هذا المجال تعزيز الحوار بين مختلف الجهات المعنية، وتبني سياسات تستهدف القِيم الثقافية والمعتقدات الاجتماعية بشكل إيجابي.

إنني على ثِقة بأنَّ هذا المؤتمر سيكون فرصة ثمينة لتبادلِ الأفكار والخبرات بين المشاركين، والبحثِ في كيفية مواجهة التحديات وتحقيق التطلعات المستقبلية، نأمل أن تُثمرَ النقاشات عن توصيَّات فعَّالة تدعم جهود التنمية في دول الخليج العربي والعالم العربي ككلٍّ، وتُساهم في بناء مستقبل أكثر إشراقًا واستدامة.

في الختام؛ أودُّ أن أعبر عن خالص شكري لجميع المشاركين في هذا المؤتمر؛ سواء كانوا من المتحدثين أو الحضور، إنَّ مشاركتكم تُساهم في إثراء النقاش وتعزيز فهمنا للعلاقة بين الثقافة والتنمية، وأتمنى للجميع جلسات ناجحة ومُثمرة، تنعكس نتائجها على مجتمعنا ككلٍّ.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

د. خالد الجابر

الفصل الأول - المقدمة:

«المعرفة والثقافة ودورها في التنمية الإنسانية»

د. خالد الجابر

على مرِّ التاريخ كانت المعرفة والثقافة تعبيرًا واضحًا عن مستوى الرقي البشري؛ حيث تعكس في جوهرها درجة التقدم الحضاري والتنموي لأي مجتمع، فالثقافة والمعرفة لا تُعِدَّان فقط أدواتٍ للفهم والاستيعاب؛ بل هما معايير أساسية لقياس مستويات التنمية بين المجتمعات، مما يجعلهما عوامل مِحورية لتسريع عجلة النمو وتطوير القدرات الإنتاجية في مختلف مؤسسات الدولة، يعكس هذا الارتباط بين المعرفة والثقافة نهجًا مُتكاملًا نحو بناء مستقبل مُزدهر ومُستدام.

تُشير المعرفة إلى مجموعة من الحقائق والمعلومات والمهارات والحكمة، التي يكتسبها الناس من خِلال التعلُّم والخبرة والتعليم، يمكن أن تتَّخذَ المعرفةُ أشكالًا مُتنوعة؛ مثل المعرفة النظرية التي تنبع مِن الدراسة الأكاديمية، والمعرفة العملية المستنِدَة إلى التجربة اليومية والتطبيق العملي، وحتى المعرفة الحدسيَّة التي تتكوَّن مِن خلال التجارب الإنسانية المباشرة، هذه المعرفة، بجميع أشكالها، تلعب دورًا لا غِنى عنه في تحسين جودة حياة الإنسان، وتعزيز قُدرته على اتخاذ قرارات مدروسة تُسهم في التطور الشخصي والجماعي.

المعرفة تُمكِّن الأفراد من التفكير النقدي؛ حيث يُصبحون قادرين على تحليل المشاكل المعقدة والوصول إلى حلول مبتكرة، وبالإضافة إلى ذلك فإنها تُعزز الابتكار والإبداع؛ حيث يُساهم الأفراد في تطوير تقنيات وأساليب جديدة؛ لتحسين حياتهم وحياة المجتمع بأكمله، كما أنَّ المعرفة تُعزِّز الشعور بالمسؤولية المجتمعية؛ إذ تُمكِّن الأفراد مِن فهم تأثير تصرفاتهم على المجتمع والعالم من حولهم، مما يُؤدي إلى تصرفات تعكس وعيًا أعمق بالمسؤولية البيئية والاجتماعية.

ومن ناحية أخرى؛ تُشير الثقافة إلى مجموعة الأفكار والعادات والمعتقدات والسلوك الاجتماعي لمجموعة مُعينة من الناس، تُعبِّر الثقافة عن نفسها في اللغة والفنِّ والتقاليد والطقوس والممارسات اليومية، وهي تُمثل الهُوية المشتركة للمجتمعات والأمم.

الثقافة لا تُعبِّر فقط عن الماضي والموروثات التي تنتقل من جيل إلى جيل؛ بل تتطور باستمرار مع تقدم المجتمع وتغيراته.

تلعب الثقافة دورًا محوريًّا في تحديد القِيم والأخلاق والممارسات اليومية للأفراد، وإنها ليست مجرد تراث يُحتفى به؛ بل هي عامل ديناميكي يتفاعل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية

والسياسية؛ فعلى سبيل المثال تؤثر الثقافة على كيفية تعامل الأفراد مع التعليم والعمل والمشاركة المجتمعية.

وفي هذا السياق تُشكِّل الثقافة أيضًا إطارًا للتنمية من خلال توجيه السلوكيات والقيم الاجتماعية، التي تدعم النمو الاقتصادي والاجتماعي المستدام.

الثقافة ليست مجرد مجموعة من الممارسات الثابتة؛ بل هي عنصر حيوي يتطور مع الزمن، ففي بعض الأحيان يمكن للتفاعل مع ثقافات أخرى، أو التعرض لمعارف جديدة؛ بأن يدفع الثقافة إلى التغيير أو التطور، هذا التفاعل بين الماضي والمستقبل؛ القديم والجديد، هو ما يخلق ثقافة مُتجددة قادرة على الاستجابة لتحديات العصر الحديث.

العلاقة المتبادلة بين المعرفة والثقافة والتنمية

المعرفة والثقافة ليستا معزولتين عن بعضهما البعض؛ بل تربطهما علاقة عميقة ومتبادلة، تُشكِّلُ الثقافة كيفيَّة إنشاء المعرفة ونقلها وفهمها، في حين تُثري المعرفة الثقافة مِن خلال وجهات نظر جديدة وابتكارات، إنَّ الثقافة تُؤثِّر بشكل مباشر على نوع المعرفة التي يُعترف بها وتُقدَّرُ في المجتمع؛ على سبيل المثال في بعض الثقافات قد يُعتبر التعليم الأكاديمي التقليدي ذا أهمية قصوى، بينما تُعطى في مجتمعات أخرى الأولوية للمعرفة العِملية أو المهارات الحرفية.

في الوقت نفسه تُسهم المعرفة في تطور الثقافة، فكُلَّما زادت المعرفة المتاحة للأفراد والمجتمعات؛ أصبح بإمكانهم إعادة النظر في تقاليدهم الثقافية وإدخال تحسينات عليها؛ على سبيل المثال إن التحولات الثقافية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في العديد مِن المجتمعات لم تكن لتَحدُثَ لولا المعرفة الجديدة حَول حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، التي نشأت مِن خلال التعليم والبحث الأكاديمي، وهكذا فإنَّ المعرفة تُحدث تحولًا في الوعي المجتمعي، ممَّا يُتيح فُرصًا لتطوير القِيم والأفكار.

تتَّسم العلاقة بالتكاملية؛ حيث تُعتَبر جزءًا رئيسيًّا مِن أي عملية تنموية شاملة، ولا يَقتصر مفهوم تحسين مستوى المعيشة على مجرد زيادة الدخل؛ بل يمتدُّ إلى تحسين جودة الحياة نفسها، ويتطلب ذلك تَبنِّي مجموعة مِن القِيم الجديدة التي تعكس التطور المستمر في وعي الأفراد والمجتمعات، يُمثِّل هذا المسار الثقافي تعبيرًا عن كرامة الإنسان؛ حيث يُعزز التواصل والإبداع في المجتمع، مما يمنح حياةَ الأفراد معنى وقِيمة حقيقيين.

إنَّ السعي المستمر نحو تحقيق هذه القِيم يعكس تطورًا في الوعي الفردي والمجتمعي، ويُؤدي بدوره إلى تعزيز دور المعرفة والثقافة في تحقيق التنمية الشاملة، فتجربة العديد مِن المجتمعات أظهرت أنَّ النهوض بالثقافة يُمثل نقطة الانطلاق نحو التنمية المستدامة، وذلك مِن خلال تحفيز التفكير الإبداعي وتعزيز الابتكار والإنتاجية.

تطور المجتمعات مِفتاح التنافسية والهيمنة

في عالم يتَّسم بالتغيُّرات السريعة والتحولات المستمرة، يُعدُّ الابتكار عاملًا أساسيًّا في تعزيز التنمية، ومِن هنا يأتي دور المعرفة كقوة دافعة للابتكار، فالمجتمعات التي تستثمر في التعليم والبحث والتطوير تكون قادرة على ابتكار حلول جديدة للتحديات التي تواجهها؛ سواء كان ذلك في مجالات التكنولوجيا، أو الصحة، أو الزراعة، أو حتى الفنون؛ فإن الابتكار المدعوم بالمعرفة يُسهم في تحسين مستوى المعيشة، وخلق فرص جديدة للنمو؛ على سبيل المثال فإنَّ استخدام التكنولوجيا الحديثة في القطاع الزراعي؛ مثل تطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين إنتاجية المحاصيل، هو مِثال واضح على كيفية تأثير المعرفة والابتكار على تحسين الحياة اليومية، وبالمثل في المجال الطبي، فقد تُمكِّن الأبحاث والمعرفة الجديدة المجتمعاتَ مِن تحسين نُظم الرعاية الصحية، وتوفير علاجات أكثر فعالية؛ هذه الأمثلة تؤكد أن الاستثمار في المعرفة ليسَ رفاهية؛ بل هو ضرورة لتحقيق تنمية مُستدامة.

ومن جانبها؛ تشير التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى الأهمية الكبيرة التي يُمثلها بناء مجتمعات تعتمد على إنتاج ونشر وتوظيف المعرفة بكفاءة في مختلف المجالات؛ حيث تُؤكد هذه التقارير أن المجتمعات القادرة على إدارة المعرفة واستخدامها بشكل فعال هي التي تملك القدرةَ على تحقيق النمو والتطور المستدام.

الركائز الأساسية للإنتاج المعرفي؛ من أركان البنك الدولي إلى نموذج غوتنبرغ

يرتكز التحوُّلُ نحو الإنتاج المعرفي على عِدة مجالات رئيسية؛ تشمل التربية، والثقافة، والعلوم، وتكنولوجيا المعلومات، ووفقًا للبنك الدولي يتطلب تحقيق هذا التحول بناء قاعدة معرفية متينة تستند إلى أربعة أركان رئيسية:

١. التعليم والموارد البشرية: التي تُسهم في تكوين واستخدام ومشاركة المعارف بكفاءة.

٢. الحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي: من خلال توفير حوافز تُشجع على استخدام وتوظيف المعرفة بكفاءة.

٣. البِنَى التحتية للمعلومات: التي تُسهِّل عملية الاتصال وتبادل المعلومات والمعارف.

٤. نظام الابتكار: الذي يُعزِّزُ تطوير أفكار جديدة وتنفيذها على أرض الواقع.

وفي عام ٢٠٠٩م شهدت المفوضية الأوروبية تقديمَ نموذج جديد للإنتاج المعرفي، خلال مؤتمر غوتنبرغ؛ حيث تمَّ تعديل الأركان السابقة إلى ثلاثة أركان رئيسية هي:

١. البحث والتطوير والابتكار: الذي يعتمد على دراسة الإشكاليات، وإيجاد الحلول المبنيَّة على الخبرة والمعرفة.

٢. التربية والتعليم: الذي يُمثِّل المحرِّكَ الأساسي للنمو التِّقَنِي في شَتَّى المجالات.

٣. تكنولوجيا المعلومات والاتصال: الذي يُسهم في زيادة تدفُّقِ المعلومات وانتشارها عالميًا.

كما تُعدُّ إدارة المعرفة واحدة مِن الأدوات الأساسية التي يُمكن أن تُسهم في تحسين عمليات الإنتاج وزيادة مستوى الابتكار داخل المؤسسات، يتجلَّى هذا التأثير في تعزيز جودة الإنتاج، وتحقيق الكفاءة، وخفض التكاليف، وبالتالي رفع قُدرة المؤسسات على المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية، وعِلاوة على ذلك، فإنَّ تبادل المعرفة بين مختلف الجهات في المجتمع يُساهم في تحفيز الابتكار في العديد من المجالات؛ مثل التعليم، والصناعة، والتكنولوجيا، وغيرها.

تُتيح إدارة المعرفة الوصول إلى موارد مُتعددة وتوظيفها بشكل فعال، مما يؤدي إلى تسريع نقل الخبرات وتطوير المهارات بين الأفراد والمؤسسات؛ ولهذا فإنَّ المؤسسات التي تتبنى ممارسات إدارة المعرفة غالبًا ما تشهد زيادة في الإنتاجية، وذلك نتيجة التحسين المستمر في جودة المنتجات والخدمات التي تقدمها.

التجربة الخليجية ومواجهة التَّحدِّيَّات

اتَّخذت العديدُ مِن الدول الخليجية خطوات جادة نحو بناء مجتمع يعتمد على المعرفة كركيزة أساسية للإنتاج والتطوير، وقد أدركت هذه الدول أن المعرفة ليست مجرد مورد تقليدي؛ بل أصبحت تُمثل أهم السلع المنتجة التي تساهم في تعزيز الاقتصاد وتنمية المجتمع؛ لهذا السبب قامت الدول الخليجية بتبنِّي سياسات استراتيجية تهدف إلى تعزيز هذا التحوُّل من الاقتصاد التقليدي إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

أحد أبرز الخطوات التي اتخذتها هذه الدول هو الاستثمار المكثَّف في نشر التعليم وتحسين جودته، فقد عملت الدول الخليجية على تحديث نُظمها التعليمية، لتكون مُتماشية مع المعايير العالمية؛ بهدف تزويد الأخيال الشابة بالمهارات والمعارف التي يحتاجون إليها في سوق العمل الحديث، ولم يعد التعليم يقتصر على تلقين المعلومات فقط؛ بل أصبح يُركز بشكل أكبر على تنمية القدرات الإبداعية والتفكير النقدي وحل المشكلات؛ وهي مهارات أساسية في مجتمع المعرفة.

وإلى جانب تحسين جودة التعليم فقد أنشأت العديد من الدول الخليجية مراكز بحثية مُتخصصة، تهدف إلى تعزيز الابتكار ودفع عجلة التطور العلمي، وهذه المراكز لا تعمل فقط على إجراء البحوث التطبيقية التي تخدم القطاعات الصناعية والتجارية؛ بل تسعى أيضًا إلى إنتاج معرفة جديدة تُسهم في تطوير العلوم والتكنولوجيا، ومن خلال دعم البحث العلمي تساهم هذه المراكز في تحويل الابتكارات إلى مُنتَجَاتٍ وخدمات قابلة للتطبيق في الحياة اليومية.

كما شهدت المؤسسات الأكاديمية في دول الخليج تطوُّرًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، فقد تمَّ تطوير الجامعات لتُصبحَ مراكز بحثية وفكرية، تُسهم في دفع عجلة التنمية، والجامعات الخليجية لا تُركز على التعليم الجامعي فحسب؛ بل تسعى كذلك إلى تعزيز البحث العلمي؛ من خلال إنشاء شراكات مع مؤسسات دولية، وتبني أحدث التقنيات، هذا التحول يعكس إيمان الدول الخليجية بأن الاستثمار في المعرفة والبحث العلمي هو السبيل الأمثل لتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن وعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيق التنمية المستدامة المبنية على المعرفة، إلا أن هناك العديد من التحديات التي تقف عقبة أمام تحقيق هذا الهدف الطموح، هذه التحديات تتعلق بمجالات متعددة؛ بدءًا من ضعف الاستثمار

في البحث والتطوير، وصولًا إلى الحاجة إلى بناء مجتمع يعتمد على إنتاج المعرفة بدلًا من استهلاكها فقط، في هذا السياق يمكن تسليط الضوء على أبرز التحديات التي تواجه دول الخليج في سعيها لبناء مجتمع قائم على المعرفة.

١. تَذبذب نسبة الإنفاق على البحث والتطوير

يُعتبر الإنفاق على البحث والتطوير أحد العوامل الأساسية لتحقيق التطور العلمي والتكنولوجي، ومع ذلك تُظهر الإحصائيات أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال منخفضة بالمقارنة مع الدول الآسيوية الصاعدة؛ مثل كوريا الجنوبية والصين، ففي الوقت الذي تستثمر فيه هذه الدول نسبًا كبيرة من ناتجها المحلي الإجمالي في هذا المجال، لا تزال دول الخليج تعتمد بشكل رئيسي على الاستيراد الخارجي للمعرفة والتكنولوجيا، وهذا الانخفاض في الإنفاق يؤدي إلى ضعف البنية البحثية، مما يَحِدُّ مِن القدرة على مواكبة التطورات العلمية والتكنولوجية المتسارعة في العالم.

٢. ضعف العلاقة بين قضايا التنمية والبِنْيَةِ التحتية التكنولوجية

إن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب بِنية تَحتيَّة تكنولوجية قوية، تدعم الابتكار والإنتاجية، ولكن في دول مجلس التعاون الخليجي، لا تزال البِنية التحتيَّة التكنولوجية دون المستوى المطلوب لدعم هذا النوع مِن التنمية، بينما تسعى بعض الدول إلى تحسين البِنية التحتية الرقمية، لا تزال هناك فجوة بين المتطلبات التنموية وما هو موجود بالفعل، وإنَّ تطوير البنية التحتية التكنولوجية يتطلب استثمارات كبيرة في التكنولوجيا الحديثة، وكذلك وضع استراتيجيات طويلة الأمد لدمج هذه التكنولوجيا في جميع قطاعات المجتمع، مما سيُسهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع.

٣. الاعتماد على استهلاك التكنولوجيا بدلًا من إنتاجها

تُعدُّ دول مجلس التعاون الخليجي مِن أكبر المستهلكين للتكنولوجيا الحديثة على مستوى العالم؛ حيث تستورد أحدث الابتكارات التِّقَنِيَّة، وتستخدمها في مختلف المجالات، لكنَّ التحدي يكمن في أن هذه الدول لا تُساهم بشكل فعال في إنتاج التكنولوجيا، وهو ما يُعَوِّقُ تحقيق التنمية المستدامة القائمة على المعرفة، والتحول من مجتمع مستهلك للتكنولوجيا إلى

مجتمع مُنتِج لها يتطلب تَبَنِّي سياسات تدعم الابتكار المحلي وإنشاء بيئة تُشجِّع على البحث والتطوير، ولتحقيق هذا الهدف يجب توفير الموارد اللازمة للمُبدعين والمخترعين، وتوفير الحوافز المالية والقانونية التي تُحفِّز الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المحليَّة.

٤. قِلة الإبداع والابتكار في المؤسسات التعليمية والبَحثية

تُشكل المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية في دول الخليج العمود الفقري لمجتمع المعرفة، ومع ذلك تُعاني هذه المؤسسات من نَقص واضح في الابتكار والإبداع، مما يُؤثِّر سَلبًا على قُدرتها على توليد أفكار وحلول جديدة، تتماشى مع التطورات العالمية.

الأسبابُ قد تشمل الأساليب التقليدية في التعليم والبحث، والاعتماد على الحفظ والتَّلقين بدلًا من تشجيع التفكير النَّقدي، وحلِّ المشكلات، ولتحسين هذه المؤسسات ينبغي التركيز على تطوير مناهج تعليمية تُشجع الابتكار، وكذلك زيادة الاستثمارات في البحوث العلمية التي تتناول القضايا العملية والتكنولوجية التي تواجه المنطقة.

ورغم هذه التحديات فإنَّ بعض دول مجلس التعاون الخليجي؛ مثل الإمارات العربية المتحدة وقطر قد حقَّقت خطوات ملحوظة في طريق التحول نحو مجتمع المعرفة، هذه الدول استثمرت بشكل كبير في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحديث نُظُمِ التعليم، وتعزيز خِطط التنمية الشاملة التي تُركز على الابتكار والإبداع، كما قامت بإنشاء مراكز بحثية متخصصة وجامعات عالمية المستوى، مما أسهم في دعم البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

ومن الأمثلة البارزة على هذه الإنجازات، تطوير «مدينة مصدر» في الإمارات، التي تهدف إلى أن تكون مركزًا عالميًّا للطاقة النظيفة والتكنولوجيا المستدامة، وبالمثل أنشأت قطر «مؤسسة قطر» التي تُركز على التعليم والبحث والابتكار، مما جعل هذه الدول لاعبًا رئيسيًّا في مجال البحث العلمي في المنطقة.

خطوات نحو تعزيز التحول إلى مجتمع المعرفة

لتعزيز هذا التحول نحو مجتمع معرفي مُستدام، يجب على دول مجلس التعاون الخليجي التركيز على عدة محاور أساسية:

تحسين البنية التحتية الرقمية: الاستثمار في التكنولوجيا الرقمية هو أساس بناء مجتمع المعرفة، ولذلك تحتاج دول الخليج إلى تطوير شبكات اتصالات مُتقدمة، وتعزيز تقنيَّات الحوسبة السحابية والبيانات الضخمة، مما يُعزز مِن تدفق المعلومات وسرعة الوصول إليها بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع.

زيادة تدفق المعلومات والتعاون بين القطاعات: لا يمكن تحقيق التحول إلى مجتمع معرفي دون تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، فيجب على الحكومات الخليجية تشجيع الشراكات بين القطاعين العام والخاص، فضلًا عن تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات التِّقنية؛ لتسريع عملية نقل المعرفة والابتكار.

تعزيز الجهود البحثية في مجالات العلوم والتكنولوجيا: تحتاج دول الخليج إلى زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الحديثة والابتكار الصناعي، من خلال إنشاء مراكز بحثية متخصصة؛ مثل تلك التي تهتم بالطاقة المتجددة أو الذكاء الاصطناعي، يمكن لهذه الدول أن تُصبح رائدة في مجالات علمية مُهمة للمستقبل.

تطوير التعليم بما يتماشى مع المتغيرات الحديثة: من الضروري أن تتبنى الأنظمة التعليمية في دول الخليج مناهج حديثة تركز على الابتكار والتفكير النقدي، بدلًا من أساليب التعليم التقليدية، ويجب أن يُصبح الإبداع جزءًا أساسيًّا من النظام التعليمي، مع توفير الفُرص للطلاب للتفكير خارج الصندوق وتطوير حلول مُبتكرة للتحديَّات التي تُواجههم.

مع إدراك العديد مِن المؤسسات الخليجية لأهمية الانخراط في مجتمع المعرفة، بدأت هذه المؤسسات في تَكثيف جهودها لتحقيق هذا الهدف، ويتطلب هذا التحوُّل تغييرًا في الثقافة المؤسسية؛ بحيث يتم تشجيع الوعي الثقافي واستخدام المعلومات بشكل فعال، لا يكفي أن تظل دول الخليج مجرد مُستَهلِكة للتكنولوجيا والمعرفة؛ بل يجب أن تتحوَّل إلى مُنتِج فعَّال للمعرفة.

هذا الإدراك يعكس تحوُّلًا هامًّا في التفكير داخل دول مجلس التعاون الخليجي، وهو خطوة كبيرة نحو بناء مجتمع معرفي مُستدام يعتمد على الابتكار والإبداع المحلي، وبفضل هذا التوجه الجديد يمكن لدول الخليج أن تلعب دَورًا رائدًا في الاقتصاد المعرفي العالمي، وتحقيق التنمية المستدامة التي تُلبي احتياجاتها وتُساهم في ازدهار الأخيال القادمة.

التَّقدمُ نَحو المستقبل

أثبتت التجارب العالمية أهمية بناء مجتمعات تعتمد على إنتاج ونشر وتوظيف الثقافة والمعرفة بكفاءة؛ حيث يعكس هذا التوجه قُدرة المجتمع على مواكبة التغيرات العالمية وتحقيق النمو المستدام.

يُعتبر التكامل بين المعرفة والثقافة حَجر الأساس في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة؛ حيث تتجاوز التنمية مفهوم النمو الاقتصادي، لتَشمل الأبعاد الاجتماعية والإنسانية والثقافية، وإنَّ نجاح عملية التنمية يعتمد بشكل جَوهري على قُدرة المجتمعات على دَمج الابتكار المعرفي، مع الحفاظ على القِيم الثقافية والتقاليد المحلية.، وهذا الدمج يخلق توازنًا ديناميكيًّا، يُتيح للمجتمعات الاستفادة مِن التطورات العِلمية والتكنولوجية دُون التفريط في هُويَّتها وخُصوصيتها الثقافية.

تلعبُ المعرفة دَورًا محوريًّا في تعزيز القُدرات البشرية مِن خلال التعليم والبحث العلمي، فهي تُمكِّن الأفراد من اكتساب المهارات والخِبرات التي تُؤهِّلهم للمشاركة الفاعلة في بناء مجتمعاتهم وتطويرها، وكذلك فإن المعرفة تُسهم في نشر الوعي وتطوير التفكير النقدي، مما يُتيح للأفراد التعامل بفعالية مع التحديات المعاصرة؛ مثل التغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة، وبالإضافة إلى ذلك تُعزز المعرفة الابتكار والإبداع، وهما عنصران أساسيَّان لتَحقيق التَّقدُّمِ والتنمية الاقتصادية.

وفي المقابل؛ تُعتبر الثقافة العنصر الذي يمنح المجتمع هُويَّتَه، ويُمَيِّزُه عن غيره من المجتمعات، والثقافة ليست مجرد موروث تاريخي؛ بل هي منظومة من القِيم والمعتقدات والممارسات التي تتجدَّد وتتطور مع الزمن.

تلعب الثقافة دورًا حيويًّا في تعزيز التماسك الاجتماعي وتوجيه سلوك الأفراد والجماعات؛ فهي تؤثر على السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحديد الأولويات والقِيم التي تُبنى عليها هذه السياسات، والحفاظ على الثقافة والهُوية الوطنية يُعزز من الشعور بالانتماء والولاء، مما يدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وفي إطار ذلك؛ تسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيق التحوُّل نحو مجتمع المعرفة؛ مِن خلال تطوير سياسات التعليم، وتحسين البيئة البَحثية، وتعزيز البِنية التَّحتِيَّة الرقمية.

رغم التحديات التي تُواجه دول الخليج في مجال إنتاج المعرفة، إلا أنَّ الاستثمارات الحكومية

الكبيرة، والدعم الموجه لتعزيز بيئة البحث والابتكار يُشيران إلى مستقبل واعد، وإنَّ تعزيز الإدارة الفعَّالة للمعرفة، والتركيز على تحسين جودة الحياة وتعزيز القِيم الإنسانية؛ يمثلان الخطوة الأولى نحو تحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

إنَّ الاستثمار في المعرفة يُعزز من قُدرة المجتمعات على التكيُّف مع المتغيرات العالمية المتسارعة؛ سواء كانت تكنولوجية أو علمية أو اقتصادية، وإنَّ المجتمعات التي تُركز على تطوير المعرفة والبحث العلمي تكون أكثر قُدرة على الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ناحية أخرى يُعتبر الاستثمار في الثقافة ضروريًّا للحفاظ على الهُوية والخصوصية الثقافية، ولتعزيز التَّلاحُمِ الاجتماعي، كذلك فإنَّ الثقافة تُساهم في بناء جسور التواصل بين الأخيال، وفي تعزيز الفهم والاحترام المتبادل داخل المجتمع الواحد وبين المجتمعات المختلفة.

إنَّ التوازن بين المعرفة والثقافة يُعدُّ عاملًا أساسيًّا لتحقيق تنمية شاملة ومُستدامة، وإن المعرفة تُحفِّزُ الابتكار والتقدُّمَ التِّقَني، بينما تدعم الثقافة الاستقرار الاجتماعي والاندماج المجتمعي؛ هذا التوازن يضمن أن تكون التنمية عملية شاملة تُلبِّي احتياجات الحاضر دُون المساس بقُدرة الأخيال القادمة على تلبية احتياجاتها، فهو يضمن أن تكون السياسات التنموية متجذرة في السياق الثقافي للمجتمع، مما يزيد من فُرص نجاحها واستدامتها.

في ظل العولمة والتحديات العالمية المعاصرة يُصبح هذا التكامل أكثر أهمية من أي وقت مضى، فالمجتمعات التي تستطيع دمج المعرفة مع الثقافة بشكل فعَّال هي الأكثر قُدرة على مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص، هذه المجتمعات تكون قادرة على الحفاظ على هُويتها الثقافية، وفي الوقت نفسه الانخراط بنجاح في الاقتصاد العالمي، وبالتالي فإنَّ تعزيز هذا التكامل يجب أن يكون هدفًا استراتيجيًّا للسياسات الوطنية في مجالات التعليم، والثقافة، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية.

الفصل الثاني

«تموضع المعرفة والثقافة؛ بين غايات التنمية وتحدِّيَّاتها»

محمد الكواري

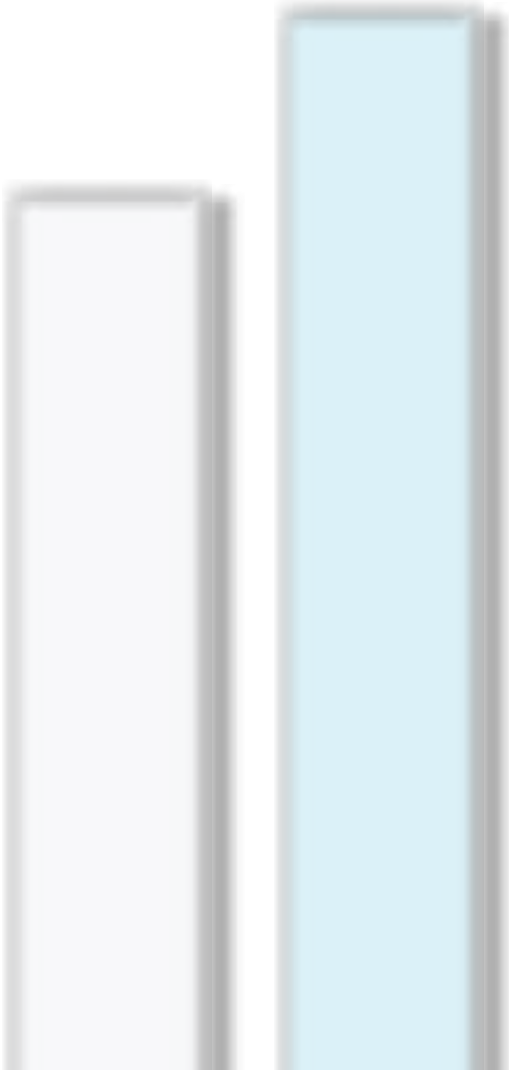

التنمية المستدامة غاية تحثُّ لها السيرَ المجتمعاتُ البشرية، ولإحداث تنمية مُستدامة لابدَّ لأي مجتمع من التوفيق بين النمو الاقتصادي والنمو الاجتماعي وحماية البيئة، أي أنَّ التنمية المستدامة هي محصلة تلك القِوى.

كما أن الثقافة هي ذلك الكلُّ المركَّبُ المعَقَّدُ؛ الذي يشتمل على المعرفة، والعقائد، والفنون، والقِيم، والقانون، والعادات، والتقاليد التي يكتسبها الإنسان في المجتمع؛ ولذلك تلعب الثقافة في المجتمع دورًا فاعلًا في تحديد أسلوب الحياة فيه من ناحية وسائل الإنتاج، أو التعامل مع الأنظمة السياسية والاجتماعية، أو من ناحية الأفكار والقِيم والعادات والتقاليد وآداب السلوك.

١. وللثقافة وظائف مُتعددة؛ إذ تُوفِّر لأفراد المجتمع:

٢. صورة للتفكير والمشاعر التي ينبغي أن يكون عليها.

٣. وسائل إشباع حاجِيَّاته البيولوجية والسيكولوجية الاجتماعية.

٤. تفسيرات جاهزة لطبيعة الكون، وأصل الإنسان، ودوره.

٥. المعايير والمعاني التي يُميِّزُ في ضوئها بين الأشياء والأحداث (الجميل، القبيح، الأخلاقي وغير الأخلاقي).

٦. الاتجاهات والقِيم، ممَّا يساعده على تكوين ضميره، الذي يتواءم مع جماعته ويعيش مُتكيِّفًا معها.

ولذا تتموضع الثقافة في التنمية كعُنصر فاعل ومدخل أساسي في إحداث التنمية الشاملة.

وتتكوَّن الثقافة من ثلاث مُقومات هي:

١. العُمومِيَّات: وتشمل جميع الأفكار والمشاعر والنتائج المشتركة بين أفراد المجتمع، وهي الأكثر مُقاومة للتغيير.

٢. الخصوصيَّات: وهي التي لا يشترك فيها سوى أفراد من مجموعة معينة؛ مثل الأطباء أو المدرسون، وهي أقل مقاومة للتغيير.

٣. البَديلات: وهي تلك المظاهر التي لا تندرج فيما سبق، وتتمثَّل في الأذواق، والتي تتغيَّر باستمرار.

ولا شكَّ أنَّ المعرفة من أهم روافد الثقافة؛ حيث أصبح بناء مجتمع المعرفة رافدًا أساسيًّا لقُوَّة المجتمعات في العصر الحديث، فالقُدرة على اكتساب المعرفة والاحتفاظ بها واستخدامها بطُرق إبداعية ومبتكرة؛ هي القاطرة الرئيسية للتقدُّم في الدول اليوم، بغض النظر عن المجال؛ سواء كان الاقتصاد، أو السياسة، أو العلوم، أو التعليم، أو التكنولوجيا، توجد القُوة الحقيقية في قدرتنا على فهم وتطبيق المعرفة؛ حيث تتوقف قوة المجتمعات على قدرتها على الإبداع والابتكار باستخدام المعرفة، وليس فقط في اكتسابها.

وفي الاقتصاد يتحول العمل المعتمد على المعرفة إلى القُوة الدَّافعة للتنمية، فالمؤسسات التي تعتمد على المعرفة تعمل على تطوير منتجات وخدمات جديدة، وتحسين عملياتها وتحقيق الربحية، بينما الدول التي تسعى لتعزيز اقتصادها المعرفي تحقق نُموًّا وتنافسيَّة على المستوى العالمي.

وفي المجال السياسي تُتيح المعرفة للناس إدراك فهم القضايا والسياسات والتأثير على القرارات التي تُتخذ على مستوى الدولة، وفي حقهم الدستوري في المشاركة في الحياة السياسية، وفي وجود قوانين تَتَّخذ من حقوق الإنسان نِبراسًا، وفي التربية والتعليم يُساعد التركيز على المعرفة الطلابية على تطوير مهارات التفكير النقدي والتحليلي اللازمة للنجاح في العالم الحديث.

وعلى الجانب الاجتماعي يقوم مجتمع المعرفة، والثقافة الإنسانية؛ على تعزيز التسامح والتفاهم بين طيب أفراد المجتمع، وتمكينهم من التواصل بطُرق أكثر فعالية، فهي تُساعد في تشكيل ثقافة القبول والتعايش السِّلمي، وتُؤدي إلى تحقيق الوِئام الاجتماعي، كما تُحفِّز أفراد المجتمع إلى المساهمة في رفد التنمية بجهودهم في المساهمة في الشأن العام؛ بإنشاء الجمعيات المهنية وجمعيات النفع العام، ومواجهة التَّطرف بكل أشكاله، ومبادرة المختصين أفراد وجماعات إلى تحليل المعَوِّقَات التي تواجه التنمية وطرح الحلول، وذلك يتطلب وجود مجتمعات تنعم بمُتَّسع من حُرية الرأي المكفولة قانونيًّا.

يُشير مُصطلح التنمية إلى مجموعة من العمليات التي تُلبِّي احتياجات الإنسان في الوقت الحالي دون المساس بحاجات الأخيال القادمة ومُتطلباتها، وتشمل هذه العملية الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، كما تَشمل القُدرة على تحقيق التوازن بين جميع هذه المتطلبات، بالإضافة إلى تحسين جَودة الحياة.

أما تحديد مفهوم الثقافة؛ فهو لا يَقلُّ صعوبة مِن دراسة وتفسير الظواهر المرتبطة بها؛ لوجود

العديد من التعاريف التي تنمُّ عن اختلاف العلوم والمدارس ووجهات النظر، فقد استعرض «ألفرد كروبر» و»كلاكهون» ما يزيد عن مئةٍ وستين تعريفًا لهذا المفهوم، مما يدل على الأهمية والوزن الذي يحظى به، ومع ذلك «يبقى الغموض مُلاصقًا له كلَّما طُرِحَ الموضوع للنقاش»؛ ولهذا الاعتبار سننتهج منطق التصنيف وِفق ما نراه أكثر دلالة ودِقة وشمولية، واعترافًا على المستوى الأكاديمي، مع مقاربة ومناقشة المفهوم في شِقين؛ شِقٌّ مرتبط بمعناه اللغوي العربي، ثم الشق الثاني مرتبط بتحديد المفهوم في العلوم الإنسانية في الأنثروبولوجيا والسوسيولوجيا.

الثقافة في الأساس مفهوم يتكئ على وعي الإنسان بذاته، وتطويره لهذا الوعي؛ لكي يكون وعيًا ذا وجهة نظر خاصة للعالم، وهو الأمر الذي تجلَّى في تعريف لسان العرب بالثقافة حين أشار إلى أنَّ التعبير («ثَقَّفَ نفسه» أي صار حاذقًا خفيفًا فَطِنًا، وثَقَّفَه تثقيفًا أي سوَّاه، وثَقَّف الرمح، تعني سوَّاه وقوَّمه، والمثقف في اللغة هو القَلَم المبْرِي، وقد اشتُقَّت هذه الكلمة منه؛ حيث إن المثقف يُقوِّم نفسه بتعلُّم أمور جديدة كما هو حال القَلمِ عندما يتم بَريه).

ولعلَّ الاشتقاق الانجليزي من مادة لُغوية لها علاقة بالزراعة غير بعيد عن هذا المعنى، وإن توسَّع التعريف بها لتَشمل الفنون وغيرها مِن مظاهر الإنجاز الفكري الإنساني، في إشارة إلى أهمية الوعي ودوام الممارسة للوصول إلى نتيجة واضحة، ليست مجرد نتيجة لصُدفة ما، وهو المفهوم الذي يُمكن أن ينسحب على المجتمع، ولا يقف عند حدود وعي الفرد، حين يُمكن النظر إلى ثقافة المجتمع بوصفها «الأسس المعرفية والإبداعية، التي يمكن للمجتمع أن يرتكز عليها، حين يحاول تقويم نفسه، وحين يبدأ في التعبير عن هُويته الخاصة».

لكن بشكل عام؛ الثقافة مفهوم مُعقد ومُتشابك ويرتبط بعِدة مفاهيم أخرى كمفهوم الهُوية ارتباطًا حميميًّا أصبح فيه استعمال مفهوم الهُوية الثقافية شائع الاستعمال في مختلف المجالات البحثية، باعتباره السِّمَة المميِّزة لمجموعة مُعينة في مجتمع مُعين، مع إشارة إلى إشكالية أنَّ الهُوية يمكن أن تجمع بين ما هو كوني وما هو خصوصي.

فالثقافة في النهاية هي إنتاج مُتجدد، وابتكار متنوع مرتبط بحياة الإنسان، يضرب في عمق الذاكرة، ويتطلع إلى تحسين وتسهيل الوجود الإنساني فوق الأرض؛ من هنا فهي موضوع للتنمية وحق من حقوق الإنسان، ففي المادة ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمادة ١٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ هذه المادة التي تشتمل على ما يلي: إقرار الحق في المشاركة في الحياة الثقافية، وفي التمتع بمنافع التقدم العلمي وتطبيقاته،

وفي الانتفاع بحماية المصالح المادية والمعنوية الناجمة عن الإنتاج العلمي أو الأدبي أو الفني، واحترام الحرية التي هي شرط الإبداع واتخاذ جميع الإجراءات لضمان هذه الحقوق، ومن بينها التعاون والتواصل الدولي في المجالين العلمي والثقافي.

إن مفهوم الثقافة حسب تعريف منظمة اليونسكو يشمل جميع السِّمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميِّز مجتمعًا بعينه، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونُظم القِيم والتقاليد والمعتقدات.

وهو نفس التعريف الذي قدَّمه مؤسس الأنثروبولوجيا الثقافية إدوار تايلور Edward Taylor (٢ أكتوبر ١٨٣٢- ٢ يناير ١٩١٧) للثقافة؛ حيث قال: «هي ذلك الكلُّ المعقَّد الذي يشمل المعارف والعقائد والفنون والتقاليد والصناعات والتقنيَّات والأخلاق والقوانين، وباختصار هي العادات والسلوكيات والضوابط التي يتعلَّمها الإنسان مِن مُجتمعه بوصفه عضوًا فيه، وعليه مسؤوليات وواجبات تجاه ذلك المجتمع».

مِن هذا المنطلق اعتبرت منظمة اليونسكو الصناعات الثقافية والإبداعية مِن أسرع الصناعات نموًّا في العالم، وقد ثبتَ أنها خيار إنمائي مُستدام يعتمد على مورد فريد ومُتجدد؛ هو الإبداع البشري، ويُقصد بمصطلح الإبداع قُدرة الإنسان على وضع حلول وأفكار جديدة ومبتكرة نابعة من الخيال أو مِن مهارة الابتكار.

وتُشير المديرة العام لليونسكو السيدة أودري أزولاي: «أظهر التقدير المتزايد الذي حظي به قطاع الإبداع إبَّان العام الماضي شيئًا واحدًا، ألا وهو ضرورة الثقافة لضمان رفاهنا العاطفي، لا سيَّما في خِضم الأزمات، وإننا وإذ نسير نحو تحقيق التعافي، علينا الحرص على عدم تهميش قطاع الثقافة أو التخلي عنه.

وعلى إثر اتفاقية سنة ٢٠٠٥م المشار إليها، ازداد الاهتمام بهذا الْمَنحى؛ حتى يتمكَّن الفنانون والمهنيون والممارسون للإبداع الثقافي وسائرُ المواطنين؛ مِن الابتكار والإبداع وتعزيز أشكال التعبير الثقافي، وذلك تحقيقًا لمبدأ إدماج الثقافة في منظومة التنمية المستدامة، ودعم الآليات التي تُشجِّع الابتكار وتُعزِّز نُشوء صناعات ثقافية وإبداعية نَشيطة مِن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

من ناحية أُخرى تعتمد مؤشرات اليونسكو على تعريف التنمية(Development)، كعملية التوسُّع فى اختيارات الأفراد، مِن أجل الارتقاء بالقُدرات وتحسين مستويات رفاهية الشعوب، أى أن المؤشرات تتبنَّى الرؤية الاحتوائية للتنمية البشرية، التى تختصُّ بالارتقاء بحياة الأفراد،

وليس قوة الاقتصاد الذي يعيش فيه الأفراد؛ إذ برغم سعى الإنسان لمدى زمنى طويل إلى تحقيق مستويات مرتفعة من التطور الاقتصادى والتكنولوجى فى إطار جهود التنمية، فقد اقتنع فى نهاية الأمر بأنَّ التنمية التي سعى إلى تحقيقها بكافة الطُّرق لن تتحقق إلا به، ومِن ثَمَّ ارتبطت التنمية بتوسيع خيارات الشعوب الأساسية مِن أجل تحقيق حياة مادية صِحيَّة، واكتساب المعرفة، والحصول على موارد تُحقِّقُ مُستوى معيشة لائقٍ.

بناءً على ما سبق؛ تنقسم المؤشرات المُركَّبة للثقافة وتقاطعاتها مع التنمية إلى (٧) مجموعات، ترتبط بتأثير الثقافة في جهود التنمية الاقتصادية، ودعم التعليم الاحتوائي، وتحسين أساليب الحوكمة، وتعظيم المشاركة المُجتمعية، والمساواة بين المرأة والرجل، وتحرير الاتصالات والتوسع في حُرية الرأي، وتعزيز التُّراث؛ فعلى المستوى الاقتصادي على سبيل المثال، يتمحور الاهتمام حول دور قطاع الثقافة في الناتج المحلى الإجمالي، ومساهمته فى توفير قوة عمل مناسبة، ومُعدل إنفاق القطاع العائلي على الخدمات الثقافية، فزيادة نصيب قطاع الثقافة في الناتج المحلى الإجمالي يعنى اهتمام الدولة بالصناعات والخدمات الثقافية، وينطبق ذلك أيضًا على حجم العاملين بقطاع الثقافة والمشاركين فى فعالياته، كما أن زيادة الإنفاق العائلي على الخدمات الثقافية تُعدُّ مؤشرًا على رُقيِّ الشعوب وزيادة مستوى رفاهية المجتمعات.

وعلى مستوى آخر؛ يُمثل التعليم الاحتوائي الشامل وما يتضمنه من زيادة في مُعدلات الإتاحة والعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص أحد معايير زيادة التأثير الثقافي، كما يَفترضُ الدليلُ أنَّ التعليم مُتعدد اللغات يفتح المجال للاطلاع على ثقافات مختلفة.

وأخيرًا؛ فإنَّ الارتقاء بتعليم الفنون والآداب والاهتمام بالتدريب المهني مِن الممكن أن يَرتقي بالبُعدِ الثقافي للدولة.

مِن هنا يُمكن أن نرى وُجودَ علاقة وطيدة بين الثقافة والتنمية، وهي علاقة تكاملية جَدليَّة باعتبار أنَّ الثقافة جزء لا يتجزأ مِن التنمية؛ بل هي البعد الثالث لها إذا اعتبرنا أنَّ الاقتصادي والاجتماعي هما البُعدان الأول والثاني.

إن محتوى التنمية يتناسب مع الانفتاح والتطوُّرِ الذي عرَّفه مفهوم التنمية، منذ أن كَثُرَ الحديثُ عنه بعد الحرب العالمية الثانية، ولقد أوضحت الخطةُ الشاملة للثقافة العربية ضمن مُقرَّرَاتها، مجموعة مِن الحاجات والسِّمات ينبغي أن تتجاوب معها تلك الخطة؛ ومن بينها: (أنْ تكون مُرتبطة بِقِطاعات الحياة الأخرى، فالعلاقة متبادلة بين الثقافة وتلك القطاعات... والتنمية

الاقتصادية والاجتماعية تَعتمد على التنمية الثقافية، كما أنَّ التنمية عامَّة تنطلق من الثقافة وإليها).

يُجمِع العديد من علماء الاجتماع على أهمية الدور المميَّز الذي تلعبه الثقافة في التنمية، معتبرين أن دورها يقف جنبًا إلى جنب مع الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية، هذا يعني أن البحثَ عن كيفية جعل الثقافة أحدَ أركانِ التنمية أمرٌ حيويٌّ؛ حيث يجب توفير الأُسس والإمكانيات التي تُساعد على ترسيخ الثقافة في المجتمع المدني، والعمل على رعاية الإنسان، باعتباره حامل الثقافة وبانيها؛ سواء ماديًّا أو معنويًّا.

لكنْ يتجلى التحدي في تعقيد مفهوم الثقافة وارتباطه الوثيق بالتنمية والتمكين، فهي مُصطلحات غير محددة المعالم بشكل واضح، وموضوعَةٌ للنقاش والجدال في العديد من التخصصات العِلمية الرئيسية والفرعية، هذا التعقيد يجعل فهمُها وتطبيقها في السياقات المختلفة مهمة شاقة.

كما أن الفهم الشامل للثقافة يتطلَّب سياسات مُتعددة الأبعاد، تُعبِّر عن العديد مِن القطاعات، ممَّا يتضمن تطوير نماذج مُبتكرة، وأحيانا جَذرية للتنفيذ، تشمل إعادة النظر في مجموعة واسعة من الموضوعات مثل الحوكمة، والمشاركة الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية.

لذا يتطلب اختراقُ هذه التحديات تطويرَ نموذجٍ يضع الثقافة في مركز استراتيجيات التمكين والتنمية، على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، هذا النهج يعني بالضرورة تجاوز الحدود التقليدية بين التخصصات المختلفة والقطاعات المتعددة، ممَّا يتطلب مُقاربة مُتكاملة ومُبتكرة لفهم وتطبيق الثقافة في سياقات التنمية.

ويُعبِّرُ المقال المشترك بين «روزمير بويكيما» وآخرين (الثقافات والمواطنة وحقوق الإنسان)، عن تلك العلاقات التي تربط بين الركائز الثقافية التي يتأسَّس عليها فعلُ (المواطنة)، بِدءًا مِن المفهوم الثقافي (للأخلاق) الذي يُؤسس منظومة المجتمع والعمل والتعاملات الإنسانية كلِّها، ومفهوم (التسامح) الذي تَنضوي ضِمنَه مجموعةٌ مِن القواعد الثقافية القائمة على التنوُّعِ، ثم مفهوم (الجدارة) الذي تقوم عليه فكرة (المشاركة) في تبادل المعارف ضِمن مفهوم (التنوُّع)، ولهذا فإن (المواطنة الثقافية) ستُوفِّرُ مجالًا واسعًا للمُواطِن للمشاركة الإيجابية في مجتمعه، إذا ما استطاع أن يؤمِن بتعدُّدِ مجتمعه الثقافي، وتنوع معارفه وأنماط حياته.

تشتهر دول الخليج العربي بمجتمعاتها الديناميكية واقتصادها القوي، تتميز هذه الدول بثرواتها الطبيعية الهائلة، وموقعها الجغرافي المهم في قلب الشرق الأوسط، مما يُعزز دورها كلاعب

رئيسي في الساحة الإقليمية والعالمية، ومع ذلك تُجادل هذه الورقة أن النجاح والازدهار المستدام لهذه الدول لا يعتمد على الاقتصاد والبنية التحتية؛ بل يتطلب أيضًا بناء الوعي والثقافة والمعرفة بشكل قوي وفعال.

لكن من جهة أخرى وعلى الرغم من أن التغيرات المتسارعة والمتلاحقة التي تعرضت لها منظومة المجتمع بمكوناتها في دول الخليج قد جلبت معها إيجابيات متعددة، ولكن في الوقت ذاته لاحظنا أن هذه التغيرات قد أدَّت إلى تهديد المنظومة الثقافية للمجتمع بإضعاف مقوماتها وعواميدها الأساسية، ونتيجة لذلك برز شعور بالاغتراب والعُزلة الاجتماعية، خاصةً في ظل الصراع القِيَمِيِّ، الذي يحدث بين العناصر الجديدة الوافدة والتقاليد الأصيلة الموروثة.

هذا الصراع يُؤدي مع ارتداداته إلى اهتزاز الثقة بالذات، ويُقلل من الاعتزاز بالهُوية الثقافية للمجتمع، مما يجعل الشباب بشكل خاص يتنكَّرون لهُويتهم الثقافية ويتمردون على خصائصها، هذا ما يُعرف بأزمة الهُوية، التي تُؤثِّر بشكل كبير على الشباب في المجتمعات المعاصرة؛ حيث يبحثون عن مكانتهم ودورهم في عالم يتغير بسرعة، ويُطالبهم بمواكبة هذه التغيرات وفهمها، لذلك على المؤسسات الثقافية في المجتمع أنْ تتعامل مع التحدِّيَّات المتفاقمة التي تطرحها اليوم المتغيرات الثقافية على مستوى داخلي وخارجي، حتى لا تُصبحًا عائقًا في وجه التنمية ومخرجاتها.

التحليل الدقيق لمسار التنمية في معظم الدول الخليجية والعربية يكشف أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في المشاريع التنموية نفسها؛ بل في الأساليب المستخدمة لتنفيذ هذه المشاريع، الحاجة المُلِحَّة الآن ليست لثقافة تنمَوِيَّة مُقتَبَسة مِن الغرب؛ بل لثقافة تنموية محلية، تنبثق مِن جذور الثقافة العربية الإسلامية وتتَّسم بخصائصها الفريدة، هذه الثقافة يجب أن تكون قادرة على إحياء الروح في جسد الأمة، وتنشيط الإنسان والمجتمع.

كما يُعتَبر مِن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن المخاطر التي تُواجه المجتمعات الخليجية لا تنبع فقط من تحديات خارجية؛ بل تكمن أيضًا في الواقع الداخلي، وخاصة النهج الانفرادي والهرمية في صناعة القرار، لذلك من الضروري تقوية البِنية الداخلية، بما يسمح بتعبير جميع القِوى الاجتماعية الفاعلة عن آرائها ومشاركتها الفعالة في التنمية الثقافية.

من أهم الإشكاليات التي تواجهها المجتمعات هي التصورات التي ترتبط بالماضي، وكيفية التعلم من الدروس والعِبر لبناء الحاضر والتخطيط للمستقبل، ولطالما تميَّزت الثقافة العربية بعُمقها وتأثيرها الكبير؛ حيث نشأت مِن تراث حضاري زاخر بالعلوم والمعارف المتنوعة، هذه الثقافة

التي تُعتبر أصيلة وغَنيَّة بإسهاماتها، قدَّمت للعالم كلِّه قِيَمًا إنسانية غاية في الأهمية، تُشبه في ذلك حضارات السومريين، والآشوريين، والبابليين، والفراعنة، والفينيقيين، والكنعانيين، وغيرهم.

مِن هذه الثقافة العريقة انطلقت أول منظومة لقوانين الحياة في مسلَّةِ حمورابي، وأول مَلحمة تتناول مُشكلة الحياة والموت، وتأسَّست قوانين أول عمارة في العالم وهي عمارة الأهرامات، وهكذا الحال في بيت المقدس ودلمون ومكتبة آشور وغيرها.

في العصور الحديثة يُذكر أيضًا أنَّ الثقافة العربية انتشرت وتوغَّلت حتى وصلت إلى أبعد نقطة في العالم، على يدِ قادة الفتح العربي الإسلامي، وسادتْ الثقافة العربية الإسلامية العالم كلِّه لقُرون عديدة، هذا الانتشار والتأثير يُؤكد على عُمق وأهمية الثقافة العربية في الحضارة الإنسانية، ويبرز دَورُها البارز في تشكيل التاريخ العالمي والإسهام في تقدُّم العلوم والمعارف عبر العصور.

ولكن الحاضر الراهن يُشير إلى عجزٍ كبير في استلهام مُكتسبات ومُنجزات الإرث التاريخي والحضاري العربي والإسلامي في المجتمعات الخليجية والعربية، وحتى مع تحديَّات العَولمة المتسارعة هناك عَجز عَن استلهام التَّجارب الأخرى القريبة مِن التجربة الخليجية، والتي حقَّقَت فيها المجتمعات تنميةً، وزاوَجت بين قِيَمها التقليدية والحَداثة كما حدث في الدول الآسيوية، مثال على ذلك نجاح التجربة التنموية في ماليزيا، والتي اعتُبرت نموذجًا عكس تأثير مجموعة متنوعة مِن العوامل أهمها استقرار السياسات الاقتصادية، وتراكم رأس المال البشري والمادي، والمُزَاوجَة بين التدخُّل الحكومي والحرية الاقتصادية، واقتناء المعرفة التِّقَنِيَّة واستيعاب دورها في إطار التنمية، وتشجيع القطاع الخاص، وتوظيف القِيم الثقافية والروحية الإيجابية.

ومن أهم هذه القِيم التي ارتبط بهذه التجربة وغيرها مِن التجارب الناجحة في النهضة؛ الاعتماد على الذَّات، والمحاكاة المُبَصَّرة، والموضوعية السياسية والتصحيح، والبساطة وعدم الإسراف، واحترام الكبير وتقديره، والأُسرة المستقرة، والتسامح والوِئام العرقي، والاعتداد بالقومية؛ مِن خلال هذا النَّهج المتكامل الذي يجمع بين العوامل الاقتصادية، والتِّقَنِية، والثقافية، استطاعت ماليزيا تحقيق نجاح ملحوظ في مسيرتها التنموية.

إشكالية أخرى بارزة في تعامل الشعوب والمؤسسات الخليجية والعربية مع الثقافة بوصفها خدمة تُقدمها الحكومات لشعوبها، وتقوم بدعمها، لتكون بذلك عالة على ميزانيات الحكومات، وهي تقع في الغالب في ذيل الاهتمامات المالية لواضعي الميزانيات الحكومية العربية، على اعتبار أن الحاجة إليها ليست طارئة مِثل غيرها مِن المصارف، وهو الأمر الذي أدَّى إلى تباطؤ

مُعدَّلات نمو المجالات الثقافية في البلدان العربية، أو معظمها على الأقل.

وإذا كان التطور المعرفي الأساسي في القرن العشرين يتمثَّل في التحول إلى المعرفة الرقمية، بما تُمثِّلُه مِن فَيض معلوماتي ناتج عن التراكمات الأساسية المتعاقبة على أنماط المعارف السابقة، كما هو ناتج عن سهولة الاتصال بين مصادر المعلومات ومُتلقيها، بما يجعلنا في قلب عصرِ المعلومات، فإنَّ كل ذلك يُمكنه أن يمنحنا رؤية واضحة عن القصور الذي تُعاني منه نماذج العمل الخليجية والعربية، حين تفتقر إلى المعلومات الدَّقيقة عن مجالاتها، لا سِيَّما فيما يتعلَّق بالثقافة.

في الرؤية الاستراتيجية العامة للتنمية؛ على المجتمعات الخليجية الشروع في تنمية شاملة، تعتمد على إرساء دعائم الممارسة الديمقراطية، ممَّا يتطلَّب تعزيز مُؤسسات المجتمع المدني، وتفعيل الحوار والتعدُّدِية، والاعتراف بالآخر المختلف، واحترام الرأي الآخر، كما ينبغي توفير حُرية التفكير والبحث العلمي، وبناء نظام تعليمي جديد يختلف تمامًا عن النُّظم الحالية في الدُّول العربية، يقوم على تأهيل كوادر تعليمية ذات مُستوى عالٍ، واحترام عقول الناس، وتوفير الموارد التي تُمكنهم من فهم واستيعاب المعلومات بشكلٍ نابه، وتحفيزهم على إبداع الأفكار والابتكار.

في النظرة العامة وحسب ما تدفع به هذه الورقة في تعزيز المرتكزات الثقافية والتنموية المطروحة في الساحة يجب أن تنصب الجهود على:

أولًا: تعزيز الهُوية الإسلامية، مِن خلال إبراز خصائص الإسلام وعالميته وحضارته وثقافته وتاريخه يُعد خطوة أساسية، يشمل هذا أيضًا حماية اللغة العربية، وتشجيع ممارستها كأساس للهُوية الثقافية والحضارية.

ثانيًا: تعزيز الرؤية التكاملية، هذه الجهود لا تتعارض مع الانفتاح والاندماج مع التغيرات العالمية، ومن الضروري تطوير النُّظم التعليمية، وتحسين نوعيتها ومحتواها لتتوافق مع مُتطلبات مجتمع المعرفة الحديث.

ثالثًا: تنمية المحتوى الرقمي العربي، والاهتمام بالبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ يُعدُّ عنصرًا محوريًّا لتحقيق الشمول الرقمي، سيعود هذا بالفائدة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي.

رابعًا: تطوير مُخرجات وسائل الإعلام لتكون قادرة على التأثير بفعالية وإعادة ترتيب سُلَّم الأولويات الاجتماعية.

خامسًا: يجب الاهتمام بدعم انتماء الشباب للعمق العربي، واحتواء طاقاتهم واستثمار تطلعاتهم نحو التغيير والتجديد المستهدف، كل هذه الجهود مُجتمعة يمكن أن تُساعد في تعزيز الهُوية الثقافية والحضارية، ودفع عجلة التنمية في مواجهة التحديات العصرية.

لا يمكن أن تتقدَّم الدول وهي تعمل مِن خلال منظومة مُغلقة مِن المفاهيم والتشريعات والقوانين لا تواكب الحاضر ومُتطلباته؛ بل تتطوَّر مِن خلال بيئة مُنفتحة تعمل بعدالة ونزاهة؛ بيئة تستثمر في العنصر البشري (الشباب والناشئة) وتركز على العلم والتعليم والبحوث ومختلف العلوم، بيئة تتبنَّى سياسات واضحة نحو تنمية الاستثمارات وتعزيز الأمن، وبيئة عادلة، وبيئة تُشرك القطاع الخاص وتَستقطب الشركات العالمية، بيئة صارمة في مكافحة الفساد ومواجهة معوقات التنمية والتحديث.

في السياق ذاته يطرح الدكتور العُماني مسعود الحضرمي (في دراسة حول انعكاس ثقافة المجتمع في التوجُّه نحو تحقيق التنمية الثقافية؛ الفرص والتحديات)، مفهومًا أشمل لعملية التنمية الشاملة، يكون فيها دُور العامل الثقافي ليس أقل أهمية عن العامل الاقتصادي، ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يُطالب بدمج البُعد الاجتماعي للتنمية مع البُعد الاقتصادي، في عملية التنمية الشاملة، وهو ما يتطلب كما يرى الباحث ضرورة إحياء التراث العربي، وتشجيع الابتكار وتعزيز التفاعل بين المجتمعين الحضري والريفي، والعمل على إدخال تدريس مادة التنمية الثقافية في مناهج التعليم العالي، ليكون خريجو الجامعات على معرفة بمعنى وأهمية هذه التنمية.

إنَّ قضية التنمية في مختلف تجليَّاتها هي بدون شكٍّ مجرد انعكاس منطقي لطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع؛ فالقِيَم والمعتقدات وأنماط التفكير ومختلف التمثُّلات التي يتشبَّث بها الأفراد في مخيلتهم، هي مَن تتحكم في الأسلوب الذي ينتهجه هؤلاء في تسيير وتدبير مواردهم المادية والبشرية، وفي معالجة إشكالياتهم التنموية المطروحة، فمِن المؤكد أنَّ للثقافة والتنمية ارتباط عضوي لا يمكن الفصل بينهما، أو الادعاء بأن تأثير الأولى في الثانية مجرد تأثير ثانوي مُقارنة مع تأثير العوامل الأخرى المتحكمة في دَينَامية المجتمع وتقدُّمه كالعامل الاقتصادي مثلًا.

لقد اكتسبت العلاقةُ بين الثقافة والتنمية أهمية كبيرة، وذلك لما يتميَّز به هذا الترابط من طبيعة مزدوجة، فالثقافة لا تقتصر على التأثير في التنمية فحسب؛ بل أيضًا التنمية بدورها تُؤثر في الثقافة وتسعى إلى تشكيلها وتحويلها، هذا التفاعل المتبادل يُؤكد على أنه لا يُمكن تَصور تنمية حقيقية في غياب الثقافة، وكذلك لا يُمكن للثقافة أن تكون فاعلة ومؤثرة دون وجود تنمية.

رغم كل ما يُقال عن الإبداعات الثقافية فإن تنميتها تحتاج إلى تُربة خصبة، وإلى دعم كبير وآليات وأنظمة وتشريعات تحميها من أعدائها وخصومها، وهذا لا يحدث إلا بإشاعة المناخ الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، وليس هناك ما هو أخطر على الثقافة المستنيرة مِن الدعوة إلى مُحاربتها، وفرض القيود عليها باسم السلطة أو الدِّين، مما يُؤدي إلى اغتيال الإبداع والعقل والحرية.

لقد أدَّت التحولات التي طرأت على أنماط الثقافة العالمية منذ القرن العشرين، منذ بداية ظهور أنماط الثقافة المسموعة في الإذاعة، ثم المرئية من خلال السينما والتليفزيون، ثم مع الانفتاح الطارئ بين الثقافات مع ظهور الأقمار الصناعية، ثم شبكة الإنترنت؛ كل هذه التحولات غيَّرت من طبيعة الخط الفَوقي الواصل بين مُرسِل الرسالة الثقافية ومُستقبِلِها؛ بحيث صارت الرسالة تفاعليَّة مفتوحة على خطابات مُتعددة، وصار المتلقي ذا تفكير نقدي لا يستقبل الرسالة كما هي.

في هذا السياق يُصبح الدخول إلى عالم التَّقدُّمِ على مستوى عالمي في مختلف المجالات، مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بوجود علاقة تفاعلية بين الثقافة والتنمية، هذه العلاقة تجعل مِن التنمية في بعض الأحيان مفعولًا به يتأثر بالثقافة، وفي أحيان أخرى تكون التنمية هي الفاعل الذي يؤثر في الثقافة.

هذه الديناميكية المتبادلة تعكس أهمية وجود سياسات واستراتيجيات تُعزز من هذا التفاعل الإيجابي بين الثقافة والتنمية، لضمان تحقيق نتائج مُثمرة ومُستدامة في كلا المجالين.

أخيرًا لا شكَّ أن تحسين ظروف معيشة الإنسان محور التنمية في أي مجتمع وإتاحة المجال له للإبداع والتنافس؛ يتطلب جُهدًا مُتواصلًا يرتكز على مسار ثقافي يمنح الفرد القدرة على التعبير عن ذاته، ويفتح أمامه فرص الاتصال والابتكار والتطلع إلى آفاق جديدة، فالإنسان في جوهره هو مزيـج من الجسد والفِكر، مشبع بالمشاعر والأحاسيس والأفكار والمعتقدات والمواقف والاجتهادات والتطلُّعات والرغبات والأماني، وهو العنصر الأساسي في عملية التنمية.

والمواطن المثقَّفُ مُطالب قبل غيره أن يُساهم في تنمية وطنه بفاعلية، وأن يترك أثرًا إيجابيًّا يتناسب مع إمكانياته، وفي تقديري أن ذلك ما حفَّز أعضاء منتدى التنمية لإنشائه واستمرار عطائه.

الفصل الثالث

«آليات التأثير المعرفي في المجتمعات الخليجية، وإدارة التحوُّلات الاجتماعية»

د. أمينة الحجري

المقدمة

تشهد منطقة الخليج العربي تغيُّرات اجتماعية مُهمة مماثلة لتلك التي يشهدها العالم بأسره، ويقودها تأثير العولمة والأزمات المتتالية؛ سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية ومالية.

وتعتبر قضية التحولات الاجتماعية وإدارتها أهم القضايا المطروحة في عصرنا الحالي بصفة عامة، ويُشكل فُرصة سانحة لمناقشة أبرز التحديات التي تُواجه المجتمع الخليجي بصفة خاصة، وذلك بحُكم المكانة المركزية للثقافة، والأدوار المحورية للمعرفة في صياغة البُنَى الاجتماعية، وتوجيه التحولات التي تطرأ عليها، وبناء مكونات هُويتها، وترسيخ الأُسس التي تستند إليها هذه المجتمعات في تحقيق تنميتها وضمان تقدمها وازدهارها.

ولا شك فإنَّ المجتمع الخليجي تطبعه خصوصيات وخصائص جوهرية، قد لا تنطبق على كثير من التكتُّلات المجتمعية الأخرى في العالم العربي والإسلامي؛ سواء في منطقة الهلال الخصيب أو في المغرب العربي على سبيل المثال، وتتأرجح هذه الملامح بين الوحدة العميقة، والتنوع الحي، والأصالة الثابتة، والحداثة المتجددة، والمحافظة القِيَمية، والانفتاح المستنير، وغير ذلك من الثنائيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وتظل بطبيعة الحال أهم خاصية تَبرز إلى الذهن عِند ذِكر منطقة الخليج هي الثروة المالية والوفرة النَّقدية النَّاجمة عن الموارد الطبيعية في المنطقة، وهي التي أصبحت رمزًا للصورة النَّمطية للمجتمع الخليجي عند الآخر، والتي تحجب كلَّ الأبعاد الأُخرى للواقع الحقيقي للمجتمع الخليجي.

وإن كان هذا المجتمع يشهد تفاوتًا كبيرًا في الإحصائيات المتخصِّصَة، والمؤشرات الاستراتيجية، والبيانات التَّنمَويّة، إلا أننا نُلاحظ وجود عددٍ مِن العوامل المشتركة بين هذه المجتمعات، والتي تؤثر فيه بصفة مباشرة؛ خاصة ما يتعلق بالجوانب الثقافية والمعرفية باعتبار دورها الجوهري في الدافعية المجتمعية وفي تسريع حركيته وتطوره.

تُسلّط هذه التحولات الضوءَ على الحاجة والإلحاح للحُلول الابتكارية والإبداعية، والوصول إلى عالم الحلول والتقنيَّات الرقمية التي استحوذت على كلِّ مجالات الحياة لوضع حدٍّ للتأثير السلبي على الفئات الأكثر تأثُّرًا بهذه التغييرات، وبخاصة الشباب والنساء الذين هُم الأكثر فاعلية في مجال التحولات الاجتماعية.

ماهية وأبعاد التحولات الاجتماعية

ظهر مفهوم التغير الاجتماعي لأول مرة في القرن الثامن عشر، في كتاب مشهور يحمل عنوان «ثروة الأمم»، ولم ينتشر هذا المفهوم إلا عام ١٩٢٢، بعد أن نشره عالم الاجتماع الأمريكي «أوجبرن» في كتاب له يحمل نفس العنوان، وقد عرَّف علماء الاجتماع التغيير الاجتماعي بأنه تعديلات على ثقافة المجتمع ومؤسساته وقِيمه، وهناك نوعان من النظريات الرئيسية حول التغيير الاجتماعي وهي: الوظيفة البنيوية، ونظرية الصِّراع (dna msilanoticnuf larutcurts yroeht tciflnoc):

١. نظرية البنائية الوظيفية أو الهيكلية الوظيفية

مِن منظور بنيوي وظيفي يميل التغيير الاجتماعي إلى الحدوث ببطء، هذا إذا حدث أصلًا، يحدث التغيير عندما يخدم المصالح الفُضلى للمجتمع، بهدف الحفاظ على التوازن داخل النظام الاجتماعي.

تعتقد نظرية الهيكلية الوظيفية في علم الاجتماع أنَّ المؤسسات والقواعد والقِيم في المجتمع تخدم هدف الحفاظ على النظام الاجتماعي، ومن هذا المنظور يحدث التغيير الاجتماعي عندما يحتاج المجتمع إلى الحفاظ على الاستقرار والاستمرار في العمل بكفاءة، كما إنه يقاوم فكرة أنه يجب استخدام الصراع أو الثورة لإحداث التغيير، وبشكل أساسي لن تحدث التغييرات في المؤسسات الاجتماعية إلا من أجل ضمان استمرار تلك المؤسسات في تحقيق أهدافها.

٢. نظرية الصراع

تأخذ نظرية الصراع الاجتماعي أشكالًا مختلفة في الفكر السياسي الاجتماعي، ويتمحور معناها حول الاجتماع والغموض الذي يكتنَّف القِيم الاجتماعية التي ينهض عليها النظام السياسي، ويُشكك بعض المفكرين في وجود إجماع حول هذه القِيم، ويذهبون إلى أن هذه القِيم لا تعكس كلَّ المصالح العامة، وإنما تعكس مصالح مُعينة أو خاصة، الشيء الذي ينجم عنه صراع اجتماعي، وبالمقابل يقول البعض بوجود قِيم مشتركة، ويغضُّ الطرف عن الصراع ووسائل تطويقه بالقوة، كما أن هناك العديد مِن العوامل التي تُؤثر في هذا الصراع؛ مثل الطبقات الاجتماعية، والجماعات العرقية، والعوامل الدينية، واللغوية، والاقتصادية، والسياسية.

وسنعرض هنا لمحة سريعة عن التغييرات الاجتماعية الزمنية التي صاحبت الثورات الصناعية:

الثورة الأولى (الآلة والميكنة):

حيث انطلقت الثورة الصناعية الأولى عام ١٧٦٥م**، وأحدثت تَغييرات هائلة في مجال العمل مِن النمط اليدوي إلى النمط الذي يستخدم الميكنة أو الآلة، واختصر هذا الانتقال الكثير من الجهد؛ من حيث الزمن ومن حيث الإبداع، فأصبح الزمن بفضل سرعة المكينات، فيه المزيد من الإنجاز ومزيد من الراحة والاعتماد على العقل والإبداع، مما أتاح الفرصة للتوسع والتنوع في الإنتاج، وفي هذه الثورة الصناعية الأولى كان الاعتماد على الفحم لتوليد البخار كقوة محرِّكة، وأصبحت المناجم وعمليات التعدين جزءًا بارزًا في حياة الإنسان.**

الثورة الثانية (الكهرباء والغاز والنفط):

جاءت الثورة الصناعية الثانية مع حلول عام ١٨٧٠م؛ حيث دخلت الكهرباء والغاز والنفط كأشكال جديدة من أشكال الطاقة، وغيَّرت كافة أنماط الحياة الاجتماعية والاقتصادية وسوق العمل ووسائل النقل الحديثة من سيارات وقطارات وطائرات، مما أثَّر على كافة أفراد المجتمع بمكوناته وشرائحه ونُخَبِهِ وقياداته، وأيضًا أثَّر على بِنية المجتمع مِن مجتمع زراعي إلى مجتمع يَعتمد على التصنيع، ممَّا أعطى للإنسان مِساحة أكبر من الحرية، وأوسع للحركة؛ للبحث عن عمل وصناعة المستقبل، وتغيَّرت معه العادات والتقاليد والثقافة المجتمعية باتجاهٍ يوائم هذا التغيير.

الثورة الثالثة (الإلكترونيات والأتمتة):

انطلقت ثورة الأتمتة والإلكترونيات أو ما يُسمى بالثورة الصناعية الثالثة عام ١٩٦٩م، وحملت معها ثورة الإلكترونيات والاتصالات وانطلاق الحاسبات وأتمتة الصناعة، ومَكْنَنَة الجزء الأكبر منها، كما صاحبتها الاختراعات المذهلة في أنظمة الرقابة والتحكم، وأصبح البحث العلمي والتكنولوجي مطلبًا عالميًّا، وركيزة اقتصادية واجتماعية أساسية في كل مكان، وأثَّرت هذه الثورة في كل مجالات الحياة والفكر والثقافة والإعلام والمدن والأرياف، وانتقل المجتمع من الإقطاعية إلى المؤسسية والمنظمات والشركات، فكان كل ذلك قوة دافعة لتغيير المجتمع وتطويره.

الثورة الصناعية الرابعة (المجتمع الرقمي التواصلي):

في عام ٢٠٠٠م دخل العالم الثورة الرقمية؛ حيث أصبح التواصل المجتمعي مُنفتحًا بلا حدود، وتطوَّر العالم الافتراضي بتفاصيل مذهلة، كما احتلَّت الأنظمة الذَّكية والروبوتات مَكانة مُتقدمة، وبدأ الذكاء الاصطناعي يحلُّ محلَّ الإنسان في كثير من الأعمال، كلُّ ذلك سارع في التغيير الاجتماعي العِلمي والتكنولوجي التعليمي البحثي باتجاهٍ أسرعَ نحو المستقبل.

وأصبحت التغييرات مُتسارعة، ولا تأخذ وقتًا لنرى أثرها، وهذا استدعى بالضرورة إعادة الهندسة الحياتية؛ هندسة الأساسيات الجديدة في كل مجال في الفكر، والثقافة، والفنون، والتعليم، والإبداع، والخيال، وحتى تنظيم المجتمع، فمن الملاحظ سابقًا أن التغيير الاجتماعي في داخل المجتمعات البسيطة يمر بشكل بطيء جدًّا، وبشكل مرحلي؛ حيث أن الفَرق بين ثورة وأخرى ما يُقارب المئة سنة، ويكون هذا التغيُّر نتيجة مجموعة من التراكمات الجزئية والمتنوعة والمتعددة، ولا يمكن إدراك التغيُّر خلال فترة زمنية قصيرة، أمَّا الآن فأصبح التغيُّرُ السريع سِمة العصر، وأصبح يحدث بشكل سريع وسهل ومُيسَّرٍ، ومن الممكن مُراقبته وملاحظته، وهذا التغيُّر مَلموس في الحياة اليومية، وذلك دُون جُهد أو تعب وعناء.

كما أن الملاحظ أن الثورات الأولى لم تُؤثر في بعض المجتمعات العربية كباقي دول العالم، وبالأخص المجتمعات الخليجية التي كانت بعيدة عن هذه التغييرات والتحولات، أمَّا في الثورة الثالثة بدأت بعض الدول العربية في التأثُّر، ومِن بعدها جاءت رياح التغيير إلى منطقة الخليج، خصوصًا بعد اكتشاف النفط وما تلاها من تحولات اقتصادية.

والسؤال الآن ونحن في خِضم الثورة الرابعة؛ أين نحن الآن والعالم يشهد هذه التحولات الاجتماعية، ومنطقة الخليج ليست بمعزل، وجميع هذه المتغيرات التي نواجهها سواء داخلية وذاتية، أو خارجية ولأسباب جغرافية، وبيولوجية، وسكانية، وتكنولوجية، وثقافية، واقتصادية، وسياسية، وأيدلوجية؛ والتي بلا شكٍّ ستُؤثر على بِنيوية المجتمع؟

كيف ستكون إدارة هذا التغيير الاجتماعي والتحولات الاجتماعية بأبعادها الإيجابية والسلبية وتبعاتها على المجتمع والأسرة والمرأة والشباب؟

وهل هناك عملية تطوير في الاستراتيجيات الوطنية والسياسات والرؤى والممارسات لتسهيل عملية التغيير الاجتماعي الإيجابي في المجتمع، ومجابهة التغييرات السلبية والحد من أثرها؟

وهل هذا التغير المتسارع واكبه تطوير وتحديث للأفكار والمفاهيم مِن قِبل أفراد المجتمع مِن أجل تحقيق حماية، وإنتاج جيل قادر على تنمية وبناء جيل قوي في داخل المجتمعات؟

وهل نحن قادرون ومستعدون على إدارة هذه التحولات الاجتماعية، والتي بلا شك أنها سُنَّة من سُنن الحياة؟

إن مصطلح إدارة التحولات الاجتماعية أصبح مصطلحًا دوليًّا، تُعقد حوله المؤتمرات الدولية، ووضعت له الخطط التنفيذية، وتتطلَّب إدارة هذه التحولات نهج الحوار ما بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين، والجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي، ومُؤسسات المجتمع المدني، والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال؛ ومِن الملاحظ أن دول مجلس التعاون الخليجي تولِّي اهتمامًا خاصًّا بدور العلوم والتكنولوجيا في جميع مجالات البحث والتطوير والابتكار، وتوظيف الحلول التكنولوجية الحديثة في مختلف المجالات، وبمعرفة واقع حالِ إدارةِ التحولات الاجتماعية في دول الخليج العربي ببعده النظري والعملي ومحاوره وأبعاده الجغرافية والديموغرافية والاجتماعية والتكنولوجية والثقافية.

إن مصطلح التحولات الاجتماعية يستخدم في الإشارة إلى التغيير في البناء الاجتماعي، والتحولات التي تطرأ عليه خلال فترة زمنية معينة لعوامل متعددة، تُساهم في التحول لاتجاه معين، ومن المعروف أن المجتمعات كافَّة باتت تنتابها التحولات الاجتماعية؛ نتيجة العولمة بشكل عام، وأيضًا قد تكون نِتاج انعكاسات عوامل خارجية، وعوامل ذاتيه داخلية، تُساهم في التحوُّلات الاجتماعية لأي مجتمع، ويختلف تأثيرها من مكان لآخر، إلا أنَّ هناك الخاص والعام، والمشترك فيما بينها.

ودول الخليج العربي مرَّت بالعديد من التحولات الاجتماعية المتتابعة والمتسارعة، وذلك نتيجة للطفرة الاقتصادية؛ كمنطقة مُنتِجة ومُصدِّرة للنفط والغاز الطبيعي؛ حيث تحتوي دول المجلس بالإضافة إلى النفط ما يقرب من ٢٦ ٪ من احتياطي الغاز الطبيعي المؤكَّد في العالم، ممَّا جعلها في قِمة الاهتمامات العالمية، وأثَّر العامل الاقتصادي على الناحية الاجتماعية، وعوامل التغيُّر في الكُتلة السكانية، والعمالة الأجنبية، والتحول الديمقراطي.

وأتت هذه الموجة العميقة من التحول الرقمي وأدَّت أيضًا إلى الكثير من التغييرات الاجتماعية والثقافية؛ خاصة منظومة القِيم الاجتماعية، وأنماط العلاقات الأسرية بصفة عامة، لذا أصبح من الضروري البحث عن معايير جديدة للعلاقة بين الرقمية والمجتمع؛ لأن الممارسات

الجديدة ووسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية الافتراضية قد ساهمت في بروز فاعلين جُدد، وإرساء لغات جديدة، وعلاقات اجتماعية ومجتمعات رقمية جديدة، تشكَّلت عن طريق هذه الثورة الرقمية.

لذا سنستعرض **ثلاثة محاور أسميناها بالممكنات المعرفية أو آليات التأثير المعرفي**، وسنتطرق من خلالها إلى مدى تأثيرها في المشهد الاجتماعي الخليجي في الوقت الحاضر، وهي مجرد نماذج مختارة وليست استقصاءً حصريًّا وشاملًا؛ حيث يتطلَّب ذلك توسعًا كبيرًا في البحث، وتغطية عريضة لمواضيعه المتشعِّبة، وهو ما يَضيق عنه السياق الحالي، ونرجو أن تُتَاح للدارسين والمتخصصين الفرصة للقيام بذلك.

المحور الأول: استخدامات العلوم والتكنولوجيا وفوائدها المعرفية، وتبعاتها الاجتماعية

تُؤكد جميع الدراسات المختصة في مجالات استخدامات التكنولوجيا الحديثة أن المجتمع الخليجي من أكثر المجتمعات العربية استفادة من هذه الاستخدامات، وأنه مجتمع رقمي بامتياز، ولعل وسائل التواصل الاجتماعي أبرز مثال على هذه الاستخدامات، ولا يخفى تأثيرها المباشر في عملية التثقيف العام ونشر المضامين الإخبارية، وتداول المحتويات ذات الصلة بصناعة الرأي وصياغة الموقف، كما أن المدن الإعلامية المنتشرة في دول الخليج ساهمت بشكل كبير في الرفع من الحِراك الثقافي والمعرفي في هذه الدول من خلال برامجها ومنتوجاتها، ولا نستطيع أن نغفل أهم فائدة للتكنولوجيا في المنطقة، وهي تسهيل التعليم عن بُعد والتعليم الإلكتروني، والرقمنة المعرفية المتمثلة في المكتبات الرقمية التي تُعدُّ مصدرًا أساسيًّا للبحث العلمي، وإغناء الساحة المعرفية داخل هذه المجتمعات.

ونستطيع أن نُشير هنا إلى الأعداد المرتفعة للاشتراكات الفردية والمنزلية في شبكات الهواتف، وفي القنوات الفضائية وفي الحسابات الافتراضية؛ بحيث أصبح المواطن الخليجي مُواطنًا عالميًّا يتعاطى مع الثقافات الأخرى ويتلقَّى المعلومات والمعطيات والأفكار من مختلف المصادر والآفاق، وهذا الواقع يُشكل تَحديًا فعليًّا في المجتمع، يجعل هذه التكنولوجيا تُزيح كلَّ الحواجز، وتخترق كل الخصوصيات، مما يطرح السؤال المشروع؛ إلى أي حدٍّ ساهم هذا المستوى المرتفع من استخدامات التكنولوجيا في تشكيل الهُوية الثقافية والعلمية في المجتمع الخليجي؟ وكيف نحميها ونحافظ عليها في خِضم هذا التَّدفُّقِ اللامتناهي من المعلومات والمعطيات؟

المحور الثاني: القطاع الخاص الإنتاجي واقتصاديات المعرفة

سبق أن أشرنا إلى أنَّ الثروة المادية تُعتبر هي أهمَّ مُكوِّن لصورةِ وواقعِ المجتمع الخليجي لدى الآخر، لذلك لا نستغرب إن كان للقطاع الخاص والإنتاج الصناعي دَور مُهم في الحياة الاجتماعية والثقافية في المنطقة، ولعلَّ أول نتيجة لهذا الدور هو محاولة «حشر» المجتمع في الزاوية الاستهلاكية، وتثبيت الفرد الخليجي بصفة «الزبون»، واستهدافه من أجل جلب الأرباح واستقصاده، كمصدر للمزيد من الثراء ونمو رأس المال.

ولا شك أن هذا الحراك التجاري والاقتصادي يتسبَّب في فرض أنماطٍ مِن العيش، تُشغِل المواطن عن أهدافه الذاتية، وتُشجِّعُه على مسارات معرفية مرتبطة بمصالح القطاع الخاص ووسائل إنتاجه، والمثال الأوضح على ذلك هو انتشار المؤسسات التربوية المتخصِّصَة في علوم التسيير والإدارة والمالية والحاسوب والإعلام، على حساب تخصُّصات عِلمية أخرى لا تَحظى بنفس الاهتمام بحكم بُعدِها عن الحِراك التجاري والاستثماري القَوي في المنطقة؛ مثل العلوم الاجتماعية والإنسانية والقانونية على سبيل المثال لا الحصر، وبالمقارنة مع دول عربية أخرى.

إلا أننا نُلاحظ بالمقابل أنَّ هذا الحِراك يتميَّز بالطابع المعرفي في بعض الأحيان؛ مثل التواجد المتنامي في المنطقة لمراكز البحوث التنموية، ومكاتب الاستشارات المتخصصة، وشركات الصناعات الثقافية؛ وهي كلها تُساهم في الرَّفعِ مِن المادة المعرفية المتوفرة في المنطقة وتترك أثرًا مُباشرًا وعميقًا في مكونات المشهد المعرفي، وتتحكم أحيانا في التوجهات المستقبلية لهذا المشهد من خلال الخدمات الاستراتيجية التي تقدمها.

المحور الثالث: الهجرة النوعية في الخليج ودورها في إغناء الساحة الثقافية

تأتي ظاهرة الهجرة إلى دول الخليج في المرتبة الثانية، بعد ظاهرة الثروة في سُلَّم مُكونات الصورة النمطية الخارجية عن المجتمع الخليجي.

وداخل هذه الظاهرة أيضًا تأتي العمالة الوافدة؛ كأهم عنصر من عناصرها، وإننا نُؤكد هنا على التأثير الثقافي المباشر لهذه العِمالة في المجتمع؛ حيث يجلب هؤلاء الوافدون تقاليدهم وعاداتهم وقِيمهم وممارساتهم ولُغاتهم، وتتفاعل كلُّها في إطار المجتمعات الحاضنة لها، والتي

يصعب عليها التحكم في تأثيراتها والحدِّ منها.

لكن الوجه الآخر للهِجرة الذي لم نعطه حقَّه دومًا هو «العمالة الناعمة»؛ مثل الباحثين والأساتذة الجامعيين والمستشارين والإعلاميين وغيرهم من حمَلَة الفِكر، وناقلي العِلم وبناة المعرفة؛ خاصَّة أنَّ أغلبهم ينتمي إلى النُّخبة المعرفية في بلدانهم ومؤسساتهم، ويُمثلون أعلى مستويات التمكُّن والخبرة، فهذا الوافد النوعي يُمارس بحُكم منصبه ومهمته دورًا ثقافيًّا ومعرفيًّا في غاية الأهمية، داخل منطقة الخليج، التي أصبحت وِجهةً مُفضلة لهذه النُّخبة، وأصبح بعضها يتمتع بمواقع قيادية في الدولة والمؤسسات تُمكِّنُه مِن التأثير في هذه الدوائر التي يتحرك داخلها، حتى وإن كان يبدو كأنه يقوم فقط بما يُطلب منه، ويُؤدي مهمته فقط وِفق الإطار المرسوم له، لكن إشعاعه وحيويته تجعلان منه عُنصرًا مُؤثِّرًا في حدِّ ذاته، بِغضِّ النظر عن المهمة التي تمَّ استقدامه من أجلها.

ونطرح هنا السؤال المُلِحَّ وهو: أين النُّخب الخليجية مِن هذه القُوة الناعمة الموجودة على أرضها؟ وأي تفاعل بين الطرفين؟ وهل تقوم النُّخب المحلية بعملية الحماية والصَّوْن والحفاظ على الثوابت الحضارية في المجتمع؟ والاستفادة من هذه النُّخب الخارجية في إغناء المشهد المعرفي دون زعزعة تلك الثوابت وتهديد الأمن الثقافي الخليجي.

دور الشباب في عملية التحول الاجتماعي في الخليج

إن العنصر المشترك بين المحاور الثلاث التي تم التطرق إليها سابقًا، وعن عُمق تأثيرها في المجتمع هم الشباب، إن هذه الفئة تُمثل مصدر ترقب ومنبع أمل في كل مجتمع.

إن الشباب في مجتمعاتنا، على غرار المجتمعات الأخرى، هو المستخدِم الأول لتكنولوجيا المعلومات ولوسائل التواصل الاجتماعي، والمشاهِد الأول للأفلام والمنتجات السمعية البصرية، وهو الصيد الثمين الذي تبحث عنه كلُّ المؤسسات التجارية وتتنافس على استقطابه، وفي نفس الوقت تعمل على التأثير في خياراته وأذواقه وعاداته، كما أن شغفه بالجديد وتحمُّسه للتغيير وطراوة بِنيته العقلية والفكرية؛ تجعله أيضًا الأكثر عُرضة للانخراط في تيَّارات أيديولوجية مُعينة، والانبهار بمسارات ثقافية مُحددة، نتيجة احتكاكه للثقافات والعقليات المختلفة التي تتعايش داخل منطقة الخليج.

ونطرح هنا سؤالًا آخر على الجهات الرسمية والمؤسسات التربوية والثقافية والعلمية

والاجتماعية، بخصوص جهودها واستراتيجياتها، مِن أجل حماية هؤلاء الشباب من ضياع الهُوية وتَشتُّتِ الثوابت، وهشاشة القِيم، وكيف يكون هذا الشباب مُستفيدًا مِن التنوع الثقافي حوله، بدلًا من أن يكون ضحية له.

ولا شك فإن هذا الموضوع يستحق أن يُناقش في منتدى قادم خاصٍّ، يحضره الشباب أيضًا للاستماع إلى آرائهم ومُبادراتهم ومُقترحاتهم وتجاربهم في هذا الشأن.

فالشاب هو المستخدم الأول للتواصل الاجتماعي، وهو المستهلك الأول للمضامين الرقمية والمحتويات الإلكترونية، والشاب هو المقصد الأول للإشهار التجاري، وهو الصيد الثمين الذي تبحث عنه كل شركات الربح والمؤسسات التجارية، والشباب هو الفئة الأكثر تعرضًا للتأثيرات الفكرية والأيديولوجية، وهو المعبر الذي تحاول بعض التيارات النفاذ من خلاله إلى قلب المجتمع وروح هُويته.

ويحتاج موضوع الواقع الثقافي والفكري للشباب الخليجي إلى منتدى خاص، يناقش جميع القضايا المرتبطة به؛ لأن الشاب هو الذي يُترجم أفكاره إلى ممارسات، ويحوِّل قناعاته إلى واقع، بخِلاف الجهات الأُخرى التي تظلُّ تُركِّز على الحوار النظري، والمقارعة الفكرية، بمعزَلٍ عن الوقع المعيش، والحياة اليومية للمجتمع.

المرأة ودورها في التحول الاجتماعي

المرأة الخليجية أصبح لها دور فاعل في إثراء التحول الاجتماعي بشكل إيجابي؛ حيث لم يقتصر دورها على العمل التقليدي كزوجة وأم، وحتى ابنة؛ بل أخذ مساره من التحديث والتفاعل الإيجابي الكامل في بِنية التحول الإيجابي لمختلف مجتمعاتنا الخليجية، وحتمًا فذلك جاء بسبب تعلُّمِها أُسوةً بأخيها الرجل، وبلوغها أعلى الدرجات العلمية كذلك.

على أن تفاعلها لم يكتمل بصورته الواقعية؛ إلا حينما صدرت التشريعات السامية بتمكينها بشكل كُلي وعادل، وبالتالي فقد بدأت المرأة الخليجية في أخذ موقعها المرجو؛ حيث تسنَّمت ذُرى العمل الإداري في الجامعات، فباتَ لدينا رئيسةُ قِسم، وعميدة، ورئيسة جامعة، كما أخذت موقعها في العمل الدبلوماسي، وبمستوى سفيرة أيضًا، ناهيك عن تسنُّمِها لأعلى المناصب الوِزارية؛ حيث يشهد الخليج تَسنُّم عديد مِن السيدات مناصب وزارية أو بمرتبة وزير، إلى جانب المراتب العليا في الوزرات.

هذا التمكين الذي تشهده دول مجلس التعاون ساهم في وتيرة التحول المجتمعي الخليجي، وانعكس إيجابًا على ذِهنية أفراده بشكل عام؛ بحيث صارت المرأة شريكة حقيقية في البناء، وعبر مختلف الأوجه السياسية والإدارية وصولًا إلى العمل النيابي القائم على الانتخاب الشعبي أيضًا، وفي ذلك دَلالة على واقع التحولات بشكل عام.

أخيرًا؛ أرجو أن تكونَ هذه النماذج المختارة قد ساهمت في بلورة رؤية واضحة عن أهم عوامل التأثير الثقافي والفكري والمعرفي في المجتمع الخليجي بصفة خاصة، وأن نكون قد لفتنا النظر بما فيه الكفاية إلى حساسية وضع الشباب، وضرورة إيلاء المزيد من العِناية بتأطيره وتوجيهه وإشراكه أيضًا في تصور سُبل التعاطي مع هذا الحِراك المصيري والحاسم في رسم مستقبل مجتمعنا على جميع المستويات، وكذلك الحال على صعيد المرأة بما تُمثِّله مِن محورية رئيسة في البناء الاجتماعي.

ولا شك فإن هاذين الموضوعين يستحقان النقاش بتوسُّع، وعلى حِدى لكل منهما في منتدى قادم، بحضور أصحاب الشأن (الشباب، والمرأة)؛ للاستماع إلى آرائهم ومبادراتهم ومقترحاتهم وتجاربهم في هذا الشأن.

بشكل عام؛ تُعدُّ إدارة التحوُّلات الاجتماعية عملية حاسمة، يمكن أن تُساعد في معالجة مجموعة واسعة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية الأكثر إلحاحًا في عصرنا، ومن المرجَّح أن تستمرَّ أهميتُها في النموِّ مع تزايد تَعقيد التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وإلحاحها.

من الجدير بالذكر؛ فإن المؤتمرات الدولية؛ سواء في الاجتماعات العربية على مستوى جامعة الدول العربية، أو على مستوي منظمة التعاون الإسلامي، قد سلَّطت الضوء على المشتركات والتحديات الاجتماعية العربية، والتي يتقاطع مضمونها مع مثيلاتها على مستوى الأمم المتحدة.

ومن الملاحظ أن منطقة الخليج العربي أصبحت تُدير هذه التحولات بطريقة ذكية من خلال الإرادة السياسية، والرؤى المستقبلية، والبرامج الوطنية، وتمكين المرأة، وتنويع مصادر الدخل، والنموذج القريب لنا هي المملكة العربية السعودية، التي أدارت ملف التحولات الاجتماعية من خلال رؤية المملكة ٢٠٣٠، وهذا يُعتبر دليلًا واضحًا على كيفية تأثير الإرادة السياسية في التحولات الاجتماعية بكل أبعادها.

خِتامًا يجب تحديد آليات لإدارة التحولات الاجتماعية؛ وذلك من خلال:

- تأسيس مفاهيم اجتماعية، ومنظومة قِيم جديدة في ضوء الثورة الرقمية.
- نشر ثقافة احترام القانون.
- نشر مفاهيم التسامح وتقبُّل الآخر.
- إيجاد الإدارة الفعَّالة والكَفُؤَة للتحولات الاجتماعية.
- عمل الدراسات والبحوث المستمرة من خلال الأجهزة التابعة لمجلس التعاون الخليجي والعاملة في المجال الاجتماعي.
- إشراك مُؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الغير ربحية في إدارة التحوُّل الاجتماعي.
- تكوين رسالة واضحة عن ماهية التغيير المتوازن المطلوب في المجتمع.
- إحداث تغيير إيجابي مُستدام من خلال الاستراتيجيات والرؤى الوطنية.
- مراعاة الجوانب الاجتماعية خلال تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتوفير الدعم والحماية للفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة.
- إعادة النظر في دور أدوات التنشئة؛ مثل الأسرة، والمدرسة، والجامعة، لغَرس القِيم الإيجابية، وكيفية أداء دورها بفعالية في ظل الثورة التكنولوجية الرقمية.
- وضع مِيثاق أخلاقي لوسائل الإعلام الخليجية المختلفة تكون من أولوياته الحفاظ على الهُوية الخليجية وحماية القِيم المجتمعية.
- الإكثار من الندوات العِلمية والبرامج التعليمية الهادفة التي توضح التأثير السلبي لشبكات التواصل الاجتماعي على القِيم الاجتماعية.
- ضرورة تطوير التعليم؛ من حيث الجودة والنوعية بما يتلاءم مع الاحتياجات المستقبلية لسُوق العمل ونوعية المهن المستحدثة التي يحتاجها المجتمع، والتأكيد على دُور التعليم في بناء القِيم واستلزام إعادة النظر في برامج التعليم المدرسي، والدراسات في كليات الهندسة والعلوم والاجتماع.
- إعادة الاعتبار لقِيمة العمل الجاد والمتقَنِ، والقُدرة على التعامل مع التغيُّرات الاجتماعية السريعة، مِن خلال تطوير وإدخال مناهج جديدة تُراعي فيها طبيعة الموارد الرقمية

ومصادرها وطُرق التعامل معها.

- تبنِّي مناهج الحوار ما بين الأكاديميين والممارسين الاجتماعيين والجهات الفاعلة في المجال الاجتماعي ومؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية العاملة في هذا المجال.

الفصل الرابع

«التنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة»

د. محمد السويدي

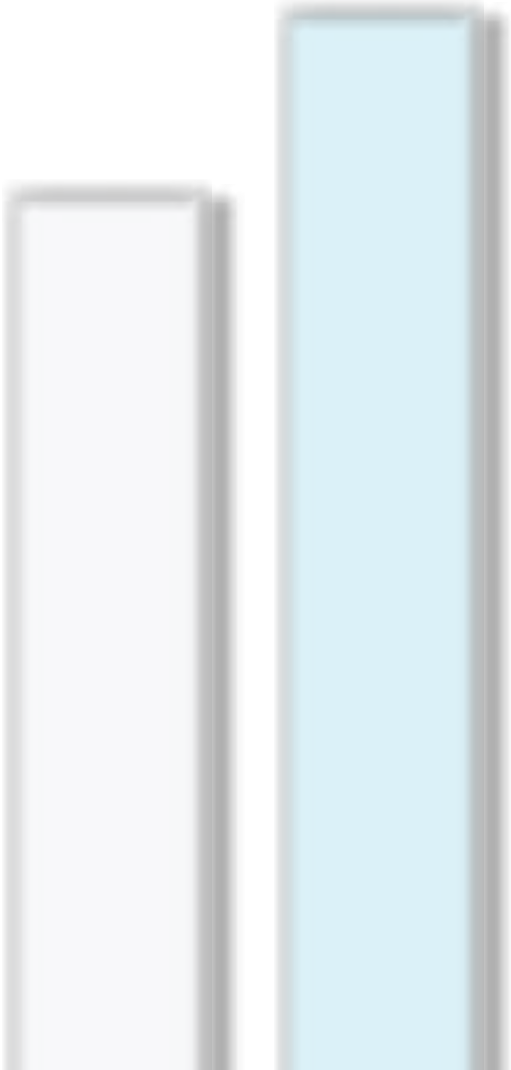

إنَّ مسيرة التنمية الإماراتية مَسيرةٌ مرَّت بعملية تحوُّل نوعي، وما رافقه من انتقال جَذري من نظام القَبيلة إلى الدولة العصرية، وما تتميَّز به من مجتمع حدَاثي ونُظم وتشريعات ومؤسسات كان المواطن الإماراتي مُنطَلَقًا لها وغاية.

ولم يكن مُتاحًا لمسيرة التنمية في الإمارات أن تحقق تلك النجاحات الباهرة اعتمادًا على الجانب المادي وحده، لا سِيَّما وأنَّ الإنسان يتجاوز دائمًا حاجاته المادية ليسموَ نحو آفاق أرحب من المتطلبات المعنوية والروحية الأكثر تعقيدًا، وفي هذا السياق تُبرز الثقافة باعتبارها السِّمة الأبرز للإنسان المعاصر، والعامل الأكثر تحديدًا لمستقبل الجنس البشري، حتى إنها باتت أحدَ التعاريف الممكنة للإنسان اليوم باعتباره كائنًا ثقافيًّا، أمَّا في إطار كَوْنٍ مُعَولَمٍ، وعَالم مُرَقمن فمن الضروري أن تُصبح التنمية ثقافةً.

مِن هذا المنطلق تتضَّح أهميةُ بحثنا، ويتجلى أول الأسئلة القادحة له والدافعة إليه، بحث عنونَّاه بـ»التنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة «، ومن خلاله سنحاول الإجابة عن أسئلة مُلحَّة تقع على تخومه، أبرزها:

ما دور الثقافة في ضمان رفاهية الإنسان الإماراتي وسعادته، وكيف تتجلَّى مساهمة التنمية الثقافية في التنمية الشاملة والمستدامة؟ حيث يمثِّل عاملًا «رفاهية المواطن الإماراتي» و»سعادته» إضافة إلى «التنمية الشاملة والمستدامة» بعضًا من أهداف السياسة العامة في دولة الإمارات العربية.

مفاهيم ومصطلحات

أ- التغيُّر:

إنَّ التغيُّرات الكبرى التي شهدتها المنطقة العربية؛ سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، كانت نتيجة اللحظات التاريخية في حياة المنطقة من غزو ثقافي، أو حروب إقليمية، أو صراع من أجل النفوذ، أو سعي لتحقيق مصالح ما، أو دفاع عن هُوية مُهددة بالطمس والضياع، فالتَّغيير سِمة طبيعية أفرزها الصراع[1] ما بين الشعوب والحضارات،

١. حول الصراع وأنواعه وعلاقته بالتحولات كالانتخابات على سبيل المثال راجع: ماكس فيبر، مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، مراجعة وتقديم وتعليق محمد الجوهري، ط١، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠١١، ص ٧٢-٧٥.

وإنَّ التغيُّرات السياسية والاقتصادية، تعبِّر عن تحوُّلات وتطوُّرات في كل مفردات ومستلزمات الإنسان المادية والروحية.

وبطبيعة الحال نجد الثقافة عُرضة لهذه التغيُّرات أكثر من غيرها؛ لكونها مرتبطة بواقع الإنسان المحدَّد في التاريخ والزمان، وما إبداع المثقف إلا نتاج الواقع والحراك، الذي يجرى من حوله، فتأتي تحوُّلات الفن والإبداع مُتوافقة مع التزامه الفِكري والأيديولوجي، فالثقافة تسير وتتحول تبعًا لراهنية الواقع المتغيِّر دائمًا.

ويفيد التغيُّر التحول والانتقال من حالٍ إلى أخرى، أي أن الشيء المتغيِّر يتَّخذ ضرورةً شكلًا وبُعدًا آخرين، وهو ما نلحظه على صعيد ثقافي، فالقيم الاجتماعية والثقافية بشكل عام تتحول وتتطور فتتغيَّر، مُكتسبة بذلك قِيمًا إضافية قد تتصدَّر بواسطتها الترتيب الجديد للثقافات، فتهيمن عليها، نسبة لمصطلح «القيمة المهيمنة» لجاكبسون٢، والتي لا بدَّ للمسؤولين الثقافيين أن يدركوا أسباب هيمنة المنتوجات الثقافية العالمية السابقة، من أجل النَّسجِ على مِنوالها، وتحقيق هيمنة ثقافاتهم.

فكما أشار كارل ماركس إلى أنَّه «ليست هناك صعوبة في إدراك أنَّ الفن الإغريقي والملاحم، ترتبط بأشكال مُحدَّدة من أشكال التطور الاجتماعي، لكن من الصعب حقًّا، أن تجد السبب الذي يجعل من ذلك الفن مصدرًا للمُتعة الجمالية حتى اليوم؛ بل ويجعله من بعض الوجوه مِعيارًا ونموذجًا يصعب الوصول إليه»٣، لذلك كان من الضروري إدراك السبب الذي خلَّد الفنون الإغريقية على سبيل الذِّكر، من أجل إحداث تغيير ثقافي جوهري يضمن هَيمنة وخلود هذه الثقافة، مُقارنة بغيرها.

بشكل عام؛ إنَّ التغيير فعلٌ حركي يُناسب النشاطات البشرية في بنيتها وتركيبتها وسياقها، ويتم فعل التغيُّر داخليًّا وخارجيًّا؛ أي مِن داخل الثقافة نفسها، وهذا له تأثير كبير في المجتمع، ومن الخارج نتيجة التغييرات التي تحدث في العالم، وهو ما يمكن أن نطلق عليه «مسارات التغيُّر»؛ حيث يُشدِّد عالم الاجتماع على «التفريق بين المسارات الداخلية، والمسارات الخارجية، ممتنعًا عن الخيار بين نظرية داخلية théorie endogéniste ونظرية خارجية théorie exogéniste للتغيُّر الاجتماعي، مُتنبهًا إلى وجوب التحفُّظ في تبنِّي النظريات النازعة إلى تقديم التغيُّر (أو اللا تغيُّر)، بوصفه محكومًا بالبُنى، إنَّ مثال التغيُّر الخارجي نجده في أطروحة ماكس فيبر القائلة: «إنَّ

٢. حول هذا المصطلح راجع: المرتجي (أنور)، سيمياء النصّ الأدبي، مجلة الرافد، عدد٩١، دائرة الثقافة والإعلام، حكومة الشارقة، إبريل ٢٠١٥، ص٤٢. ولئن كان هذا المصطلح يخصُّ الميدان الأدبي والفني الشاعري أكثر من غيره فإننا نعتمده في هذا المجال على اعتبار أنَّ الفنَّ عامة أحد أهم أنواع ومكونات الثقافة.

٣. أرنست فيشر: الاشتراكية والفن، ترجمة أسعد حليم، دار القلم، بيروت ١٩٧٣، ص ١٩.

الإصلاح البروتستانتي إذ أنشأ نمطًا أخلاقيًّا مُتزامنًا مع تطور المسالك الاستثمارية والادخارية، إنما لعب دورًا محددًا في نمو الرأسمالية»، وخلافًا لما تقدَّم؛ هي المسارات الداخلية، بعض هذه المسارات يؤدِّي إلى تبادلات في النظام الذي تظهر فيه، وبعضها الآخر يؤدِّي إلى صونه والمحافظة عليه: «المسارات الأولى تُدعى مسارات تطوُّرية والثانية تكرارية»٤.

عادة تكون النتائج إيجابية لصالح التغيُّرات المبنية على استراتيجية مُحددة مُسبقًا، من أجل تطوير وتحقيق تقدُّم منشود، على عكس فعل التغيير الذي يكون الفعل فيه أداة قسرية سريعة أو نتيجة رَدة فعل غير محسوبة النتائج.

ب- التنمية:

يهدف أي تغيير منشود إلى تحقيق تقدُّم أو نموٍّ أو تنمية منشودة، وكلُّ هذه المصطلحات الأخيرة تبدو للوهلة الأولى مُترادفة؛ خاصة بالنسبة لمصطلحي النمو والتنمية، اللَّذين يُوحِّدهما الجِذر اللغوي نفسه.

لكن وجب على الباحث الأكاديمي أن يميِّز ما بين «النموِّ (Growth) والتنمية (Developpement)، فالنمو عملية تِلقائية، بينما التنمية عملية إرادية مُخطَّطة، يقترب مفهوم النمو من مفهوم التطور نظريًّا، إلا أنه لا يتطابق معه، والنمو الاجتماعي أكثر تعقيدًا من النمو العضوي(...)، وهناك جدل كبير في أدبيات «التنمية» حول هذه المصطلحات، ذلك أنَّ فكرة النمو تتضمن قيمة معيارية وأخلاقية، فهي تشير إلى الزيادة الثابتة نسبيًّا، (...) أمَّا التغيُّر فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والأدوار وقيم الضبط الاجتماعي(...)، وبالنسبة لـ مصطلح التنمية فقد شهد انتشارًا بعد الحربين العالميتين، وبعد أن حقَّقت معظم المجتمعات استقلالها، وبغض النظر عن التعريفات المتعدِّدة للتنمية الاجتماعية، فهو بالإجمال يعني مجمل الجهود المنظمة التي تُبذَل وِفقَ تخطيط مرسوم، لتحقيق التعبئة المثلى لجهود الأفراد، والتنسيق المتكامل بين الإمكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي مُعيَّن، بقصد تحقيق أكبر قدر ممكن مِن الرفاهية الاجتماعية بأسرع وقت، وبما يتجاوز معدَّل النمو الطبيعي»٥.

وبهذا فمفهوم التنمية الاجتماعية أقرب مِن مفاهيم التقدُّم والنمو والتطوُّر إلى مفهوم التغيُّر الاجتماعي، ويُكمن الاختلاف بينهما في المحصلة النهائية التي تتضمن بُعدًا إيجابيًّا بشكل دائم

٤. خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، ط١، دار الحداثة، بيروت، ١٩٨٤، ص٧٥.
٥. عبد الغني (عماد)، «سوسيولوجيا الثقافة-المفاهيم والإشكاليات»، من الحداثة إلى العولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، الحمراء، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص١٩١.

بالنسبة للمفهوم الأول، في حين أنَّ التغيُّر الاجتماعي قد يكون سلبيًّا٦.

وعادةً ما تهتمُّ الأقطار العربية بـ»التنمية الشاملة» وهي عملية اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية شاملة، تستهدف التحسين المستمر لرفاهية المجتمع والأفراد جميعًا، على أساس مشاركتهم النشطة والحرة والهادفة في التنمية، وفي التوزيع العادل للثروات الناجمة عنها، ولا تكتمل هذه التنمية إن لم تستهدف البِنى التحتية لتأمين الوسائل والأدوات والموارد البشرية.

ولكي تكتمل دائرة التنمية، لا بد أن ترتكز على ثلاثة مكونات أساسية: «المكوِّن الاقتصادي المتمثل في زيادة الإنتاج السلعي والخدمي (...) ورفع مستواه النوعي والكمي وقدرته على المنافسة والتسويق، ثم المكوِّن الاجتماعي والمتمثل في انخراط أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع ومؤسساته وأفراده، بما في ذلك [دور] المرأة في العملية التنموية؛ سواء أكان في جانبها الاقتصادي أو الإنساني، ومن ثَمَّ المكوِّن العقلي والمعرفي الذي يتمثَّل في الارتقاء العلمي والتكنولوجي والفكري والفني والروحي والتعبيري»٧.

وبالتالي فإنَّ العملية التنموية عملية شاملة تقرُّ بوجود علاقة تكاملية جدلية بين الثقافة والتنمية، فهي البعد الثالث لها في حين أنَّ بُعدَيها الأولين هما الاقتصادي والاجتماعي.

لقد عَرَفَ مفهوم التنمية في الوطن العربي تطورًا هامًّا؛ خاصةً في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد أبرزت الخطة الشاملة للثقافة العربية مجموعة من الحاجات والسِّمات ينبغي أن تتجاوب معها تلك الخطة ومن بينها: «أن تكون مرتبطة بقطاعات الحياة الأخرى، فالعلاقة متبادلة بين الثقافة وتلك القطاعات... والتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعتمد على التنمية الثقافية كما أن التنمية عامة تنطلق من الثقافة وإليها»٨.

يعتبر المجتمع الموضوع الأساسي للعملية التنموية البشرية المستدامة، وتمرُّ تنمية المجتمع عبر تحوُّلات لعقود طويلة، ينتقل خلالها المجتمع والأفراد مِن حالة إلى حالة أخرى أكثر تقدُّمًا وتطوُّرًا، فـ «ثقافة التنمية بما هي تنمية ثقافية هي ظاهرة تترتَّب عليها نتائج فكرية أو أخلاقية بالنسبة للأفراد والجماعات على حدٍّ سواء، وأي فهم لما يمكن أن يطرحه موضوع التنمية والتحديث لا بدَّ أن يركز في جوهره على القِيم الثقافية»٩.

---

٦. نفس المرجع، ص١٩١.
٧. مجموعة باحثين، ندوة تشكيل السياسات الثقافية، عمان - الأردن، وزارة الثقافة، ٢٠٠٣، ص ٣٤.
٨. الخطة الشاملة للثقافة العربية، ندوة الأردن، عمان، ٢٠٠٢، ص ١٠٥.
٩. محسن، د. مصطفى، رهانات تنموية، (منشورات الزمن)، الرباط، سلسلة «شرفات، رقم ٣٣»، الطبعة الأولى، ٢٠١١.

ج- الثقافة:

هناك مئات التعريفات المتعلقة بمفهوم الثقافة١٠، واليت تُعبِّر عن وجهات نظر مختلفة اختلاف الميادين الساعية إلى تعريفها (الأنثروبولوجيا والإثنولوجيا وعلم الاجتماع...).

وتجنبًا للدُّخول في مَتاهات التعريفات الثقافية وتعرُّجاتها الاستدلالية والتأويلية نستعين بالتعريف الذي أصدره المؤتمر العالمي للسياسات الثقافية، والذي انعقد في المكسيك في ٦ أغسطس/ آب عام ١٩٨٢م، وينصُّ التعريف على «أنَّ الثقافة بمعناها الواسع، قد تكون اليوم عبارة عن جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي تميِّز مجتمعًا بعَيْنه أو فِئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان ونُظم القِيم والتقاليد والمعتقدات»١١، وهو التعريف الذي تتبنَّاه المؤسسات الرسمية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والذي يخالف تعريف الثقافة السائد في الوطن العربي منذ عشرينيات القرن العشرين؛ حيث دخل مصطلح ثقافة بمعناه المعاصر إلى اللُّغة العربية عبر ترجمة قدَّمها لأوَّلِ مرَّة المفكِّر المصري «سلامة موسى» للعبارة الألمانية: «Kultur»، والتي يؤكِّد من خلالها بأنَّ الثقافة تشتمل على كلٍّ مِن: تعليم الآداب والفنون والمعارف التي ترتقي بالبشر١٢.

ولا يعني هذا التوضيح أنَّ العرب لم يعرفوا الثقافة قبل هذا التاريخ، ففي اللغة العربية ذُكِرت عبارة الثَّقافة؛ سواء في الشعر العربي القديم، أو في القرآن؛ ويؤكِّد ابن منظور أنَّ هذه العبارة ترجع إلى الجذر اللُّغوي (ث، ق، ف)، و»الثقافة لغة من ثَقِفَ الشيء ثَقَفًا ثِقَافَةً، وثُقُوفَةٌ: حذِقهُ... ورجلٌ ثُقُفٌ وثَقِفٌ ثِقْفٌ: حاذقَ وفَهِمَ...، ويقال ثقِفَ الشيء وهو سرعة التعلُّمِ. [ويقول] ابن دريد: ثَقِفْتُ الشيءَ حذقتُه إذا ظفرت به...»١٣. وفي هذا السياق يؤكِّد «منير السعيداني»١٤ أنَّ مِن معاني هذا الجذر اللغوي: العثور على موضوع البحث، كما في القول: طلبناه فثقفناه، في مكان كذا، أي أدركناه، وهو المعنى الموجود في القرآن: «وَاقْتُلُوهُمْ؛ حيث ثَقِفْتُمُوهُمْ». إضافة إلى معنى التَّحوُّل في طبيعة المادة، كما في القول: ثقفَ الخَلُّ أي حمضَ.

---

١٠. الطاهر لبيب، سوسيولوجيا الثقافة، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ١٩٧٨، ص ص٦-٧.

١١. العقد العالمي للتنمية الثقافية ١٩٨٨. ١٩٩٧، مجلة الثقافة العالمية العدد ٣٩، ١٩٨٨، ص ٨.

١٢. كما يشير إلى أنَّ (إدوارد سعيد، «المثقف والسلطة»، ترجمة عناني محمد، رؤية للنّشر والتوزيع، القاهرة - مصر، ٢٠٠٦، ص١١-١٢).

١٣. ابن منظور، لسان العرب، ط٣، دار صادر، بيروت، ١٩٩٤، ص١٧٠.

١٤. منير السعيداني، استحالات المثقف والثقافة والممارسة الثقافية، مكتبة علاء الدين وكلّية الآداب والعلوم الإنسانية بصفاقس، تونس، ٢٠٠٧.

دون نسيان المعنى الأخلاقي الذي يحيل إلى أنَّ التثقيف هو التَّهذيب، ويؤكِّد في ختام هذه المعاني على معنى رياضة البدن والنَّفس والارتقاء بقدرتهما على الاستيعاب، كما في القول: ثقف الغلام أي صار ذا ثقافة، وثقفت الشَّيء أي تعلمته بسرعة وحذق.

فالثقافة بالنسبة للعرب قديمًا ارتبطت باكتساب عادات مُرهفة، وإتيان أفعال لا تتسم بالخشونة والرعونة، وصولًا إلى سياسة الدَّولة وجوهر المقاصد الدِّينية من ردع النَّاس وردِّ ظُلم بعضهم عن بعض، وقد تطوَّر منذ عشرينيات القرن العشرين ليرتبط أساسًا بتعليم الآداب والفنون والمعارف، إلى أن اصطدم بتعريف الثقافة الصادر عن مؤتمر المكسيك سنة ١٩٨٦م، والذي يَنحى منحى أنثروبولوجيًا يشمل السمات الروحية، والمادية، والفكرية، والعاطفية؛ التي تُميِّز مُجتمعًا بعينه أو فئة اجتماعية بعينها، فيجمع ما بين الفنون والآداب ونُظم القِيم والتقاليد والمعتقدات...

ولم تقتصر جهود المفكرين والباحثين في تحديد مفهوم الثقافة، فأمام تطور المجتمعات والتكنولوجيات وظهور وسائل تعبيرية جديدة؛ يبقى مفهوم الثقافة مفتوحًا على محاولات لضبطه وملاءمته مع عصره، وفي هذا الصَّدد جاء تعريف الثقافة بكونها «منظومة ديناميكية كُلِّيَّة مِن المعارف والعقائد والفنون والقِيم والأعراف؛ تشمل مكونات مادية تمثل تجارب الماضي والحاضر لشعبٍ أو مجتمع ما، تُعبِّر عن ثَرائه وسلوكه الجمعي، تتناقلها الأخيال بصورة انتقائية، ويكتسبها الفردُ مِن مجتمعه بالتَّعلُّم المباشر وغير المباشر، وتُصبح جزءًا من كيانه الذهني والنفسي والحِسِّي الذي يُوجِّه رُدود فِعله نحو البيئة الاجتماعية والمادية»[١٥].

رغم محاولة التعريف الأخير الإلمام بأغلب جوانب الثقافة؛ فإنه أغفل عاملَ تصنيعها الذي بات بديهيًّا مع بدايات القرن الواحد والعشرين، بعد كلِّ ما تعرَّض له هذا المزج بين الصناعي والثقافي مِن نقد شديد، منذ أربعينيات القرن العشرين، وتحديدًا انطلاقًا مِن مؤلف الصناعة الثقافية لتيودور أدورنو، الذي انتقد بشِدَّة عملية بَضْعَنةِ وسَلْعَنةِ الثقافة، هذه العملية التي تحوَّلت إلى مبدأ ومشروع وفلسفة بالنسبة للمُهتمين بالشأن الثقافي، انطلاقًا من سبعينيات القرن نفسه.

وتمَّ الرهان على الصناعات الثقافية في إطار عملية تنموية شاملة، تهتم بالجانب التعليمي والتكويني للثقافة في المجتمع، إلى جانب الاهتمام بها كأحد المجالات الحيوية التي تُساهم في تحقيق نمو اقتصادي، «العلاقة بين الثقافة والتنمية هي؛ أو يجب أن تكون؛ موضوعية،

١٥. مجموعة باحثين، أوراق ندوة السياسات الثقافية، عمان - الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٠٤.

عِلمية، غير مُتحيِّزَةٍ، وإيجابية؛ أي فيما يخص زيادة كمال الإنسان»١٦، فالمفهومان مُتداخلان على مدى تداخل الاختصاصات بينهما، وحاجة التنمية الماسة إلى عنصر الثقافة، وبالتالي كانَ مِن الضروري على الدُّول الوطنية أن تحرص على تَهيئَةِ البِنى الأساسية من أجل تحقيق تنمية ثقافية.

مفهوم الْمُثَقَّفِ

انطلاقًا من المفهوم الأنثروبولوجي للثقافة يمكن اعتبار كلِّ إنسان مُثقفًا، أيًّا كان مأتاه وقصده؛ حيث إنَّ لكلِّ إنسان عاداتٍ وقيمًا تُحدد نمط عَيشه، إلا أنَّ المثقف بالنسبة للدارسين للحقل الثقافي هو الفاعلُ في الميدان الثقافي؛ سواء ذلك الذي يعمل على تعليم الآداب والفنون والمعارف، أو مبدعها.

ويُعتبر المثقف رأسُ مالٍ مُهمًّا بالنسبة للدَّولة منذ نشأتها، فلئن اعتبرنا أنَّه في بلاد الإغريق عامَّة، وفي أثينا خاصة، كان المنشأ الأوَّل لفكرة الدولة، فقد تمَّ الرهان على الثقافة والمثقفين المبدعين لها، والذين يُمثلون سفراء لها عبر التاريخ، فحتى بتغيُّر التاريخ والجغرافيا، وتعاقب الحضارات، تبقى نظريات سقراط وأفلاطون وأرسطو حاضرة إلى اليوم مُؤرِّخة لحضارة غابرة، وتبقى مسرحيات كلٍّ مِن «سوفوكل» و«يوروبيد» و«إيشيل» و«أرسطوفان»؛ شاهدة على مدى نضج المجتمع الأثيني، وتبقى أعمالهم محورًا للنقاش والجدل، في محاولة لفهم تلك الحِقبة وكيفية الاستفادة منها، كالبحث عن السر الكامن وراء خلود الملاحم الإغريقية إلى غاية اليوم، مُمَثِّلة مصدرًا للمتعة والمعرفة رغم تغيُّر الزمان والمكان١٧.

وإنَّ المهتمَّ بالمثقف ودوره في المجتمعات لا بدَّ له من أن يقف عند الأدبيات الماركسية، فقد أكَّدت على دَوره، وسعت إلى تحديد مسؤولياته الاجتماعية والسياسية، باعتباره ينتمي إلى الأنتلجنسيا، التي تتشكَّل «من «الأذكياء» الذين يعرفون مشاكل الشَّعبِ ويُحسنون عرضها، والذين يعتبرون أنفسهم ممثلي الشَّعب وناطقين باسمه، أو الذين يُمثلون أنفسهم بوصفهم ضمير الأمَّة»١٨، وبالتالي تجلَّى دور المثقف في العمل على تَغيير الواقع، وتعديل وتثوير بُناه، بُغية الكشف عمَّا يُسمى «الوعي الزائف».

في حين أنَّ المثقف والفيلسوف الإيطالي أنطونيو غرامشي قد ميَّز بين المثقف التقليدي والمثقف

١٦. الخطة الشاملة للثقافة العربية، الأردن، ٢٠٠٢، ص ١٠٥.
١٧. مرجع سابق، أرنست فيشر: الاشتراكية والفن، ص ١٩.
١٨. جيرار ليكلرك، سوسيولوجيا المثقفين، ترجمة جورج كتورة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت لبنان، ٢٠٠٨، ص٥٣.

العضوي، ويؤكّد على أنَّ هذا الأخير هو الذي يجب أن يكون، فهو ينظر إلى المثقفين بوصفهم شريحة اجتماعية، تنتمي عضويًّا إلى طبقة اجتماعية، لذلك فلا توجد إلا في علاقة عضوية بالطبقة التي خلقتها معها، فور ظهورها في الفضاء الاجتماعي، مع التنصيص على أنَّ الطَّبقة التي يجب أن ينتمي لها هي طبقة البروليتاريا والكادحين؛ حيث إنَّه «يعتبر المثقف تاريخيًّا في الغرب(...) مُمَثَّلًا للطبقة المسيطرة (الطبقة التي تُمثِّل الْمُلَّاك العَقاريين والأرستقراطية)، لكن المثقف ومع كونه قد انطلق أو انبثق من الطَّبقة المسيطرة، فإنَّ بإمكانه وضع نفسه «في خدمة» الطَّبقة الشَّعبية، وإذ يلتزم بالجانب البروليتاري، فهو إنَّما يخون طبقته الأصل، وحينها يكون خطابه خطابًا باسم الطَّبقة المسيطر عليها»١٩.

وبالتالي فإن موقع المثقفين في الفضاء الاجتماعي هو نفسه موقع الطبقة التي ينتمون إليها عضويًّا.

ولأنَّ القَصد من الطبقات بصفة عامة «مجموعة عريضة من البشر تتميَّز بعضها عن بعض بالمكانة التي تحتلها في نظام من الإنتاج الاجتماعي مُحدَّدٍ تاريخيًّا، وبعلاقتها بوسائل الإنتاج، وهي علاقات تضبطها في أغلب الأحيان وتُكرِّسُها قوانين مُعينة، وكذلك بدورها في التنظيم الاجتماعي للعمل»٢٠.

فإنَّ العلاقة بنظام الإنتاج ووسائله هي التي تُحدِّد انتماء المثقف إلى إحدى الطَّبقات، التي يتغيَّر عددُها حسب المجتمعات وأنظمة الإنتاج التي تحكمها، وبهذا المعنى يُمثِّل المثقفون امتدادًا لسِيادة طبقاتهم في المجال الثقافي، فمِن المنظور الغرامشي يُعَدُّ المثقف خادِمًا لطبقته الشعبية، ينوب عنها في أداء الوظائف الثقافية التي لا تُمكِّنها قُدراتها ومؤهلاتها من أدائها.

أمَّا المثقف بالنسبة للفيلسوف الفرنسي جان بول سارتر، ولا سِيَّما المثقَّف الكُلي، فهو نتاج مسار تاريخي طويل ومُعقَّد ناتج عن التطور التِّقَني العِلمي، وذلك بعد تكوُّن البرجوازية الحديثة؛ حيث حلَّ المثقفون مَحَلَّ رجال الدِّين الكَنَسِيِّين، عندما زال احتكار القراءة والكتابة، وأصبح كلُّ شيء يُفهم مِن خلال القوانين والتجارب، مُعتبرًا أنَّ المثقَّف «هو الشَّخص الذي يهتمُّ بأمور لا تعنيه إطلاقًا، فالمثقَّف كائن طفيلي، فضولي بطبيعته، يتجاوز بما عنده مِن رُوحٍ نقدية وباحثة كلَّ إلزام مهني، وهذا ما حدَّده ماركس (Marx)؛ إذ أشار إلى أنَّ الفيزيائي المتخصِّص بالذَّرة حين يتحدَّث عن الانشطار النووي، فهو يتحدَّث بوصفه عَالِمًا، أمَّا حين يتحدَّث عن الاستخدام

١٩. نفس المرجع، ص٦٢.

٢٠. مجموعة من الباحثين، المغيَّبون في تاريخ تونس الاجتماعي، تنسيق الهادي التيمومي، المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة، قرطاج، تونس ١٩٩٩، ص٤٤٧.

العسكري للذَّرَّة فهو يتحدَّث بوصفه مُثقفًا»٢١.

وبالنسبة لعالم الاجتماع الفرنسي «بيار بورديو» فيذهب إلى اعتبار عالم المثقفين عَالَمًا نَفعيًّا مُغرِضًا، عالمَ صِراعٍ لا هَوادة فيه، مِن أجل الرِّبحِ والمصلحة والمنفعة، والصراع دائمٌ بين طرفين: «أسياد - عبيد/ إقطاعيين وبقية البشرِ/ مُلَّاك الأراضي والمصانع - العاملين من العمال والفلاحين أساسًا.../ الرجال - النساء»٢٢، وصحيح أنَّ الصِّراع عماد الوجود الإنساني إلا أنَّ الصراع في عالم المثقفين يعود بالوبال على الثقافة والمثقفين، ويُؤكِّدُ في هذا الصدد على أنَّ بعض الفلاسفة الذين عاصروه صاروا «يكتبون على فترات منتظمة وأيضًا مختزلة بقدر الإمكان كُتَبًا وظيفتها الأساسية، كما لاحظ جيل ديليز Gilles Deleuz؛ تأمين دعوتهم إلى البرامج التلفزيونية، لهذا السبب أصبحت شاشة التلفزيون اليوم نوعًا من مرآة نرجس، مكانًا لاستعراض حُبِّ الذَّات»٢٣، عِوَضَ التفكيرِ والتَّفَكُّرِ فيما يهمُّ المجتمعات وإمكانية فضِّ الصراعات والنزاعات.

وإنَّ كلَّ هذه التعريفات تنحدر مِن نفس الأصل الماركسي فلا يخفى على الدَّارس لغرامشي أو سارتر أو بورديو ماركسيتهم، خاصة أنهم جاؤوا في حِقبة يحكمها الصراع الأيديولوجي بامتياز، أمَّا في مرحلة العولمة التي انهارت فيها كلُّ الأيديولوجيات، بعد أن أعلن فوكو ياما عن نهاية التاريخ بانتهاء الإيديولوجيا٢٤، فإنَّه قد أصبح بإمكاننا تعريف المثقَّف بكونه أحد صانعي المنتجات الثقافية، يفكر وينتج ويسوّق من أجل ترويج منتوجه، ولا يعني ذلك ضرورة الاستغناء عن الوظيفة التعليمية لهذه المنتجات الثقافية.

إذا كان هذا البحث متمحورًا حول موضوع التنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة، مع العلم أن الغاية والهدف من هذه التغيُّرات التي طرأت في جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والإدارية كافة كان محورها تطوير الإنسان الإماراتي، من أجل الوصول إلى مجتمع حضاري، وقبل هذا وذلك، وجبَ علينا تسليط الضوء على المجتمع الإماراتي وتفاعله مع جغرافية المكان، وولادة الثقافة التي تحمي المكان والمجتمع، والتي تُنَظِّم نبضات الروح، وتفتح الآفاق أمام العقول، لتتجلَّى الثقافة في هذا الإطار كنِتاجٍ للخبرة التاريخية للشعب الإماراتي.

---

٢١. مرجع سابق، جيرار ليكلرك، سوسيولوجيا المثقفين، ص١٩.

٢٢. بورديو، بيير، «التلفزيون وآليات التلاعب بالعقول، ترجمة وتقديم درويش الحلوجي، دار كنعان، ط١، دمشق، ٢٠٠٤، ص٢٥.

٢٣. نفس المرجع، ص٤١.

٢٤. Francis Fukuyama, The End of History and the last man, The Free Presse; Macmillan; New York, 1992.

الجذور الثقافية لمرحلة ما قبل الاتحاد:

من المهم التأكيد على استحالة التطرُّق إلى التحوُّلات الثقافية قبل الحديث، ولو بشكل مُقتضب عن مُجمَل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفِكرية والفلسفية، التي تُكوِّن مع الثقافة وِحدة عضوية غايتها بناء مجتمع الإمارات الحديث وإسناد سَيرورته نحو الترقِّي والازدهار اقتصاديًّا وسياسيًّا، ووضع نهاية لمراحل من الجمود والانغلاق وسطوة النظام القَبَلِي، والإيذان بعهد جديد تسوده المتغيِّرات على جميع الصُّعد، سياسيًّا واقتصاديًّا واجتماعيًّا وثقافيًّا.

يتكون البناء الاجتماعي في الإمارات المتصالحة قبل تأسيس دولة الإمارات العربية من مجموعة قبائل، باعتبارها مجتمعًا قبليًّا يتشكَّل من بدو وحضر وسكان جبال، يتوزع وجودهم الجغرافي على عِدة مناطق، بين أرض ساحلية وأخرى جبلية ومناطق صحراوية، بين أرض صالحة للزراعة وجزر مُترامية، أمَّا الفضاء الجمعي فـ «يغلب عليه الطابع القَبَلي، أي أنَّ أبناءه ينتمون إلى قبائل عربية لها أنساب معروفة، تنقسم إلى بطون وأفخاذ»٢٥، وتعود السلطة فيها إلى زعماء القبائل الذين شاع وَسمُهم بالشيوخ، وينتمي شيوخ القبائل تاريخيًّا إلى قَبيلتي قحطان وعدنان، والقبيلة تتَّسم ببِنيةٍ ازدواجية تتراوح بين الانفتاح والانغلاق، أي التمسك بالقبيلة كوحدة جامعة في الخصب والجدب، أما الانفتاح فهو سمة تُميز أبناء المدن الساحلية؛ خاصة الذين يستقبلون التجار من إيران والهند، في حين يغلب على البدو طابع عدم الاستقرار لأسباب اقتصادية بالأساس، فالخصائص الجغرافية للمنطقة وما يميزها من هضاب وسهول وصحارٍ وجبال، والخصائص المناخية من جفاف وندرة المياه، فرضَتَا على القبيلة التنقل والتِّرحال ضِمن المجال الجغرافي، إلا أنَّ ترحالهم بدأ يتقلَّص نسبيًّا ليُصبحوا أكثر استقرارًا.

أما الحضر أو مجتمع المدينة فهو عبارة عن تشكيلة اجتماعية مُغلقة، تُهيمن عليها شبكة علاقات اجتماعية ذات شكل دائري لولبي باتجاه القِمَّة، تتَّسِمُ بجُملة من العادات والتقاليد التي يسعى البناء الاجتماعي للحفاظ عليها، أما المدن الساحلية فتعتبر مناطق جاذبة للقوافل التجارية والأسواق الأسبوعية، وهي الأكثر عرضة **«للاختلاط بتلك الهجرات مِن تَعرُّض المناطق الصحراوية والداخلية، بينما بقيت الجماعات التي يغلب عليها طابع البداوة بعيدة عن تلك المخالطات، فحافظت على إرثها البدوي بكل صفاته ومميزاته»٢٦.**

٢٥. الصايغ، د. فاطمة، الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة، العني، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠، ص ٢١.
٢٦. المرجع السابق نفسه، ص ٢٢.

وفي هذا السياق من المهم التنبُّه إلى تحقق تكامل على مستوى الأدوار الاقتصادية والاجتماعية، ما جعل هذه المدن تُطوِّرُ وظائفها وتُجدد قُدراتها وِفق أنساقها الثقافية وتركيبتها الاجتماعية (اللباس، الطبخ، العادات، الأعراس، التعامل، السلوك، الممارسات، المعمار).

وقد كان مجتمع الإمارات يتَّسم بالقَبلية قبل تأسيس الاتحاد، أي أثناء «الإمارات المتصالحة» وهو الاسم الذي كان يُطلَق على تلك الإمارات قبل الاتحاد؛ من حيث البِنية الاجتماعية والتكوين الذهني والسلوك الثقافي، كما كانت كل إمارة أو قبيلة تختص بثقافة وعادات وتقاليد اجتماعية موروثة، إضافة إلى جُملة من الخصائص، التي قد تتشابه أو تختلف مع خصائص الإمارات المتجاورة، باعتبارها تشغل حَيِّزًا جغرافيًّا مُشتركًا فيما بينها، وتخضع تقريبًا لظروف مُتشابهة استراتيجيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا؛ إضافة إلى مُجمل العلاقات والمعاملات بين أفراد ومجموعات كلِّ إمارة ونظرائهم من الإمارات المجاورة، والتي نتجت عنها ارتباطات المصاهرة والعمل المشترك والمبادلات التجارية الجارية ما بين سُكَّان المدن الساحلية، وسكان المدن الداخلية والجبلية، وأحيانا نتيجة الغزوات التي كانت تَشنها كلُّ إمارة على الإمارات الأخرى لأكثر من سببٍ، لكن ذلك لا يُخفي أن الجذور الثقافية كانت تنبع من أصل مشترك واحد **«فالحدث الذي يقع في إمارة ما يجب أن يجد له صدًى وردِّ فعل في الإمارات المجاورة أو في الإمارات كلها»٢٧.**

لقد تأثَّر أبناء الإمارات المتصالحة بدعوات النهضة والتحرر في العالم العربي في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي، وبدأت دعوات مُخلِصة للاهتمام بالتعليم في المدارس/ الكتاتيب مثل المدرسة التيمية المحمودية في الشارقة ١٩٠٧م، والمدرسة الأحمدية في دبي عام ١٩٢٣م، ومدارس أخرى مثل الفلاح والسالمية والسعادة، **«لعبَ رجال الدِّين المستنيرون ومديرو هذه المدارس دورًا كبيرًا في إمداد الناشئة بالعلم النافع والدروس المفيدة، وتربية الأخيال الجديدة؛ على الحماس للدِّين والوطن، والتمسك بالقيم والمبادئ، والتحمس لاكتساب العلم والمعرفة والحرص على بناء الوطن، والدفاع عنه، ورفض الاستعمار بكل أشكاله وأساليبه»٢٨،** وجرى التحديث الاجتماعي والانفتاح على العالم العربي بطرق عِدة، إلا أن احتكاك أهل الساحل بالغرب والشرق الوافد إليهم كان حِكرًا على الفرد، ولم يشمل المؤسسات الكبرى، وبذلك لم يترك أثرًا كبيرًا فيهم، لذلك لم تتأثر الإمارات المتصالحة بالثقافة الغربية الوافدة، ولم تُصبح جزءًا من بِنية ثقافتها اليومية، وإن كانت تتسم بثقافة غَازِيَة ذات صبغة استعمارية، حتى تأسَّس فيما بعد كيان دولة الإمارات.

٢٧. الصايغ، د. فاطمة، الإمارات العربية من القبيلة إلى الدولة، العني، دار الكتاب الجامعي، ٢٠٠٠، ص ٥٥.
٢٨. حسني، كامل يوسف، مستقبل الثقافة في الإمارات، الشارقة، دائرة الثقافة والإعلام، ٢٠١٠، ص ٤٥.

دور الاتحاد في تحقيق التَّغيُّرات الثقافية:

إنَّ الثقافة الحديثة في الإمارات هي صانع الحضارة وحارسها في مرحلة ما بعد تأسيس الاتحاد؛ نتيجةً لحِرص الدولة على تحقيق نهضة ثقافية مُتوازنة في جانبيها المادي والمعنوي؛ إذ لا خيرَ في نهضة مَادية تُعصْرِنُ حياة الإنسان ماديًّا، وتغفل العقل والروح لكون الثقافة تنشأ مِن روح الأُمَّة، وتُنشىء بدورها قِيم ومبادئ هذه الأُمَّة.

لقد قفزت الإمارات كدولة قفزات نوعية، وتطوَّر البلد تطوُّرًا هائلًا بفضل الرخاء الاقتصادي، الذي يَسَّرَ النَّصر في معركة البناء والتَّشييد، الذي طال جوانب كثيرة؛ منها الجانب العُمراني والبِنى التحتية والخدمية في كل المجالات، وهي كلُّها أساسات سوف تساعد على مستوى التنمية البشرية من خلال التطور الكبير الذي شهده قطاع التعليم والتربية، والقَفَزات النوعية التي أُنْجِزَت على هذا المستوى، مما دفع الثقافة الإماراتية إلى واجهة التعليم الحداثي المرتكز على أفضل الوسائل التعليمية والمنهجية في العالم.

وكما سبق وبَيَّنَّا، لم يكن هذا التغيير الاجتماعي والاقتصادي ليمرَّ مِن دون أن يترك آثاره في الإنسان، وبالتحديد في الإبداع الفني والإنتاج الثقافي والفكري؛ إذ سُرعان ما وجد المثقف الإماراتي نفسه وهو يخطو خطواته الأولى في منتصف السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، وجهًا لوجه مع الأسئلة المطروحة في الفضاء العربي والعالمي، والذي طغى عليه شعار **«تحرير الشعوب وحقها في تقرير مصيرها»**[٢٩]، والقضية القومية التي ارتبط بها رُواد الثقافة الإماراتية كجُلِّ المثقفين العرب في فترة الخمسينيات والستينيات، ألا وهي القضية الفلسطينية التي مثَّلت القضية المركزية لكلِّ العرب؛ حكوماتٍ وشعوبًا.

وقد ترأَّست الثقافةُ الدفاعَ عن هذه القضية، وحظيت بدعم من الحكومات التي تدافع عن نفس القضية سياسيًّا وعسكريًّا، فحاولت توفير البنية التحتية اللازمة للممارسة الثقافية، وتهيئة الكوادر وإرسالها في بعثات خارجية لدراسة الاتجاهات والتقنيات والتيارات المختلفة وعَقْلَنَةِ الدَّور التنويري والتنموي للثقافة.

وما دامت الإدارة الثقافية تُشكل الضمانة الأساسية في أي مشروع ثقافي وطني، فقد كان لزامًا عليها احتضان المظاهر الإبداعية والفكرية والثقافية كافة، فبعد تأسيس دولة الإمارات العربية

٢٩. وقد نجح الرافعون لهذا الشعار في دفع الأمم المتحدة لضمان هذا الحق في تقرير المصير وفق القرار رقم ٦٣٧ في ١٦/ كانون الثاني/١٩٥٢.

المتحدة، وضعت القيادة السياسية الوطنية الأساس المتين للتعويض عن الحرمان التعليمي والثقافي الذي ساد في المرحلة السابقة، من خلال التخطيط ووضع البرامج، وإرسال البعثات العلمية والتعليمية إلى الخارج، وأثناء عودة الخريجين الأكاديميين كانوا قد ارتبطوا بشكل صارم بمشاريع ثقافية أوفدوا من أجلها، وعملوا فيما بعد في مجالاتهم التخصصية، وشكلوا العمود الفقري للمؤسسات الثقافية.

ارتكزت الخطط والبرامج على عدد من المبادئ الأساسية المتمثلة في جعل السياسة الثقافية مدخلًا ضروريًّا لتعزيز الهُوية الوطنية، متنوعة الروافد، والمنفتحة على الثقافات والحضارات الإنسانية، ولدعم ومواكبة الإبداع الثقافي والفني والفكري في إطار الحرية والمسؤولية، وجعلها أيضًا عنصرًا هامًّا لإنتاج القِيم وترسيخ روح المواطنة، والعمل على صيانة ودعم الإثنيَّات والأقليَّات، ثقافة ولغة و»فولكلورًا»، ومختلف التعبيرات الثقافية العربية الأخرى.

لتراهن منذ تسعينيات القرن العشرين على ضرورة خلق اقتصاد ثقافي، وإرساء دعائم لصناعات ثقافية خَلَّاقة، باعتبارها قطاعًا تنمويًّا قادرًا على تطوير النمو الاقتصادي، وتوفير فُرص جديدة للعمل في المهن الثقافية والفنية، فكانت ضرورة بَلورة الأولويات استراتيجية ثقافية في إطار تشاركي تخصُّ الفعاليات الثقافية الوطنية والدولية، ضِمن رؤية تجعل من الشأن الثقافي هاجسًا يوميًّا، فالثقافة مسؤولية مجتمعية مُشتركة.

استشراف آفاق التنمية

- الثقافة والتنمية أو التنمية الثقافية:

الثقافة والتنمية؛ مفهومان تطور كلٌّ منهما بمعزل عن الآخر، لكن حاجتنا تكمن في الخروج من ثنائيتهما بتركيب جديد يعكس التكامل بينهما، وهو ما يمكن أن يُحقِّقه مفهوم التنمية الثقافية.

أمَّا التنمية فتتضمن بُعدًا إنسانيًّا؛ حيث تسعى إلى التطوير الشامل لسائر جوانب المجتمع ويكون الإنسان أداتها وغايتها في الوقت نفسه، ولم تعد التنمية تُقاس اليوم بكمِّ الإنتاج ونوعه؛ بل بما يطرأ على حياة الإنسان من تحولات إيجابية، وقد أثبتَ حَصرُ التنمية في الجانب الاقتصادي دون غيره فشلَه المتمثل في عدم قدرته على تأمين تنمية حقيقية للمجتمعات؛ بل ربما أسهم بتبعيَّة اقتصادية أعاقت التنمية، وبرهان ذلك أنَّ الأهم للمجتمعات النَّامية ليس الثروة بذاتها؛

بل كيفية استخدام الثروة، وهُنا فنحن على تَمَاسٍّ مباشر بالثقافة؛ إذ تتأكد يومًا بعد يوم العلاقة بين الثقافة والتنمية الشاملة، فالإنسان هو رأس المال الحقيقي، وقد أصبحت التنمية عملية ثقافية بالدرجة الأولى، وأصبحت التنمية الثقافية حجر الأساس في التنمية الشاملة٣٠.

وقد أكَّد التقرير النِّهائي للعقد العالمي للتنمية الثقافية على التداخل بين التنمية والثقافة؛ حيث إنَّ «**تَعدُّدَ أوجه التداخل بين مفاهيم التنمية والتنمية الثقافية والمتغيِّرات التكنولوجية يجعل من الضروري توضيح المفاهيم المستخدمة، وذلك عن طريق إجراء دراسات مُتعمِّقة، يمكن أن تتيح استخلاص مؤشرات كَمِّيَّة، وبالأخص مؤشرات نوعية للتنمية الثقافية**"٣١.

لقد أُعيدَ الاعتبار إلى الثقافة بمختلف مَشمولاتها، وإلى العمل الثقافي المجسد للجهد الإبداعي الضروري للتنمية، وهكذا أصبحت الثقافة مِحور العملية التنموية وفي تداخلها وتكاملها مع جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، «**فالتنمية هي في الأساس عملية ثقافية بالمعنى الواسع للكلمة، والإبداع الذاتي الجماعي هو العنصر المحوري فيها، فلا ثقافة من دُون جهد جماعي ولا يُمكن تصوُّر مَسار تنموي من دون مضمون ثقافي مميز**»٣٢، ومن هنا بات تفعيل المشاركة الثقافية أمرًا مُلِحًّا؛ إذ لا يُعنَى بالشأن الثقافي إلا قِلَّةٌ، أما الجماهير العريضة فإن مشاركتها تكاد تكون معدومة، الأمر الذي يتطلب مراجعة شاملة لمضامين الثقافة وأساليبها وأهدافها.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أنَّ وسائل الإعلام الجماهيري المختلفة تلعب دورًا هامًّا في تحقيق المشاركة الثقافية المطلوبة، فمن أجل دَمجٍ ثقافي تَنمَوِيٍّ فاعلٍ، ينبغي خلقُ قاعدةٍ إعلامية مُنتقاة، تستطيع مواجهة الأطروحات المواكبة لحركة العولمة، حتى تستطيع تسليط الضوء على ما ينسجم مع الثقافة التنموية وما لا ينسجم معها، لا سِيَّما ونحن في غُمرة التدفق الإعلامي العالمي (العولمي)، الذي أدَّى إلى تراجع دُور الإعلام المحلي.

فلا يمكن للتنمية الثقافية أن تقوم وحدها؛ بل هي جزء من كلٍّ، يتمثل هذا الكلُّ في مشروع

---

٣٠. Jean Ronald Legouté; Définir le développement: historique et dimensions du concept plurivo-que, Cahier de recherche Vol1, n1, Monréal, groupe de recherche sur l'intégration continentale; Université du Quebéc, Février 2001, p 17-18.

٣١. اليونيسكو، اللجنة الدولية الحكومية للعقد العالمي للتنمية الثقافية، الدورة الأولى. باريس، ١٢-١٦ ديسمبر ١٩٨٨، التقرير النهائي ص ٩٠.

٣٢. المحجوب عزام، وجهة نظر اقتصادي عربي، ضمن: في قضايا الثقافة والتنمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الدورة العاشرة لمؤتمر الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي، «الثقافة ودورها في التنمية»، تونس: ١٩٩٦، ص ١٠.

حضاري متكامل للتنمية الشاملة، وهنا تبرز أهمية رَسمِ معالم سياسة ثقافية إماراتية لأنَّ **«عملية التخطيط التنموي عملية متكاملة شاملة، وهذا يعني أنَّ الثقافةَ بُعدٌ أساسي من أبعاد التنمية، وعلى علاقة تأثير متبادل وعضوي مع نواحي التنمية الأخرى، ولا يتم تطوير البِنى الاقتصادية والاجتماعية إلا بالاستناد إلى تخطيط ثقافي جذري يُحدِّد طُرق العمل ووسائله، كما يحدد الأهداف المستقبلية للأمة»**٣٣.

وفي هذا الإطار ينبغي على دولة الإمارات أن تقول كلمتها، في وقت يشتد فيه النقاش حول الوضع الراهن للسياسة الثقافية وآفاق مستقبلها بعد التغيُّر الجوهري في بِنية المجتمع العالمي، والانتقال من نموذج المجتمع الصناعي إلى نموذج مجتمع المعلومات العالمي الذي يتقدم بثبات ليتحول إلى مجتمع معرفة٣٤.

المؤسسات الثقافية من التخطيط بالأهداف إلى النتائج محليًّا وعربيًّا (دراسة نماذج رائدة)

من مُنطلق تَبنِّي عِدة مؤسسات إماراتية خلال العَقْدِ الماضي، خاصة تلك المعنيَّة بالشأن الثَّقافي، سياسة ثقافية تقوم على التخطيط الاستراتيجي من خلالِ الأهداف، عَملنا على تَقصِّي الفائدة التي حقَّقتها تلك المؤسسات جرَّاء عملية التراكم في تطبيق خِططها وما حقَّقَتْه مِن نتائج، محاولين تحليل بِنية هذه المؤسسات وطريقة إدارتها، بالوقوف عند أهم المؤسسات الإماراتية التي تُعنى بالشأن الثقافي للاطِّلاع على رسالتها ورؤيتها وأهدافها ومسارها في الوصول إلى تلك الأهداف، مع ما يتطلَّبه ذلك من توضيح أهمية التحول من الفرد إلى المؤسسة.

نَعني بالمؤسسات الرسمية تلك التابعة للحكومة الاتحادية أو للحكومات المحلية في كل إمارة، أما المؤسسات شبه الرسمية فهي تلك الملحقة أو التي أقامتها الدولة أو الحكومات المحلية فأتاحت لها العمل من خلال مجلس أمناء أو مجالس إدارات خاصة.

٣٣. الخطة الشاملة للثقافة العربية، تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم – إدارة الثقافة، ٢٠١١، ص ٥٠.

٣٤. يجب أن ينطلق استشراف آفاق التنمية من فهم البيئة الثقافية لمجتمع الإمارات وتحديدها بدقة، وإعادة صياغتها وتجديدها نحو ربطها بالثقافة الخليجية والعربية، لفهم ما يجرى في العالم، ومن ثم التأثير فيه، وبات التخلي عن فهم الثقافة ككيان مستقل بمعزل عن التنمية أمرًا ضروريًّا؛ إذ لا يمكن في عملية التنمية فصل المسار الاقتصادي عن المسارات الثقافية والاجتماعية.

ومن أهم هذه المؤسسات:

أ-وزارة الثقافة والشباب:

تُمثِّلُ هذه الوزارة الإطار المرجعي المؤسسي الرسمي العام الذي تنهض فيه كافَّة الأنشطة الثقافية؛ إذ تتولَّى هذه المؤسسة النهوض بالشأن الثقافي بمعناه الأنثروبولوجي العام، ليمتدَّ اهتمامُها إلى الشباب وتنمية المجتمع والارتقاء به بوضع الخِطط اللازمة لذلك.

وتتجلَّى رؤية الوزارة في سعيها نحو **«الريادة في التنمية الثقافية والمجتمعية لإمارات مزدهرة»٣٥**، والسعي إلى تحقيق رسالتها عبر **«دعم وتشجيع الحراك الثقافي والمجتمعي وتعزيز الهُوية الوطنية الإماراتية من خلال التنسيق الفعَّال مع شركائنا، وتُميِّزُ خدماتنا ومواردنا البشرية بوسائل مبتكرة ومتطورة»٣٦.**

كانت الوزارة تسمى «وزارة الإعلام والثقافة» بموجب الدستور المؤقت للإمارات العربية المتحدة (المادة ٥٨)؛ إذ تم إصدار المرسوم الاتحادي رقم ١ لعام ١٩٧٢م بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء، وتم إصدار المرسوم رقم ١ لعام ٢٠٠٦م بتعديل بعض أحكام القانون الاتحادي رقم ١ لعام ١٩٧٢م، وبناء عليه تم إلغاء «وزارة الإعلام والثقافة» واستحداث «وزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع»، والتي أُنيطت بها المهام التالية٣٧:

- الاختصاصات التي كانت مقررة لوزارة التربية والتعليم فيما يتعلق بشؤون الشباب في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون.
- الاختصاصات التي كانت مُقررة لوزارة الإعلام والثقافة فيما يتعلَّق بشؤون الثقافة في تاريخ العمل بهذا المرسوم بقانون.
- شؤون تنمية المجتمع والارتقاء به، ووضع البرامج والخطط اللازمة لذلك.
- أي اختصاصات أخرى تُخوَّل بها بمقتضى القوانين واللوائح وقرارات مجلس الوزراء.
- وبتنوع الاختصاصات التي تتضمنها الوزارة تعدَّدت مهامها٣٨:

---

٣٥. الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع:
http://www.mcycd.gov.ae/ar/Pages/Vision.aspx
٣٦. الموقع السابق نفسه، والصفحة نفسها.
٣٧. الموقع السابق نفسه:
http://www.mcycd.gov.ae/ar/TheMinistry/Pages/AboutTheMinistry.aspx
٣٨. الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع:
http://www.mcycd.gov.ae/ar/TheMinistry/Pages/AboutTheMinistry.aspx

- تمثيل الدولة في المؤتمرات الثقافية والفنية في الداخل والخارج، وإقامة المهرجانات الفنية والإشراف عليها، وذلك فيما لا يقع ضمن اختصاصات جهات أخرى.
- إقامة المواسم الثقافية للإفادة من حصيلة الفكر الإنساني، وفتح آفاق المعرفة للمواطنين، وتقديم الخدمة المكتبية للجمهور من خلال المكتبات العامة المنتشرة في أرجاء الدولة.
- رعاية جميع أشكال الفنون وتطويرها بما يُحافظ على التراث الفني للدولة، ويشجع ويحقق المناخ الملائم لنمو الملكات الخَلاقة، وإظهار المواهب الجديدة وتشجيع التأليف والترجمة في مختلف النواحي الأدبية.
- التنقيب عن التراث التاريخي للبلاد وصيانته.
- العمل على إحياء التاريـخ العربي والتراث القومي وتوثيقه، ليكون مرجعًا تاريخيًّا، ومصدرًا للنهوض بمستوى الآداب والفنون.
- المحافظة على الهُوية الوطنية وتعزيز الانتماء والاستثمار الدائم لطاقات الشباب، ورعاية المبدعين واحتضان الموهوبين، وتوجيههم نحو التنمية المجتمعية الشاملة التي تفترض إيجاد وِحدة تُعنَى بتهيئة الأخيال الشابة للقيادة والريادة والتواصل من خلال برامج تطبيقية.
- التنسيق مع مختلف الجهات المعنية لإيجاد الوسائل التي تُؤدي إلى دمج الفئات الوافدة في نسيج مجتمع الدولة، بما يجعلها عناصر فاعلة وإيجابية في المحافظة على ثوابت هذا المجتمع ومصالحه.
- تنسيق الأنشطة بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ومؤسسات الإعلام في حماية الموروث الثقافي للدولة، وفيما يخص القضايا الثقافية، ورعاية المبادرات الهادفة إلى إيجاد قنوات اتصال مع مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص لخدمة هذه القضايا.
- نشر قيم الاستثمار الثقافي بحيث تصبح الثقافة قطاعًا مُثمِرًا للاقتصاد الوطني.
- وإنَّ الاضطلاع بكلِّ المهام السابقة يندرج في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف الاستراتيجية للوزارة[٣٩] ألا وهي:

  - **الهدف الأول:** دعم الأنشطة الثقافية ورفع مستوى الوعي بالثقافة الإماراتية.

  - **الهدف الثاني:** المحافظة على الهُوية الوطنية وتعزيز مقوماتها.

٣٩. الموقع الرسمي لوزارة الثقافة والشباب وتنمية المجتمع:
http://www.mcycd.gov.ae/ar/TheMinistry/Pages/OurStrategy.aspx

- **الهدف الثالث:** الارتقاء بالحركة الفنية والحفاظ على التراث الإماراتي غير المادي.

- **الهدف الرابع:** تعزيز التكامل والتنسيق مع القطاعين العام والخاص وبناء شراكات فعالة.

- **الهدف الخامس:** تنمية الموارد البشرية وتطوير الأداء المؤسسي وِفقًا لأفضل الممارسات العالمية المطبقة.

وقد حدد معالي الشيخ نهيان بن مبارك آل نهيان وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع، في أول اجتماع عقده مع موظفي الوزارة والهيئة العامة للشباب والرياضة والمجلس الوطني للسياحة والآثار في ١٠ يونيو ٢٠١٣، بعد توليه مهام الوزارة في التشكيل الوزاري الجديد، حدد استراتيجية الوزارة وبرامج عملها ومبادراتها خلال المرحلة المقبلة على النحو الآتي٤٠:

- بلورة دور واضح للوزارة في مجال تعزيز الهُوية الوطنية، والحفاظ على التراث الثقافي والأدبي والفني، والعمل على تطويره من خلال عدد من المبادرات والبرامج والفعاليات التي تجعل من الوزارة بيت الهُوية الوطنية.

- الاهتمام بالثقافة والآداب العربية والإسلامية باعتبارها العناصر الأساسية في ترسيخ الهُوية الوطنية وتعزيزها بشكل مستمر من أجل القيام بالمسؤولية في تقديم الحضارة العربية الإسلامية للمجتمع والعالم.

- إعداد وتنفيذ خطط طموحة لتنشيط وتطوير المناخ الثقافي والإداري والفني، لا سيما في المرحلة التي تشهد ثورة هائلة في المعلومات والاتصالات، وتتَّسم بدور كبير لوسائل الإعلام التقليدية والحديثة لعالم اقتربت فيه المسافات بين الشعوب والدول، ويموج بأحداث وتحركات تحظى باهتمام الجميع.

- العمل على تأسيس حركة مسرحية وفنية وأدبية نشطة بالدولة تثري الحياة وتخدم قضايا التنمية المجتمعية، وسوف تتبنى الوزارة فكرة المسرح والفن للجميع على نحو يلبي احتياجات كل فئات المجتمع، ويستنفر كل ما لديها من طاقات إيجابية ومبادرات مثمرة حتى تكون الإمارات مجالًا مهمًّا للحراك الفني والمسرحي على مستوى المنطقة والعالم.

- توظيف الثقافة والآداب والفنون لتنمية البيئة ونشر المبادرات المجتمعية وترشيد سلوك الإنسان وحفز اهتماماته بهدف تحسين نوعية الحياة.

- إطلاق مبادرات مُتخصصة تتناول قضايا تنمية المجتمع؛ مثل تعليم مهارات الحياة، وإعداد

٤٠. الإمارات العربية المتحدة. الكتاب السنوي ٢٠١٣، أبوظبي: إيليت ميديا والمجلس الوطني للإعلام، ٢٠١٣، ص ٢٨٢ وما بعدها.

الإنسان لحياة نافعة، والاهتمام بتعدد اللغات والثقافات، وتفعيل دور الأسر المنتجة، ورعاية الموهوبين والمبدعين، وتشجيع مشروع القراءة للجميع.

- وضع وتنفيذ استراتيجية وطنية متكاملة في مجال السياحة والآثار تربط بين جميع مناطق الدولة، وتؤكد على مكانتها المرموقة ليس فقط كمكان جاذب للسياحة؛ بل أيضًا كبلد له آثاره التاريخية وماضيه ومكانته المميزة كموقع حافل بالنشاط الإنساني عبر العصور.

ب-هيئة أبوظبي للثقافة والتراث:

تأسست الهيئة في أكتوبر ٢٠٠٥م، كإحدى الهيئات الحكومية التابعة لإمارة أبوظبي، وهي الهيئة المسؤولة عن حفظ تراث وثقافة إمارة أبوظبي والترويج لها، وجاء تأسيس الهيئة نتيجة لتطبيق استراتيجية إدارة تراث إمارة أبوظبي، وهي استراتيجية خماسية أعدها فريق من خبراء منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو)، بالتعاون مع خبراء إماراتيين، وحددت هذه الاستراتيجية القضايا الجوهرية التي تؤثر في تطور ثقافة إمارة أبوظبي وتراثها، بالإضافة إلى الأهداف المرجوة من نشاطها.

وتسعى هذه الهيئة لتولّي ريادة دعم الثقافة على المستوى المحلي والدولي، وأن تساهم في تعزيز الحوار الحضاري، وتقدير الثقافات الأخرى على اختلافها، من خلال تطوير مشاريع تشجع الاطلاع على تقاليد وتجارب الآخرين، وتتبنى الهيئة رؤية شاملة للثقافة تضم التراث المادي وغير المادي على حدٍّ سواء، وتُسخِّر جميع مواردها للحفاظ على الأصول المعمارية والأثرية، مع العمل على تطوير الفنون والموسيقى والآداب والسينما الإماراتية والعالمية.

ويمكن لنا استعراض أهم الإنجازات للهيئة في العام ٢٠٠٩٤١ الذي يعدُّ عامًا محوريًّا في عملها؛ إذ مثَّل الانطلاقة الفعلية لمرحلة التنفيذ الشاملة للخطة الاستراتيجية (٢٠٠٨-٢٠١٢) والذي شهد تحول معظم مشاريع الهيئة إلى الصيغة المؤسسية المتواصلة بحيث تكون ٢٠٠٩م أيضًا نموذجًا لنشاط الهيئة السنوي.

واصلت الهيئة جهودها في المحافظة على التراث، في جانبيه المادي والمعنوي، وأعلنت عن حفريات ومواقع أثرية جديدة في المنطقة الغربية ذات أهمية خاصة على الصعيد العالمي، وتعود إلى عمر يتراوح بين ٦ إلى ٨ ملايين سنة مضت، كما تواصلت أعمال ترميم المباني التاريخية في مختلف مناطق أبوظبي، وإطلاق مبادرات تركز على إعادة تأهيل المتاحف القديمة

٤١. راجع تقرير عن إنجازات الهيئة في العام ٢٠٠٩ في جريدة الاتحاد، الصادرة يوم الاحد، تاريخ ٢٣ مايو ٢٠١٠.

وخطط لإنشاء أخرى جديدة، وواصلت «قلعة الجاهلي» استضافتها لأهم الفعاليات الثقافية في مدينة العين، بعد إعادة افتتاحها ضمن استراتيجية إعادة تأهيل الإرث الثقافي والحضاري لأبوظبي.

وتعتبر القرية التراثية في «مهرجان الصقارة العالمي» في العاصمة البريطانية لندن، خطوة مهمة في مجال التعريف بحضارة أبوظبي والمنطقة عالميًّا، وللتأكيد على هذا التوجّه تمت استضافة مؤتمر «اليونيسكو» بمشاركة ١١٤ دولة، في مسعى جديد لأبوظبي للتأكيد على أهمية الترابط بين الثقافات وتراث العالم، وكانت النتيجة، إعلان أبوظبي لروائع التراث العالمي غير المادي، وقدمت الهيئة الملف النهائي لتسجيل «الصقارة» كتُراث عالمي للبشرية في منظمة «اليونيسكو» بجهود ١٢ دولة عربية وأجنبية.

ج-هيئة أبوظبي للثقافة والسياحة٤٢:

تهدف إلى حفظ وحماية تراث وثقافة إمارة أبوظبي، بما في ذلك حماية المواقع الأثرية والتاريخية، وتطوير متاحف جديدة كجُزء من المنطقة الثقافية في جزيرة السعديات في أبوظبي، مثل اللوفر في أبوظبي – متحف زايد الوطني – وغوغنهايم أبوظبي.

وتُشرف الهيئة على إدارة قطاع السياحة في الإمارة وتسويقه عالميًّا، من خلال إقامة مجموعة واسعة من النشاطات التي تهدف إلى الترويـج لمقومات الإمارة الثقافية ومنتجاتها السياحية، وتأكيد مكانتها العالمية باعتبارها وجهة سياحية وثقافية مستدامة.

د- دائرة الثقافة والإعلام في الشارقة:

تُعتبر من أقدم المؤسسات الثقافية في الدولة، وإحدى أهم الدوائر المحلية لحكومة الشارقة، وقد تأسست في العام ١٩٨١م، لكنها استطاعت في فترة قصيرة تحقيق أهم أهدافها، وهو تحويل الشارقة إلى عاصمة للثقافة على صعيد الإمارات والمنطقة والعالم، وتتعدَّد الأهداف التي بُعثت من أجلها٤٣:

٤٢. الموقع الرسمي لحكومة أبوظبي:
https://www.abudhabi.ae/egovPoolPortal_WAR/appmanager/ADeGP/Citizen?_nfpb=true&_page-Label=p_citizen_departments&did=9208&lang=ar

٤٣. البدور، بلال، المشهد الثقافي بدولة الإمارات العربية المتحدة بنهاية الألفية الثانية، ص١٥-١٦.

- تحديد أولويات العمل الثقافي بما يتفق والاحتياجات الفعلية وفق استراتيجية طويلة المدى.
- المحافظة على الثقافة والفنون الوطنية والعمل على إثرائها.
- تنمية الملكات والقدرات الإبداعية في المجالات الثقافية.
- تقديم الأنشطة والبرامج التي تعمل على تأصيل القِيم العربية والإسلامية التي تساهم في إيجاد الشخصية الوطنية القادرة على العطاء.
- توسيع أطر وآفاق المعرفة بما يخدم أهداف التنمية بمنظورها الشمولي اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًّا.
- الاهتمام بمختلف الشرائح الاجتماعية لا سيما ثقافة الطفل بما يكفل نموًّا متوازنًا له.
- المحافظة على التراث والتعريف به.
- تنمية جهود البحث واستكشاف الآثار والمحافظة على ما تم اكتشافه.
- التعاون مع الأجهزة والمؤسسات الثقافية المحلية والعربية والدولية بما يخدم أهداف العمل الثقافي.

استطاعت هذه الدائرة أن تحتل مركز الصدارة؛ من حيث النشاطات الثقافية الكمية والنوعية، لعل أبرزها المهرجان السنوي للطفولة وما يصاحبه من فعاليات فنية وفكرية تغطي أرجاء إمارة الشارقة كافة، وفعاليات بينالي الشارقة الدولي للفنون التشكيلية التي تستمر عادة لمدة أسبوعين متتاليين.

وأصبحت أيام الشارقة المسرحية بمثابة احتفالية مهمة تدفع بمسيرة المسرح الإماراتي والعربي، إلى جانب معرض الشارقة السنوي للكتاب وما يصاحبه من نشاطات فكرية وأدبية وفنية أغنت الحياة الثقافية في الإمارات **«وهذا المعرض السنوي للكتاب هو أهم خدمة ثقافية تقدمها الدائرة الثقافية للحركة الثقافية في الإمارات، إن توفير الكتاب الجيد للقارئ وبأسعار معتدلة ومن ثم غرس عادة القراءة وخلق المواطن القارئ هو الخطوة الأولى الضرورية في الطريق المؤدي إلى بروز المجتمع الحديث والمبدع والفاعل في عصره»**[٤٤]، ويجب ألا ننسى ذلك الكم من الكتب الفكرية النوعية في مختلف الاختصاصات التي كان للدائرة الفضل في نشرها وتقديمها للقراء في كل مكان.

٤٤. عبدالله، د. عبد الخالق، الحركة الثقافية في الإمارات، المجمع الثقافي، أبوظبي، ٢٠٠٠، ص ١٦٠.

الشارقة عاصمة ثقافية:

تميَّزت إمارة الشارقة عن بقية الإمارات الأخرى بزخمها الثقافي؛ حيث احتضنت مختلف الفعاليات والأنشطة التي تنتمي إلى حقل الثقافة والأدب والفنون، من رسم ونحت وخط وكتابة ومسرح، ولا يزال معرض الشارقة الدولي للكتاب يُمارس مهمَّتَه الحضارية بعد أكثر من ثلاثين دورة ليستقطب أعدادًا غفيرة من الكُتَّاب والصحفيين والمؤلفين والإعلاميين والناشرين، مُسوِّقًا لآلاف العناوين والأسماء في مختلف المجالات والتخصُّصَات، كما تفردت الشارقة بتنظيم المهرجان القرائي للأطفال بُغية تأسيس أخيال منهم شغوفة بالكلمة المقروءة، كما أنَّ هناك العديد من الاحتفاليات والفعاليات الفنية، ومنها مهرجان المسرح المدرسي، وأيام الشارقة المسرحية، وأيام الشارقة التراثية، وفعاليات مرايا القصباء الفنية، وبينالي الشارقة للفنون التشكيلية، ومعارض الخط العربي، والخزف والرسم والنحت في ساحة التراث في منطقة الشارقة القديمة، بالإضافة إلى الكثير من الفعاليات التي تجعل من الشارقة أهلًا لأنْ تكون عاصمة عالمية للثقافة عربيًّا وإسلاميًّا وعاصمة عالمية للكِتاب.

لم يكن إعلان الشارقة عاصمة العرب الثقافية للعام ١٩٩٨م من قِبل المؤتمر العام للمنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة «اليونيسكو» مفاجئًا لمن يتابع الدور الثقافي والفكري والتنويري، الذي تضطلع به الإمارة في ظل قيادة حاكمها المثقف، وذلك في خِضم التطورات الفكرية والثقافية الجلية التي شهدتها دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة، وقد عبَّر البعض٤٥ عن اعتقادهم بأن «اليونيسكو» حني اختارت الشارقة عاصمة للثقافة العربية، إنما اعترفت بأمر واقع وحقيقة قائمة على الأرض، وفي عام ٢٠١٩م أعلنت مُنظمة اليونسكو عن فوز الشارقة بلقب العاصمة العالمية للكِتاب.

إنَّ وَعيَ حاكم الشارقة صاحب السُّمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي لأهمية الثقافة في بناء الإنسان والوطن، جعله يُرسِّخ القَوام الثقافي لإمارة الشارقة عبر الدعم والرعاية المباشرين، من أجل العمل على خلق بِنية تحتيَّة تضمُّ مختلف الفضاءات الثقافية المعنية بالإبداع الإنساني على اختلاف أنواعه.

٤٥. هو المفكر الدكتور محمد جابر الأنصاري.

الفصل الخامس

«التحديات الشائكة في المجال العلمي والإنتاج المعرفي: حالة الكويت»

د. يعقوب الكندري

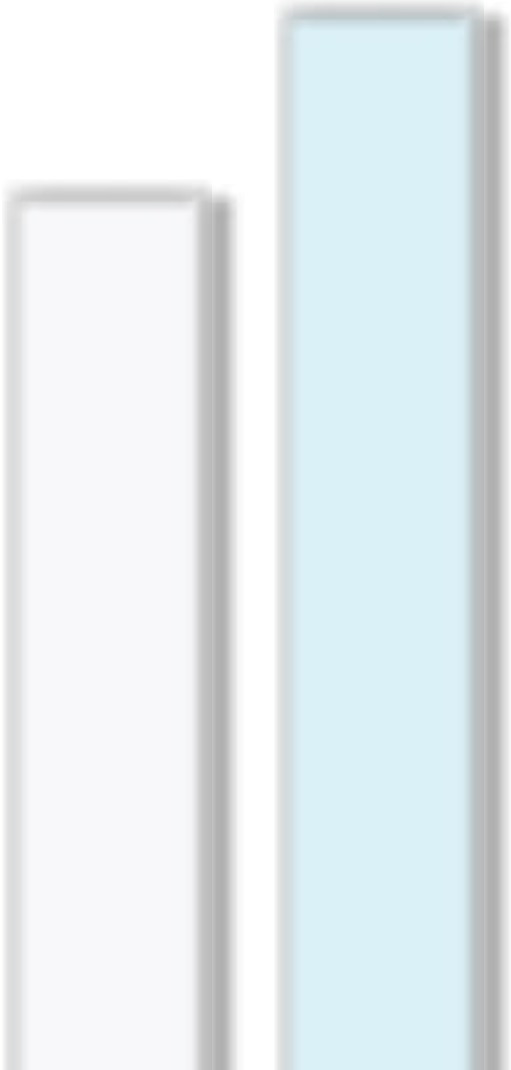

ملخص:

هناك مجموعة من التحديات التي تواجه المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الخليجي والكويتي بشكل خاص دون تحقيق التنمية المنشودة، ولعل من أبرز تلك التحديات إن لم تكن أهمها في المجتمع، تلعب دورًا كبيرًا في تأخر المجتمع المحلي، هناك أهمية لمناقشة هذه التحديات والوقوف عليها وعرضها لمساعدة راسمي السياسة الثقافية في المجتمع للوقوف عليها، وتقديم أطر مناسبة لمعالجة المجتمع الكويتي، هي تلك التي تتعلق بالبُعد الثقافي، وما يتعلق به في المجال العلمي والإنتاج المعرفي، فتعرضُ هذه الورقة أبرز التحديات التي يواجهها المجال العلمي والإنتاج المعرفي في الكويت، والتي تم تحديدها بأربعة أبعاد رئيسة تمثلت في: الأوعية البحثية والنشر العلمي، ومراكز بحثية هَشَّة غير فاعلة، والمحتوى الثقافي الرقمي، والواقع الثقافي، فيما يتعلق بالبُعد الأول، تناولت الورقة الأوعية البحثية العربية والإقليمية والمحلية، وأنَّ هناك عدم متابعة لتطورات البحث العلمي وأساليب النشر، وعدم القدرة على مسايرة الوضع العالمي الخاص بالنشر العلمي، وتناولت الورقة في هذا البُعد أيضًا الطبيعة البحثية الكَميَّة والكَيفيَّة وإشكالياتها في البحوث والدراسات العربية والمحلية.

وفي هذا البعد تمَّت الإشارة إلى أخلاقيات النشر العلمي، وظهور عديد من الإشكاليات غير المحمودة التي تمَّت الإشارة إليها، أما البُعد الثاني فهو يتعلق بالمراكز البحثية غير الفاعلة في المجتمعات العربية والمحلية تحديدًا وما يمكن مِن تقديمه للمجتمع وتنميته، أما البعد الثالث، فهو المحتوى الثقافي الرقمي الذي يُعبر عن رضا وصورة فاعلة ومناسبة في المجتمعات المحلية، ويتناول البُعد الرابع والأخير قضايا الواقع الثقافي الذي نعيش وما يتضمنه من مشكلات تتعلق بدرجة الاهتمام بالعِلم والعملية التعليمية، والمسؤول عن الثقافة، والمؤسسات الثقافية، ومؤهلاتهم وقُدراتهم على النمو بهذه الثقافة والإنتاج العلمي، ومن يقود الثقافة، وغيرها من العوامل المهمة.

خلصت الورقة إلى أن هناك تحديات مُتعددة وشائكة في الإنتاج العلمي والمعرفي في المجتمع المحلي، ولا يمكن أن نرقى بالمستوى الثقافي المأمول دون أن يكون لدينا مشاريع وبرامج ثقافية يمكن تبنيها وتطبيقها.

الكلمات الدالة:

الثقافة والتنمية، تحديات المجال العلمي، النشر والإنتاج العلمي، الكويت.

تقديم:

لا بد من الإشارة في البداية بأنه لا تنمية بدون فكر وثقافة، والثقافة هي ما يُنتجه الإنسان من مخزون علمي، وفني، وأدبي تؤدي بدورها من رفع الوعي عند أفراد المجتمع، وتُرسخ من المفاهيم والرؤى المعرفية، ومن ثمَّ تُسهم إلى أن تكون طريقًا في تنميته وتقدمه، فهي أحد الركائز الرئيسة للتنمية الاجتماعية، فلا تنمية من غير ثقافة وفكر ورأي حرٍّ، يلتزم بالمنطلقات العلمية والحرية الأكاديمية العلمية، و»يُعد مفهومي التنمية والثقافة من المفاهيم الاجتماعية الرائجة والمهمة في الوقت نفسه، فيُمكن اعتبارها عصبًا رئيسًا في الدراسات الاجتماعية بحكم أنَّ هدف الدراسات الاجتماعية في الأساس تحقيق الدور التنموي للمجتمع، وكذلك ارتباط هذه الدراسات بثقافة المجتمعات وثقافة الإنسان فيه والتركيز عليه»٤٦، وإذا أخذنا بمفهوم أن التنمية هي استثمار القدرات البشرية لتحقيق الرفاهية للمجتمع٤٧، فإن هذا الاستثمار للقدرات البشرية لا يتحقق إلا بوجود ظروف مناسبة تهيِّئ الأجواء نحو تنمية المجتمع وتقدُّمه من خلال استخدام المكونات الفكرية الثقافية، التي يُفترض أن تكون المجال الأول من الاستثمار.

«لقد ظهرت الحاجة إلى ضرورة الربط العضوي بين الثقافة والتنمية بصورة واضحة منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين؛ حيث أكَّدت الأمم المتحدة بأن التنمية الثقافية تربط مفهومي الثقافة مع التنمية ويتلاقيان «جنبا إلى جنب»، مع الحاجة إلى تنمية ملائمة للثقافة، والتأكيد على أنَّه لا تنمية دون الأخذ بالبُعد الثقافي كأساس، وقد أشارت اليونسكو في تقريرها عن البعد الثقافي للتنمية، على أنه آن الأوان الاعتراف «بأن التنمية والإجراءات التي تستهدف المساهمة فيها لا يمكن اختزالها إلى مجرد حلول تقنية وحسابات اقتصادية»٤٨، فهي تمتدُّ إلى الثقافة والتي يفترض أن تكون عنصرًا مهمًّا وفاعلًا ورئيسًا فيها، فلا يمكن أن تقوم تغيرات اجتماعية اقتصادية دون أن تكون هناك تغيرات ثقافية وعلى مستوى الفكر٤٩.

---

٤٦. يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي: تويتر أنموذجًا. مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ١٩: ٢٥٦-٢٨٥.

٤٧. علي أحمد الطراح (١٩٩٨). أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي: المثال الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢: 27-8.

٤٨. شما بنت محمد بن خالد آل نهيان (٢٠١٣)، التنمية الثقافية وتعزيز الهُوية الوطنية: دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة: دار العين للنشر.

٤٩. يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي، مرجع سابق.

وهذا ما أكَّد عليه تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦م الذي أشار إلى أنَّ النمو الاقتصادي لا يُحقِّق تنمية بشرية بشكل تلقائي، ولا يُحسن ظروف البشر، فالنمو الاقتصادي هو وسيلة والتنمية البشرية هي الغاية، ولذلك لا بدَّ من إثراء حياة الناس٥٠، فتعتبر «التنمية الثقافية جهدًا واعيًا مخططًا له من أجل إحداث تغير ثقافي مما يعني تغيرًا في الفكر وأساليب السلوك، وقدرة على التمييز بين العناصر الثقافية التقليدية والعناصر الجديدة المستحدثة، واستبعاد العناصر التي يَثبت عجزها عن التناغم مع الجيد والمستحدث الذي لا يُمكن التنكُّر له أو تجاهله»٥١.

ولا شكَّ أن هناك مجموعة من التحديات التي تُواجه المجتمعات العربية بشكل عام، والمجتمع الخليجي والكويتي بشكل خاص دُون تحقيق التنمية المنشودة، ولعل من أبرز تلك التحديات- إن لم تكن أهمها- في المجتمع الكويتي تحديدًا هي تلك التي تتعلق بالبُعد الثقافي، والتي ترتبط في الإنتاج العلمي والمعرفي لدى الباحثين والمختصين والمهيمن، وهذه التحديات تلعب دورًا كبيرًا في تأخر المجتمع المحلي بحُكم وجود العوائق التي تحول دون أن يكون هناك إنتاجًا عِلميًّا ومعرفيًّا مناسبًا، ودون الاستفادة من الإنتاج الرصين الذي يسطره المثقفون، فهناك تحديات عديدة وشائكة في المجال العلمي الثقافي بشكل عام، يتبَعه إشكال كبير في الإنتاج المعرفي برز بعضه بشكل كبير وواضح في السنوات الأخيرة تحديدًا.

هناك أهمية لمناقشة هذه التحديات والوقوف عليها وعرضها لمساعدة راسمي السياسة الثقافية في المجتمع للوقوف عليها، وتقديم أُطر مناسبة لمعالجة جوانبها، فتعرض هذه الورقة أبرز التحديات التي يُواجهها المجال العلمي والإنتاج المعرفي في الكويت، والتي تم تحديدها بخمس أبعاد رئيسة تمثلت في:

- الأوعية البحثية والنشر العلمي.
- المراكز البحثية الهشة غير الفاعلة.
- المحتوى الثقافي الرقمي.
- الواقع الثقافي.

٥٠. تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦).

٥١. أحمد مرسين، نقلا عن: رواء زكي يونس الطويل (٢٠١٣)، التنمية الثقافية في الوطن العربي: التنمية الثقافية والنظام السياسي العربي. التنمية الثقافية في الوطن العربي، مركز الدراسات الإقليمية. ص ص: ٣٦-٣٧.

وقد اعتمدت هذه الورقة في عرض هذه التحديات على ما تم الوصول إليه من وثائق وبحث مكتبي، وما عرضتْه بعضُ الأدبيات ذات الصِّلة، والمرتبطة بالموضوع والقيام بتحليلها والتعليق عليها، هذا بالإضافة إلى أنه قد تم الاعتماد على الخبرة المتواضعة لكاتب هذه السطور، من خلال ترأسه لثلاثة أوعية نشر عِلمية لسنوات، تمَّ استمزاجُ كثير من الأمثلة التي جاءت كمكون رئيس لهذه الورقة، فما يصل إلى رؤساء تحرير المجلات العلمية كما هو معروف يمرُّ ببعض الخطوات التي من شأنها أن تُسهِمَ في تكوين معرفة ودراية ببعض الجوانب المتعلقة بالإنتاج العلمي المقدم للنَّشر، والتي تكون لا يمارس فيها رئيس التحرير القراءة العامة أو المعمقة حسب البحث أو الدراسة فحسب؛ إنما يمرُّ بمجموعة من الإجراءات التدقيقية والتقويمية والفحص والتحقق للمنتج العلمي من جوانب علمية وفنية مختلفة، والذي يمكن أن يكشف كثير من جوانب القصور والتميز في هذا المنتج، بالإضافة إلى هذه التحديات التي تم استخلاصها جاءت نتيجة لخبرة متواضعة في القيام بأعمال التحكيم والتقويم للدراسات والبحوث التي تمَّت مراجعتها من الأوعية البحثية المتعددة في المؤسسات والجامعات المختلفة في الوطن العربي، هذا بالإضافة إلى العمل كمُحكِّمٍ خاصٍّ لترقيات عِلمية لعديد من أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات العربية المختلفة.

إن ذلك كوَّن فحوى هذه الورقة، وخرجتُ بهذه النتائج من التحديات من واقع هذه الأساليب والطرق التي كشفت عنها في المجتمع المحلي، والذي يمكن إسقاط كثير منها على المجتمعات الخليجية والعربية.

أولًا-الأوعية البحثية والنشر العلمي:

تعاني بعض من أوعية النشر من مشكلات وعوائق، ويعاني كذلك مجال النشر العلمي بحد ذاته من إشكاليات واسعة، وقد تعرض البحث العلمي نتيجة للمستجدات التِّقَنية والتكنولوجية والتطورات في هذا المجال إلى التأثير تحديدًا على البُعد الأخلاقي للمنتج العلمي، فهناك جُملة من هذه الإشكاليات التي تحتاج إلى الوقوف عليها ومناقشتها ومن ثمَّ الإسهام في تقويمها وعلاجها، وهذه الإشكاليات ترتبط بالوعاء البحثي، وطبيعة المنتج العلمي، وأخلاقيات النشر، والتي سيتم التطرق إليها هنا في هذا المحور على النحو الآتي:

١. الوعاء البحثي:

يُعتبر الوعاء البحثي مُهمًا؛ من حيث تحقيق درجة الجودة للمنتج العلمي، فدرجة أهمية المنتج العلمي تكون على قدر الاختيار المناسب للأوعية البحثية المناسبة المختلفة، وقد سعت مؤسسات البحث العلمي في المجتمع الغربي إلى تطوير أدواتهم البحثية، وتحديثها وتقويمها من خلال إنشاء وتصميم منصات وقواعد بيانات عالمية مميزة يجمع فيها الإنتاج العلمي، والذي حافظت من خلاله على رصانة المنتج وتقويمه، فقد خرجت الشركات المؤسسات الخاصة بالنشر العلمي الكبرى؛ مثل شركة كلارفيت Clarivate التي تملك شبكة العلوم Web of Science، من خلال نشرتها العلمية لتقييم المجلات العالمية العلمية Journal Citation Report (JCR)، وكذلك دار النشر المشهورة ألسفير Elsevier، وقاعدة البيانات الكبرى التي تمتلكها التي تتمثَّل في قاعدة سكوبس Scopus، في إحداث نقلة نوعية لمستويات البحث العلمي وجودته وكذلك انتشاره، وعلى الرغم من أنه ليس من الضرورة أنَّ كلَّ ما يُنشر في هذه القواعد التي تضمن الأوعية البحثية يُعتبر ذا جودة عِلمية، إلا أن هذه القواعد قد حكمت المنتج العلمي وجودته، ووضعته في إطار محدد ووفق معايير ثابتة، وعلى الرغم أنه بالمقابل ليس كل ما ينشر خارج هذه الأوعية يعتبر ذا جودة منخفضة، إلا أنَّ هذه الأوعية حملت معها بعض المعايير المهمة للنشر العلمي، وخاصة تلك التي تتعلَّق بالانتشار الذي يُعتبر أحد أهم المعايير والجوانب المهمة لتسويق الفكر والرأي حول موضوع الدراسة أو البحث أو المنتج العلمي بشكله العام، فيُعدُّ موضوع الانتشار من أبرز سمات تلك القواعد التي عزَّزتها ما يُسمى بمجلات ذات الوصول المفتوح Open Access.

ففي ظل هذه الطفرة التكنولوجية الكبيرة في علم المعلومات والبيانات وتصنيفها، تأثَّر الإنتاج

العربي أو المنتج الصادر من الوطن العربي بأسره، وتأثَّرت بشكل كبير أيضًا مجتمعاتنا المحلية المختلفة، فبرزت الأوعية البحثية غير المناسبة كردَّة فعل لهذا التقدم التقني المعلوماتي، وخرجت من خلاله مجموعة من المجلات العلمية والأوعية البحثية ذات الوصول المفتوح، تحديدًا والتي لم تكن بالمستوى المرموق الذي يجعل من المنتج العلمي رصينًا، وأصبحت تقبلُ البحوث والدراسات الهشَّة في ابتعادٍ عن عملية تحكيم وتقويم موضوعية تساعد على تقويم المنتج العلمي الصادر، وقد تنافست هذه الأوعية العربية للانضمام إلى قواعد البيانات العالمية، ولجأت للأقل تشددًا في المعايير «سكوبس»، بالتعاون مع اتحاد الجامعات العربية، والتي لا زالت جهودها غير مثمرة في ضمِّ هذه المجلات إلى قواعدها، وعلى الرغم من أن الانضمام إلى هذه القواعد فيه مجموعة من المشكلات والتي لا مجال إلى ذكرها هنا٥٢.

إلا أن الانضمام بحد ذاته يعتبر مَكسبًا للمجلة العِلمية؛ يساعد على انتشار البحوث والدراسات، ويجعلها مقروءة على نطاق متسع، وهو ما لم تُحققه المجلات العربية إلى الآن عدا ثلاث مجلات عربية؛ مجال العلوم الاجتماعية والإنسانية التي نجحت في الانضمام٥٣، مع وجود كم قليل من المجلات العربية التي تصدر بلغة أجنبية، هذا بالإضافة إلى أن المجلات التي تُصنف بأنها مجلات اشتراك بدأت تعتمد على الربح المادي وتغطية تكاليف النشر أكثر من التركيز على الجودة العلمية للمنتج البحثي، وتحول كثير منها إلى مجلات ذات وصول مفتوح لسهولة الانتشار مع قِلة وانخفاض في الجودة.

إنَّ عدم مواكبة التطورات التي تحدث في مجال البحث والنشر العلمي يجعل بكل تأكيد من هذه المجلات محل تساؤل؛ فهل الوعاء البحثي غير مناسب، وغير مؤهل للانضمام لمثل هذه القواعد؟ وهل ما يُنشر في هذه الأوعية يعتبر ذا جودة فنية وعلمية؟ والسؤال الأكثر أهمية لماذا تمَّ التأخر في طلب الانضمام إلى هذه القواعد؟ فهل هذا يعني عدم المتابعة العلمية لما يحدث في فضاء النشر العلمي العالمي وتطوراته؟

من الواضح أن هناك عدم متابعة لتطورات البحث العلمي وأساليب النشر، وعدم القدرة على مسايرة الوضع العالمي الخاص بالنشر العلمي، وعلى الرغم من أن مؤسسة شبكة العلوم Web of Science بدأت بضمِّ مجموعة من المجلات العربية، وخصَّصت قاعدة عربية إلا أن ذلك الانضمام-كما يبدو- ومن خلال متابعة شخصية جاء عامًّا، لا يعكس مؤشرات خاصة للجودة.

---

٥٢. لمزيد من المعلومات التفصيلية عن هذا الموضوع يمكن النظر إلى كتاب: يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). مقالات في النشر العلمي: التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات المستغلة. الكويت: مطابع الرسالة.

٥٣. هي مجلة العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة الكويت، (التي تم تعليق انضمامها مؤقتا لأسباب فنية)، ومجلة دراسات للعلوم الاجتماعية والإنسانية التابعة للجامعة الأردنية، وأخيرًا مجلة نجاحات التي انضمت مؤخرًا See: Scoups.com

ما هو ملاحظ بأن مجال النشر العلمي العربي بشكله العام اتجه نحو طريق آخر غير هدف نشر الفكر والبحث العلمي في المؤسسات المختلفة، مع محافظة مجموعة من المؤسسات العلمية العليا وبالتحديد الجامعات الخليجية على توازنها، وتحقيق قدر مناسب من الجدية؛ وخاصة وإنها مؤسسات غير ربحية ولا علاقة لها بالمردود المادي من وراء النشر في مجلاتها ذات طبيعة الاشتراك في الأمر الغالب، وليس النشر المفتوح الذي بدأ ينتشر مؤخرًا، فلا يُحقق النشر المفتوح الربح المادي، ونظام الاشتراك في وعاء النشر العلمي العربي والخليجي تحديدًا قد فاق جودة في المنتج وطبيعته، في مقابل هشاشة واضحة في مؤسسات نشر أخرى تعاني من مشكلات مالية بدأت تنشر الغثَّ الجم والسمين القليل.

لقد أصبح هناك اعتمادٌ كبيرٌ على أوعية بحثية غير مناسبة، ويتم النشر فيها بشكل كبير، حوى منتجًا ثقافيًّا هشًّا وضعيفًا في مقابل نُدرة وقِلة تلك الأوعية البحثة والمجلات العلمية الرصينة.

وعلى الرغم من زيادة حجم الإنتاج العلمي العربي تحديدًا، إلا أنَّ هذا الإنتاج لا يعكس مستوى الجودة للمنتج العربي، وقد تدخَّلت العلاقات الاجتماعية والشخصية التقليدية في هذه الأوعية، وأدت إلى انهيار الثقة في أوعية بحثية جديدة صادرة، أو حتى تلك الأوعية الرصينة التقليدية، وما كانت تسمى بالعريقة نتيجة لنشرٍ بطُرق خارجة عن الأُطر الصحيحة والعلمية.

وهناك عديد من الشواهد الحيَّة التي تُؤكِّد على هذا الادعاء، فلم تبعد هذه الأوعية؛ إلا القليل منها بكل تأكيد، من قبول الغثِّ والسمين، وتدرجه في وعائها البحثي العلمي، فزادت مؤثرات الهشاشة البحثية على الرصانة، وأصبح النشر العلمي هدفًا بحدِّ ذاته، دون أن يكون مُهمًّا تحقيقُ متطلبات الجودة والاتقان، فزادت من الأوعية البحثية غير المناسبة، واستقبالها للغث الواسع والمنتشر الذي يكون في أغلبه من أجل ترقية أكاديمية.

ومما زاد الطين بلة هو فرض أغلب المؤسسات العلمية أو أغلبها شروطًا محددة للارتقاء بالمنتج العلمي للترقي الأكاديمي، والذي وجدت هذه المجلات من خلاله سوقًا رائجًا في استقبال كمًّا كبيرًا من الأبحاث، وعرضها في أوعية بحثية لا تتوافق مع أطر الجودة، ففقد كثير منها الأصالة البحثية، والأهمية العلمية، وخلَا بعضٌ منها من العناصر البحثية المناسبة، وجاء المنهج متهالكًا وكذلك لازمه عديد من القصور، وخلت أيضًا المناقشات البحثية من رصانة علمية، فهذا ما تمَّت ملاحظته بشكل جَليٍّ؛ من خلال جملة من الدراسات التي تُقدَّم لهذه المجلات، مع انتشار نوعية محددة من الأوعية البحثية التجارية العامة، دون وعي ومحافظة على المنتج العلمي.

وزاد من الأمر عُسرًا عندما بدأ النشر في الوعاء الأجنبي الغربي يتزايد، وبتزايده بدأ الكثير اللجوءَ إلى المجلات التي تُسمى بالمجلات المُستغِلَّة، أو كما يُسميها البعض المجلات المفترسة Predatory Journals، فهي مجلات ذات وصول مفتوح، تستغل الباحثين وتنشر أبحاثهم بعد إجراء تقويم وتحكيم شكلي، يخلو من الجودة ولا يحافظ عليها، بمقابل مبلغ مالي لا تُعلن عنه في الغالب، إلا بعد قبول البحث ونشره٥٤، فوقع الكثير في شِراك هذه المجلات التي تحوي أوراقًا وتقارير وقُصاصات ورقية يُطلق عليها بحثًا علميًّا، وهي أبعد من أن تكون عن ذلك، فوقع مجموعة من الباحثين في هوس النشر الغربي الأجنبي، ولجأ بوعي أو بدونه على أكثر الأحوال إلى هذه النوعية من المجلات، التي لا تتوافق معاييرها مع معايير المجلات العلمية الرصينة، وابتعدوا عن تلك المجلات الصادرة من المؤسسات العلمية الرصينة، ودور النشر العلمية المرموقة، ومن خلال مراجعة عامة على قوقل سكولار Google Scholar تمَّ اكتشاف مئات؛ بل الآلاف من هذه المجلات، وقيام كثير من الباحثين بالنشر في هذا المجلات، فقد سجَّلت أحد الدراسات٥٥ أن الهند هي البلد الأول من الدول التي تنشر في هذه الأوعية، وسجلت المملكة العربية السعودية المركز التالي بعدد ٤٤٠ دراسة في عام ٢٠١٧، ولعل الكم البحث الكبير النسبي الذي تنتجه المملكة العربية السعودية بجامعاتها المختلفة تجعلها من أوائل الدول الخليجية، والعدد يتصاعد كذلك في الدول الأخرى، عِلمًا بأنه من الصعب الكشف عن هذه النوعية من المجلات في كثير من الأحيان.

لقد حصدت هذه النوعية من المجلات كثيرًا من الدراسات الكَميَّة والكَيفية ذات المستوى العلمي المتدني، بحكم سهولة النشر فيها، بالإضافة إلى المجلات العربية الأخرى ذات الوضع المتواضع، ولا بد منا إشارة هنا إلى أنه ليس بالضرورة أن هذه الأوعية البحثية تضم في جميع محتوها البحوث ذات الهشاشة، وليس كل ما ينشر فيها ردئ؛ من حيث المحتوى العلمي، فكثير من الباحثين من يجتهدون، ولكنه لا يعرف طبيعة هذه الأوعية البحثية وطرق استغلالها للباحث واصطياده، والتي يقع في النهاية في شراكها على الرغم من جودة منتجه العلمي.

٥٤ . لمزيد من التفاصيل حول المجلات المستغلة، أنظر: يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). مقالات في النشر العلمي، مرجع سابق.

٥٥. Erfanmanesh, Amin & Pourhossein, Razieh (2017). Publishing in Predatory Open Access Jour-nals: A Case of Iran, Publishing Research Quarterly, 33(4): 433-444.

٢. الطبيعة البحثية:

أمر آخر من الممكن أن يكون مُهمًّا هنا؛ وهو ما يتعلق بالطبيعة البحثية للدراسة، ويقصد بالطبيعة البحثية؛ سواء أكانت هذه الدراسة في المجالات العلمية، أو الطبيعية، أو الطِّبِيَّة، أو أنها اجتماعية، أو إنسانية، أو سلوكية، كأحد التقسيمات الخاصة بالعلوم.

ويُقصد أيضًا بالطبيعة البحثية هو نوع البحث المستخدم إن كان كَميًّا أو كَيفيًّا، أي البحث الذي يعتمد على التحليلات والمؤشرات الكَميَّة، أو البحث الذي يعتمد على التحليلات النوعية الكيفية، ولا بد من الإشارة إلى أن البحوث الطبيعية والطبية والعلمية؛ لا نجد أي إشكاليات في نوعية الدراسات إن جاءت كَميَّة، فغالبيتها تخضع لقوانين طِبية وطبيعية واضحة، وتعتمد على الأرقام والمؤشرات الكَميَّة، فهي دراسات تجريبية تخضع للمؤشرات الكَميَّة.

ولكن تقع الإشكالية في الدراسات الاجتماعية والإنسانية ذات الطبيعة السلوكية، وإمكانية الاعتماد على المؤشرات الكَميَّة هنا في قياس السلوك الإنساني، ولا شك أن الدراسات التجريبية التي انطلقت في الأساس من علم النفس التجريبي في منتصف القرن العشرين تحديدًا[٥٦]، وما صَاحَبَهَا من تطورات بحثية وعِلمية أعطت الضوء الأخضر الكامل في قياس السلوك الإنساني، وِفقًا لمؤشرات كَميَّة، وليست وَصفية أو تحليلية نوعية أو إثنوجرافية، فانطلقت الدراسات الاجتماعية والسلوكية في دراسات كَميَّة كبرى، واعتمدت أيضًا عليها العلوم الطِّبيَّة في تداخل بَيْني تكاملي مع الدراسات الاجتماعية، فانطلقت دراسات اجتماعية كَميَّة رائدة في المجال البحثي، ونُشرت كثير منها في أعرق المجلات العِلمية العالمية، كأساس للتميُّز لهذه البحوث، ولذلك جاءت الدراسات الكَميَّة جنبًا إلى جنب؛ من حيث كفاءتها مع الدراسات النوعية والتحليليَّة.

إلا أنَّ الإشكالية الرئيسية التي بدأت تُلاحَظ وتطفو على السطح هي تلك الدراسات التي تُحاكي الرقم ولا تُعبر عن المعنى، فجاءت دراسات كَميَّة هشَّة منتشرة بشكل كبير وواضح، وذات طابع كَميٍّ وَصفيٍّ بسيط، فكثير من الدراسات المنشورة التي تعتمد على البُعد الكَميّ، والمؤشرات الكَميَّة لم تعتمد على الإحصاء المناسب أولًا، وركَّزت في كثير منها على الإحصاء الوصفي البسيط؛ من حيث حساب النِّسبِ المئوية والتكرارات لظواهر اجتماعية ومشكلات محددة، لا يمكن قياسها بهذا الشكل البسيط والسطحي، فبدأ الكثير من الباحثين المبتدئين وحتى المخضرمين منهم، الذي يستخدم الإحصاء والمؤشرات الكَميَّة؛ يعتمدون على هذا الأسلوب

٥٦. See: Brinkmann, S., Jacobsen, M. H., & Kristiansen, S. (2014). Historical overview of qualitative research in the social sciences. The Oxford handbook of qualitative research, 17-42.

البسيط الذي لا يعكس نتائج رَصينة، ويمكن الاعتماد عليها في التحليل والاستنتاج، وهي في النهاية لا تضيف إلى المعرفة العلمية بشيء جديد، بحكم أن ما تم تقديمه وتحليله وعرضه لا يُعبر بالضرورة عن منهجية سليمة، تحقق أهداف البحث المطلوب، ولذلك جاء إخفاق واضح في كثير من الدراسات التي امتلأت الأوعية البحثية منها، وخاصة تلك الأوعية المنشورة في المجلات العربية التي تضع من قواعد النشر الخاصة بها بأنها «مجلة علمية مُحكمَّة»، فاعتمد كثير من الباحثين على التجميع السريع للبيانات من خلال استمارات بحثية هشَّة، وقاموا بتحليلها تحليلًا لا يُخرِجُ نتائجَ رصينة وعلمية.

ولا بد من الإشارة إلى أن عدم جودة المنتج العلمي لا يرتبط بالدراسات الكَميَّة فحسب، فكمَا سبقت الإشارة، فإن هناك كثير من الدراسات الهشَّة التي تعتمد على التحليل النوعي الكَيْفي التي فقدت أبسط قواعد البحث العلمي وعناصره، هذا بالإضافة إلى أن كثير منها اعتمد على التجميع لا الإبداع، وإلى العرض العام لا الاستنتاج والتحليل إلا ما قلَّ ونَدر.

فالدراسات النوعية التحليلية المميزة قليلة، والأطر التي تُفسر قضايا المجتمع من منطلق عميق نَدُرَ ما نجده ونلقاه، إلا عند ما نسميه الجيل السابق والقديم من الباحثين، الذي خلق الزمن فيه فجوةً واضحة بين جِيلين نلاحظه وندركه جيدًا، من خلال الإنتاج العِلمي، ومن غير المعلوم ما سوف نصل إليه من مستقبل للعلوم؛ وخاصة الاجتماعية منها، في وجود هذه الفجوة وعدم ولادة أخيال بحثية مميزة، نتيجة واقعية وحَتميَّة لعدم الاهتمام بالثقافة والعِلم والبحث العلمي، وحتى ذلك الجيل وباحثوه ترك كثير منه- إلا من ندر- البحثَ العلمي والكتابة للسبب نفسه، ولقِلة العائد المعنوي الذي يمكن أن يتمَّ جَنْيُه من وراء إسهام علمي.

٣. أخلاقيات النشر العلمي:

لا يخلو النشر العلمي وآلياته من عمليات فساد ومخالفة لأخلاقيات النشر العلمي شابت كثير من الأعمال، وبالتحديد مع زيادة الاعتماد على المعلومات عبر شبكة المعلومات، فظهرت جوانب مختلفة من هذه الإشكاليات غير المحمودة، وبحكم العمل لسنوات في حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية التابعة لمجلس النشر العلمي في جامعة الكويت، وبحكم أيضًا خبرات سابقة في مجال الإدارة، تم الكشف عن قضايا وشبهات بحثية كثيرة وكثيرة جدًّا، ولا يمكن إلا القول بأنها قد تَزيد بشكل مُطرد من سنة لأخرى.

وقد تم تسجيل مجموعة من المخالفات والتي تُعتَبَر من المشكلات الموجودة في الثقافة

العربية والمحلية، وعلى الرغم من أن هذه المخالفات ليست محصورة هنا على إقليم دون آخر، وهي منتشرة بشكل عام حتى في دول العالم الأول، إلا أن حجمها وطبيعتها تختلف من الثقافات المحلية عن الغربية، ولا شك بأن هذه المخالفات وزيادتها بهذا الشكل تُؤثر بشكل كبير وواضح على المنتج الثقافي العام، وعلى الثقافة بشكل أكثر عمومية في الإقليم والمجتمع، فيصعب الثقة في منتجي الثقافة مع ازدياد مثل هذه الحالات وتضخمها، ويصعب كذلك الثقة بالمنتج الثقافي نفسه إن أصيلًا من عدمه.

ويمكن عرض أبرز هذه المخالفات التي تم تسجيلها في المنتج العربي باختصار بالآتي٥٧:

- إشكاليات تتعلق بالأمانة والدِّقَّة في نقل المراجع داخل المتن، وفي نَسبِ المعلومة لصاحبها، والتحقق من المرجع الذي تم الاعتماد عليه، والدقة في كتابة المرجع بصورة كاملة وواضحة.
- التفريق بين الشروط الواجب اتباعها في الاقتباس الحرفي والاقتباس الضمني.
- الخلط في استخدام المراجع الأصلية والمراجع الثانوية.
- عدم إخفاء شخصية الباحث عند تحكيم الدراسة وإرسالها لمجلة.
- عدم اعتماد إقرارات خاصة بموافقة المبحوث على المشاركة في الدراسة إن كان الموضوع يتعلق بالإنسان Human subject.
- لا يتم الإشارة إلى الدعم المادي الذي يتلقاه الباحث لتمويل الدراسة.
- التحيز والتعصب بكافة أشكاله في الكتابة.
- تبادل بحثي بالأسماء فقط بين باحثين أو أكثر دون بذل مجهود يذكر في الدراسة الأخرى لكل منهما.
- وضع اسم باحث في بحث لم يقم بأي دور فيه.
- استخدام السلطة لإجبار الآخرين في كتابة بحث يضع صاحب السلطة اسمه على هذا البحث دون عناء المشاركة.
- وضع أسماء الباحثين وترتيبهم في البحث أو الكتاب دون معايير واضحة لذلك.
- جمع مقالات للباحث ونقلها وتجميعها في كتاب بدون الإشارة بوضوح إلى أن هذه المقالات مستخدمة من قبل.

٥٧ . يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). مقالات في النشر العلمي: مرجع سابق ص: ٤٥-٥٢.

- استخدام جزء من كتاب ونشره في وعاء بحثي آخر دون الإشارة إلى ذلك، ودون موافقة إن تطلب الأمر.
- النشر في مجلتين أو وعاءين عِلميين دون الإشارة إلى ذلك.
- نشر جزء منشور مُسبقًا في أي وعاء آخر دون الإشارة إلى ذلك نصًّا في الوعاء الجديد، وبموافقة الوعاء الأول إن تطلَّب الأمر ذلك.
- نشر جزء من رسالة ماجستير أو دكتوراة في مجلة عِلمية دون أن يتم الإشارة إلى ذلك بوضوح.

هذا بالإضافة إلى موضوع الانتحال أو السرقة العلمية، وما يسمى الانتحال الذاتي (السرقة العلمية الذاتية)٥٨، ولعلَّ هناك مشكلات أخلاقية أخرى أيضًا لم يتم الإشارة إليها، وكذلك دخول التقنيات الحديثة ووسائل الذكاء الاصطناعي وما أحدثه من ثوره تِقنيَّة ارتبطت أيضًا بجوانب أخلاقية لا بد من الالتفات إليها والتصدي لها٥٩.

وفي هذا الجانب أشار أحد الباحثين ٦٠ إلى أهمية مكافحة إجراءات ما أسماه بالفساد الأكاديمي؛ حيث أشار إلى عديد من القضايا والمسائل المخلة في العملية العلمية والتعليمية مركزا على محاور وأبعاد ثلاثة تتمثل في الشهادات المشبوهة، وكذلك أوعية نشر غير صالحة ومشبوهة، بالإضافة إلى مخالفات في قواعد النشر العلمي وأصوله، ويُعدِّد الباحث مجموعة من الجامعات المناحة لهذه الشهادات الوهمية من جهات أشبه ما تكون «دكاكينية»، كما هو متعارف على تسميتها، كما هو الحال مع مجموعة من المجلات العربية الوهمية، ودور النشر المُستَغِلَّة (المفترسة)، بالإضافة إلى الإشارة إلى قضايا مهمة خاصة بمخالفات النشر العلمي من سرقات علمية، وتكرار نشر البحث، وغيرها من القضايا المهمة مع بعض الأمثلة العِملية، ومع تقديم توصيات مُحدَّدة في هذا المجال في النهاية.

إن أخلاقيات البحث العلمي اهتزت، وجاء فيها خللٌ كبير نتيجة لدخول قطاع كبير من الباحثين من حملة الدكتوراه غير المؤهلين لهذا الميدان، أو لدخول ميدان العمل البحثي، فلم يتلقَّوا التدريب المناسب على أسس وطرق البحث العلمي ومنهجيته، ولم يتدربوا أساسًا على كيفية

٥٨. وهي أن يعيد استخدام الباحث جزء أو أجزاء من دراسته أو كلها، وينشرها في مكان آخر دون أن يوضح ويذكر ذلك بوضوح في المتن وفي قائمة المراجع. ولمزيد من المعلومات، يمكن الرجوع إلى كتاب مقالات في النشر العلمي سابق الذكر.
٥٩. انظر: يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). مقالات في النشر العلمي، مرجع سابق.
٦٠. موافق بن فواز الرويلي (٢٠٢٣). الفساد الأكاديمي في جامعات دول الخليج العربي: بعض الممارسات والحلول. ورقة مقدمة ضمن اللقاء السنوي الحادي والأربعون لمنتدى التنمية الخليجي الذي جاء تحت عنوان: «الفساد وتأثيره على التنية في دول مجلس التعاون الخليجي: دورة المرحوم سليمان المطوع.

كتابة البحث العلمي وطُرقه وأساليبه، ولا تحديد عناصره، ولا الالتزام بأخلاقياته التي من المؤكد سيتم انتهاكها في عدم وجود خبرة فنية أكاديمية تتعلق بأُسس وقواعد المنهج العلمي، فقد حصلوا على «شهادات وهمية» مؤهِّلة للبحث العلمي وهُم عنه بعيد؛ ولذلك كَثُرَ «أشباه الباحثين» في مجتمعاتنا المحلية هدفًا عن «حرف الدال» قُبيل الاسم، لا من أجل المعرفة، ولا من أجل تدعيمها والإسهام في بناء ثقافي مُتَّزن داخل المجتمع، إنَّ الأعداد الكبيرة من «أشباه الباحثين» أثَّرت بشكل واضح في المنتج العربي الثقافي العام، والخليجي تحديدًا، فأصبحت الشهادة العلمية العليا هدفًا بحدِّ ذاته، فتنوع مصادر الحصول على الشهادات «الدكاكينية» كما تُسمى؛ إمَّا من خلال شهادات مزورة، أو شهادات من جامعات غير معتمدة في جهاز الاعتماد الأكاديمي، أو شهادات من جامعات معتمدة، ولكن تمنح الشهادة للمنتسب بدرجة الحضور، وهو في واقع الأمر لم يقم في بلد الدراسة إجمالًا إلا أسابيع أو حتى أيامًا أو قد لا يحضر نهائيًّا.

ولا بد من الإشارة إلى أن هناك كثير من الباحثين الجادين قد حصلوا على درجاتهم العلمية بجدٍّ واجتهاد، وقد كانوا كذلك قبل حصولهم على هذه الدرجة العلمية هم من الباحثين والمحللين الأكفاء، فلا يعتبر الميزان واحدًا في الحكم، إنما هناك من قدَّم زخمًا جيدًا للثقافة، وحتى وإن لم يكن صاحب مؤهل علمي ودون ارتباط بهذا المؤهل، وقد تكون حالة الكويت حالة فريدة أدت إلى زيادة أعداد من حصل على المؤهلات العلمية العليا، وذلك من خلال التشجيع الحكومي في البداية ومنح مخصصات مالية كعلاوات وظيفية لمن يحصل على شهادة عُليا دون التَّقييد في البداية؛ من أين جاءت هذه الدرجة ومن أي جامعة؟ وكيف حصل عليها؟ وحتى وإن كان على رأس عمله، وهناك بُعدٌ آخر مُهمٌّ في هذه القضية وهي تلك التي تتعلَّق بالثقافة العامة والنظرة لأصحاب الشهادة العليا ومن سبق «حرف الدال» اسمه، فتسابق الكثير للحصول على الدرجات العلمية العليا كغطاء ثقافي للعلم والمعرفة، دون أن يكون هذا الغطاء وهذا الوعاء كاشفًا عمَّا بداخله، إنَّ هذه القضية جديرة بالاهتمام والتحقُّق والكشف عن مخاطرها، وذلك لأنها تُعتبر مؤثرًا كبيرًا من المؤثرات التي قد تضرُّ الثقافة العامة في أي مجتمع من المجتمعات.

ثانيًا مراكز بحثية هَشَّة غير فاعلة:

تضاربت الآراء حول أعداد المراكز البحثية في الوطن العربي بشكل عام، وهناك من الباحثين من يُشير إلى أن الأعداد قد تجاوزت ٣٠٠ مركز، بالإضافة إلى ما يقارب من ألف منظمة مرتبطة بالبحث العلمي والتطوير٦١.

وقد أكد البعض على نموها، ولكنها لا تُشكل إلا حجمًا صغيرًا من مجموع المراكز البحثية في العالم٦٢، وحسب تصنيف جامعة بنسلفانيا لمراكز الأبحاث، فإن هناك عدد ٣٠٥ مركزًا بحثيًّا في مقابل ١٨٧١ في الولايات المتحدة فقط٦٣.

وعلى الرغم من أن هناك مراكز بحثية أكبر من هذا العدد الذي أشارت إليه جامعة بنسلفانيا، إلا أن هذه المراكز تعاني من مشكلات متعددة، فباستثناء مجموعة لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة، فإن هذه المراكز تُعاني من مشكلات وضعف في الإنتاج البحثي، وفي التفاعل المجتمعي معها، فأغلبيتها تُعاني من استقلالية أكاديمية، وكذلك من تمويل مالي ودعم مادي محدود، «فبدون وجود استقلالية أكاديمية، ودون وجود مصادر للدعم المادي، فإن ما تُنتجه هذه المراكز لن يكون ذو جدوى»٦٤، فهي تعتبر من أبرز المشكلات التي تواجه المراكز البحثية العربية، وهي تعكس عدم اهتمام رسمي وشعبي بهذه المراكز، وكذلك الإنفاق القليل على الدراسات والبحوث، وهو بكل تأكيد سيؤثر على الباحث الذي لا يجد له الوعاء الخاص بالنشر المناسب.

ولقد أشارت إحدى الدراسات الخاصة بأحد أبرز المراكز البحثية في الكويت٦٥، وهو مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية إلى مجموعة من التحديات التي تواجه هذا المركز على الرغم من أنه يتبع لجامعة الكويت، وفي بلد يَفرض ألا تكون المادة أو الدعم المالي عائقً في سبيل تحقيق أهدافه، وأن تلعب دورًا في تحقيق عدم تنفيذ خِططه وما يصبو إليه من أهداف، فقد أوضحت هذه الدراسة إلى أنَّ أبرز التحديَّات التي يُعاني منها المركز هو افتقار المضمون

---

٦٢. مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانيَّة الأول سعوديًّا والعاشر إقليميًّا، صحيفة سبق، بتاريخ ٣١ يناير ٢٠١٨.
٦٣. تقي عصام السيد (٢١ نوفمبر ٢٠٢٠). مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي. دراسة حالة إسرائيل. المركز العربي للدراسات والبحوث.
٦٤. يعقوب يوسف الكندري (٢٠١٢). الاستقلالية الأكاديمية وقضايا التمويل لمراكز الدراسات: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت أنموذجًا. المؤتمر السَّنوي لمراكز الدراسات السياسية والإستراتيجية في العالم العربي: تحولات جيوستراتيجية في سياق الثَّورات العربيَّة، خلال الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر.
٦٥. المرجع نفسه.

الاستراتيجي، وقِلة الإصدارات نسبيًّا، والغياب عن الساحة الإعلامية، وضعف التواصل العلمي مع المؤسسات العلمية والأكاديمية، وغياب المشاريع البحثية، وإشكالية مواكبة الأحداث الجارية، وقصور في الانفتاح على ثقافات وأقاليم مجاورة.

وعلى الرغم من أن هناك بعض مواطن القوة لهذا المركز البحثي من ارتفاع في سقف الحرية البحثية العلمية الذي يتمتع به المجتمع الكويتي، وتبعية المركز إلى جامعة الكويت يمنحها الذي المركز الاجتماعي المقبول بين القطاعات المختلفة داخل المجتمع، واستقلاليتها المادية، إلا أن دوره لا يُسهم في الإنتاج المعرفي المقبول نتيجة للمعوقات المذكورة إضافة إلى المعوقات الإدارية التي لا تعكس الاهتمام الواضح في المراكز البحثية؛ ولا سِيَّما الاجتماعية والإنسانية منها.

ثالثًا المحتوى الثقافي الرقمي:

تعدَّدت استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد، وتنوعت في المقابل هذه الاستخدامات بين أفراد المجتمعات الإنسانية، فمع زيادة الاعتماد واستخدام وسيلة في بلد ما، يقابلها اعتماد واستخدام وسيلة أخرى بدرجة أكبر ببلد آخر، وحتى في المنطقة العربية تنوعت هذه الاستخدامات وتعددت، فجمهورية مصر العربية على سبيل المثال يستخدم أغلب أفراد مجتمعها الفيس بوك (ميتا)، وكذلك الحال في شمال أفريقيا وبلدان عربية أخرى، بينما لا يُستخدم بصورة فاعلة ومناسبة في دول الخليج العربي، وقد أشارت أحد الدراسات المحلية٦٦ إلى أن أكثر استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي في المجتمع الخليجي تحديدًا تمثلت في منصة تويتر (X)، وانستغرام، وسناب جات، والواتس آب، واليوتيوب، ومؤخرًا بدأ ظهور التيك توك، وكذلك كلوب هاوس، وقد أشارت دراسة محلية أخرى٦٧ إلى أنَّ أكثر الوسائل تداولًا هي الواتس آب، ومن ثمَّ منصة تويتر (X)، والتي تُعتبر أكثر تأثيرًا على الرأي العام، وتحديدًا في المجتمع الكويتي، ولقد تضمَّنت هذه المنصات محتوى ثقافي مميز وبالغ الأثر، فمنصة يوتيوب على سبيل المثال تعرض محاضرات علمية مميزة من خلال قنوات TED الإبداعية التعليمية، والبرامج التعليمية المتعددة للأطفال، وبالإضافة إلى هذه القنوات فهناك عرض للمواد الأكاديمية CrashCourse، ومحطة السياسة والتاريخ-غراي CGP، والعلم في كل مكان

٦٦. يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي. مرجع سابق.

٦٧. خالد القحص ويعقوب يوسف الكندري (٢٠١٥). الأهمية المعلوماتية لاستخدام تويتر: دراسة على عينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكويت. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، 132(33): 178-135.

SmarterEveryDay، وغيرها من القنوات التي تنقل الثقافة وتُعززها وتعتبر وسيلة مهمة لها التعزيز عند مستخدميها٦٨، وبدأت كذلك تعتمد على المواد التعليمية التي تستخدمها الجامعات، والمؤسسات العِلمية التعليمية حتى على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فانطلت في سابقة أحد الجامعات المجانية، التي تعرض مقرراتها على صفحات الفضاء الخارجي، من خلال استخدام وسائل التواصل الاجتماعي تقديم شهادات عِلمية ودورات تدريبية، وتعرض وتعتمد على محتوى ثقافي عِلمي، وبدأت كثير من الجامعات تَعرض المحتوى الثقافي المجاني للتعليم؛ مثل ما تُسمى بجامعة الناس University of the People، وجامعة UMass، وجامعة فلوريدا للتعليم عن بُعد University of Florida Distance Learning، وجامعة هارفرد، وجامعة بنسلفانيا، وغيرها من الجامعات التي تبنَّت المحتوى الثقافي، وجعلته مُتاحًا للجميع من أجل نشرِ المعرفة ونقلها للجميع وبشكل مجاني.

ولكن استخدامات هذه الوسائل الخاصة بالتواصل الاجتماعي الأساسية داخل مجتمعاتنا المحلية ليست بهذا المستوى من الاستفادة الثقافية، فهي في واقع الأمر يغلب عليها الاستخدام الترفيهي والاجتماعي العام في أغلب الأحيان، هذا بالإضافة إلى أن أغلب وسائل التواصل الاجتماعي المستخدم الآن أصبحت بديلًا عن جهاز التلفاز المسلّي في كثير من الأحيان، مع ميزة استخدام الموضوع والوقت المناسب للمشاهدة، فلا تُعتبر منصة اليوتيوب على سبيل المثال تستخدم للأغراض العلمية بشكل مناسب، على الرغم مما تعرضه من محتوى ثقافي مميز، هذا بالإضافة إلى منصات أخرى مثل سناب جات، التي تنقل بعض التوجيهات العلمية المباشرة من البعض وكذلك الانستغرام، والنقل الحي لعديد من المواضيع والمحاضرات العامة، وكلوب هاوس الذي ينقل محتوى ثقافي بشكل أكبر وأصبحت وسيلة من وسائل تناقل المعرفة، وبالتحديد السياسية؛ كما أوضحتها أحد الدراسات التي تم إجراؤها على المجمع المحلي٦٩، أما الوسيلة الأكثر شهرة وهي الخاصة بالتراسل الاجتماعي عبر الرسائل النصية وتنقل مجموعة من الروابط العلمية، فإن الاستخدام الاجتماعي الترفيهي هو الغالب٧٠، هذا بالإضافة إلى الانتشار الكبير للمعلومات المغلوطة والخاطئة حول كثير من القضايا، وبالتحديد في المحتوى السياسي، الذي لا يُعتبر تثقيفيًّا بشكل عام٧١.

---

٦٨. انظر: أعظم ١٠ قنوات تعليمية على اليوتيوب لتوسيع المعرفة (٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣). أونلاين https://ahaslides.com

٦٩. Al-Kandari, Y & Alqahs, Kh. (2023). Using the Clubhouse Platform in Politics: Emergence of a New Social Media. Middle East Journal and culture and Communication, 16: 414-428.

٧٠. يعقوب يوسف الكندري، مها مشاري السجاري، حمد عادل العسلاوي، ودلال خالد البالول (٢٠١٥). المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. الرسالة ٤٤١، الحولية ٣٦.

٧١. Alqahs, Khaled; Al-Kandari, Yagoub; Albuloushi, Mohammad (In Press). The Social and Political

إن أغلبية هذه الوسائل في مجتمعاتنا المحلية تُعتبر من الوسائل الترفيهية الاجتماعية أكثر منها من الوسائل العلمية، ولم تُؤثر بشكل كبير وواضح في مستوى تعزيز الثقافة، فلا تنتشر الوسائل العلمية ذات المستوى الثقافي العلمي مثل لينكدإن LinkedIn، وريسيرج قيت Research Gate، والأكاديميا Acadimia، والمدونات العِلمية وغيرها من الوسائل التي تحمل مضمونًا ثقافيًّا التي تجد ضعفًا في الاعتماد عليها واستخدامها، بالإضافة إلى هَشاشة المحتوى الثقافي في المنتج المعروض في هذه الوسائل.

ففي هذا الجانب سعت أحد الدراسات إلى الوقوف على دُور أحد المنصات، التي تُعتبر أكثر أهمية في المجتمع الخليجي والمجتمع الكويتي على وجه الخصوص؛ من حيث التداول والتأثير، وهي منصة تويتر (X)، كأحد وسائل التواصل الاجتماعي المنتشرة والمميزة في العالم وفي الثقافة الخليجية بشكل خاص، فقد تم دراستها؛ من حيث درجة تأثيرها، وبالتحديد تأثير على ما يسمى بالتنمية الثقافية، فقد ركزت الدراسة على تويتر (X) بحُكم أنها الأداة الأكثر فعالية في الحياة الاجتماعية في المجتمع الخليجي، وقد تم «تحليل لمحتوى تغريدات الشخصيات الخليجية من المغردين الأكثر مُتابعة على تويتر، وقد قامت الدراسة بالاعتماد على أحد المواقع الإلكترونية، الذي تضمَّن إحصائية أكثر الشخصيات العربية؛ من حيث إعداد المتابعين، تناولت الدراسة خمسة دول خليجية باستثناء عمان، التي لم يعثر على معلومات عن أكثر المغردين متابعة فيها، وقد تم اختيار أول عشر شخصيات من الأكثر متابعة في كل بلد على حدى، وقد تم تحليل أول عشر تغريدات حديثة مضى على إطلاقها يومين أثناء الدراسة لهؤلاء المغردين، وبواقع (١٠٠) تغريدة لكُل بلد خليجي، وبإجمالي (٥٠٠) تغريدة لخمسين شخصية، وتم تصنيف الشخصيات من المغردين إلى ١٢ شخصية من دينية، وأدبية، وإعلامية، واجتماعية، أكاديمية، وغيرها، وتمَّ تصنيف التغريدات كوحدة التحليل، وِفقًا للمواضيع التي تمَّ تقسيمها أيضًا، وتمَّ استخراج كذلك مجموعة من المعلومات عن المغرِّد مِن عدد المتابعين، والتَّابعين، وعدد التغريدات للمُغرِّد إجمالًا، وعدد إعادة التغريدات، والتغريدة المعلَّقة، وإعادة تغريدها...، وقد جاءت النتائج بأن المحتوى الثقافي لا يُعتبر ناضجًا، وإن تبادل القضايا العلمية والأكاديمية يعتبر محدودًا، وكذلك أشارت النتائج إلى أن هناك محدودية في دور ومشاركة المرأة في هذه الوسيلة، وإن أكثر المحتوى الثقافي المتداول في تويتر هو المحتوى السياسي والديني، وهناك مؤشرات إلى أن الجانب الخاص بالشعر من الممكن أن يكون له تأثير، إلا أنه ليس من باب اهتمام عام في تويتر تحديدًا، وأشارت النتائج إلى أن الشخصيات الإعلامية تُعتبر الأكثر تواجدًا بين الفئات الأكثر مُتابعة، مع وجود خصوصية في كل بلد خليجي كلٍّ على حدى في نوع التغريدات

المرسلة من المغردين»٧٢، فالمحتوى الثقافي الرقمي واسع وكبير، ولكن الاستفادة منه محليًّا لا يتخطَّى حدود المناسب، فالطابع الاستهلاكي لهذه الأدوات والترويـج والممارسة الترفيهية لها هي الأساس الأبرز والواضح، ويظلُّ التبادل المعلوماتي الثقافي، والنقل لهذه المعلومات، وتصديرها، وإنتاجها؛ محصورًا جدًّا بين شريحة محددة دون أن يكون لها تأثير واضح على المجتمع بحكم أنها تأتي في سياق ما يفرضه المجتمع من تحديد أهمية المحتوى الثقافي نفسه، ونظرة المجتمع للعلم والثقافة وأهميتها.

رابعًا الواقع الثقافي:

إنَّ واقع الثقافة في المجتمعات المحلية وبالتحديد في المجتمع الكويتي يحتاج إلى الوقوف على جوانب متعددة منه، ويحتاج هذا الواقع إلى تفصيل أكبر وإسهاب مُفصَّل لا مجال للكلمات أن تسمح هنا لصِغر المساحة المتاحة، ولكن يمكن أن نحدِّدَ ما نحتاجه هنا وبشكل سريع هو تحديد أسئلة واضحة والإجابة عليها بكل تجرد وبكل وضوح، نبدأها بالسؤال البسيط والعام: هل هناك اهتمام بالعلم والعَملية التعليمية داخل المجتمع؛ حتى يُمكن أن نخرج بمجتمع يحافظ على الثقافة ويزخر بإنتاج علمي ومعرفي مميز؟ سؤال آخر يرتبط بالأول: مَن المسؤول عن الثقافة، والمؤسسات الثقافية، ومؤهلاتهم وقدراتهم على النمو بهذه الثقافة والإنتاج العلمي؟ وسؤال آخر لا يقل أهمية: مَن الذي يقود الثقافة؛ المؤسسة أو الأشخاص، وتوجهاتهم والقِوى المؤثرة؟

ومِن المؤكَّدِ أن الإجابة على السؤال الأول بالنَّفي القاطع، فلا اهتمام بالعِلم ولا العملية التعليمية، فقد حصل التعليم في الكويت على سُلَّمٍ مُتدنٍّ في الترتيب العالمي وهو انعكاس لعدم الاهتمام، فقد حصلت على الترتيب الثامن عربيًّا و١٠١ عالميًّا من أصل ١٤٠ دولة، فهذا الترتيب يعكس بدون شك عدم الاهتمام٧٣، هذا بالإضافة إلى أنه لا نسمع أي محاسبة للمسؤولين، إلا عندما يعترض موضوع التعليم تحقيق منافع مُحددة وذاتية مِن ترقيات ومناصب إدارية، هذا بالإضافة إلى أنَّ المسؤول عن الثقافة قد ينطبق عليه المثل القائل «فاقد الشيء لا يعطيه»، فلم يُولَ على الثقافة وأركانها وتفريعاتها مَن هو مؤهَّل لها في كثير من الأحيان؛ بل في الواقع إنَّ سياسة ما

٧٢ . يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي، مرجع سابق.

٧٣. جريدة الأنباء الكويتية (١ يناير، ٢٠٢٢) الكويت الثامنة عربيًّا والـ ١٠١ عالميًّا في جودة التعليم. ومصادر لـ«الأنباء»: نناشد الوزير الارتقاء بالمؤسسات التعليمية.

يُسمى «التعيين بالباراشوت» هي السياسة التي كانت سائدة، ونرجو ألا تكون مستمرة، ومن يقوم كذلك بالتأثير على القرار العلمي والفني؛ ليس بالضرورة التربويون والمسؤولون عن الثقافة، ولا حتى المؤسسة الثقافية في كثير من الأحيان، إنما الأشخاص أصحاب النفوذ والتوجهات المعادية والمعارضة للثقافة أو لتحقيق المصالح الشعبوية، والأمثلة كثيرة هنا ويمكن إبراز أحدها فقط، أو آخرها في التذبذب غير المحمود عند اتخاذ قرار، وإمكانية التراجع عنه لمنع بعض الطلبة من الالتحاق ببعض الجامعات الخاصة بالطبِّ في دولتين عربيتين لأُسس غير عِلمية، ونتيجة تقرير مقدم من لجنة مختصة، فالقرار في كثير من الأحيان لا يصدر من المؤسسة؛ بل يصدر من أشخاص مؤثرين ولأغراض غير علمية.

ودون أن نتجاوز البُعد الديني المهم، والأخلاقي الخاص بعقيدتنا، فإنَّه لا يمكن القول أنه يمكن تجاوز ذلك البُعد عندما يتمُّ التقييد على العِلم والمعرفة والاطلاع، فمنذ وَعينا المعرفي، ونحن نردد عبارة «الدِّين أفيون الشعوب» لكارل ماركس، وإن «أصل الإنسان قرد» لتشارلز دارون، فهي من المحرمات البحثية التي لا يُمكن مناقشتها والحديث حولها، وحتى ولو أنها لا تعكس ذلك الفهم والتي عرفنا لاحقًا بأنها فعلًا عبارات تمت الإشارة إليها خارج سياقها، فبدون تفصيل في ذلك السياق، فإنها أصبحت من المحرمات العِلمية التي لا يمكن حتى مناقشتها، فلا يهمنا من كتاب كارل ماركس رأس المال، وكتاب تشارلز دارون أصل الأنواع إلا موضوع واحد وهو أن ماركس وداروين يهود وملاحدة بعيدون عمَّا قدَّماه من تحليل وتفسير تضمنه إنتاجهما العلمي، فالحرية الفكرية نمت في مؤسساتنا التربوية، (ليست فقط المدرسة) تكتنفها بعض القيود.

ويمكن أن نختم الحديث هنا ببعض العبارات التي تشير إلى الوضع العام، فعندما نمنع عالِم متصوف في مجال الفلسفة الإسلامية وشاعر توفاه الله قبل ما يقارب من ٨٠٠ سنة من دخول إلى الكويت، ونطالب بعدم استخراج تأشيرة دخول له، وعندما يصبح مَن طالب بهذا المنع المسؤول الأول عن الثقافة في المجتمع، وعندما يُدير البشر والفكر والعلم مجموعة من المهندسين عن طريق التعليم بطريقة الآلة دون أدنى مهارة علمية وفنية في التعامل مع الإنسان وقدراته وطاقاته، وعندما يتولى من يسمى بـ»ابن بطنها» مسؤوليات التعليم لأنه فقط ابن هذا «البطن»، وممن يتم تدويرهم من منصب إلى آخر دون مراعاة لأبرز الجوانب العِلمية والفنية والإدارية، وعندما يغرد صاحب السعادة العلامة، ويطلق تغريدته مُهدِّدًا «وزير الثقافة» بأن هناك كتابًا (لم يقرأه ولا يعرف من مؤلفه، ولا فحواه ومحتواه)، ويطالب بمنعه أو أن يتم وضع هذا الوزير تحت منصة الاستجواب والمحاسبة، وتجميع مؤدين له من توجهات شعبوية لا

علاقة لها بالثقافة، ويمتثل هذا الوزير لهذا التهديد والوعيد، فعندما يكون كل ذلك وما تم ذكره وغيره ويتعزز في المجتمع، فلا ننتظر من تطور في المنتج العلمي ولا إلى تعزيز الثقافة، ولا ننتظر أي تقدم ونمو؛ بل إلى تخلف متقدم في حالته ووضعه.

خاتمة:

يعاني المنتج العلمي المحلي من مشكلات، وكما يعاني الوعاء البحثي المختار من إشكاليات، وتعتبر أخلاقيات البحث العلمي في تدهور وانحراف، هذا بالإضافة إلى أن الثقافة المحلية لا تستفيد من الرقمنة بمستواها المقبول، فمجمل القول بأن الواقع الثقافي يمر بأزمة تحتاج إلى انتفاضة، فهناك تحديات متعددة وشائكة في الإنتاج العلمي والمعرفي في المجتمع المحلي، وقد ينسحب ذلك على كثير من دول المنطقة، ولا يمكن أن نرقى بالمستوى الثقافي المأمول دون أن يكون لدينا مشاريع وبرامج ثقافية يمكن تبنِّيها وتطبيقها، إن الاهتمام بالثقافة ينبع من الاهتمام بالعَملية التعليمية منذ النشأة هي القضية المهمة، وهي الأساس، إنَّ العمليات التربوية هي التي تكون شخصية الفرد، والعمليات التعليمية هي التي تُنشئ الفرد على نشأة الثقافة وتعزيزها، فالثقافة هي المسؤول الأول عن التنمية الاجتماعية في المجتمع، ويبدو من خلال التحديات المعروضة بأننا لا زلنا نسير على خطوط غير مُتزنة، فلسنا على ما يبدو في الاتجاه الصحيح، لا شك أنَّ الدولة مسؤولة عن تردِّي الأوضاع الثقافية، وإن هذه التربية والاهتمام بالعِلم بمراحله التعليمية المختلفة هي الأساس والمنجاة، إن التربية والتعليم تقومان على أهمية إطلاق عنان التفكير، والاستعداد للإبداع، ولا بدَّ من أن نُشير أن الاستثمار الحقيقي الذي قامت به بعض من دول الخليج تمَّ اكتشاف فوائدها على المستوى الثقافي، وسيكون لها دور واضح في المستقبل القريب في إنعاش الثقافة وفروعها.

لا يمكن أن تنتعش الثقافة في المجتمع المحلي إلا من خلال تطبيق مبدأ الحكم الرشيد، ومن خلال تطبيق القانون على الجميع وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعيين القيادات التربوية الثقافية ذات مستوى عال ووِفقًا لأُسس عِلمية لا تقليدية، ولا يمكن أن نُحقِّقَ ذلك أيضًا إلا من خلال حرية أكاديمية مطلوبة ومحمية، وبعيدة كل البُعد عن التوجهات الشعبوية، فإنْ كان هناك بعض القوانين التي تحفظ ذلك الحق في حرية التعبير والمعرفة بكل وضوح، إلا أنه من المهم أن يسعي المسؤول عن عدم تجاوز هذه الحريات.

من الأهمية أيضًا الاستفادة من منصات التواصل الاجتماعي والمحتوى الرقمي من خلال تبني الجهاز الثقافي هذا الجانب وهذا المحتوى وتفعيل الاستفادة منه، فهو الأقرب طريقًا إلى سمع وعقول الناس بحُكم سيطرته المكانية وسهولة استخدامه وبساطة تعلمه وإمكانية اقتنائه، فوسائل التواصل الاجتماعي هي ذلك المؤثر البالغ على أغلب مرافق الحياة، ومنها بكل تأكيد العملية التعليمية والثقافية.

ومن المهم أيضًا مراجعة قواعد النشر العلمي والأوعية البحثية ونزاهتها، فالإنتاج العلمي هو اللَّبِنَة الرئيسة في بناء العلم والمعرفة، وأن كَمَّه ونوعه وجودته بكل تأكيد هو انعكاس واضح لمدى التقدم المعرفي والثقافي داخل المجتمع، بعد أن يتم وضع حلول مناسبة لما يَصدر من إنتاج علمي كثير يعتبر هَشًّا و»لا يُمسن، ولا يُغني من جوع»، ومن المهم تجدد الدعوات الثقافية المتكررة التي تجمع أصحاب العلم والمفكرين حول القضايا الملحَّة، وقضايا الساعة التي تحتاج إلى مناقشة ووضع الحلول، فهناك حاجة على تكثيف التواصل الثقافي الفكري بين أفراد المجتمع مع بعضهم بعضا، وكلك بين أفراد المجتمع من جهة، وبين أفراد المجتمع والمجتمعات الأخرى وخاصة الإقليمية منها من جهة أخرى لتنفيذ مشاريع ثقافية من خلال مراكز بحثية مدعومة، وتقديم توصيات ومقترحات من شأنها أن تُسهم في تقدُّم المجتمع ونموِّه، فلا ننتظر مِن السياسي تقديم أُطُرِه السياسية لبناء المجتمع، فبناء هذا المجتمع لا يبنى إلا من مفكريها، وعلمائها، ومن مجتمعها المدني الذي يحوي على المتخصصين في المجالات المختلفة، فالتعليم هو من يبني المجتمع، وهو المسؤول الأول عن تقدُّمِه وفي المقابل تأخره.

المراجع:

أولًا المراجع العربية:

- أعظم ١٠ قنوات تعليمية على اليوتيوب لتوسيع المعرفة (٢٩ سبتمبر ٢٠٢٣). أونلاين https://ahaslides.com
- تقرير التنمية البشرية (١٩٩٦).
- تقي عصام السيد (٢١ نوفمبر ٢٠٢٠). مراكز الأبحاث وصنع القرار السياسي. دراسة حالة إسرائيل. المركز العربي للدراسات والبحوث.
- جريدة الأنباء الكويتية (١ يناير، ٢٠٢٢) الكويت الثامنة عربيًّا والـ ١٠١ عالميًا في جودة التعليم. ومصادر لـ«الأنباء»: نناشد الوزير الارتقاء بالمؤسسات التعليمية.
- خالد القحص ويعقوب يوسف الكندري (٢٠١٥). الأهمية المعلوماتية لاستخدام تويتر: دراسة على عِينة من أعضاء الهيئة التدريسية في الكويت. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ١٣٢(٣٣): ١٣٥-١٧٨.
- رواء زكي يونس الطويل (٢٠١٣)، التنمية الثقافية في الوطن العربي: التنمية الثقافية والنظام السياسي العربي. التنمية الثقافية في الوطن العربي، مركز الدراسات الإقليمية. ص: ٣٦-٣٧.
- شما بنت محمد بن خالد آل نهيان (٢٠١٣)، التنمية الثقافية وتعزيز الهُوية الوطنية: دراسة ميدانية على مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة. القاهرة: دار العين للنشر.
- علي أحمد الطراح (١٩٩٨). أبعاد وأزمة التنمية في المجتمع النفطي : المثال الكويتي. المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ٦٢: ٨-٢٧.
- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانيَّة الأول سعوديًّا والعاشر إقليميًّا، صحيفة سبق، بتاريـخ ٣١ يناير ٢٠١٨.
- موافق بن فواز الرويلي (٢٠٢٣). الفساد الأكاديمي في جامعات دول الخليج العربي: بعض الممارسات والحلول. ورقة مقدمة ضمن اللقاء السنوي الحادي والأربعون لمنتدى التنمية الخليجي الذي جاء تحت عنوان: «الفساد وتأثيره على التنية في دول مجلس التعاون الخليجي: دورة المرحوم سليمان المطوع.
- نبيل عبد الرحمن المحبش. مراكز الأبحاث في الوطن العربي. مجلة القافلة. https://

- يعقوب يوسف الكندري (٢٠١٢). الاستقلالية الأكاديمية وقضايا التمويل لمراكز الدراسات: مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية في جامعة الكويت أنموذجا. المؤتمر السّنوي لمراكز الدراسات السياسيَّة والإستراتيجية في العالم العربي: تحولات جيوستراتيجية في سياق الثورات العربية، خلال الفترة من ١٥-١٧ ديسمبر.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي: تويتر أنموذجا. مجلة العلوم الاجتماعية-المركز الديمقراطي العربي، برلين، العدد ١٩: ٢٥٦-٢٨٥.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي، مرجع سابق.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي. مرجع سابق.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢١). وسائل التواصل الاجتماعي وإسهامها في التنمية الثقافية لدول الخليج العربي، مرجع سابق.
- يعقوب يوسف الكندري (٢٠٢٣). مقالات في النشر العلمي: التطور الرقمي، الأخلاقيات، تصنيف الجامعات، المجلات المستغلة. الكويت: مطابع الرسالة.
- يعقوب يوسف الكندري، مها مشاري السجاري، حمد عادل العسلاوي، ودلال خالد البالول (٢٠١٥). المتغيرات الاجتماعية المؤثرة في استخدام شبكة التواصل الاجتماعي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب الكويتي. حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية. الرسالة ٤٤١، الحولية ٣٦.

ثانيًا المراجع الأجنبية:

- Al-Kandari, Y & Alqahs, Kh. (٢٠٢٣). Using the Clubhouse Platform in Politics: Emergence of a New Social Media. Middle East Journal and culture and Communication, ١٦: ٤١٤-٤٢٨.
- Alqahs, Khaled; Al-Kandari, Yagoub; Albuloushi, Mohammad (In Press).

The Social and Political Dimensions of Fake News in Kuwait. Journal of Information, Communication, and Ethics in Society

- Historical .(٢٠١٤) .Brinkmann, S., Jacobsen, M. H., & Kristiansen, S overview of qualitative research in the social sciences. The Oxford handbook of qualitative research, ١٧-٤٢.
- Publishing in .(٢٠١٧) Erfanmanesh, Amin & Pourhossein, Razieh Predatory Open Access Journals: A Case of Iran, Publishing Research Quarterly, ٣٣(٤): ٤٣٣-٤٤٤.
- Scoups.com

الفصل السادس

«إصلاح منظومة التعليم كشرطٍ للتنمية

(تدريس مادة الفلسفة في دول الخليج العربي مثالًا)»

د. حسن مدن

وِجهتا نظر ليستا جديدتين، ظلَّ أصحابهما في سجال حتى اليوم حول علاقة الدولة؛ أي دولة بالثقافة، يقول دعاة وجهة النظر الأولى: إن الثقافة شأن مجتمعي يخصُّ أهل الثقافة، الذين عليهم تدبُّر شؤون هذه الثقافة بأنفسهم، وإن على الدولة بكافة أجهزتها أن تنأى بنفسها وترفع أياديها عنها، ففي ذلك وصاية غير حميدة على الثقافة، وتقييد لحرية الإبداع... إلخ.

أمَّا دُعاة وجهة النظر الثانية فيرون العكس تمامًا، ذلك أنَّ الثقافة، بنظرهم، شأنها شأن التعليم والطبابة وغيرهما من الخدمات الاجتماعية، التي تُلزم الدولة بتقديمها لمواطنيها، وبالتالي فإنها، أي الدولة؛ مُطالبة بتوفير ما تستلزمه الثقافة من بُنى ومقومات وتنشئة.

ومن هنا بالتحديد أتى مفهوم التنمية الثقافية الذي تتبناه الحكومات، أو الكثير منها، وتدعو إليه المنظمات الدولية المعنية بالشأن الثقافي مثل منظمة «الأونيسكو»، ويجري النظر إلى المبالغ المرصودة للإنفاق على الشأن الثقافي في موازنات الدول كوجهٍ من أوجه قياس مدى تقدُّم الدولة ورُقي فلسفة التنمية فيها، فكلَّما زادت نسبة هذه المبالغ من مجموع الموازنة العامة للبلد المعني نُظر إليه كبلد تتمتع حكومته ببُعد النظر والوعي، والعكس صحيح بطبيعة الحال.

نحن مِمَّن يتبنون وجهة النظر الثانية الداعية إلى قيام الحكومات بالمسؤوليات المنوطة بها في مجال التأسيس لنهضةٍ ثقافية، بتوفير ما يلزم ذلك من بِنية تحتية متطورة، تشمل المسارح والمكتبات ودور السينما وقاعات العرض ومعارض الكتب، وتعميم الخدمة الثقافية على كافة مناطق البلد، فلا تقف عند حدود العاصمة والمدن الكبرى، إنما تشمل الأرياف والمناطق النائية التي غالبًا ما تعاني التهميش، مع ذلك فإنه من الضروري إقامة الموازنة الضرورية بين هذا الدور المطلوب وتوفير مناخ الحرية للديناميات الثقافية في المجتمع؛ كي تنشط دون تقييد، فلا تخضع الثقافة إلى ما يُكبل نموها وتأثيرها، فالجدوى ستغيب، أو تضعف إلى حدود بعيدة، في حال توفرت بِنية تحتية مُتطورة للثقافة، ولكن الفعل الثقافي المجتمعي مُقيد بالكوابح المختلفة.

الأمر في نهاية المطاف مرهون بفلسفة التنمية، التي تتبناها الدولة، لا في حقل الثقافة وحده، وإنما في كافة الحقول، فإذا كانت هذه الفلسفة نابعة من الإيمان بالشراكة بين الدولة والمجتمع، وتوفير فضاءات كافية من الحرية للفعاليات المجتمعية، فإنه يمكن الاطمئنان إلى أن الثقافة، مُستندة؛ بالإضافة إلى ذلك؛ على ما في البلد المعنِي من بِنية تحتية ثقافية مُتطورة، قَمينَةٌ بأن

تتطوَّر وتزدهر، وإن حدث العكس فمآلها الانغلاق والنُّكُوص.

تطوير منظومة التعليم

ولأننا بصدد تناول مجتمع المعرفة، فإنه لا بد من الوقوف، قبل كل شيء، أمام ضرورة تطوير منظومة التعليم، بوصفها شرطًا لتحقيق التنمية المستدامة، وصحيح أن حال التعليم ستكون أفضل في بلداننا، لو أن عدد التلاميذ في الفصل الواحد كان عشرين تلميذًا، لا أربعين أو خمسين، وسيكون هذا التعليم أفضلَ لو كانت نسبة المعلمين إلى عدد التلاميذ أكبر مما هي عليه الآن، وسيكون أفضل أيضًا لو أن المعلمين نالوا تأهيلًا أعلى مما هو مُتاح الآن، ولو أن أجور المعلمين كانت أعلى مما هي عليه؛ بحيث تُصبح المهنة جاذبة للكفاءات لا طاردة لها، وبالتأكيد فإن حال التعليم سيكون أفضل لو توفَّرت بِنية تحتية للتعليم خيرٌ مِن الموجود من مدارس ومختبرات وأجهزة حاسوب ومتاحف... إلخ.

لكنْ حتى لو توفَّر جُلُّ ذلك، أو حتى كلُّه، وبقيَت المناهج الدراسية المعتمدة هي ذاتها، والرؤية أو الفلسفة التعليمية هي نفسها المتبعة الآن في الكثير من بلداننا، فإن مُخرجات التعليم؛ من حيث الجوهر، ستبقى كما هي، ولن نشهد النهضة التعليمية المنشودة التي ما انفكَّ المفكرون العرب ذوو البصيرة السليمة يُطالبون بها، منذ أن كتب طه حسين كتابه: «مستقبل الثقافة في مصر»، أو فلنقل منذ تلك الحقبة التي عاشها الرجل، وشهدت السِّجال الجديد بين القديم والجديد، يوم كان الجديد يتقدَّم، والقديم يتصدع، حتى لو لم يَنهَرْ، وهذا يتطلَّب ما وصفه الكاتب المغربي حسن مخافي، بـ»تخليص التعليم من الأثقال التي ينوء بها، والتي تجعل تلاميذنا يعيشون محطَّات انفصال يومي وهم «يدرسون» مواد؛ بعضها يحثُّ على العقل ويُعلي من قيمته، وبعضها الآخر يحطُّ من شأنه ويُسفهه، ما أدَّى ويؤدي إلى خلق مُواطنٍ مُتردد يَطبَعُه التذبذب في سلوكه وعلاقته بمحيطه، ويحدُّ مِن حُلمه بالمستقبل، لأنه تعلَّم أن ينظر إلى الأمام وإلى الخلف في اللحظة ذاتها، وهي مُهمَّة مستحيلة».

الحديث عن ضرورة إصلاح النُّظم التعليميَّة في بلداننا ليس جديدًا، ولكننا لا نزال في حاجة إلى انعطافةٍ حقيقية، كتِلك التي جَرت في البلدان التي صَمَّمت على النهوض، فاختارت أن تبدأ بإصلاح التعليم؛ بلد كالهند على سبيل المثال، لم يكن للتعليم فيه حتى عقود قليلة تلك السمعة الطيبة، لكنه يملك اليوم عددًا من أفضل المعاهد في العالم في مجال المعلوماتيَّة، وهذا يَندرج

في أسباب النهضة الهنديَّة الراهنة، كما أنَّ نهضة التعليم هي سرُّ النهضة الآسيويَّة؛ في اليابان وفي البلدان التي عُرِفَت بنمور آسيا، وحين نتحدث عن برامج واستراتيجيات تطوير التعليم، فإنَّ العِبرة ليست في الذي يُكتب على الورق، وإنما في الذي يُنفَّذُ على الأرض، ومُشكلتنا أنَّ «إصلاح» التعليم، كما أشياء أخرى في بلداننا، أو غالبيتها؛ لا يرتبط برؤيةٍ تَنموية على المستوى الوطني الشامل؛ لذلك تكثر عندنا البدايات وتتكرَّر محاولات التجريب التي لا تقود إلى نتيجة يُعوَّل عليها، لأننا نتجاهل أنَّ إصلاح التعليم يبدأ بعقلنَتِه وتحريره من الخُرافة.

ولا يصحُّ أن تُختَزلَ مُهمَّةً كُبرى مثل إصلاح النظام التعليمي في جانب واحد، أو في تفصيل جزئي يُغفِل بقيةَ الأجزاء والتفاصيل، ومن ذلك النزوع المتزايد نحو ما بات يُعرف اليوم بـ»تمهين» التعليم، أي جعله مِهَنِيًّا، انطلاقًا من وَهمٍ مُستحوذ على بعض الأذهان من أن التعليم لكي يكون حديثًا وعصريًّا، عليه التخلي عن الكثير من مُكوِّنات منظومته، وأن يتوجَّه لتلبية ما يعرف بـ»احتياجات» السوق، التي تتطلَّب إعداد الشباب للمِهن المتاحة في هذه السوق اليوم، وهي مِهن تتجه نحو الخدماتيَّة، والوظائف الماليَّة والمصرفيَّة، التي تتطلب مهارات مُعينة من نوع معرفة مَعقولة باللغة الإنجليزية؛ وبخاصة في المجالات التي يتطلبها هذا النوع من المهن، فضلًا عن كفاءة التعامل مع البرامج الإلكترونيَّة.

في نهجٍ مثل هذا ازدراءٌ للتعليم نفسه، كمنظومة متكاملة من المعارف والقِيم المنفتحة على أُفق إنسانيٍّ واسع، وحصره في أُطر ضيقة محدودة؛ فإذا ما اكتفينا بأن يلبي التعليم ما تتطلبه السوق هدفًا وحيدًا نكون قد هيَّأنا هذا التعليم ليكون وسيلة لتخريـج أخيال من عبدة الآلة، وليس أخيالا من الراشدين المسؤولين، فالمطلوب ليس إعدادَ مَن يُلبُّون مُتطلبات السوق فحسب، على أهميَّة ذلك، وإنما أيضًا وأساسًا إعداد كوادر بتكوين ثقافيٍّ إنساني عالٍ، مع ما يتطلبه ذلك من تدريس للفلسفة والفكر التنويريِّ، وقراءة الأدب والاستمتاع بالموسيقى والفنون عامة، وفي محله تمامًا الرهان على عَمليتي التربية والتعليم لأجل الاستثمار في الرأسمال البشري.

تدريس الفَلسفة مثالًا

لا يمكن الحديث عن النهوض بالمنظومة التعليمية في بُلداننا، دون الوقوف عند تدريس مادة يمكن وصفها بالمِفصلية وبالإشكالية في الآن ذاته، فهي مِفصلية كونها من أولى التخصصات التي لا غنى لأي مجتمع يَنشد المعرفة والتقدُّم عنها، وهي إشكالية نظرًا لما أحاط بأمر تدريسها من سِجال، ونعني بها مادة الفلسفة، «فالتجربة الإنسانية، بكل أبعادها؛ من وجهات نظر العلوم الاجتماعية والطبيعية الحديثة؛ تقول إن كل تنمية تحتاج للفلسفة، التي تتراوح تصوُّراتها بين مقولات الحداثة والتفسيرات الدينية، وحقِّ الإنسان في التقدُّم (...)، ونوع التعليم المقدَّم في المجتمع اليوم كأداة للتنمية، والتخطيط الاقتصادي، والعلوم والتكنولوجيا (...)، وعلى الرغم من أن التنمية يمكن أن تكون اقتصادية، أو اجتماعية، أو ثقافية، أو سياسية، إلا أنها تحدث داخل تصوُّر معيَّن للعالم».[٧٤]

وحتى لو تناولنا الموضوع من زاويةِ مَا بات يُعرف بـ «بداغوجيا الكفايات»، التي «تهدف إلى تمهير المُتعلم بمجموعة من الكفايات الأساسية، والمستعرضة التي تجعله يُواجه مختلف الوضعيات في الحياة العملية، مهتمة بأن يكون التعليم وظيفيًّا مرتبطًا بسوق الشغل، بُغية القضاء على البطالة والأمية الوظيفية، داعية لأن تصبح المدرسة آلية من آليات الإبداع والابتكار والاختراع والإنتاج والعمل والتطور الديناميكي»[٧٥]، ومُنطلقة من أهمية تمكني التلميذ من كفايات ومهارات، تُفيده في حياته العملية، بعد إنهاء دراسته، فإن تدريس مادة الفلسفة يبقى ضرورة؛ لأنها تجعل التلميذ يفكر في ما وراء معرفة معينة ليُكوِّن رأيًا، ويتدرب على التفكير الناقد، عبر تمكينه من امتلاك المعرفة، وربطها بذاته وبتجاربه في الحياة، ويفهم المسائل التي تعالجها من أجل امتلاك مهارة النظر إلى أحداث حياته كتجارب، وهذا الرهان يساعد في تنمية سيرورات التفكير؛ كي لا يكون التلميذ مُتلقيًا فقط، وإنما مُنتِجًا للمعارف، فبيداغوجيا الكفايات تتحول من مجرد نقل المعرفة إلى تنمية المهارات الفكرية والسوسيوعاطفية، حتى لا تتراكم عندنا المخرجات السائدة للتعليم، التي تعطي انطباعًا أن أفرادها لم يمروا بمدرسة أو جامعة أعطتهم، بالإضافة إلى فك الحرف ومعرفة الكتابة معرفة ووعيًا، يجمعان بين الثقافة العالمة والثقافة العامة للمجتمع، ولكن في اتجاه تنشئة وتنمية الفكر النقدي، الذي هو جوهر أي معرفة.

---

٧٤. الصادق الفقيه: «قيمة التطوُّر؛ دور الفلسفة في عمليات التنمية المستدامة».

٧٥. جميل حمداوي: «بيداغوجيا الكفاءات والإدماج»، (الموقع الإليكتروني: «ديوان العرب»).

وإصلاح التعليم وثيق الصلة بما يُطلق عليه «التجديد الدِّيني»، إنهما شرطان متلازمان، لن يتحقق أحدهما بمَعزل عن الآخر، ولن يكون كافيًا إدخالُ مادة مثل الفلسفة في المناهج الدراسية، فالأهم هو طبيعة المادة المُنتقاة من تاريخ الفلسفة الحافل والزاخر بالمتناقضات والرؤى المُتعددة، والأهم من هذا منهج التدريس الذي تُقدَّم به هذه المادة، وكفاءة التربويين الذين يقدِّمونها وطبيعة رؤاهم.

وأبعد من ذلك فإنَّ النقاش يجب ألا يُحصر في سؤال من نوع: هل نبدأ بتدريس الفلسفة في المدارس المتوسطة والعليا، وإنما يجب أن يدور حول مفهوم التعليم ووظيفته؛ من حيث هي وظيفة الإعداد السويِّ للتلاميذ والطلبة ثقافيًّا وتربويًّا وتطبيقيًّا؛ أي بمعنى إعدادهم لمواجهة مرحلة ما بعد المدرسة، ومن ثمَّ ما بعد الجامعة؛ حيث يتعين تحويل المدرسة إلى ما يُشبه المَصهَر المعرفي الذي يُكوِّن الطالب بأفق ثقافي منفتح، وهو الشرط اللازم لبناء المستقبل والرافعة الضرورية له.

الخوف من الفلسفة

يشير عبدالرحمن الشوملي إلى أن الفلسفة في بلداننا تعاني تغيبَين تربويين؛ حيث «تتكرَّر الدعوة إلى إلغاء مادة الفلسفة كل سنة، ويكثر تَذمُّر الطلاب من موضوعات هذه المادة، وينتشر تساؤل الأهل عن جدوى المعلومات الفلسفيَّة التي يدرسها أبناؤهم، ويصدح صوت أساتذة العلوم بالطعن في قيمة الفلسفة، ويعمُّ الضجيج في وزارات التربية والتعليم حول إعادة النظر في حذف محور أو دروس، أو في القضاء التامِّ على «وباء الفلسفة الذي ينهش عقول التلاميذ ويسبِّب لهم اليأس والإحباط»، ولكن؛ هلَّا سألنا أنفسنا: لماذا الفلسفة بالذات؟ لِم تُوجَّه أصابع الاتِّهام إلى هذه المادة خاصَّةً؟ لماذا ترك الطلاب والأهل وأساتذة العلوم والمعنيُّون في وزارات التربية كلَّ المصائب والفجوات المُتراكمة منذ أن تخرج جدُّ جدِّي من المدرسة الابتدائية، وراحوا يلقون اللوم على مادة الفلسفة؟ ومقابل الدول التي ألغت تدريس الفلسفة أو السائرة على طريق الإلغاء، ثمَّة دول أخرى تحاول أن تحوِّل الفكر الفلسفي مادةً تعليميةً مُؤدلجةً، ممَّا يؤدِّي إلى تراجع قيمة الفلسفة، وإلى ضياع دورها الفكري الحقيقي في المجتمع، لذا فإن السبيل إلى إعادة إحياء الفلسفة في المجتمعات العربية، والإفادة منها في صناعة الحضارة يكمن في تحويلها تربيةً، ولا يعني ذلك مجرد تعليمها في المدارس، «بل توظيف فكرها العميق، ووظيفتها النقدية لبناء الإنسان، وتنمية عقله، ونفسه، وجسده، وإعانته على

اكتشاف ذاته والعالم، ليكتسب خبرات حياتية، وكيانًا وجوديًّا، إذا ما أردنا مِن طلابنا أن يُفكروا خارج صناديق النصوص، والكتب، والمناهج الدراسية، وأن يبدعوا أفكارًا جديدةً، وأن يسلكوا طريق المنطق في تلقِّيهم المعارف، وفي البحث عنها، وفي تحليلها وتناولها، فلنعلِّمهم كيف يتفلسفون وكيف يُفكرون تفكيرًا تجاوزيًّا.٧٦

تدريس الفلسفة في بلدان الخليج العربي

نادر هو التناول البانورامي لمسألة تدريس الفلسفة في بلدان مجلس التعاون الخليجي عامة، وإن وجدت مقالات تناولت الموضوع في هذا البلد الخليجي أو ذلك على حدى، ولكننا وقفنا على ورقة لكل من أمل السعيدي وهاجر المطيري؛ منشورة على موقع «منشور»، سلَّطت فيها الباحثتان الضوء على الموضوع بأفقٍ خليجي، وتضمنت إحاطة، ولو كانت موجزة بالموضوع، مستعينة بشهادات لمعلمين ومهتمين عن واقع تدريس المادة في بلداننا، واقفة أمام الصعوبات التي يواجهها تعليم المادة فيها، حدَّ أنها غائبة عن مقررات الدراسة في بعض هذه البلدان؛ حيث أن الفلسفة غابت في السنوات الماضية عن المقررات الدراسية في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي: السعودية، قطر، الإمارات، عمان، واقتصر تدريسها على بلدين هما الكويت والبحرين، رغم المآخذ الكثيرة على محتوى المقررات التي تُدَّرس فيهما، وعلى سُبل تدريسها، وكذلك لما هو عليه هذا التدريس من انتقائية، لا تخدم تقديم الفلسفة، كرؤية عِلمية شاملة، كمادة يجب أن تقرَّر على كافة طلبة المدارس الثانوية بدون استثناء.

من التطوُّرات الإيجابية في الفترة القريبة الماضية هو عودة التوجه إلى تدريس الفلسفة في البلدان التي غابت عن مُقرراتها، وحتى اللحظة من الصعب الجزم بما إذا كان هذا التوجه وجد أو سيجد طريقه للتنفيذ، في بلدان مثل سلطنة عمان وقطر، كما أنه من الصعب الجزم بأن ما يُدَرس، وما سيُدَرس من مقررات فلسفية، فضلًا عن طرائق تدريس هذه المقررات؛ يلبيان شروط التأسيس الفلسفي المنشود للطلبة، وما إذا كانت المُهمة أوليت أو ستولى إلى كفاءات، ممن يُدركون أهمية هذه المادة، ويحسنون تقديمها إلى الطلبة، بطريقة تجعل منها مادة محببة، وليست مُنفِّرة.

٧٦. عبد الرحمن الشوملي: «عندما تغيب الفلسفة عن المنظومة التربوية».

وحتى في البلدان التي استمرَّ فيها تدريس مادة الفلسفة ولم يتوقف، فإن شهادات مختصين تشير إلى أن هذا التدريس، بالصورة التي يتم بها، ومن خلال طبيعة البرامج التي تُدرس، ما زال بعيدًا عن بلوغ المنشود من الأهداف.

الكويت

لاحظتِ الباحثتان أمل السعيدي وهاجر المطيري، أن جدلًا يدور في الكويت حول إبقاء مقرر الفلسفة في مناهج التعليم، وعلى الرغم من أن مادة الفلسفة لا تُدرس إلا لطلبة الصف الثاني عشر لمنتسبي القسم الأدبي في المدارس الكويتية، فإن اللجنة الاستشارية لاستكمال تطبيق أحكام الشريعة في مجلس الأمة كانت قد قدَّمت في أكثر من مناسبة، مشروعًا لإلغاء المقرر من المرحلة الثانوية، بحجة أن الفلسفة تتعارض مع الإيمان والدِّين، وعن أستاذ فلسفة كويتي لم يشأ أن يذكر اسمه تنقل الباحثتان قوله «إن منهج الفلسفة بصورته الحالية في الكويت لا يعكس طبيعة هذا العلم، نحن لا نُدرس الفلسفة بل هو منهج سطحي وناقص ومختصر بشكلٍ مخلٍّ للفكرة»، كما يشير إلى أن مِشرط الحذف طال منهج الفلسفة؛ إذ تعرضت فصول المنطق للحذف تمامًا من مقرر الفلسفة الكويتي، وأن سياسة الوزارة هي «سهِّل المناهج»، ويؤكد أن المنهج القديم من إعداد إمام عبد الفتاح الذي دُرِّس للطلبة منذ التسعينيات وحتى عام ٢٠١٥م، أفضل من المنهج الحديث؛ إذ يتعرَّض المنهج القديم لتفصيل مباحث الفلسفة، وكان الربع الأخير منه مُخصصًا للمنطق.٧٧ وبفضل هذا المقرَّر الذي وضعه إمام عبد الفتاح، أصبحت الكويت البلد الخليجي الوحيد الذي يدرس الفلسفة، قبل أن تدخل المادة المقررات الدراسية في دول خليجية أخرى، وقبل أن يجري استبدال المقرر الكويتي بمقرر آخر شكَّل تراجعًا عنه؛ من وجهة نظر هذا المعلم.

لم يكن ذلك المُعلم الكويتي هو الوحيد الذي انتقد وضع تدريس الفلسفة، فمثله يشكو مُعلِّمون غيابَ الجديَّة في تعليم مقرر المادة في المدارس الكويتية في ظلِّ تدخل وزارة التربية المستمر للحدِّ من المواد وتهميش المقرر، وقد بات شبه مُلغًى بحكم الأمر الواقع، وتُطالب التيارات الدينية والقوى الاجتماعية المحافظة بضرورة منع المنهاج لتعارضه مع الشريعة الإسلامية، وكانت اللجنة الاستشارية العُليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية قد قدَّمت

٧٧. أمل السعيدي، هاجر المطيري: «نظرة على تعليم الفلسفة في الخليج».

مقترحًا لأمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد الصباح عام ٢٠٠٨م، بـ «إعادة النظر في تدريس مادة الفلسفة في المدارس الثانوية»، وقالت اللجنة إن «مقرَّر الفلسفة في الثانوية العامة يشمل مخالفات شرعية، والأفضل الاتفاق على اختيار بديل مناسب يراعي مستوى الطالب في هذه المرحلة التي تحتاج إلى تثبيت العقيدة وليس زعزعتها»، ولحسن الحظ فإن هذا المقترح لم يتم تطبيقه قط؛ بل إن اللجنة العليا للعمل على استكمال أحكام تطبيق الشريعة الإسلامية أُنهيت بعد ذلك بأعوام.٧٨

ويقول أحد مُدرسي الفلسفة في الكويت لصحيفة «العربي الجديد»: «تَعرَّضَ مِنهاج الفلسفة للحذف والتشويه بسبب التدخلات المستمرة من قِبل وزارة التربية، حتى أصبحنا نُدرِّس مِنهاجًا لا يشبه الفلسفة، إذ يرتكز تدريسنا على مجموعة من المقولات العامة، ويُمنع المُدرِّسُ منعًا باتًّا من التحدث خارج المنهاج الفلسفي»، ويُضيف هذا المدرس: «لو أردتُ أثناء شرحي للمقولات العامة الفلسفية ضرب مثال للتلميذ، فإن هذا المثال ممنوع لأنه من خارج المنهج، وسبب منع إعطاء الأمثلة هو الخوف من التأثير على التلاميذ فلسفيًّا لأن الكثير من مدراء المدارس والمعلمين يرون أن أساتذة الفلسفة هم مجموعة من مخربي عقول الأطفال، ويجب عدم السماح لهم بالتأثير على التلاميذ، ويرى معلمو الفلسفة الذين تحدثت إليهم «العربي الجديد» أن النظرة لمِنهاج الفلسفة داخل السلك التربوي في الكويت تتراوح ما بين التوجس والازدراء، إلى درجة قيام وزارة التربية عام ٢٠١٦م بحذف المنطق ومربع أرسطو، وإلغاء المنهاج الذي وضعه عبد الفتاح، ثم إصدار وزارة التربية قرارًا بالسماح لمعلمي مواد التاريخ والجغرافيا وعلم النفس تدريس مادة الفلسفة في المدارس الثانوية، ما يعني اعتماد «معلمين غير خبراء» لتعليم التلاميذ٧٩، وعواقب ذلك سلبية؛ لجهة فصل الفلسفة عن الحياة بما فيها من تجارب وخبرات، وأيضًا تسطيحها على أيدي أساتذة غير مُختصين.

المقرر المعمول به حاليًا في الكويت من وضع لجنة مكوَّنة من كل من: د. عبد الله محمد الجسمي، د. الزواري بغورة بن السعدي، وغدير عيسى الجيران، وحسن علي كنعان، ويتضمن الموضوعات التالية: مفهوم الفلسفة، مباحث الفلسفة وأهمُّ اتجاهاتها، والاتجاهات الفلسفية في ضوء التيارات المعرفية الكبرى، ومميزات التفكير، ووظائف التفكير، وأنواع التفكير، والتفكير النقدي، وفلسفة الأخلاق، وفلسفة الجمال.

٧٨. صحيفة «العربي الجديد»: مقرر الفلسفة يواجه أزمة في الكويت.
٧٩. صحيفة «العربي الجديد»: مقرر الفلسفة يواجه أزمة في الكويت.

ويقول مؤلفو المقرر إن «تحرير كِتاب للتعليم الثانوي يخضع لاختيارات منهجية وتربوية صعبة، ولقد حاولنا في هذا الكتاب أن نقدِّم مادة فلسفية ترتبط أكثر بواقع المُتعلم، وبمستواه العلمي والمعرفي، ولذلك فضَّلنا التركيز على مجال القِيم، نظرًا لعلاقته المباشرة بحياة الإنسان عمومًا، وبالمتعلم على وجه التحديد، وتتبعنا في ذلك طريقة الانتقال من العام إلى الخاص؛ إذ عرَّفنا الموضوع ثم قدَّمنا بعض آراء الفلاسفة الذين لهم صلة مباشرة بموضوع الدراسة، وِفقًا للمراحل الفلسفية الكبرى، أو الاتجاهات الفلسفية الأساسية».٨٠

المملكة العربية السعودية

لا يُمكن النظر إلى الموقف من تعليم الفلسفة في المدارس السعودية، بمَعزَل عن الموقف الذي فرضته الجماعات المُتزمتة لعُقود طويلة، لا على التعليم وحده، وإنما على المجتمع عامة، ورغم ذلك، وتعبيرًا عن التحولات التي جرت في ثنايا المجتمع وثقافته، وهي تحوُّلات موضوعية ناجمة عمَّا بَلغَه المجتمع مِن تطوُّر، «فإن بعض الجامعات ومدارس المرحلة الثانوية شهدت تمرد طلاب وطالبات على المنظور الاجتماعي والديني الذي ينبذ الفلسفة، بصفتها خروجًا عن المبادئ والقيم الدينية، قبل أن تقرر وزارة التعليم إدراجها في المناهج، في اعتراف قطعي بالقِيمة الفكرية التي يحظى بها العقل القارئ للفلسفة٨١؛ حيث أسَّس المهتمون حلقة الرياض الفلسفية» التي تعرف اختصارًا بـ «حرف» عام ٢٠٠٨ في وقت ما تزال السعودية تعاني فيه من تيار «الصحوة» المنغلق، ولحق مهتمون آخرون بالركب أسوة بغيرهم وذلك بتأسيسهم «إيوان الفلسفة» تحت مظلة النادي الأدبي الثقافي في جدة، في عام ٢٠١٨م ويهدف الإيوان إلى خلق فضاء للتلقي وتبسيط الفلسفة إلى جانب تقديم المحاضرات وورش عمل في التفكير النقدي».٨٢

في إطار ما تشهده المملكة من تطوُّرات، فقد اتخذت قرارًا مُهمًا بتدريس منهاج الفلسفة لأهداف منها «نبذ التعصب وتعزيز التعددية في المجتمع»، مما أنهى عقودًا من تحريم تدريس هذه

٨٠. وزارة التعليم: «الفلسفة للصف الثاني عشر – القسم الأدبي، دولة الكوين طبعة ٢٠٢٧ – ٢٠٢٨.
٨١. عبدالرحمن إدريس: « قصة السعوديين مع «الفلسفة المحرمة».
٨٢. «إيلاف»: (السعودية: حضور واسع للنغمة الفلسفية بعد سنوات من التحريم).

المادة، ومع أن المقرر الدراسي صدر بعنوان «التفكير الناقد»، وليس كمنهاج لتدريس الفلسفة عامة، وعلى كل حال فإن «التفكير الناقد» هو مادة فلسفية أيضًا، لكن المهم أن يتولى تدريسه معلمون أكفَّاء؛ حيث تنقل الباحثتان أمل السعيدي وهاجر المطيري في ورقتهما التي سبقت الإشارة إليها عن د. مها العجمي المستشارة بمركز تطوير المناهج، قولها إن التفكير الناقد ليس قادمًا من تخصص معين، لذلك «قد يستطيع معلمو الدراسات الإسلامية والدراسات الاجتماعية واللغة العربية تدريس هذه المادة»، وردًّا على مثل هذا القول عقَّب الدكتور حسن الشريف أستاذ الفلسفة بجامعة طيبة، بقوله إن «التفكير الناقد حقل ضمن تخصص الفلسفة، ومن يدرسه عالميًّا هم المتخصصون في الفلسفة، مشيرًا إلى أن الدراسات والتجارب تثبت محدودية النجاح إذا ما درَّسه غير المتخصصين»٨٣.

يتضمن مُقرَّرُ «التفكير الناقد» المحاور التالية: «تحفيز الإبداع والابتكار، حلَّ المشكلات، تعزيز مهارات القرن الحادي والعشرين، رفع مستوى التحصيل العلمي، استشراف المستقبل، دفع عجلة التنمية، تقصي الحقيقة والبُعد عن التعصب، البُعد عن الغُلوِّ ومحاربة التطرف أو الذوبان في ثقافة الآخرين».

وتُشير لجنة مؤلفي المقرر إلى أنها قدَّمت مجموعة دروس ونشاطات تشمل مبادئ التفكير الناقد وأساليبه، لتنمية المهارات في التفكير النقدي العقلاني القائم على أُسس منطقية وعلمية؛ حيث يحرص المقرر على فهم وتطبيق مبادىء الاستدلال المنطقي وأُسسه ومناهجه، والتمييز بين الأدلة السليمة وغير السليمة، وعلاقتها بالنتائج التي يصل إليها الإنسان بنفسه، أو يقدِّمها له الآخرون، ويستهدف المقرر أيضًا تحكيم للعواطف والشائعات، وتنمية الاتجاه النقدي باكتساب القدرة على فحص الحجج والأدلة وتحليلها.٨٤

يُبدي مثقفون وأكاديميون سعوديون تفاؤلهم بمستقبل الفلسفة في الثقافة السعودية، خصوصًا مع الروح التجديدية التي تغمر البلاد، حينما سألته «إيلاف» عن قراءته للمشهد الفلسفي السعودي بعد حالة الرفض السابقة، مشيرين إلى أن هناك حضورًا قويًّا للفكر الفلسفي في المشهد الثقافي السعودي في العَقدين الأخيرين، وأصبح المتلقي السعودي الآن مُهيَّأً لاستقبال الفلسفة، لكن هذه البذور لن تؤتي ثمارها ما لم تتأصل الفلسفة في حقل التعليم «العالي والعام» ولا يكفي حضورها في الحقل الثقافي.

٨٣. المصدر السابق.

٨٤. «التفكير الناقد»، فريق من المختصين، وزارة التعليم، المملكة العربية السعودية.

ومن ذلك ما قاله أستاذ الفلسفة السعودي شايع الوقيان، العضو المؤسس في حلقة الرياض الفلسفية «حرف» عن ما وصفه بالحضور القوي للفكر الفلسفي في المشهد الثقافي السعودي في العقدين الأخيرين، «ويمكن القول إننا نحن في مرحلة وضع البذور، وما فات كان مرحلة حرث للأرض؛ بحسب وصفه، مع تأكيده على أن «منهج الفلسفة قد يتخلى عن كل شيء إلا العناية بالفكر النقدي والتحليلي الرصين، مُضيفًا أن منهج الفلسفة يتمتع بقدرة كبيرة في عصمة عقول النشء من الانزلاق في اللامعقول، والآراء المجانفة للصواب؛ كالتطرف والتعصب والإرهاب، مضيفًا أنه إذا كان جسد الإنسان يكتسب قوته بالرياضة البدنية فإن عقل الإنسان يصبح قويًّا وناضجًا بالفكر الفلسفي».٨٥

الإمارات

أقرت الإمارات تدريس الفلسفة وضمَّها إلى حزمة المواد الدراسية بداية من العام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١، بعد أن جرى إلغاء تدريسها في مرحلة سابقة، وسبق لوزارة التربية أن أعلنت أن «الفلسفة ستنضمُّ إلى حزمة المواد الدراسية بداية من العام الدراسي ٢٠٢٠ - ٢٠٢١م، وأن مُرتكزات منهاج الفلسفة تتضمَّن مُرتكزات الرؤية الاستراتيجية للمواطن الإماراتي، حاضرًا ومُستقبلًا، وإدخال تعليم الفلسفة في المنظومة التربوية الإماراتية، والمساهمة في تكوين شخصية متوازنة مُستقلة وعقلانية، وتعزيز ثقافة الريادة والابتكار في مجالات الاقتصاد والفكر والتربية، ومهارات القرن، مهارات القوة الناعمة، موضحة أن الهدف هو جعل مادة الفلسفة متفاعلة أُفقيًّا ورأسيًّا مع مختلف المواد الدراسية المقررة في النظام التربوي، والبساطة والتدرج على مستوى اختيار المهارات والقدرات التربوية المستهدفة، وكذلك المضامين والأنشطة التعلمية وأساليب التقويم، واختيار المسار اللولبي، والعمل بمدخل تربوي وتطوير نمائي، على مستوى مختلف الكفايات والقدرات والمضامين المستهدفة من عملية التعلُّم٨٦.

وينطلق المنهاج حسب القائمين عليه مِن أن «الفلسفة هي إعمال للعقل وتربيته وتهذيبه، ونبذ العُنف بكل أشكاله ومستوياته، وخاصة تطوير مهارات القرن الـ ٢١، كالتسامح والحوار مع الآخر، وقبول الاختلاف، والانفتاح على العالم والتفوق حول الذات، وإنتاج الحقائق المبنية ومواجهة المعرفة الساذجة، والريادة والشجاعة، والإبداع الفكري والفني، وممارسة الحرية المسؤولية، والإبداع والابتكار، والتفكير المستمر في الذات وتقويتها بحضور الآخر، وتقوية

٨٥. المصدر السابق
٨٦. صحيفة «الاتحاد»، ٢٠٢٠/٧/٢٦

مناعة الذات وتحصينها تِجاه كل خطاب يُهدد عناصر هُويتها عِوض الاستسلام لخطابات الهيمنة والعولمة»٨٧.

لم يتيسَّر لنا الوصول إلى نسخة من المقرر الدراسي للفلسفة المعمول به في الإمارات قبل إلغائه، ولكن ما هو متاح من مُعطيات يشير إلى أن المنهج البديل سيحمل اسم «التربية الاخلاقية» التي يراد للفلسفة أن تكون أحد جوانبها.٨٨

وكما تُشير المادة المتاحة على الموقع المشار إليه أعلاه، يتضمَّن برنامج التربية الأخلاقية أربع ركائز أساسية وهي: «الشخصية والأخلاق، والفرد والمجتمع، والتربية المدنية، والتربية الثقافية، ويمزج بين المحتوى الأكاديمي وطرق استكشاف الشخصية والأخلاق، وتم تصميم البرنامج كسلسلة مُتدرجة من الوحدات يتم تدريسها على مدى ١٢ عامًا، بدءًا من الصف الأول حتى الصف الثاني عشر، ويهدف البرنامج الذي تم تدريسه للطلبة ابتداءً من الصف الأول إلى ترسيخ مفاهيم المساواة، والتسامح، والصدق، وقيمة الروابط الأُسرية، وعلاقات الصَّداقة، وكذلك أهمية التُّراث، واستمرارًا حتى الصف الرابع، يَدرس الطلاب المفاهيم والأُسس السليمة لتكوين الشخصية، والأخلاق، فضلًا عن مبادئ الدراسات المجتمعية والثقافية».

وبوصف الجهات المعنية بالمقرر فإنَّه جرى تصميم البرنامج؛ لإعطاء دروس مُفيدة لجميع الفئات العمرية، وتشجيع الطلبة على بناء تعليمهم وتجاربهم الخاصة خلال تعليمهم المدرسي، ويتبنى نهجًا مبتكرًا في التعليم؛ بهدف تشجيع المعلمين على التفاعل مع الطلبة من خلال مجموعة كبيرة من الأدوات والتِّقنيَّات التي تُناسب جميع الأعمار.

حسب واضعي المقرر فإن أهمية «التربية الأخلاقية» تكمن «في الدور المحوري الذي ستلعبه في تشكيل شخصية الشباب، وغرس القِيم الأخلاقية في وجدانهم، وتعزيز بِنية المجتمع والاعتزاز بثقافته، ويتحقق هذا الدور من خلال ما يلي: بناء السمات الشخصية التي تتضمن المرونة والمثابرة وإعلاء قيمة العمل والتفكير النقدي والانضباط، تسليح الشباب بالمهارات اللازمة لتحقيق التميز في الحياة، مثل الثقافة المالية والتوعية بمخاطر الإدمان والتمتع بصحة نفسية وبدنية سويَّة والإلمام بمهارات العصر الرقمي، وسيتم تطبيق البرنامج على طلبة المدارس الحكومية والخاصة، وسيستفيد من توافر بيئة مدرسية شاملة، تُسهم في تفعيل دور أولياء الأمور وإشراكهم في العملية التعليمية من خلال التعاون مع المعلمين والمدرسين.

٨٧. المصدر السابق.

٨٨. موقع Moraleducation. ae

البحرين

في البحرين يوجد مُقرَّر لتدريس الفلسفة لطلبة الثانوية، بعنوان «مشكلات فلسفية»، من تأليف د. حامد خليل مُشرفًا؛ معيَّة كلٍّ من علي محمود المصري، وسيد محمود القمني، وبصورة عامة يُعدُّ هذا المقرر أفضل من مقررات نظيرة له في بلدان خليجية أخرى؛ حيث قال واضعوه في مقدِّمته، إنهم لم يضعوا مُشكلة محلولة تمامًا، «كنظريات جاهزة للحفظ»؛ بل حرصوا على «طرحها كمشاكل تعدَّدت فيها الآراء ووجهات النظر والحلول المقترحة، تاركين حريةً للمُتلقي في قبول أو رفض ما يقدمونه، ويقع المقرر في سبعة فصول تتناول على التوالي الموضوعات التالية: التعريف بالفلسفة، مشكلة الوجود، مشكلة المعرفة، مشكلة التمييز بين الخير والشر، مشكلة الجبرية والحتمية، مشكلة الإنسان والأيديولوجيات المعاصرة، ومشكلة الأصالة والمعاصرة٨٩.

بالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مُقررًا رديفًا للمرحلة الثانوية في البحرين هو مقرر «التفكير العلمي»٩٠، الذي يحوي الموضوعات التالية: خصائص الإنسان ومزاياه على سائر الكائنات، مفهوم التفكير وأهميته وآثاره في حياة الفرد والمجتمع، العوامل المؤثرة في التفكير، التفكير بالمحاولة والخطأ، التفكير الخرافي، التفكير بعقل السلطة وعقول الغير، التفكير العلمي، خطوات التفكير العلمي، سمات التفكير العلمي، الاتجاه العلمي هدفٌ تربوي أساسي، الاتجاه العِلمي مفهومه وأهميته وطرق اكتسابه وتعديله، الاتجاهات العلمية الأساسية، أسلوب التفكير العِلمي ومشاكل الفرد اليومية، أسلوب التفكير العِلمي ومشكلة تنظيم الأسرة، أسلوب التفكير العِلمي ومشاكل التعليم في الوطن العربي، والتمييز العنصري كمشكلة عالمية.

على أهمية الموضوعات المشار إليها؛ سواء تلك الواردة في مقرر «مشكلات فلسفية»، أو في مقرر «التفكير العلمي»، فإن تدريسهما مُقتصر فقط على تلاميذ القسم الأدبي فقط، ويُستثنى من دراستهما طلبة بقية الأقسام، كالعلمي والتجاري، وثمة حديث أيضًا عن أن دراسة المادتين، بما في ذلك في القسم الأدبي؛ اختيارية، يُقررها الطالب نفسُه، وتَنقل الباحثتان أمل السعيدي وهاجر المطيري عن د. محمد المطوع المتخصِّص في التربية قوله: «بإلقاء نظرة على المقررين («مشكلات فلسفية» و»التفكير العلمي») يمكن ملاحظة بعضِ أوجه القصور فيهما؛ أول هذه الأوجه هو مرور سنوات على آخر تحديث لهذين الكتابين، ثانيًا وجود حشوٍّ للكثير من النظريات الفلسفية بشكل مبالغ فيه، مما يُفقد الطالب المتعة في قراءته بشكل خاص وفي تعلم

٨٩. «مشكلات فلسفية»، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين ٢٠١٣.
٩٠. «التفكير العلمي»، وزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين ٢٠١٣.

الفلسفة بشكل عام، وهناك أيضًا غياب واضح للأنشطة والتمارين التحفيزية للطلاب؛ مثل عرض أمثلة واقعية أو سيناريوهات من الحياة اليومية، والتي يمكن من خلالها إيصال مفهوم نظرية فلسفيةٍ مَا للطلاب.

ومن وجهة نظر الدكتور المطوع، فإن «مُقررات الفلسفة يجب ألا تكون منفصلة وحدها؛ بل علينا دمجها ضمن المقررات الدراسية الأخرى، وخصوصًا مهارات التفكير الناقد، هناك الكثير من التجارب الغربية الناجحة في تدريس الفلسفة حتى لأطفال الروضة، ويمكن الاستعانة بها وتحويرها لتُلائم البيئة المحلية، وبعد ذلك تطبيقها على مناهجنا».

قطر

في الوقت الراهن يغيب تدريس مُقرَّر الفلسفة من المدارس القطرية، مع وجود حديث عن توجه لإعادته تقريبًا، ولكن سبق أن جرى تدريس المقرر لطلبة الصف الثالث الثانوي الأدبي والثالث الثانوي بالمعهد الديني، من وضع كل من د. محمد عبد الستار نصَّار، جمال فصيح سيف النصر، محمد علي الشناوي، ومراجعة سليمان محمد الستاوي، وكان عنوان المقرر: «الفكر الفلسفي والأخلاقي»، وجرى تَقسيمه على فَصْلين دِراسِيَّيْن «أول وثاني»، ويتضمن مُقررُ الفصل الأول بالإضافة إلى المقدِّمة؛ موضوعات: تعريف الفلسفة، دوافع التفلسف، مسائل فلسفية، الفلسفة والعلم، الفلسفة والدين، الفلسفة اليونانية ويشمل: السوفسطائيون، سقراط، أفلاطون، أرسطو، الرواقيون، الإبيقوريون.

أما مُقرر الفصل الدراسي الثاني فيتضمن: الفلسفة عند المسلمين، صلة التفكير الفلسفي عند المسلمين بالفلسفة اليونانية، اللأخلاق في الإسلام، الغزالي، ابن رشد، الفلسفة الحديثة والمعاصرة: خصائص الفكر الفلسفي الحديث والمعاصر، ديكارت والمذهب العقلي، جون لوك والمذهب التجريبي.

ويفهم من مقدِّمة المقرر أنَّنا بصدد نسخة جديدة مُعدَّلة لمقرر سابق، كان يتضمن العديد من الموضوعات غير المقررة، ما جعل حجمه كبيرًا دونما ضرورة، فقامت اللجنة التي وضعت المقرر الجديد بحذف بعض الموضوعات وإضافة أخرى، مُشيرة إلى أنَّ الغاية من تدريس الفلسفة «ليست حفظ المذاهب والنظريات، وإنما تعويد الطلاب على النظر والتأمل بروح ناقدة تُحلِّل الأفكار، وتقارن الآراء وتميِّز الخطأ من الصواب».٩١

٩١. «الفكر الفلسفي والأخلاقي»، المجلس الأعلى للتعليم، دولة قطر ٢٠١٠.

ومهما يمكن أن يُردَّ من ملاحظات على هذا المقرر، فإن وجوده أفضل من تَغييبِه، كما حدث لاحقًا في إطار التراجعات الفكرية التي طبعت وضعنا العربي عامة، بما في ذلك في بلداننا الخليجية، التي غالى بعضها في التشدد تجاه أفكار الحداثة والتنوير والتقدم.

خلاصات

لا يمكن بلوغ التنمية الكاملة وتحقيق مجتمع المعرفة دون تطوير المنظومة التعليمية القائمة في بلدان المنطقة والتي تعاني من أوجه قصور كثيرة، قيل حولها وكتب عنه الكثير.

تعدُّ إعادة الاعتبار لمادة الفلسفة؛ من حيث كونها مَوقفًا ورؤية للحياة، وإعلاءً من شأن العقل والتنوير، وجهًا مُهمًّا من وجوه تطوير المنظومة التعليمية، خاصة بالنظر لما تعرضت له هذه المادة من إقصاء؛ بل وازدراء، وتشويه لمحتواها وجوهرها، فضلًا عن سوء تدريسها؛ حيث تيَّسر هذا التدريس في بعض بلدان المنطقة؛ إذ خضعت الجهات التربوية وسواها، لضغوط وإملاءات الجماعات المتزمتة، التي استطاعت أيضًا التغوُّلَ في المؤسسات التربوية والتعليمية، وأَملت شروطها الآتية من رؤى فقهية متشددة تحرم تعليم الفلسفة وعلوم الكلام وغيرها من كل ما يمتُّ للتفكير العقلاني النقدي بصِلة.

ثمة دلائل ومؤشرات على أن مكانة الشأن الفلسفي في مجتمعات الخليج آخذة في النمو، رغم كل المُعوِّقات والكوابح، من علاماتها ظهور وجوه مُهتمة بالفلسفة ودارسة لها، ومقدِّمة لرؤى جديدة، لفهم التحولات الدائرة من حولنا؛ سواء في مجتمعاتنا أو في العالم، وفي ذلك تعبير عن جاهزية مجتمعاتنا للمزيد من التحديث الفكري والمجتمعي إن توفَّرت له شروطه، والمؤكد أن ردَّ الاعتبار لتدريس الفلسفة هو أحد هذه الشروط.

التوجُّه لإعادة تدريس مادة الفلسفة في المراحل الدراسية المختلفة أمرٌ محمود ومطلوب، لكنه وحده لكن يكون كافيًا إن لم توكل مُهمة إعداد مقررات التدريس وتدريسها إلى كفاءات تملك التأهيل الضروري والرؤية المتفتحة القائمة على إدراك أهمية هذه المادة، والوظائف العقلية المبتغاة من تدريسها، ما يقتضي كشف المغالطات واجتزاء الحقائق، وتدريب الأخيال الجديدة على النقد وطرح السؤال، وما يتطلَّبه ذلك من توفير مساحات يُعتَدُّ بها من حرية التفكير والرأي.

لا يمكن الاكتفاء بإدراج مقررات الفلسفة في التعليم العام، وإنما من الضروري السعي لإنشاء

أقسامٍ للفلسفة في الجامعات الوطنية في بلداننا؛ حيث تغيب هذه الأقسام، إلا فيما نَدُرَ، فالفلسفة غائبة أو مُهمَّشة في هذه الجامعات، والمنطق يقول إنه كي نؤسس لتعليم فلسفي جيد في المدارس علينا التوجه بجديَّة نحو النهوض بتعليم المادة في جامعاتنا، ولنا في تجارب البلدان العربية الشقيقة خاصة في شمالي إفريقيا، كتونس والمغرب وغيرهما، مثالًا يُقتدى به؛ حيث شكَّلت المناهج الدراسية، خاصة في عقود القرن الماضي، التي شملت تدريس الفلسفة بصورة منهجية، حصانة للمجتمع بوجه التطرف، وخلق تقاليد طيبة في الوعي الفلسفي في الأوساط الأكاديمية والثقافية، نجد آثارها واضحة في المساهمة النقدية للمغرب في الجدل الثقافي والفكري في العالم العربي، وكلَّما تراجع التعليم المحكوم برؤية نقدية، تراجع المجتمع برمته وليس التعليم وحده، وضعفت حصانة المجتمع أمام الأفكار التي تعيد هذه المجتمعات إلى الوراء، وتصادر ما أمكن تحقيقه من نجاحات في مراحل سابقة.

لا تستوفي المقررات الدراسية في مادة الفلسفة والتفكير النقدي في بلداننا الخليجية، والتي جرى ويجري اعتمادها شروط تدريس الفلسفة، منهجيًّا ومحتوى؛ بل إنها تبعد عنها في بعض الحالات، ما يطرح ضرورة تطويرها، ومراجعتها بشكل دائم، كي تستوفي المزيد من هذه الشروط، فالغاية ليست القول إنه لم يعد محظورًا تدريس الفلسفة، وإنما أنْ تُقدَّم هذه المادة بالطُّرق والأساليب التربوية والعِلمية، التي تجعلها قادرة على أداء المهمة المنشودة في تشكيل وعي نقدي جديد، ورؤية مستنيرة وعقلانية للعصر وللمستقبل.

الفصل السابع

«ثقافة المجتمع؛ كيف تُحفِّزُ النموَّ الاقتصادي أو تُعِيقه»

د. توفيق السيف

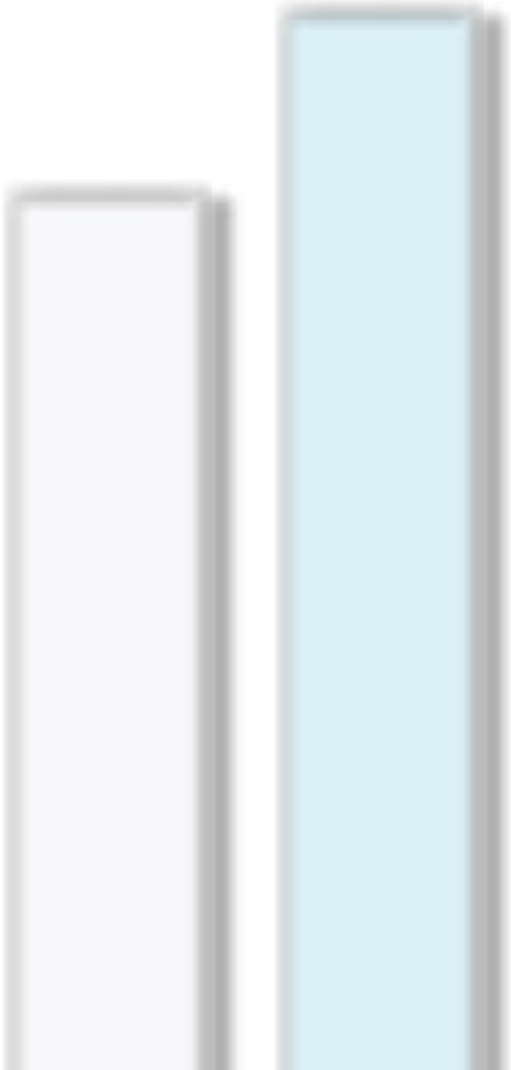

يدور النقاش في هذه الورقة حول سؤال: هل ساهمت الثقافة السائدة في مجتمعاتنا في إبطاء أو إعاقة مشروعات التنمية؟

مبرر السؤال هو الاعتقاد بأن معظم الأدوات اللازمة لنجاح تلك المشروعات توفرت فعليًّا؛ من رؤوس الأموال إلى القوى العاملة المدربة، والوضع السياسي المستقر نسبيًّا، فضلًا عن الانفتاح على مصادر المعرفة والتقنية والأسواق في العالم، لكننا مع ذلك لا نشعر أن تلك المشروعات قد حققت نجاحًا كالذي عرفته دول أخرى مثل مجموعة النمور الآسيوية، رغم توفر الأدوات التي قيل إنها ضرورية لتحقيق التنمية الشاملة، ومنها على سبيل المثال رؤوس الأموال، والقوى العاملة المدربة إلى حد كبير، والوضع السياسي المستقر نسبيًّا، فضلًا عن الانفتاح على مصادر المعرفة والتقنية والأسواق في العالم.

فهل يا تُرى نستطيع الجزم بأن الثقافة السائدة في أي مجتمع، تؤثر تاثيرًا جِديًّا في اتجاهات التفكير والسلوك في هذا المجتمع، إلى درجة تحديد المصائر والأقدار ومسارات المجتمع في المستقبل؟

سوف أشير في سياق الورقة إلى أسئلة أخرى فرعية، مثل: ما هي العناصر والأجزاء ذات التأثير المباشر على السلوك الاقتصادي؟ ونظير هذا سؤال: هل هذه أقدار غير قابلة للتغيير، أو هي جزء من تكوين هذا المجتمع، أي هُويَّته والرابطة التي تشد أفراده إلى بعضهم؛ بحيث لا يمكن تغييرها إلا بتغيير جذري وجوهري في المجتمع ذاته، أو نقول إن تلك الثقافة مُستخلصات لتجارب تاريخية عارضة، ومن هنا يمكن تغييرها من خلال تجارب وخبرات معاكسة؟

توضيح هذه الأسئلة يساعدنا على معرفة إن كانت التنمية الاقتصادية مسألة ثقافية، أو أن الثقافة هي أحد العوامل المؤثرة، وبالتالي ما هي السياسات الثقافية التي ينبغي تبنيها كي نجعل هذا العامل إيجابيًّا ومساعدًا للنموِّ؟

الثقافة التي نُناقشها

في كتابه «النظام الاجتماعي» عرف روبيرت بيرستد الثقافة بأنها «الكلُّ المركب الذي يتألف من كل ما نفكر فيه أو نقوم بعمله أو نتملكه كأعضاء في مجتمع»٩٢. ونقل عن إدوارد تايلور، تعريفه للثقافة بأنها «الكل المركب الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق

٩٢. Bierstedt Robert, *The Social Order*, Tata McGraw, (New Delhi 1970), p. 106

والقانون والعرف، إضافة للعادات التي يكتسبها الإنسان باعتباره عضوًا في مجتمع. الثقافة البدائية -١٨٧١».

كما نُقل عن اثنين من الإنثروبولوجيين المعروفين؛ هما ويليام كيلي وكلايد كلوخون (١٩٤٤م) تعريفًا يُركّز على الجانب التاريخي في توليف الثقافة، فهي بالنسبة لهما «مجموعة القواعد التي تم انتقاؤها عبر الزمن؛ كي توجِّهَ أفعال الإنسان، وردود فعله؛ تجاه المحفزات التي تنبع من داخله أو من محيطه الخارجي».٩٣

وبهذا المعنى فإن الثقافة توليف للخصائص التي يشترك فيها أفراد مجتمع معين، فهي لا تنصرف للمواقف أو المعارف الفردية؛ بل إلى التوافقات الجمعية التي تُشكل الذهنية العامة للمجتمع، ثم تنعكس بشكل عفوي على السلوك اليومي لأفراد الجماعة ومواقفهم تجاه البشر والأشياء من حولهم.

العنصر الجوهري في الثقافة هو صلتها بتوليد معنى الفعل، الفردي والجمعي؛ أي ما يُعتبر مقبولًا أو مرفوضًا على مستوى الجماعة، فيكون مصدرًا للتحفيز (الوعد بالثواب) أو التثبيط (التحذير من العقاب).

ومن هذه الزاوية أيضًا؛ فهي تُسهم في توليد معنى الأفعال والأشياء الجديدة، وتعيين قيمتها ضمن النسيج العام للعلاقات الاجتماعية.

الثقافة والاقتصاد؛ من يؤثر على الآخر؟

تأثير الاقتصاد في الثقافة أمر مُسلَّم به في الدراسات الاجتماعية، وفي دراسات التنمية والتحديث؛ بل لا يبعد اعتبار هذا المبدأ واحدًا من أعمدة نظرية التحديث.٩٤

ولدينا تجارب متكررة، تؤكد أن التحولات الكبرى في مصادر المعيشة ووسائل الإنتاج، أثمرت عن تحولات موازية في ثقافة المجتمع، لا سيَّما بين الشرائح التي جنت ثمار الاقتصاد الجديد، قد لا نستطيع الجزم بعلاقة سببية بين الاثنين، لكن اقترانهما لا يدع مجالًا للشكِّ، بأن ما سيأتي لاحقًا هو ذهنية جديدة وتطلعات جديدة، ونمط مختلف من العلاقات الاجتماعية.

---

٩٣. Bierstedt, ibid, p. 105

٩٤. See in this regard Gunnar Myrdal, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, V.3, New York, Pantheon Books; 1972, v. 3, p. 1544.

For a discussion on the topic, see Eric L. Jones, 'Culture and its Relationship to Economic Change' (Journal of Institutional and Theoretical Economics (JITE ١٥١/٢ (١٩٩٥). PP.٢٦٩-٢٨٥ www.jstor.org/stable/٤٠٧٥١٨٠٠

خلافًا لما ذُكر أعلاه، فإن الاتجاه العكسي، أي تأثير الثقافة على الحراك الاقتصادي، ليس موضع اتفاق، وهذا النقاش حديث العهد نسبيًّا، أما قبل ذلك فقد هيمنت نظرية التنمية التقليدية التي تدعي أنه لا يمكن لأي ثقافة أو منظومة قِيم أن تصمد في مواجهة تيار التحديث الآتي في ركاب التحول الاقتصادي٩٥.

موضع الجدل في هذه المسألة على النحو الآتي:

- ثمة ادعاء بأن ثقافات بعينها، أو عناصر معينة في تلك الثقافات، تُبرر استغراق المجتمع في التخلف، وتعطل المحاولات التي ربما يبذلها بعض الأفراد، للنهوض بالاقتصاد الوطني أو المحلي.
- ثمة ادعاء بأن المحاولات التي بذلتها الحكومات أو منظمات التمويل الدولية للنهوض باقتصاد البلد، لم تنجح أحيانًا، لأن الثقافة المحلية كانت قادرة على صرف الزخم المتولد عن الدعم الاقتصادي إلى نهايات غير مفيدة أو غير منتجة، وبالتالي فإن المال لن يكون مفيدًا أو فعَّالًا، طالما بَقِيَت تلك الثقافة نشطة.

توضح هذه المقالة أني أميل للاعتقاد بأن تَعثُّر محاولات التحديث في دول مثل مصر، إيران، إندونيسيا، والبرازيل مثلًا، قد أثار الشك في صلابة المبدأ القائل بالتأثير الحتمي للاقتصاد على الثقافة٩٦، هذا يستدعي بطبيعة الحال مراجعة نسخة الحداثة المعروضة علينا، فضلًا عن مراجعة العناصر المعيقة في ثقافتنا، والتحقق مما إذا كانت تستحق الحماية، أو هي مجرد تعبير عن التعصب للهوية، علينا أن نستذكر ما قاله يوهانس هيرشماير: الهوية حصان جموح، إنْ وُضِع خلف عربة النمو، فقد يقلبها بدلًا من أن يدفعها إلى الأمام، وإن وُضِع في المكان الصحيح فقد يجرها بقوة إلى أعلى الجبل٩٧.

---

٩٥. Leonard Binder, Islamic Liberalism, (University of Chicago press 1988), p. 78

٩٦. See for example: James A. Bill, "Modernization and Reform from Above: The Case of Iran", The Journal of Politics vol 32, issue 1 (Feb. 1970) pp19- 40, P. 19 https://www.jstor.org/stable/2128863

٩٧. Johannes Hirschmeier, The Origins of Entrepreneurship in Meiji Japan, Harvard University Press 2nd ed. 1968, p. 207

حسنًا؛ دعنا نبدأ بتحديد المقصود بكل مصطلح من المصطلحات التي يدور حولها النقاش، كي لا تذهب أذهاننا بعيدًا عن الإطار المنظور.

التنمية الاقتصادية/الحراك الاقتصادي:

الغرض من تحديد هذا المعنى هو التمييز بين الحراك الاقتصادي العام، الذي يمكن أن ينشأ لأي سبب من الأسباب، وبين التنمية الاقتصادية المخططة التي تستهدف الوصول إلى غايات مُحددة على المستوى الوطني، في مدى زمني محدد، أي ما جرى التعارف على تسميته «خطط التنمية الاقتصادية».

يمكن للحراك الاقتصادي أن يُولَد من ظروف عديدة، بما فيها الحروب والأزمات الإقليمية، لكن ما هو مهم هو تحويل هذا الحراك إلى دورة مستدامة متنامية، أي تحويله إلى مشروع تنموي، وذلك باستثمار العناصر المتوفرة، كرؤوس الأموال في توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل، وتطوير القوة العاملة. إن الخيارات الأكثر شيوعًا في هذا السياق هي التوسع في الصناعة والزراعة التجارية، إذا كانت الظروف الجغرافية مواتية، إضافة لتوجيه قطاع الخدمات للإنتاج الاقتصادي؛ مثل تطوير صناعة السياحة بأنواعها.

لدينا إذن تصور واضح نسبيًّا عن الحراك الاقتصادي، وإمكانية تحويله إلى نمو مستدام ومنظم، لكن لا بدَّ أيضًا من ملاحظة الاحتمال المعاكس، أي إغفال المجتمع لمتطلبات المشروع التنموي وتحويله إلى حراك اقتصادي عادي، يتمحور حول إنفاق المتوفر من المال للاستمتاع بالتملك والاستهلاك، إن تجارب العالم تخبرنا بأن كِلا الاحتمالين قائم وأن كلًّا منهما قد حدث فعلًا في مكان ما.

حسنًا؛ ثمة باحثون يجادلون بأن **الثقافة العامة السائدة في المجتمع هي التي ترجح أحد الخيارين**: خيار الانصراف إلى الاستملاك والاستهلاك، أو استثمار المؤقت بتحويله إلى دائم، كتحويل رأس المال إلى مصنع، أو تحويل القوة البشرية إلى قوة مبدعة وخلاقة؛ بل حتى تحويل الفقر إلى محرك لإعادة هيكلة علاقات الإنتاج ومفاهيمه، وعلاقة البشر بالطبيعة وثرواتها، أو تحويل الهزيمة المادية والنفسية إلى دافع لإعادة البناء واستجماع القوة[٩٨].

٩٨. ميشيل تومبسون، ريتشارد اليس، وارون فيلدافسكي: نظرية الثقافة، ترجمة علي الصاوي. عالم المعرفة ٢٢٣ (الكويت ١٩٩٧) ص ٣٢٦.

الثقافة المساعدة للنمو الاقتصادي

في تقديمه لكتاب «الثقافات وقيم التقدم» أشار صمويل هنتينجتون، إلى تفاوت الأحوال بين كوريا الجنوبية وغانا، اللتين كانتا في نفس المستوى الاقتصادي خلال ستينات القرن العشرين. فبعد ٤٠ عامًا، أي في مطلع القرن ٢١، أمست كوريا تملأ أسواق العالم بمصنوعاتها، بينما بقيت غانا في وهدة الفقر؛ حيث لا يقوم أودها بغير المساعدات الدولية، وارتفع دخل المواطن الكوري لما يعادل خمسة أضعاف نظيره الغاني٩٩.

أراد الكاتب التذكير بما يراه عاملًا مؤثرًا، توفَّر في كوريا وليس في غانا، أعني به الذهنية/الثقافة المساعدة للتقدم، تميل الثقافة الكورية – وِفقًا لهنتينجتون – إلى إعلاء قِيم العمل والانضباط، وتعلي من شأن التوفير والتعليم، بينما لا تتمتع هذه القِيم بنفس الدرجة من الأهمية في ثقافة المجتمع الغاني.

يمكن أيضًا الإشارة إلى مصر التي شهدت نهضة صناعية في عهد محمد علي باشا (١٨٠٥-١٨٤٨)، ثم تراجعت بعد وفاته، ولو قيض لها أن تواصل حركتها، لباتت اليوم منافسًا للدول الصناعية التي كانت في بداياتها يومذاك١٠٠.

لا نقصد هنا التهوين من شأن العوامل الأخرى، التي تثبط التقدم أو ترفع كلفته؛ بل إبراز أهمية العامل الثقافي، الذي لم يحظ بالاهتمام المناسب، رغم عمق تأثيره ووضوح انعكاساته.١٠١ من ناحية ثانية، فإن فشل المشروع التنموي يثير التساؤل عن دَور النخب الوطنية، التي في السلطة أو في خارجها، في حماية أو إفشال المشروع أو إعادة إطلاقه بعدما توقف، ولماذا يصعب عليها تكوين رؤية عن المستقبل الذي تريده؟ ولماذا يصعب عليها إثارة نقاش موضوعي حول المشكلات القائمة؟ ذلك السؤال وتفرعاته يشير لحالة ثقافية، أسماها غابرييل الموند وسيدني فيربا «الثقافة الرعوية/الانفعالية»١٠٢؛ أي ذهنية مجتمع يدرك ما يجري، لكنه يعتبر نفسه مجرد رعية للحكومة، لا دور له غير الطاعة أو التغافل، أو ربما لا يرى لدوره قيمة أو تأثيرًا في مجريات الحياة العامة.

---

٩٩. لورانس هاريزون وصمويل هنتيغتون (محرران): الثقافات وقيم التقدم، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة ط٢ (القاهرة ٢٠٠٩) ص ١٩.

١٠٠. للمزيد انظر نبراس خليل ابراهيم: النهضة الصناعية في عهد محمد علي باشا، مجلة دراسات في التاريخ والآثار، العدد ٧٣، يناير ٢٠٢٠، صص ١٢٢-١٥٠ https://emarefa.search//:https/net/ar/detail/BIM-١٢٣٧٢٦١

١٠١. انظر بهذا الصدد إشارة مترجم الكتاب، المرحوم شوقي جلال، حين ورد المثال الكوري، إلى تأثير العامل الخارجي الذي لعب دورا مساعدا للجنوب ومعيقا للشمال. لورانس هاريزون وصمويل هنتيغتون، المصدر السابق.

١٠٢. Gabriel Almond & Sidney Verba, The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations, 1972, Princeton University Press, p. 19

فكرة التقدم

نتحدث هنا عن دور الثقافة في تحفيز أو إعاقة الحراك الاجتماعي، الذي يستهدف تطوير مصادر الإنتاج ووسائله، الارتقاء بمستوى المعيشة وجودة الحياة لمجموع السكان، والتوزيع العادل لثمرات النشاط الاقتصادي القومي على أفراد المجتمع.

وفقًا لتقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية-الاجتماعية لغرب آسيا، يُعرف **التقدم** في مفهومه الواسع بالتطور والتحسن في الحياة، ويُقاس على ضوء ثلاثة سياقات كبرى؛ هي تطور الاقتصاد، الرفاهية المجتمعية، والازدهار البيئي، وتهدف هذه المعايير إلى تحفيز الحوار الوطني حول السياسات اللازمة لتقدُّم الأمة، وقد حرص كاتبو التقرير على تعيين اتجاهات العمل من أجل التقدُّم؛ حيث يجب أن يلعب المجتمع الدور الحاسم في صناعة التغيير، أي أن ينطلق الحراك من الأسفل إلى الأعلى وليس العكس١٠٣؛ وبهذا المعنى فإن اللجنة تلحظ الحاجة إلى تعبئة المجتمع وراء الحراك الهادف للتقدم، الأمر الذي يوضح أهمية العامل الثقافي.

إن ثقافة المسؤولية والمشاركة والثقة بالذات هي التي تجعل المجتمع مستعدًا للتغيير وراغبًا في الانخراط في عمل جمعي يستهدف التغيير.

على المستوى الفلسفي فإن فكرة التقدم ترتبط جوهريًّا بالاعتماد على العلم والتجربة والإعلاء من شأن العقل ودوره في تحديد القِيم، ومنذ عصر النهضة الأوروبية حدث ما يشبه الإجماع على اعتبار التقدم العلمي نموذجًا للتقدم في المجالات الأخرى، الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية، كما بات المنهج العلمي في النقد والاكتشاف والتجربة مثالًا شبه وحيد لقياس فاعلية السياسات الهادفة للتقدم في المجالات المذكورة.

نعرف أن العِلم الحديث يعتمد في المقام الأول على أعمال العقل، خلافًا للعلم القديم الذي كان يعتمد الحكمة التقليدية، ومن هنا قيل أن اعتماد العلم في أي من ميادين النشاط الإنساني كالسياسة والاقتصاد والأخلاق، يعني بالضرورة تبنِّي العقلانية العِلمية١٠٤.

يرجع الفضل في إثارة الاهتمام بهذا المبحث، إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، فهو –

١٠٣. لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية-الاجتماعية لغرب آسيا (UNESCWA): قياس وتعزيز التقدم والازدهار.. المجتمعات العربية نحو تكامل المنطقة العربية ضمن المبادرة الدولية لقياس التقدم في المجتمعات. (٢٧-يونيو-٢٠٠٧) /unescwa.org sites/default/files/event/materials/event_detail_id_277_istanbul_document_ar.pdf

١٠٤. عبد السلام بن ميس: فكرة التقدم، مجلة «فكر ونقد» ع ١٨، ابريل ١٩٩٩. aljabriabed.net/n18_03benmis.htm

على الأرجح - أول من قدَّم مقاربة تحليلية موسعة عن دور الثقافة، وعلى الخصوص الثقافة الدينية، في تقدُّم الاقتصاد، وذلك في كتابه الشهير «الأخلاق البروتستنتية».

انصبَّ اهتمام فيبر على مسألتين:[١٠٥]

١. أن سلوك الفرد لا يُفهم بعيدًا عن تصوره لمعنى وجوده وأغراض هذا الوجود، بالنسبة لمعظم المجتمعات فإن الدِّين يساهم بعمق في توليف هذا التصور.

٢. ملاحظته لحقيقة أن التعاليم الدينية تؤثر بشكل مباشر في السلوك الاقتصادي للفرد، أي تعامله مع مسائل المال والعمل وتكوين الثروة، والمعايير المادية للنجاح الدنيوي والأخروي، وأمثالها.

أما الرؤية الرائجة اليوم، فهي ترجع إلى ستينات القرن العشرين، طبقًا لعالم الاقتصاد النمساوي غونر ميردال، فقد توجَّه اهتمام الباحثين لتصميم اقتصاد سياسي يُركز على البشر وليس الثروة، وتبعًا لهذا تركَّز التفكير التنموي على سؤال: **هل يُمكن صياغة نظرية للرأسمال البشري تُفسر النمو الاقتصادي في إطار التحسن النوعي للحياة الإنسانية؟**[١٠٦] لا بدَّ أيضًا من الإشارة إلى بروز حقل «الثقافة السياسية»، الذي وفَّر إطارًا نظريًّا لمناقشة العديد من الأسئلة، ولا سيَّما سؤال: لماذا تفارقت أقدار المجتمعات التي تعرَّضت لموجات مُتماثلة من التحديث الاقتصادي؟ ولماذا نجح التحديث في بعضها دون البعض الآخر؟ ولماذا نجحت مخططات تحديث الاقتصاد في بعض البلدان، بينما – في الوقت عينه – أخفقت الحداثة في اختراق منظومة الأعراف والعلاقات السائدة في النظام الاجتماعي والثقافة العامة؟ هذه الأسئلة وما أُثِير حولها من نقاشات، ساعدت على لفت الأنظار إلى العوامل عميقة التأثير في هذا السياق، ولا سيَّما العاملَيْن الثقافي ثم السياسي، وضرورة الاصلاح في هذين المجالَيْن، كتمهيد لبسط الأرضية الاجتماعية والبُنَى المؤسسية القادرة على احتضان الاقتصاد الحديث.

من بين المساهمات التي أثرت هذا المجال، نذكر أعمال دانييل ليرنر، لا سيَّما «موت المجتمع التقليدي»[١٠٧] وأعمال غابرييل الموند، لا سيَّما «الثقافة المدنية» وهي دراسة مشتركة مع

١٠٥. إبراهيم أيت إزي: قراءة في كتاب الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، الحوار المتمدن، العدد ٣١٤٣،)٣ أكتوبر ٢٠١٠(. https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=230855

١٠٦. Gunnar Myrdal, Op. cit., v3, p. 1543

١٠٧. Daniel Lerner, The Passing of Traditional Society: Modernizing the Middle East. Free Press

سيدني فيربا، أشرت إليها فيما سبق. هناك بطبيعة الحال علماء آخرون لهم إسهامات مؤثرة، لكن ما ذكرته يعتبر من النصوص التأسيسية في هذا الحقل.

كيف تؤثر الثقافة على السلوك الاقتصادي؟

سوف أعرض في الصفحات التالية الجوانب التي يتَّضح فيها بشكل مركز تأثير الثقافة على السلوك الاقتصادي، وأريد التركيز خصوصًا على ما لاحظته ولاحظه باحثون آخرون في المجتمع العربي، وسوف يكون حاضرًا على الدوام تأثير الثقافة الموروثة، والتي يُشكل الدِّين جانبًا مهمًّا منها؛ سواء كانت القيمة الدينية بذاتها حاضرة، أو كان تفسيرها أو تطبيقها الاجتماعي هو الحاضر، وأشير في هذا السياق إلى رؤية المرحوم محمد عابد الجابري، الذي يقول إنه ما مِن قضية في الفكر العربي المعاصر، إلا والماضي حاضر فيها، حتى ليبدو مستحيلًا على العرب المعاصرين، أن يجدوا طريق المستقبل قبل أن يجدوا طريق الماضي، ومن هنا يؤكد على لزوم مراجعة التراث كتجربة تخضع لأدوات النَّقد والتقييم التي نعرفها اليوم، وصولًا إلى التحكم في نطاق تأثيره على وَعْيِنَا، بدلًا من الانخراط فيه من دون وعي[١٠٨].

نتحدث فيما يلي عن اثنين من الموارد التي يتجلى فيها تأثير الخلفية الثقافية للجماعة على السلوك الاقتصادي لأفرادها؛ هما الفهم المتشائم لطبيعة البشر، وهيمنة التفسير الأسطوري للعالم:

أولًا) صورة الإنسان:

في محاضرة ألقاها سنة ١٩٨٨ قدم إيزايا برلين رؤية، قال إنها خلاصة لتأملاته على مدى ستة عقود، تتعلق هذه الرؤية بالدوافع الكامنة في أعماق النفس الإنسانية، والتي تجعل البشر يرتكبون أعظم الآثام، ثم يكررونها مرات عديدة، لكنهم في نهاية المطاف يتمرَّدون على مَيلهم الغريزي للإثم والعدوان، كما يتمرَّدون على نوازع اليأس والإحباط والسخط، ليتجهوا إلى طريق الصلاح والإصلاح[١٠٩]. تُشكل هذه الفكرة قاعدة للقول بأن الإنسان كائن عقلاني وأخلاقي، وهي مبدأ أساس في العلوم السلوكية الحديثة، ونقطة فصل بين العِلم/العالَم القديم والحديث.

1958

١٠٨. محمد عابد الجابري: وجهة نظر نحو إعادة بناء قضايا الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ١٩٩٢) صص ١٧٢-١٧٤

١٠٩. جوشوا شيرنيس وهنري هاردي: ايزايا برلين... حياته وفكره، ترجمة توفيق السيف، (مدونة قلم ٢٠٢٠) https://tal-saif.blogspot.com/2020/10/blog-post.html

يرجع هذا المبدأ إلى أواخر القرن السابع عشر فحسب، أما قبل ذلك، فإن معظم الثقافات القديمة مال إلى اعتبار الفساد نزعة طبيعية أولى في البشر، وقال بعضهم إن اجتماع البشر يعزز هذا الميل، نظرًا لدخول عامل الندرة الذي يحكم العلاقة بين الحاجات والموارد فيحرك نزعة الاستئثار١١٠.

صورة الإنسان العاقل الخيِّرِ الحصيف، تحجبها الصورة الذهنية التي توحي بها صفات مثل: «نَسْي، يطغى، جهول، قنوط، يؤوس، جزوعًا، منوعًا، قتورًا، كفور، عجول»، وهذه كلها مفردات وردت في القرآن الكريم في وصف الإنسان، وورد أكثر منها في السُّنَّة وفي أخبار الأولين، وتحولت من ثمَّ إلى مصدر للثقافة العامة العربية والإسلامية، وسوف أعرض انعكاساتها على السلوك الاقتصادي، في مثالين أولها يتعلق بقيمة المال والثروة، والثاني بفكرة المشاركة.

أ- وسخ الدنيا

على قاعدة المبدأ القائل بأن الفساد هو الطبع الأوَّلِيُّ للإنسان إذا تُرك وشأنه، فإن التفكير في التربية والتعليم، والأحكام الشرعية والقانون، ركَّز على تقبيح الأدوات التي ربما تُعزز قدرة الإفساد في الإنسان، وأبرزها المال والسلطة١١١، التى بات ينظر إليها كوسخ دنيا، بدل أن تُفهم كضرورات للعمران.

وورد هذا في أشكال عديدة، من بينها التأكيد على كونها من أعراض الدنيا، النقيض الطبيعي للآخرة، والربط بين امتلاك الثروة، وبين الاستئثار والتكبر، والتمرُّد على أمر الله.

أثمرت النظرة السلبية للمال والدنيا، عن تبلْوُرِ نوع من الازدواجية في تقييم صاحب المال والساعي إليه؛ حيث نلاحظ رغبةَ عامةِ الناس في الاقتراب من أصحاب الأموال وكسب رضاهم، وفي الوقت نفسه كراهيتهم والارتياب في مصادر أموالهم؛ بل النزوع إلى اعتبارهم سارقين، ما لم يتأكد العكس، وتشيع روايات تدعم هذا الاتجاه؛ مثل القول المنسوب لعلي بن أبي طالب «ما جاع فقير إلا بما مُتِّعَ به غني»١١٢.

الموقف التراثي من المال وأصحابه يكشف أحد الالتباسات المؤثرة في الثقافة العربية، والتي موضوعها هنا التفسير الأيديولوجي للصلاح والفساد، من جهة، والميول الغريزية عند البشر،

١١٠. انظر مثلا تفسير الطباطبائي لآية الاستخلاف في محمد حسين الطباطبائي: الميزان في تفسير القرآن، مؤسسة الاعلمي، بيروت، ١١٦/١

١١١. نظير قوله تعالى «المال والبنون زينة الحياة الدنيا والباقيات الصالحات خير عند ربك - الكهف ٤٦» وقوله «واذا تولى سعى في الارض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل – البقرة ٢٠٥»

١١٢. **نهج البلاغة** – تحقيق الشيخ محمد عبده، خطب الإمام علي (ع) ٧٨/٤ https://ly.bit/YVoPJ٤٥

من جهة ثانية.

ومما يثير العجب أن كثيرًا مما ورد في القرآن في ذم المال، مربوط بالدنيا عمومًا وبالبنين خصوصًا، نظير قوله {إِنَّمَا أموالكُمْ وَأَوْلَادُكُمْ فِتْنَةٌ} [التغابن: ١٥]، لكن لسبب ما ركزت الثقافة الموروثة على سلب قيمة المال، بينما اتخذت اتجاهًا معاكسًا حين يتعلق الأمر بالأبناء، الذين أصبحوا مصدر اعتزاز وتفاخر؛ وتبعا لهذا جرى إبراز الروايات التي تدعو لإكثار النسل١١٣.

هذا في ظني أحد العوامل الكامنة في الذهنية العميقة للجمهور العربي والمسلم، والتي تجعله ينظر بارتياب إلى الأثرياء؛ بل أي رمز للمال، ولعلي لا أبالغ لو قلت إن حوادث مصادرة الأموال التي تكرَّرت في تاريـخ العرب الحديث، ربما تشير إلى التأثير القَوي لتلك الذهنية، وإن تلبَّست مبرراتٍ وصورًا مختلفة.

ب- غياب ثقافة المشاركة

تتسم الاقتصادات الحديثة بالميل الشديد إلى التشاركية في الأموال والأعمال، خلافًا للاقتصادات القديمة التي كانت في الغالب فردية أو عائلية، إن رسوخ قِيم المجتمع السياسي الحديث، ولا سيما احترام الملكية الخاصة وسيادة القانون، مهَّد الأساس الضروري لتبلور أعراف عامة، تدعم الثقة في النظام والإيمان بالضمان القانوني للتعاقدات، يطلق على هذه الأعراف اسم «رأس المال الاجتماعي = social capital».

وفقًا لفوكوياما فإن الغرض المحوري لتلك الأعراف، هو إقامة ما يُوصف بدائرة الثقة Radius of Trust؛ ومن هنا فإن الفضائل التي تُسهم في تكوين رأس المال الاجتماعي، هي على وجه التحديد؛ تلك التي تُمهِّد لتشكيل عُرف عام، يعيد إحياء الفضائل التقليدية كالأمانة، والوفاء بالالتزامات، والأداء الموثوق به للواجبات، والمعاملة بالمثل، وأمثالها١١٤.

ثمة علاقة قوية بين هذا العُرف وأنماط التشارك والتمويل المعاصرة؛ مثل الشركات المساهمة وسندات التمويل والتمويل الجماعي، والتمويل السابق للإنتاج والعرض Future Market

١١٣. انظر مثلا: شهاب الدين الحسيني: التلقيح الصناعي بين العلم والشريعة، فقه أهل البيت، العدد ٢٢-٢٣ السنة ٦ (٢٠٠١) صص ١٣٩-١٧٤، ص ١٤٢. https://library-alnajaf.com/book/download/1136

١١٤. Francis Fukuyama, Social Capital, and Civil Society, (International Monetary Fund 2000) https://www.imf.org/external/pubs/ft/seminar/1999/reforms/fukuyama.htm

وأمثالها، إن ضعف هذه الأنماط يرجع في جانب مهم منه؛ إلى ضعف الأعراف المساندة التي ذكرناها.

غياب الميل للتشارك أمر مشهود في المجتمعات العربية؛ حيث تشكل الأعمال والمؤسسات الفردية والعائلية النسبة العُليا من السوق العربية، ويظهر هذا الميل أيضًا في الأعمال الخيرية، ففي مصر التي تعتبر مثالًا جيدًا على المستوى العربي، هناك جمعية واحدة غير ربحية لكل ٢٠٠٠ مواطن١١٥، مقارنة بجمعية واحدة لكل ٢١٦ من سكان الولايات المتحدة الأمريكية١١٦؛ بديهي أن الرغبة في التكافل الاجتماعي ومساعدة الضعفاء، فضيلة رائجة بين العرب، لكن يبدو أن غالبيتهم يُفضلون القيام بها بشكل فردي، وليس عبر مشروعات مشتركة مع الآخرين١١٧.

يتسم المجتمع العربي بالتماسك وشيوع الثقة المتبادلة على مستوى الوحدات الصغيرة، أي العائلة والقَبِيلة والطائفة والقريةح وهذا مفيد في المشروعات التي تُقام على مستوى الجماعة الصغيرة أو داخلها، لكن دورها معاكس حين يتعلَّق بمشروع قائم على التفاهم بين الأفراد وتقارب المصالح، ويذكر في هذا السياق دراسة روبرت بوتنام لجنوب إيطاليا، التي أظهرت أن الروابط الداخلية القوية جدًّا، انعكست على شكل ثقة ضعيفة بين الأشخاص المنتمين لجماعات مختلفة، الأمر الذي ساهم في إبطاء التقدم الاقتصادي للمنطقة ككل١١٨.

ثانيًا) هيمنة التفسير الأسطوري/السحري لحركة الناس والعالم

عرفت مصر الظاهرة المعروفة باسم «شركات توظيف الأموال» في منتصف ثمانينات القرن العشرين، حين بدأ بعض التجار يعرضون على الناس استثمار أموالهم بأرباح توزع شهريًّا، وتتراوح بين ١٥ إلى ٢٠ بالمئة من راس المال، على أساس سنوي، ومنذ البداية حذر خبراء

---

١١٥. طبقا لبيانات رسمية، بلغ عدد الجمعيات المسجلة في ٢٠٢٠ نحو ٥٢,٥٠٠، مقارنة بعدد سكان مصر البالغ ١٠٩ مليون. اليوم السابع (٢٥ ابريل ٢٠٢٠). http://www.youm7.com/4743273

١١٦. ‘Number of non-profit organizations in the U.S. from 1998 to 2016’, Statista (2023) https://bit.ly/40H6asQ

١١٧. يهمني لفت نظر القاريء إلى ما سبق الإشارة إليه من اعتبارنا العامل الثقافي عاملًا مؤثرًا، وليس وحيدًا. لمعلومات إضافية انظر:
Sarah Ben Nefissa: NGOs, Governance and Development in the Arab World, MOST Programme, Unesco ٢٠٠٠.

١١٨. Giorgio Nuzzo, ‘Putnam’s Social Capital and the Italian Regions: An Empiri- & Guido de Blasio cal Investigation, Research Gate, (December 2013) https://bit.ly/3QZGaFV

المالية من خطورة التعويل على وعود من هذا النوع، إذ يستحيل في الواقع ضمان أرباح بهذا القدر وبصورة مستمرة، لكن رنين الذهب - كما يقال - أقوى أثرًا من أي استدلال، خاصة وأن أصحاب تلك الشركات استعانوا بعدد من الوعاظ والصحفيين، وحتى رجال السياسة، لإقناع الناس بأن ما يفعلونه هو «البديل الإسلامي» عن البنوك الربوية وشركات القطاع العام الفاشلة. وتقول بيانات رسمية إن أحمد الريان الذي أطلق هذه الظاهرة قد حوَّل ٥٥٠ مليون دولار إلى بنوك سويسرية١١٩؛ هذا يعني أن عشرات الآلاف من الناس قد استأمنوه على أموالهم، وتقول إحصاءات أصدرتها وزارة الداخلية المصرية إن حصيلة ما جمعه ٢٥ من أصحاب تلك الشركات، خلال بضعة أعوام يصل إلى ٥ مليارات جنيه مصري١٢٠.

تكرَّرت هذه الظاهرة بتفاصيل مماثلة تقريبًا في المملكة العربية السعودية، في وقت مُقارب، وكما حصل في مصر، جرى التركيز هنا أيضًا على حرمة التعامل مع البنوك، وإمكانية أن يحقق الإنسان أرباحًا طائلة من دون جهد، حينما يضع ماله بيد «الأشخاص الموثوقين»؛ وفي كل الحالات، في مصر والسعودية على الأقل بحسب ما أعلم، خسر المودعون ما لا يقل عن نصف أموالهم، وبعضهم خرج خالي الوفاض، بعدما أهلك «تحويشة العمر» كما يُقال١٢١.

ثمة ظاهرة مماثلة في جذورها، وفي الانتماءات الاجتماعية للأشخاص الذين يشاركون فيها، وهي الاستشفاء من الأمراض بكل أنواعها على يد قراء القرآن والسحرة، وأمثالهم ممن يدعون الاتصال بقوى وراء ماديةأ هذه الظاهرة شائعة جدًّا، وقد شهدتُها في السعودية وسوريا والعراق وإيران، وسمعتُ عنها من مصادر جيدة الاطلاع في مصر والسودان واليمن وعمان، ويبدو أنها تراجعت في السنوات الأخيرة في السعودية بقدر ما أعلم، لكنها لا زالت قائمة في بلدان أخرى، وتوجد ٢٠ قناة فضائية على الأقل باللغة العربية، مكرسة لهذا النوع من الأعمال أو تخصص لها مساحة واسعة من البث اليومي١٢٢.

١١٩. القصة الكاملة لأحمد الريان؛ الرجل الذى تحكم فى المليارات وعندما دارت الأيام لم يجد ٧٠٠ ألف جنيه ثمناً لحريته – اليوم السابع ١٧ أغسطس ٢٠١٠ - http://www.youm7.com/267215

١٢٠. عطية نبيل: ما هي ظاهرة «المستريح» ولماذا تنتشر في مصر؟ بي بي سي نيوز عربي- (١٨ مايو ٢٠٢٢) .https://www bbc.com/arabic/middleeast-61487103

١٢١. طبقًا لتقارير صحفية فإن عدد شركات توظيف الأموال التي صنفت متعثرة (يطلق عليها في السعودية اسم المساهمات) بلغ ٦٥٦ في مطلع ٢٠١٩. تم تصفية ٢٧٥ منها حتى تاريخه. وتخص هذه البيانات المساهمات العقارية فقط. أرقام (٨ يناير ٢٠١٩) https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/٥٨٨٦٨٨

للاطلاع على قصة «مساهمة سوا» وهي شركة توظيف أموال في غير العقارات، انظر محمد حضاض: الجهني. أعترف بالنصب والاحتيال، **عكاظ** (١١ فبراير ٢٠٠٩) https://www.okaz.com.sa/article/244269

١٢٢. للمزيد حول الموضوع، انظر عادل قنيبو: «ظاهرة الرقية الشرعية بين مطلب العلاج والجدل الاجتماعي والديني»، مؤمنون بلا حدود (١٢ سبتمبر ٢٠٢٢) .www.mominoun.com/pdf1/2022-09/631fa1734c4dd1346721095.pdf

وحول انتشار قنوات الرقية والسحر في مصر وغيرها، انظر ايناس الشيخ ورضوى الشاذلي: النصب باسم القرآن الكريم، اليوم

انتشار اللجوء للسحر والرقية لعلاج الأمراض وحل المشكلات؛ مثل ظاهرة توظيف الأموال، مرجعها نفوذ الفهم الأسطوري/السحري لحركة العالم؛ حيث يشعر الأفراد باليأس من الحلول العلمية والعقلائية، فيلجأون إلى ما لا يعقلونه ولا يمكن تفسيره. ولا أشك أن «التلبيس بالدين» عامل مؤثر في دفع الناس إلى هذا الطريق وطرد الشكوك المحتملة في لا عقلانيته، بسرد قصص قصص العلماء والأسلاف التي تؤكد أن ما يقال لهم حقيقة تتجاوز قدرة العقل البشري، لماذا؟ لأنه من عند الله وليس من عند البشر.

غني عن القول إن هذه الظواهر منتشرة بين الفقراء وغير المتعلمين، كما بين المتعلمين والأثرياء؛ لأنهم في الأساس يحملون ذات الفهم الأسطوري.

الثقافة كمتغير تابع

لا بد من الإشارة إلى أننا نتعامل مع الثقافة في مرحلتين متمايزتين، وقد تحدثنا حتى الآن عنها كمتغير مستقل أو تفسيري، وفقًا لهذا المعنى، ندعي أن العوامل الثقافية تؤثر فعليًّا في التقدم البشري أو تعيقه في أوقات معينة، وربما تلعب الدور المعاكس، أي تحفيزه وإعادة إطلاقه، إنها تؤسس سلوكًا من ذلك النوع أو من هذا.

لكننا أيضًا مَعنيون بالثقافة كمتغير تابع dependent variable، بمعنى كونها انعكاسًا لتحولات ذات طبيعة مختلفة، تحدث في المحيط الاجتماعي أو حوله.

إن اعتبارها متغيرًا تابعًا، هو الذي يسمح بالحديث عن إمكانية تغييرها أو تعديلها، ولولا هذه الإمكانية، لكان الكلام عن العلاقة بين الثقافة والاقتصاد، نوعًا من الدوران في حلقة مُفرغة.

وقد رأينا هذا المسار في أعقاب الكوارث الطبيعية والحروب والتحولات الاقتصادية الواسعة النطاق، ورأينا تحولات ثقافية ناتجة عن خطط سياسية، وليس بعيدًا عنَّا انعكاس القرارات التي اتخذتها الحكومة السعودية خلال السنوات العشر الأخيرة، لإلغاء القيود المفروضة على عمل النساء ومشاركتهن في الحياة العامة، والتي أدت إلى تحول واسع النطاق في سوق العمل، وفي موقع المرأة ومكانتها في نظام العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يشير إلى تغيير جوهري في منظومات القيم الداخلية، بما فيها تلك القِيم التي تُنسَب للدِّين أو تُبرَّر على أساس ديني، وأعتقد أن المجتمع السعودي شهد أهمَّ التحولات على مستوى الثقافة والقِيم في مرحلتين على وجه التحديد؛ في مطلع سبعينات القرن العشرين، مع إعلان خطط التنمية الاقتصادية،

السابع (١٧ ابريل ٢٠١٥) http://www.youm7.com/2144499

ثم منذ إلغاء الحظر المفروض على قيادة النساء للسيارات، في سبتمبر ٢٠١٧م.

يمكن أيضًا الإشارة إلى تجارب الأمم التي شهدت تحولات عميقة في ثقافتها بعد هزائم عسكرية، ولدينا أمثلة مُوثَّقة عن الأرجنتين وألمانيا واليابان١٢٣، ويشار أيضًا إلى تجربة سنغافورة التى تكشف عن تأثير سياسة الدولة في تغيير ثقافة المجتمع ومن ثم أداءه الاقتصادي١٢٤.

زبدة القول إذن إن الثقافة المعاكسة للتقدم الاقتصادي قابلة للتغيير والتعديل، إما بطرق غير مقصودة كالحروب والكوارث والتحولات العميقة في العالم أو في المحيط الاقليمي، أو بطريقة مقصودة ومخططة نظير السياسات الحكومية.

قضايا للعلاج

أبرز القضايا التي لها أساس ثقافي ويجب علاجها، هي:

١. **الرؤية التشاؤمية لطبيعة الإنسان،** المبنية على أن الفساد هو طبعه الأوَّلِي؛ هذه الرؤية سبب جوهري – في اعتقادي - لسُوء الظن في الآخرين، والأعراض عن التشارك في الأموال والأعمال، كما أنها عامل مؤثر في توجيه القانون نحو الردع، وليس مساعدة الناس على تحصيل حقوقهم في إطاره، كما أن هذه الرؤية تُسهم في تسميم العلاقة بين النُّخب السياسية وعامة الجمهور. إن جانبًا هامًّا من التنوير الأوروبي، يرتبط بهجر ذلك المنظور العتيق، وتبني مبدأ إن الإنسان فاعل عاقل وأخلاقي١٢٥.

٢. **التفسير الغيبي (السحري والخرافي) لحركة العالم والناس،** لصالح التفسير العلمي والعقلاني؛ العالَم الحديث واقتصاده قائم على أرضية فلسفية تُعلي من قِيمة العِلم والخيارات العقلائية، والتحاقنا بالعالم رَهن بتفهمنا لهذه الحقيقة، ومن هنا فإننا بحاجة لتأكيد الثِّقة في نتاج العقل الإنساني وإنه حجة الله على الإنسان ومصدر الخير في الدنيا والآخرة، وإن الكون يتحرك بنظام ثابت، وليس في وسع أحد أن يخرق النظام الطبيعي باسم السحر واستدعاء الجن وأمثال هذه من الأوهام.

٣. ويرتبط بالبند السابق، ضرورة **الانتقال من العقل المنفعل إلى العقل المتسائل المتفاعل،** العقل الذي ينطلق من اعتبار الكون نظامًا عقلانيًّا مفتوحًا للإنسان، ويبني

١٢٣. لورانس هاريزون وصمويل هنتيغتون، المصدر السابق، ص ٢٢

١٢٤. انظر ساره كيتينج: تجربة سنغافورة في «تغيير سلوك الشعب" بي بي سي (٢٧-فبراير-٢٠١٨) https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-43204892

١٢٥. For an insight on the idea of man being rational and moral, see E. M. Adams, 'Rationality and Morality', The Review of Metaphysics, Vol. 46, No. 4 (Jun., 1993), pp. 683-697. www.jstor.org/stable/20129412

أحكامه على أن ما يفعله الإنسان هو الذي يقرر احتمال الفشل والنجاح في السوق، وأن الاقتصاد فعل البشر وليس حراكًا تقوده كائنات مجهولة تسيطر على مصائر البشر ومآلات أفعالهم.

٤. كما يرتبط بالبند الأسبق (رقم ٢) أيضًا؛ ضرورة **تصحيح الفهم الديني للحياة الدنيوية،** وأهم تمثيلات هذه الفكرة، هو التحول من الانشغال بما بعد الموت، إلى الانشغال بالعالم والطبيعة وكشفها واستثمارها، إن حقيقة الدِّين لا تتجسد في المجتمع الخائب التعيس الجاهل الضعيف؛ بل في الدنيا المزدهرة والمجتمع الرفيع المعرفة والأخلاق والقوة.

٥. **التخلص من سيكولوجية الضحية؛ أرى** أن المجتمع العربي يميل للاعتقاد بأنه يقع على الدوام في الجانب الضعيف والمظلوم من أي معادلة سياسية أو اقتصادية، حتى لو تعلق الأمر بأشخاص أضعف منَّا؛ مثل العمال الوافدين، الذين نعتمد عليهم في تنظيم مختلف جوانب الحياة في بلادنا، لكننا – بدلًا من الشعور بالامتنان لهم – نصنفهم كمذنبين في شُحِّ الوظائف أو إخفاق أبنائنا في الحصول على الوظيفة التي يحلمون بها. ويؤسفني القول إن التيار الديني – بشقيه التقليدي والحركي – لعب دورًا مؤثرًا في تعزيز «سيكولوجية الضحية»؛ من خلال التركيز الشديد على ما يعتبره مؤامرة غربية. أدبيات التيار تتضمن توجيها شبه ثابت، فحواه إننا نتعرض لغزو ثقافي، وإن كل ما نفعله كي نتقدم هو تأكيد على نجاح الغرب في تمرير أجنداته.سيكولوجية الضحية تَسببت في قدرٍ مِن العزلة عن التجربة العلمية والاقتصادية الكاملة، حتى بالنسبة للذين درسوا في الدول الغربية أو أقاموا فيها أو تعاملوا مع شركاتها، فقد بقيت علاقة هؤلاء بالمجتمع الذي أقاموا فيه أو تعاملوا معه، سلبية وخالية من التفاعل الإنساني، مقصورة على الشراء والبيع أو نَيل الشهادة الجامعية، دون الانخراط في المجتمع العلمي أو الاقتصادي كي يستوعب تجربته، هذا الانكفاء، حوَّل العلاقة بالغرب إلى علاقة زبون - بائع، بدل علاقة متعلم - مُعلم، على النحو الذي شرحه المرحوم مالك بن نبي١٢٦؛ إن اقتصاد العالم اليوم محكوم بالعلم والنظام الذي تطور في الإطار المعرفي الغربي، ولا يمكن أن نتعلم تجربته طالما بقينا منعزلين عنه.

٦. **تصحيح نظرتنا للمال:** للمال موقع غريب في الذهنية العربية، فهو عزيز على الفرد العربي، لكنه - من جهة أخرى - عبء أو عيب، حين تسأل عربيًّا من عامة الناس

١٢٦. مالك بن نبي: بين الرشاد والتيه، دار الفكر (دمشق ٢٠٠٢) ص ١٢١.

عن أملاكه، فلن يتحدث عنها كعلامة على نجاحه؛ بل سيميل للتستر بكلمات مثل «مستورة» «الحمد لله رب العالمين» إلخ، بعض الناس يبرر هذا الموقف بالخوف من العين والحسد، وهذا يظهر حضور الخرافة في تفكير الإنسان، لكني أميل للاعتقاد بأن الثقافة العامة الموروثة تنظر للمال كسبب للفساد أو كناتج للفساد، فالأصل أنَّ عامة الناس لا يملكون إلا القليل، ويذكرنا هذا بالتعاليم المشابهة في الكاثوليكية، وِفق ما ذكر ماكس فيبر، وهي تطابق هذا المعنى إلى حد كبير١٢٧.

طريق العلاج المتفق عليه: التعليم

يتفق دارسو التنمية مع السياسيين في الدول الفقيرة، على محورية التعليم في سياسات التنمية١٢٨، الحاجة للتعليم من الأمور البديهية، ويمكن تلمس آثاره في أي بلد١٢٩، لكن القناعة الراسخة بمحورية التعليم الحديث، **تثير سؤالًا محرجًا للسياسيين والباحثين** في الدول النامية، حول الفجوة الواسعة بين الدور المفترض للتعليم من جانب، وناتجه الفعلي في الجانب الآخر.

بدأ التعليم في مصر مثلًا في أوائل القرن التاسع عشر، وتأسست نواة كلية الهندسة في ١٨٦٦م، وفي العراق كان عدد المدارس الابتدائية والمتوسطة قبيل نهاية القرن التاسع عشر نحو ١٠٠ مدرسة١٣٠، وفي السعودية أُنْشِئت أول إدارة للمعارف في مكة المكرمة، عام ١٩٢٧م وتخرَّج أولُ فوج من الطلبة المبتعثين إلى الجامعات المصرية في ١٩٣٥م.

نتحدث إذن عن تعليم يتراوح عمره بين قرن وقرنين؛ هذا إذا غَضضنا النظر عن نُظم التعليم التقليدي التي عرفتها بعض المجتمعات العربية، قبل التواريخ السابقة بكثير، فلماذا لم تتقدم

١٢٧. ماكس فيبر: الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، ترجمة محمد علي مقلد، مركز الانماء القومي (بيروت د. ت.) ص ١٤٥.

١٢٨. عبد العزيز الجلال: تربية اليسر وتخلف التنمية، عالم المعرفة (الكويت ١٩٨٥) ص ١٤. انظر أيضًا:
Najamul Saqib Khan, 'Non-economic Factors in Development', The Pakistan Development Review, ٣٩: ٤ (Winter ٢٠٠٠ Part II) pp. ٧١٥–٧٢٥, p. ٧٢٠. http://www.pide.org.pk/pdf/PDR/٢٠٠٠/Volume٤/٧١٥-٧٢٥.pdf

١٢٩. حول تأثير التعليم في النمو الاقتصادي، انظر على سبيل المثال تجربة كوريا الجنوبية:
Jae Won Kim, 'The Role of Education in Economic Development—The Korean Experience'. In: Klenner, W. (eds) Trends of Economic Development in East Asia. Springer, Berlin, (Heidelberg 1989). https://doi.org/10.1007/978-3-642-73907-1_37

١٣٠. سالم هاشم أبو دله: التعليم والمعارف في العراق خلال الحقبة الزمنية (١٥٣٤-١٩٣٣م)، مجلة أهل البيت، ع ٢٢ (مارس ٢٠١٨) ص ٢٧٧. https://abu.edu.iq/research/articles/13867

المجتمعات العربية، في مجال العلوم والتِّقنية والاختراع؟ ولماذا لا تزال متكلة على التقنيات المستوردة، حتى في مجال الزراعة وتربية الحيوان وبناء المساكن والسدود والطرق، وهي من المهن التي عرفتها هذه البلدان منذ مئات السنين؛ بل لماذا أخفقنا في مواصلة الطريق الذي بدأه علماء العرب والمسلمين في القرون الماضية، والذي أثمر عن العديد من الكشوف العلمية والاختراعات والمعارف؟

هل فشل النظام التعليمي العربي بكامله؟

في دراسته عن الاقتصاد والمجتمع في جنوب آسيا، في منتصف القرن العشرين، لاحظ غونر ميردال، وهو عالم سويدي حاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد، إن جميع السياسيين كانوا مهتمين بالتعليم الأساسي للشباب، من أجل تحسين أدائهم في السوق والأعمال المختلفة الضرورية لتنمية الاقتصاد، لكن التلاميذ وعائلاتهم نظروا إليه كوسيلة للحصول على عمل مكتبي، بدل الأعمال اليدوية المرهقة، هذا التهرب من العمل اليدوي يعاكس تمامًا الفرضيات التنموية[١٣١].

أعتقد أن الوصف السابق ينطبق أيضًا على معظم المجتمعات العربية، كان الحصول على شهادة مدرسية، يعني الحصول على وظيفة قليلة الجهد عالية المردود، ولا أستبعد أن مختلف المجتمعات في كل بلاد العالم، كانت تنظر للتعليم بنفس الطريقة؛ أي إن التعليم طريق للوظيفة وليس بابًا للانضمام إلى دائرة العلماء والباحثين.

المهم في المسألة أن التعليم في الوطن العربي، لم يحقق أعلى غاياته، أي الارتقاء بالمستوى العلمي للبلد والاستغناء عن الخبرات الاجنبية في أي مجال، أعطانا هذا التعليم جيوشًا من المستهلكين الجيدين لمنتجات الخارج، معرفة أو تجهيزات، وليسوا منتجين مستقلين أو مبدعين.

أين تكمن المشكلة إذن؟

حين نتحدث عن تأثير عميق للثقافة على سلوك الأفراد الاقتصادي، فإننا نقول – ضِمنيًّا – إن الاقتصاد لا يتحرك في فراغ؛ بل في إطار اجتماعي له محركات ومحددات، دور الثقافة

١٣١. Gunnar Myrdal, Asian Drama: An Inquiry into the Poverty of Nations, V.3, New York, Panthe-on Books; 1972, p. 1538

هو تشكيل ذهنية البشر الذين يلعبون دور الفاعل في مجال الاقتصاد، كمنتج أو كمستهلك أو كوسيط بين الطرفين، وفي هذه النقطة بالذات، يقوم النظام التعليمي بتوفير الثقافة لكل فرد على نحو منظم ومتواصل، حتى تتشكَّل ذِهنيته وتتقوَّم شخصيتُه.

دور التعليم كان محلَّ اهتمام العديد من المفكرين، ولا أجد حاجة لتكرار القول فيه، لكني أشير فقط للمقترحات التي ذكرها د. عبد العزيز الجلال كاستراتيجية لتطوير التعليم في منطقة الخليج العربي، كما لا أنسى الإشارة إلى المقترحات الهامة التي تبنَّتها «لجنة الجنوب»، التي تضم مجموعة بارزة من السياسيين والمفكرين، سعت لوضع مباديء استراتيجية لتنمية العالم الثالث[١٣٢]، كل ما نحتاجه في حقيقة الأمر هو التطبيق الأمين لما جرى تبنيه فعليًّا من جانب الحكومات والنخب السياسية، بدل إنفاق الوقت في إبداع أفكار جديدة، ثم وضعها على الرف، والاستمرار في الطرق القديمة.

مما يُؤسَف له أن التعليم العام تحوَّل من أداة لدعم التنمية في العالم الثالث، إلى أداة لتعطيلها، وذلك بتحويل الملايين من الشباب المتعلم إلى مستهلكين يبحثون عن حياة مريحة، بدل أن يكونوا منتجين يشعرون بالمسؤولية عن مستقبل أوطانهم.

خلال السنوات العشرين الأخيرة، بدأنا نسمع عن ظاهرة رواد الأعمال entrepreneurs في البلدان الصناعية وشبه الصناعية، ويقصد بها في الغالب الشباب الذين حولوا أفكارهم المبدعة إلى مصادر للثروة، إن جانبًا عظيمًا من التجارة المعلوماتية التي تُمثل سمة العصر الحاضر، تأتي من هذا النوع من المشروعات؛ وهنا يأتي السؤال: لماذا أفلحت الجامعات في أوروبا وأمريكا والصين وكوريا وأمثالها في تخريج عشرات الآلاف من رواد الأعمال الذين أضافوا قيمة إلى إنتاج بلدانهم، بينما تعج البلدان العربية بملايين الخريجين الذين لا يجدون وظائف، ولا يستطيعون إنشاء أعمالهم الخاصة؟ لماذا نجحت تلك الجامعات وأخفقت هذه؟

الاقتصاد وسيلة، والإنسان غاية

أظن أن الجواب يكمن في المقاربة التي اقترحها أمارتيا سن، المفكر الهندي الحائز على جائزة نوبل

١٣٢. للاطلاع على بعض المباديء الهامة التي جرى تبنيها في «ندوة التنمية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط» عام ١٩٨٠، انظر عبد العزيز الجلال، المصدر السابق، ص ١٠٩.
انظر أيضًا مقترحات لجنة الجنوب في يوليوس نيريري (محرر): التحدي امام الجنوب، تقرير لجنة الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب، مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت ١٩٩٠) ص ١٦٠

في الاقتصاد، وهي تركز على الحرية كغاية نهائية للتنمية الاقتصادية، كما يُعرِّف الحرية في معنى تعدد الخيارات الحياتية، أي قدرة الإنسان على العيش بالطريقة التي تجسد مفهومه الخاص للحياة والسعادة، ويطلِق على هذه اسم «نظرية القدرة Capability Approach»١٣٣.

يقول أمارتيا سن إن الفرد لا يعيش في عُزلة عن محيطه؛ بل هو - بشكل أو بآخر - محكوم بالمنظومات الاجتماعية institutions التي يتشكَّل منها محيطه الحيوي: الدولة، السوق، الدِّين، الوحدات الاجتماعية، التقاليد والأعراف؛ إلخ.

إن نوعية هذه المنظومات وكيفية عملها، تؤثر بشكل عميق على رؤية الإنسان لنفسه وقابلياته وقدرته على تطوير تلك القابليات واستثمارها في تحسين معيشته، وكذلك استثمار الفرص المتاحة في المجال العام١٣٤. تُشكِّل الثقافة العامة الحبل الذي يربط جميع هذه المنظومات إلى بعضها ويوحدها ويجعلها تعمل في تناسق وانسجام، تمظهرات هذه الثقافة في مختلف جوانب المجتمع وعند مختلف أعضائه هو الذي يشير لما ندعوه «العقل الجمعي».

وكما أشرنا في صفحة سابقة، فإن التعليم هو الوسيلة الأكثر فاعلية في تصحيح الثقافة العامة وإعادة توجيهها على النحو الذي يخدم الأهداف الكبرى للمجتمع، ويمكن أن نجد أهمية التعليم في موقعين:

أ- التعليم يساعد الفرد على التحرر من الأحادية الثقافية، أي اكتشاف أن قناعاته التي تشكَّلت بتاثير التربية والاحتكاك ضمن المحيط العائلي والاجتماعي الضيق، لا تُمثِّل حقيقة وحيدة، يُساعد التعليم الحديث على توسيع أُفق الفرد، وربطه بالمحيط الواسع للثقافة والآراء في العالم، إن تحرر الفرد ثقافيًّا/ذهنيًّا يجعله أكثر فهما لذاته ومحيطه والحقوق المتبادلة بينهما، وصولًا إلى التخلص من القيود النفسية أو الثقافية التي تُثبِّط عزيمته، أو تُحدِّد له موقعه أو دوره الاجتماعي والاقتصادي.

الفرد المتحرر أكثر استعدادًا للمغامرة والمشاركة، وبالتالي فهو أكثر استعدادًا للإسهام في التغيير.

ب- التعليم يساعد الفرد على اكتشاف الفرص المتاحة في المجال العام وفي الطبيعة، في أبسط التجليات يمكن للتعليم ان يساعد الفرد على معرفة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وعلى الفرص المادية والوظائف والإمكانات التي تُتيحها الدولة أو يُتيحها الاقتصاد، والتنافس عليها مع الآخرين، إن جانبا مهمًّا من مهمة الارتقاء بمستوى المعيشة تقع على الأفراد أنفسهم،

١٣٣. أمارتيا سن: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال. المركز القومي للترجمة (القاهرة ٢٠١٠) ص ١٧
١٣٤. أمارتيا سن: المصدر نفسه، ص ٢١١

شرط أن يُفتح لهم الطريق للسعي وراء ما يرغبون فيه وما يحقق سعادتهم.

ملاحظة ختامية

لا بدَّ من القول إن برامج تطوير التعليم، التي تتبناها معظم الدول العربية خلال نصف القرن المنصرم، لم تقم على أرضية فلسفية حداثية (قيم الحداثة)؛ بل ربما اتبعت أيديولوجيا مضادة للحداثة في بعض الأحيان، وكان مقصودًا أن يكون التعليم العام قناة لتلقين الأيديولوجيا الرسمية وغرسها في ذهن الأجيال الجديدة، باعتبارها صور العالم الصحيحة؛ وفي هذا المجال لم تختلف المجتمعات التقليدية عن نظيرتها التي تدَّعي التمرد على التقاليد.

فيما يخصُّ العلاقة بين التعليم وسوق العمل، فقد كانت الفكرة السائدة حتى منتصف سبعينات القرن العشرين، هي أن التعليم أداة لتحسين كفاءة العاملين من أجل زيادة الإنتاج (الثروة)، لكن مع تطور فكرة التنمية ذاتها، ولا سيما دخول مفهوم التنمية البشرية، فقد بات مفهوم الثروة يتركَّز حول الإنسان نفسه، وبدأنا نسمع تعبيرات نظير إن المواطن هو ثروة البلد الحقيقية، وأمثال هذه العبارة، وبالتالي فإن التعليم بات مرتبطًا بقيمة مُستقلة، هي المساعدة في تكوين الإنسان الأفضل، مِن المهم في هذا السياق أن نخفف من تركيزنا على مبدأ «التعليم لخدمة حاجات السوق»، إلى الاتجاه العكسي «تطوير دور التعليم؛ كي يعيد إنتاج السوق».

هذه تُعتبر خطوة مهمة إلى الأمام، لكن لا زلنا بحاجة للتأكيد على نفس أهداف التعليم التي أكد عليها «تقرير لجنة الجنوب» الذي ذكرناه في الصفحات السابقة، وهي نفس الأهداف التي أكد عليها معظم دارسي التنمية المعاصرين في العالم الثالث وخارجه، وأبرزها أن يكون التعليم وسيلة لإنشاء مجتمع المعرفة، المجتمع الذي اعتاد التفكير العقلاني الناقد ورفض الخرافة، المجتمع الذي يؤمن بالحريات الفردية ويحمي حريات الأفراد، ويحترم العلم ويتداوله كجزء من حياته اليومية العادية.

إذا استطعنا الوصول إلى هذه المرحلة أو حتى اقتربنا منها، فسوف نجد أن سياسات التنمية الاقتصادية تنتقل بيُسر وليونة من مرحلة إلى المراحل الأعلى، وسوف نجد قنوات سالكة من الفهم والتفاهم بين مجتمعاتنا والمجتمعات التي سبقتنا في دروب العلم والاقتصاد.

«الجلسة الأولى»

استهلَّ الدكتور سعد الزهراني الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، وبتوفيق من الله نفتتح فعاليات اللقاء السنوي الثاني والأربعين لمنتدى التنمية الخليجي المنعقد في مدينة الرياض للفترة ٢ - ٣ فبراير ٢٠٢٤، بعنوان: «الثقافة ومجتمع المعرفة وتأثيرها على التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي»، وذلك بتنظيم من مركز أسبار للبحوث والدراسات، ويُسعدني باسم مجلس إدارة المنتدى أن نُرحِّبَ أجمل ترحيب بالأخوة والأخوات المشاركين في هذا اللقاء، مُقدرًا كريم استجابتهم لدعوتنا بالمشاركة، ومتمنيًّا أن يجدوا في الأوراق المقدمة في هذا اللقاء ما يرقى إلى طموحاتهم، وأن تكون مشاركتهم فرصة لتقديم رؤاهم ومداخلاتهم التي ستُسهم بالتأكيد في إثراء موضوع اللقاء.

ويسرني أن نتقدَّم بخالص الشكر والامتنان للأخ العزيز الدكتور فهد العرابي الحارثي، رئيس مجلس إدارة مركز أسبار للبحوث والدراسات، والزملاء العاملين معه على ما قدَّموه للمنتدى من دعم لامُتناهٍ لتنظيم هذا اللقاء وإقامته لأول مرة في مدينة الرياض، وإخراجه بالشكل الذي نطمح إليه جميعًا؛ فنكرر شكرنا لهم وامتنانا لما قاموا به من جهد.

كما أجدها مناسبة أن أشكر الأخ يوسف الجاسر، الذي بادر في فتح الموضوع مع الأخ فهد، وقد وعده الدكتور فهد بتنفيذ الفكرة وأوفى بوعده، فشكرًا لهما.

كما أجدها مناسبة للشكر والثناء على نخبة من أبناء المنطقة التي تبنت تأسيس هذا المنتدى في عام ١٩٧٩م، ووضعت الأُسس التي ساهمت في استمراره كأحد المنابر العلمية والتنويرية المستقلة التي تجمع النخبة المهتمة بقضايا التنمية في دول مجلس التعاون الخليجي، في لقاء سنوي يُناقش واحدة من قضايا التنمية ويقوم بنشر ما يدور في هذا اللقاء ليكون مُتاحًا للباحثين والمهتمين بقضايا التنمية وصناع القرار، فأطال الله في عمر من لا يزال حيًّا منهم، ورحم من لاقى ربه.

واعترافًا من المنتدى بجميل هذا الرعيل المؤسس، تم اعتماد أسماءهم كمؤسسين في الموقع الرسمي للمنتدى، وأجد تكريمهم بتسمية كل لقاء باسم أحدهم، والمكرم في هذا اللقاء الثاني والأربعين هو المرحوم شملان العيسى من دولة الكويت الشقيقة الذي كان -رحمه الله- أحد الأعضاء الفاعلين في المنتدى، ولم ينقطع عن حضور لقاءاته السنوية حتى وهو يعاني من أشد المرض.

وأخيرًا؛ نتقدم بالشكر للزملاء الأفاضل الذين تطوعوا بكتابة أوراق اللقاء التي تتناول قضية

هامة من قضايا التنمية وأقدر لهم ما قدموا من جهوده هذا المجال، وأدعوهم للاستماع بعناية لمداخلات المشاركين القَيِّمَة، وأخذها في الاعتبار عند تطوير أوراق العمل وإعدادها للنشر.

أخيرًا؛ أكرر ترحيبي بالجميع مُتمنيًا لهم وقتًا ممتعًا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الآن يسعدني أن أطلب من سعادة الدكتور فهد العرابي، رئيس مجلس مركز أسبار للبحوث والدراسات، فليتفضل في تقديم كلمته مشكورًا.

الدكتور فهد العرابي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. اسمحوا لي في البداية أن أرحب بالجميع الذين أتوا من خارج الرياض، والذين هم من الرياض للالتقاء في هذا اليوم الجميل المفيد -إن شاء الله- في مدينة الرياض، عاصمة المملكة العربية السعودية، ولأول مرة منذ (٤٢) عامًا، وأنا حقيقة أود أن أوجه شكري الجزيل لمجلس إدارة المنتدى «منتدى التنمية الخليجي»، وعلى رأسهم الدكتور سعد الزهراني؛ أن منحونا في أسبار هذه الفرصة التي نعتدُّ ونفخر بها كثيرًا، وهي أن يكون أول من يستقبل ويُساهم في إقامة هذا المنتدى في مدينة الرياض.

حقيقةً أودُّ أن أذكر بكل صِدق وأمانة أن الزملاء الذين تحدَّثوا معي في البداية في هذا الموضوع؛ الدكتور محمد الرميحي والأستاذ يوسف الجاسم والأستاذ الدكتور سعد؛ كان يدفعهم الحماس في عقد هذا المنتدى لهذا العام في مدينة الرياض اعتدادًا بالخطوات التي قطعتها المملكة العربية السعودية مُؤخرًا في المجال التنموي على مختلف الأصعدة، وعبَّروا عن تقديرهم للتجربة التي شاهدها العالم كله، وعلى التغيرات والتحديثات التي طالت كل مناحي الحياة في المملكة العربية السعودية، وعلى المشروعات الجبَّارة التي أيضًا تُقام في المملكة العربية السعودية منذ خمس أو ست سنوات وقالوا: «نحن منتدى التنمية الخليجي، ولا بدَّ أن يكون لمنتدى التنمية الخليجي مشاركة أو حضور أو متابعة لما يجري في المملكة العربية السعودية من أمور مدهشة وملفتة».

وبالتالي كان هناك تحقيق لهذه الرغبة واعتداد بالمنتدى الذي تشرَّفتُ بحضوره يمكن مرتين، مع الأسف ليس أكثر من مرتين؛ واحدة أظن في الدوحة والأخرى في البحرين، ينبغي فِعلًا أن يكون لهذه الكوكبة من المثقفين والمفكرين الذين ينضوون تحت لواء هذا المنتدى أن يكون لهم بالفعل وجود في تجربة المملكة العربية السعودية التنموية مُؤخرًا، وبفضل الله تعالى وُفِّقنا في أن نحصل على التراخيص اللازمة لعقد هذا المنتدى في مدينة الرياض.

أتمنى للجميع الوصول إلى ما يُريدون أن يصلوا إليه من توصياته وأفكار ومبادرات، ومن محاسن الصدف أن هذه الدورة تنعقد بالتزامن مع مرور ذكرى (٣٠) عامًا على إنشاء مركز أسبار، نحن في هذا العام نحتفل بالسنة الثلاثين لمركز أسبار؛ إذ أُنشئ المركز وأقيم في عام ١٩٩٤م، ولكي نعطي لمحة بسيطة على المركز؛ المركز هو منظومة من عِدة مبادرات، واحدة منها طبعًا الرئيسية وهي مركز أسبار الذي يُعنى بالدراسات والأبحاث والاستشارات، وأخرى هي مُلتقى أسبار؛ والملتقى يضم أكثر من (١٠٠) خبير ومثقف ومُفكر، بعضهم معنا على الطاولة؛ الدكتور إبراهيم البعيز والأستاذ محمد المعجل، والدكتور زياد إدريس، وقد أكون قد نسيت بعض الأسماء الأخرى؛ وهؤلاء لهم منتجات شهرية لا تقل عن تقريرين عِلميَّين شهريًّا، ولهم موقع إلكتروني، ولهم حساب في التواصل الاجتماعي في مختلف دراسات التواصل الاجتماعي، ويعقدون العديد من الندوات واللقاءات.

المبادرة الأخرى هي منتدى أسبار الدولي؛ ويُعقد في السنة مرة واحدة، لكن له نشاطات طوال العام، وهو يعنى بتجربة التحول الرقمي واقتصاديات المعرفة والمستقبليات بشكل عام، ويُدعى له متحدثون من مختلف أنحاء العالم، وله شراكات مع جامعات ومنظمات كبرى على مستوى العالم، من ضمنها جامعة إم آي تي (MIT)، وجامعة هارفرد، وجامعة إنسياد (INSEAD) في فرنسا، وجامعة آي إي (IE) في إسبانيا، ومنظمات أخرى متعددة.

التجربة الأخرى هي منتدى الابتكار الاجتماعي؛ وهو واحدٌ من التجارب القليلة في المنطقة العربية برُمتها في الابتكار الاجتماعي، وله شراكات على مستويات مختلفة مع منظمات دولية ومحلية كثيرة، وقد أطلق هذا المنتدى المبادرة الخامسة؛ وهي جائزة سنديان للابتكار الاجتماعي، وهي أول جائزة في الخليج العربي وفي المنطقة العربية برمتها، ويمكن أن تكون سادس جائزة على مستوى العالم.

هذا باختصار شديد ما يتعلق بتقديمنا مركز أسبار لكم، ويُسعدنا ويُشرفنا أننا كنَّا معكم في هذه المناسبة، ومرة أخرى؛ شكرًا لمجلس الإدارة الذي أتاح لنا هذه الفرصة وأهلًا وسهلًا بكم وعلى بركة الله.

شَكَر الدكتور سعد الزهراني الدكتورَ فهد، وقدَّم لمشاهدة عرضًا مُختصرًا عن أسبار، ثم استأنف حديثه قائلًا:

كما قلنا؛ اعتاد المنتدى أن يُسمي كلَّ لقاء من اللقاءات السنوية باسم أحد الرعيل الأول، الذين

ساهموا في تأسيس المنتدى، والمكرَّم هذا العام هو المرحوم «شملان العيسى»، ويُسعدنا الآن أن نقدِّم له الدرع تكريمًا له، وهناك كتاب حول حياته وسيرته كنموذج، وكان من المفترض أن يكون أحد أولاده موجودًا، وأشكر الأخ عام، لمساهمته في طباعة الكتاب، فقد أعدَّ المادة العلمية، وأدعو الدكتور محمد الرميحي أبو يوسف؛ ليتفضَّل لاستلام الدرع نيابة عن أبناء المرحوم.

ثم استأنف الدكتور سعد الزهراني حديثه قائلًا:

- بالتأكيد إن عامرًا أفضل من يتحدث عن الدكتور شملان رحمه الله.

عامر:

الدكتور شملان العيسى -رحمه الله- كان صديقًا قديمًا، عاصرته مدرسة السالمية، في المرحلة المتوسطة، انتقلنا بعدها إلى ثانوية الشويخ؛ كانت تلك الفترة بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٣م، كانت ثانوية الشويخ، كما يعرف الكويتيون، تحتوي على قسم داخلي، إلا أنني والدكتور شملان كنا نرجع البيت في نهاية كل يوم، وكنا نركب الحافلة من السالمية إلى الشويخ، لمسافة لا بأس بها، وقد كان معلومًا عن الدكتور شملان منذ صغره الظُّرفُ واللطافة، وكان سريع البديهة، وفي الوقت ذاته كان ذو مواقف.

في مرحلة الثانوية كانت الاتجاهات الناصرية هي السائدة والمتحكمة بنا كلنا، ويمكن القول الآن وبعد مراجعات كثيرة أن نقرر أن لم نكن على الفكرة السليمة، لأننا لم نقدر أهمية الحرية والديمقراطية والفكر التقدمي بشكل حقيقي وقتها، وبعدما أصبح الدكتور شملان أستاذًا في جامعة الكويت في العلوم السياسية؛ كانت له مواقف مهمة وجيدة، فقد كان يطرح أطروحات تتسم بالليبرالية، وكان ممن يطالبون بحقوق المرأة السياسية، ويُطالب بدور أكبر لها، وقد كان ذو قدرة على مناهضة الفكر الأصولي الإسلامي والإسلام السياسي، مما أحدث حواراتٍ عديدة مع الكثير من أطراف القوى الأصولية، وكان قادرًا دائمًا على مواجهتهم ودحض بعض أطروحاتهم، والأهم من ذلك عندما حدث الغزو الغاشم على الكويت سنة ١٩٩٠م، واتضحت مواقف العديد من القِوى السياسية العربية؛ سواء كانت قِوى للإسلام السياسي أو قِوى قومية أو قِوى يسارية.

كان للدكتور شملان مواقف قوية في مواجهة تلك القِوى، وكان في ذات الوقت يَحضر اجتماعات المؤتمر العربي الإسلامي وغيره، ويواجههم بقوة؛ وخصوصًا أن الكثير من هذه القوى أيَّدت احتلال العراق، وكانت مواقف واضحة التأييد، وحتى بعض القوى المحلية الكويتية والتي كانت محسوبة على هذه التيارات؛ وخصوصًا الإخوان المسلمين، الذين وقفوا مع صدام حسين، بشكل واضح، لدرجة أنهم قد توجهوا إلى واشنطن، وحاولوا إقناع السلطات الأمريكية بعدم التدخل، وأعتقد أن الدكتور شملان يستحق هذا التكريم، وأعتقد ولا بد أن تكون ذكراه واردة في أذهاننا في كل وقت، وشكرًا.

الدكتور سعد الزهراني:

شكرًا أخي عامر.

ما دمنا في التكريم، فيسعدني أن أقدم دِرعًا لسعادة الدكتور فهد العرابي؛ تقديرًا لجهوده في إقامة هذا المنتدى وتنظيمه وإخراجه بالشكل اللائق. والآن جاء الدور لأوراق العمل، وُيسعدني أن أقدم الزميل والصديق خالد الجابر مدير المشروع، فليتفضَّل بإلقاء كلمته، وقبل ذلك أحب أن نرحب بأستاذنا الفاضل الدكتور عبد العزيز الجلاد؛ لكون هذه المشاركة مميزة منه، والجميع هنا سعيدون بوجوده بيننا، فأهلًا وسهلًا بك.

الدكتور خالد الجابر:

شكرًا دكتور سعد، وشكرًا لجميع الحضور الذين أتوا اليوم من كل دول مجلس التعاون الخليجي، سعداء وخاصة أن قضية الثقافة وقضية مجتمع المعرفة تأخذ حيِّزًا كبيرًا، وأنا حقيقة قد أتيت بهديةٍ للدكتور فهد، فقد ذَكرَ أنني كنتُ بأمريكا، وذَكر أن لديه كتابًا عن أمريكا التي تُعلمنا الديموقراطية والعدل، فقد أَتيت لك بقُبعة «ترامب».

وقد طُلب مني أن أكتب كلمةً، وبالرغم من أني لا أحب أن أكتب كلماتٍ، إلا أنني التزمت وكتبت أربع صفحات، سأعرضها باختصار، وبشكل عام؛ لضيق الوقت، ربما عندما طرحنا الموضوع في البداية كنا نعرف أهميته، وهناك جدلية حقيقية بين الثقافة والتنمية، وخاصة في عالمنا الثالث؛ في عالمنا العربي؛ في عالمنا الإسلامي وفي الخليج طبعًا، نحن جزء من المنظومة التي نعيشها الآن، وعندنا تاريخ عريق، نعيش على ١٤٠٠ سنة من التراث، لكنا الآن لا زلنا نُعيد

طرح السؤال من جديد في كل مرحلة، ولا نستطيع أن نصل إلى حلول ولا زال السيناريو يتكرر، ولا زلنا نكرر مقولة رفاعة الطهطاوي الشهيرة: «لماذا تقدم الغرب وتخلفنا إلى اليوم؟» ولنكن منصفين، إن دول الخليج تحديدًا في المقارنة اليوم أفضل حالًا من الدول العربية الأخرى، وأصبح للتنمية الثقافية حضورٌ؛ سواء على مستوى هرمي أو على مستوى المؤسسات أو حتى على مستوى الأفراد. وسعداء بالمشاريع التي تخرج، وربما آخرها مشروع التلفزيون السعودي الآن، فهي مجهودات حقيقة تريد أن تعمل نوع من الربط مع لغتنا العربية ومع تاريخنا ومع حضارتنا.

لا أريد أن أطيل، إن هناك تحديات كبيرة نعيشها جميعًا، وعشناها أيضًا لما طرحنا مسألة الثقافة، وربما كانت الإشكالية الكبرى هو تعدد التعريفات، وقد نسمع أوراقًا كثيرة من الأوراق التي طرحت عن تعريف الثقافة، لكن التحدي الأكبر الذي أنا أشعر به هو: ما طبيعة الثقافة التي نريدها اليوم؟ وما هي طبيعة الوعي الذي نبنيه في المجتمع؟ إلى الآن لا توجد أيضًا عندنا تَصورات إلى مرحلة مُستقبلية بخصوص ذلك، لذلك حاولنا بقدر الإمكان أن نطرح هذه الإشكاليات اليوم، وربما سنتناولها في الجلسات الثلاث التي ستطرح، وسنبدأ من الجلسة الأولى، وسيكون الرئيس بها هو الدكتور محمد غانم الرميحي الذي كتب العديد من الكتب في الثقافة، وربما أشهر كتاب له «الخليج ليس نفطًا»، فقد كان من بدايات الاجتهادات التي تطرقت إلى ذلك الجانب، والتركيز على الخليج بالتحديد، وستكون الورقة الأولى من تقديم الدكتورة أمينة الحجري والأخ محمد الكواري.

وستكون الجلسة الثانية برئاسة الدكتور عبدالله القويز، وستقدم الورقة الثالثة من توفيق السيف، والرابعة من الدكتور حسن ندى، ثم نختتم بالجلسة الأخيرة بقيادة الدكتورة موضي الحمود، وفي الورقة الخامسة الدكتور يعقوب الكندري، والورقة السادسة الدكتور محمد السويدي من الإمارات العربية المتحدة، وشكرًا لهم جميعًا.

وحقيقة لقد قدموا الأوراق في الوقت المحدد، وسعداء بأن نسمع منهم لتكون هناك مناقشة، وشكرًا جزيلًا لكم.

الدكتور سعد الزهراني:

شكرًا دكتور خالد، والدكتور خالد يستحق منا الشكر الجزيل؛ لما بذله من جهد كبير في إدارة هذا المشروع، وفي اختيار الأوراق ومتابعة الأخوة الذين تفضَّلوا بكتابة الأوراق، فشكرًا جزيلًا

له، والآن ندعو الدكتور محمد الرميحي، رئيس الجلسة، تفضل! وأيضًا الدكتورة أمينة الحجري والأستاذ محمد الكواري، تفضلوا على الطاولة هنا!

الدكتور محمد الرميحي:

«أهلًا ومرحبًا بكم جميعًا، وأود أن أتناول بداية بعض النقاط التي تتعلق بملتقانا.

الثقافة وأهميتها:

الثقافة هي القاطرة التي تحرك المجتمع نحو التقدم، وقد شهد القرن الواحد والعشرون صراعًا ثقافيًا مكثفًا؛ حيث تحولت الثقافة إلى ساحة لتنافس الهويات وصراع الأفكار. الثقافات التي يتم الاستيلاء عليها أو تحريفها تؤدي إلى استعباد المجتمعات، بينما تعزز الثقافة الصحيحة من وعي الأفراد وتساهم في تطورهم الاجتماعي والاقتصادي. في دول الخليج، تتعدد الأنشطة الثقافية مثل معارض الكتب والمهرجانات السينمائية، ولكن يبقى السؤال المحوري هو: ما هي الثقافة؟ إذ يعتبر المصطلح غامضًا في اللغة العربية ويتطلب تحديدًا دقيقًا.

معنى الثقافة:

الثقافة في جوهريتها هي منهجية التفكير العلمي والعقلاني، الذي يدفع الفرد إلى النظر للأمور بعقل مفتوح، ويعترف أنه لا يعرف كل شيء ويظل مستعدًا للتعلم، المثقف هو من يتعامل مع المعرفة بروح مرنة، مستعدًا لتغيير وجهات نظره بناءً على معلومات جديدة، كما أن الثقافة ليست ثابتة؛ بل هي نسبية ومتغيرة حسب القيم المجتمعية، وقد تتبدل تبعًا للظروف الاجتماعية والاقتصادية، وهذا يعني أن الثقافة تتأثر بالزمان والمكان وتختلف من مجتمع لآخر؛ بل قد تختلف داخل المجتمع ذاته حسب مستويات التعليم والموروثات.

النشاط الثقافي مقابل الثقافة:

النشاط الثقافي هو مجرد إدارة الأعمال الثقافية مثل تنظيم المعارض والمهرجانات، بينما الثقافة الحقيقية هي عمل فردي قائم على القراءة الجادة والمعرفة العميقة، الأنشطة الثقافية لا تؤدي بالضرورة إلى الوعي الثقافي إذا كانت سطحية أو غرضها التعبئة السياسية أو الأيديولوجية، كما هو الحال في مفهوم «الثقافة الجماهيرية»، الثقافة العمودية هي القراءة المعمقة في مجالات متعددة بأسلوب علمي، بينما الثقافة الأفقية تقتصر على الظهور السطحي والآراء العاطفية.

في النهاية؛ الثقافة الحقيقية هي أداة تهدف إلى تحسين المجتمع وتقدم الإنسان،

ويجب أن تكون موجهة نحو الخير العام، مع التعاون بين المؤسسات الثقافية لتحقيق أهداف تنموية شاملة».

سأُعطي صاحب الورقة ما يُقارب ربع الساعة لتقديم الأفكار الرئيسية، ثم بعد ذلك الورقة التالية، ثم بعد ذلك النقاش، على أن يكون الغد للنقاش فحسب؛ سواء أكان نقاشًا بخصوص الأوراق أو في الأفكار العامة، وعندنا في هذه الدورة مجموعة من الأوراق الثرية، ولقد قرأتها، وقد حثَّ الأخ سعد الجميعَ أن يقرأوها مُسبقًا، ولو على سبيل أخذ فكرة سريعة عن الموضوع، وعندنا الأخت أمينة الحجري من عمان، وهي أكاديمية وقيادية مُتميزة، لها العديد من الأعمال الريادية؛ سواء في مجال التعليم أو في الاستراتيجيات أو في الثقافة. وكذلك عندنا زميلنا الأستاذ محمد الكواري من قطر وهو أيضًا من الباحثين المتميزين.

الدكتورة أمينة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، شكرًا سعادة الرئيس؛ بداية يسعدني التواجد اليوم معكم، وهذه الكوكبة مِن المثقفين والمفكرين والأدباء في هذه المدينة الجميلة، والذي جاء اختيار المكان مناسبًا لعنوان هذا اللقاء، فهذه المملكة تُمثل التحولات الحاصلة فيها علامةً فارقة على كافة الأصعدة؛ سواء سياسية أو ثقافية أو اجتماعية أو اقتصادية، وكذلك تشهد منطقة الخليج التغيرات الكبيرة التي يشهدها العالم كله، لذا أتى هذا المؤتمر ليناقش التحديات، ويُشكل فرصة سانحة لمناقشة أبرز التحديات التي تواجه المجتمع الخليجي، الذي تطبعه خصوصيات وخصائص جوهرية قد لا تنطبق على الكثير من التكتلات المجتمعية الأخرى.

ثم طرحت الدكتورة كلمتها والتي كانت تحت عنوان «آليات التأثير المعرفي في المجتمعات الخليجية، وإدارة التحوُّلات الاجتماعية».

وبعد ذلك جاءت الكلمة مع الأستاذ محمد الكواري، والتي جاءت تحت عنوان «تموضع المعرفة والثقافة؛ بين غايات التنمية وتحدِّيَّاتها»

وبعد إلقاء الكلمتين، فتح الدكتور محمد الرميحي النقاش، بعدما شكر وأثنى على المقالتين.

بدأ بالمداخلة الأولى الدكتور عبد العزيز الجلال:

شكرًا سعادة الرئيس، وبداية أودُّ أن أعبر عن سعادتي لحضور المنتدى بعد طول غياب، نظرًا لظروف صحية كنتُ أعاني منها، والحمد لله أنني قد شفيت تمامًا، وسعدت بحضور هذا المنتدى عندما عُقد في الرياض بالتعاون مع مركز أسبار، والشكر لإدارة المنتدى والشكر لإدارة أسبار على إقامة هذه الندوة، وملاحظاتي على الورقتين بما يلي:

أولًا؛ تفضَّلت الدكتورة أمينة وتكلمت عن دَور القرار السياسي في التغيير الاجتماعي. في الحقيقة في منطقتنا لا تنقصنا الأفكارُ ولا تنقصنا المقترحات، والمنتدى قد قدَّم عددًا من الأوراق والمقترحات المستنيرة، التي لم تساعد الإرادةُ السياسية بتبنِّيها، ولكن سيحدث التغيير فعليًّا إذا وُجِدت الأفكار القيادية من المثقفين ومن قادة الفكر ثم حدث تبني لتلك الأفكار من قِبل الإرادة السياسية، وأذكِّر بمثال السعودية عندما قرر الملك فيصل فتح مدارس للبنات، وجد معارضة قوية ممن يُسمَّون برجال الدِّين، وهم بعيدون عن الدِّين مع الأسف، لقد سبَّبوا لنا التخلف الفِكري المتلبِّس باسم الدين، فعندما قرر الملك فيصل تعليم البنات واجه معارضة شديدة، ثم قال للناس: «من يريد تعليم بناته فسوف يتعلمنَ، ومن لا يريد تعليمهم فهو حر». وفي عصرنا الحاضر، عندما جاء الملك سلمان ووَليُّ عهده، ثم قاما بالتغيير الاجتماعي والسياسي، لم نصل إلى مستوى التطور السياسي الذي نرغبه جميعًا، بحيث تكون فيه المشاركة من الشعب، ولي ملاحظة على موضوع تمكين المرأة؛ أخشى أن ينقلب تمكين المرأة إلى تسلط المرأة، وهذا ما نشاهده في مجتمعاتنا الآن؛ من عدم رغبة بالزواج، وعدم رغبة في الإنجاب، وعدم الرغبة بالالتزام في الزواج؛ وتلك مصيبة أصبحت تحل ببلدنا مع الأسف، وشكرًا جزيلًا.

الدكتور إبراهيم البعيز:

بسم الله الرحمن الرحيم، أسعد الله صباحكم بكل خير، وأهلًا وسهلًا بضيوفنا من خارج الرياض ومن خارج المملكة، أعتقد وأزعم بأنني الوحيد في هذه الجلسة ممن يجمع التجربة بين منتدى التنمية الخليجي ومركز أسبار، ولا يسعني في هذه المناسبة إلا أن أشكر شخصين يشاركوني هذه الطاولة اليوم سعادة الدكتور عبد العزيز الجلال الذي عرفني بمنتدى التنمية قبل ثلاثين عامًا،

والدكتور فهد الحارثي الذي ألحقني بملتقى أسبار قبل عشر سنوات تقريبًا.

أعتقد أنه من التجربة في هاتين المؤسستين؛ أن الذي يجمعهما هو خروجهما عن المألوف واستطاعتهما أن يستثمرا ما هو متاح، فقد استطاع منتدى التنمية أن يستثمر الرغبة لدى أبناء وبنات دول مجلس التعاون في أن يشاركوا هموم التنمية والبحث عن حلول لها، وأنا أعتقد أنه على مدى الأربعين سنة التي مضت أنهم قد أنجزوا شيئًا لم تستطع المؤسسات الحكومية أن تُنجزه، وقد سبق ودرستُ المؤسسات الثقافية المشتركة بين دول مجلس التعاون ووجدتُ أنها كلها باءت بالفشل، باستثناء واحد منها، وهو برنامج «سلامتك»، ونعتقد أن منتدى التنمية الخليجي هو الوحيد الذي نجح، وذلك باستثماره لهذه الرغبة الصادقة بين أبناء وبنات دول مجلس التهاون.

والجانب الثاني، عندما نأتي إلى مركز أسبار، أعتقد أنه استطاع أن يستثمر التقنية، وبالتحديد تطبيق الواتساب، في أنه استطاع خلال السنوات العشر التي مضت أن ينتج (١٢٢) كتابًا، تتناول كلها التنمية بكافة أبعادها، وأعتقد أن قضية الاستكانة لا مبرر لها، فلا بد من السعي للتنمية، ولدينا مثالان ناجحان وهما منتدى التنمية ومركز أسبار، وتحياتي للجميع.

الدكتور خالد الجابر:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرًا جزيلًا رئيس الجلسة، وشكرًا منتدى التنمية الخليجي، وشكرًا ملتقى أسبار على تنظيم هذا اللقاء، لقد سبق لي حضور أكثر من لقاءٍ لمنتدى التنمية الخليجي، وكم كنت معجبًا بكل الأوراق التي طُرحت، وكنتُ أحاول أن أكون مُقلِقًا في طرح الأسئلة، وبداية فإني أفضل استنباط الحقائق عن طريق تعدد الأسئلة، وكذلك فإن الدكتور أمينة تؤكد بعضَ القضايا بالسؤال «هل».

إنَّ المنتدى يتناول قضيتين أساسيتين؛ التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتوازن بينهما، ولقد تطورت أوروبا وقد بدأ الاقتصاد والاجتماع وعلم النفس في التشكُّل ككُتلة واحدة، وصارت الأمور تتخذ نظريات مختلفة؛ كالنظرية الكلاسيكية في الاقتصاد، ونظرية الدفع القوي، ونظريات هيرشمان «التوازن وغير التوازن»، وكلها نظريات اقتصادية.

وعلى الجانب الآخر ظهر تيار من العلماء يرفضون تلك النهضة الاقتصادية، بحجة أن الاقتصاد قد أثَّر على البنية الاجتماعية والثقافية في هذا الجانب.

هل يمكن أن تتحقق لدينا تنمية باتجاه واحد أو في مسار واحد؟ أم يجب أن يكون هناك توازن بين الجانبين ؟ أنا أؤكدها من تجارب الدول كلها، وعندي اطلاع على تجربة الصين القديمة، والتي كانت بنظام اشتراكي، ثم ألغته، وبدأت بنظرية جديدة، اهتمت بالجانب الثقافي والاجتماعي للمجتمع الصيني، ودمجته بجانب التربية الاقتصادية.

هل تستمر التنمية الاقتصادية إذا أَهمَلت الجانب الاجتماعي؟ أتوقع أنها ستحقق نجاحات على المدى القريب والمتوسط، لكن ثُباتها ورسوخها حتمًا في التنمية الاجتماعية.

ولقد رأينا في دول الخليج الاهتمام بالجانب الاقتصادي وإهمال بالجانب الاجتماعي؛ قد أفرز مشكلات متعددة، أثَّرت على النمو الاقتصادي، وبالتالي أصبحنا أحيانًا نعالج القضايا الاجتماعية أو نعالج القضايا الاقتصادية.

لدينا في الخليج كفاءات، لكنهم لا يستغلون منصات التواصل الاجتماعي ولا يستغلون وسائل عديدة، ينتظرون من يدعوهم، لكن دورنا أن يكون لنا مكان في كل منصة وأن يكون لنا حضور، شكرًا لكم.

الدكتور أحمد المحيميد:

خالص الشكر لكم جميعًا، وأهلًا وسهلًا بضيوفنا من خارج الرياض، وشكرًا للدكتور فهد العرابي الحارثي، ومركز أسبار على تنظيم هذا المنتدى.

شكرًا لكم على طرح مثل هذه الأفكار وهذه الأوراق، وأعتقد أن هناك حقيقة غائبة عنَّا وعن الملتقى، وكنت أتمنى لو تم مناقشتها، وهي الحرب الخفية الناعمة بين الشعوب الخليجية في مواقع التواصل الاجتماعي، مؤخرًا لاحظنا حربًا غير صحية؛ بين المواطنين بعضهم البعض في مواقع التواصل، وكم أتمنى أن لو كان هناك قانون عام، على غرار القوانين الأخرى مثل الأحوال الشخصية لدول مجلس التعاون للحماية الفكرية وحماية هذه الشعوب وهذه المناطق.

النقطة الأخيرة؛ أين الشباب والفتيات من مثل هذه المنتديات؟ وشكرًا لكم.

الدكتور محمد الرميحي:

شكرًا أخي أحمد، وأعتقد أن النقطة التي ذكرتها في غاية الأهمية، ولكن لا أعتقد أننا نحتاج إلى

قانون، بقدر حاجتنا إلى مناحٍ ثقافية إذا صح التعبير.

الأستاذ محمد المعجل:

في البداية أشكر منتدى التنمية الخليجي، وأشكر مركز أسبار؛ على تنظيم المنتدى، وعندي نقطتان رئيسيتان؛ النقطة الأولى: ذكرَتْها الدكتورة أمينة، وهي عبارة عن الهُوية، والهوية بالنسبة لنا في الخليج شِبه مفقودة، وأعتقد أنه ينبغي أن يكون هناك نوع من البرامج والمؤتمرات للتعريف بالهُوية الخليجية، هل نحن دون الهُوية العالمية؟ لأن هناك هوية عالمية وهوية خليجية وهوية وطنية؛ حتى لا يكون هناك شكل هلامي ولا ندري ما نحن، يمكن أن نتميَّز نحن في الخليج «بالدشداشة والشماغ والغترة»وأنواع الطعام المختلف عن غيرنا؛ لكن بشكل عام ما عندنا شيء أو «سمت» واضح، أعتقد لو أن منتدى الخليج ومركز أسبار يعملون برنامجًا قويًّا ومؤتمرًا ولو مرة واحدة على الأقل، لكي يُركز على الهوية الخليجية، فما زالت الهوية الخليجية غير واضحة.

النقطة الثانية وهي التي ذكرها الدكتور محمد بالنسبة للتنمية وهي ثلاثة فروع؛ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذه المعادلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ما زالت كل واحدة تغلب الثانية، وقد ذكر الدكتور خالد ذلك بعض الشيء، فأحيانا قد يكون الجانب الاقتصادي مؤثرًا، وقد لاحظنا في الخليج في السنوات السابقة أن الجانب الاقتصادي أقوى من الجانب الاجتماعي، فكان الاجتماعي مهملًا، فضاع قليلًا، وهكذا الجانب الثقافي حتى أوشك أن يندثر تمامًا، ولو عُقد نفس المؤتمر لبيان كيف نحافظ على هذه الفروع الثلاثة في تنمية مستدامة للاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وألا يكون السعي لتمنيةٍ واحدة في جانب واحد على حساب الجوانب الأخرى، وشكرًا.

السيدة ابتسام الدلال:

شكرًا جزيلًا! لاحظت خلال هذا الطرح أن التركيز كان أكثر على موضوع المنظومة الخليجية والهوية الخليجية، وكأننا بدأنا ننفصل عن المنظومة العربية شيئًا فشيئًا، والتي هي المنظومة الأم، وأعتقد أنه يجب أن يكون هناك نوع من التواصل لتكوين سلسلة متكاملة، فنحن جزء من الهوية العربية، وصحيح أننا الآن في الوطن العربي في مرحلة من التداعي، ولكن أصبح لزامًا علينا في الخليج أن نُركز على هذا الموضوع، وأن ننتقل إلى منطقة وفضاء أرحب بالنسبة إلى هويتنا،

وبالنسبة كذلك إلى ثقافتنا، وألا ننسى أن الدول العربية الأخرى مؤثرة، ونحن كذلك نتأثر بها، وهي أيضًا تتأثر بنا. وشكرًا جزيلًا.

السيدة مشاعل العتيبي:

شكرًا جزيلًا لكم جميعًا، وتعليقي للدكتورة أمينة: أحلتي القضية إلى النُّخب، وأنا –بشكل شخصي- لا أعتقد بوجود نُخب ثقافية، فربما هي أحزاب تتناقل كرة السلطة الثقافية فقط أو مجموعات، ولكل مجموعة مرحلتها وتاريخها، وإحالة القدرة للتحول الثقافي إلى النخبة الثقافية ظُلم لجهود هذه الجماعات والأحزاب.

السؤال الثاني للأستاذ محمد: ذكرتَ وربما اشتبه عليَّ أن الثقافة خدمة تقدمها الدول إلى شعوبها، على أي أساس اتخذت هذا الحكم بأن الثقافة خدمة تُقدم للشعوب؟ وشكرًا.

الدكتور توفيق السيف:

أريد أن أتفق مع أخي الأستاذ محمد المعجل في نقاشه حول موضوع الهوية الذي تفضَّلتْ به الدكتورة أمينة بطرحه، ونحن نتكلم عن هُوية خليجية؛ هل عندنا هُوية مُنجَزة فعلًا أم هي هوية في حالة تحوُّلٍ؟ الحقيقة أنَّ حديثها كله كان يدور حول الهوية في حالة التحول، أو لنقل في السعي نحو التكامل، ولا سيما في ظل الثورة الرقمية الجديدة، لكن من جهة ثانية، هي تتحدث عن هوية خليجية كما لو كانت شيء صلب، وأتفق أيضًا مع الدكتورة ابتسام التي قالت ماذا تعني هُوية؟ وهذا أقوله على خلفية موضوع المنتدى، نحن نتكلم عن الثقافة والتنمية، فأين نضع شيئًا اسمه «الهوية الخليجية»؟ هل نضعه في الثقافة أو في الاقتصاد أو نقول نحن نريد أن نصنعه أو مثلًا على فكرة الهويات المتخيَّلة؛ أي نريد أن نصنع شيئًا للمستقبل؟ وشكرًا.

الدكتور زياد إدريس:

شكرًا جزيلًا وشكرًا للمنتدى وأسبار، وبالتأكيد فإن وصول المنتدى إلى الرياض يؤكد على التحولات التي أحدثتها رؤية ٢٠٣٠.

أعجبني كثيرًا مصطلح العمالة الناعمة الذي ذكرته الدكتورة أمينة، ولكن أود أن ننتبه إلى قضية

نكررها «القوة الناعمة؛ القوة الناعمة»، لقد صار هناك قوة صلبة وهناك قوة حادة، وبالتالي ينبغي أن نفطن إلى هذه التفاصيل.

النقطة الثانية هي الهوية؛ ونحن ما زلنا نتَّكلُ على أشياء قبل عشر أو عشرين سنة وهي قضية الهُوية الخليجية، والآن يوجد قلق عالمي بشأن الهُوية الإنسانية نفسها، سابقًا كنا نقول أن الغرب يُهدد هُويَّتَنا، والآن الغرب نفسهم المحافظين أو على الأقل الكلاسيكيين يخشون هذا التلاعب بالهُوية؛ الهوية والجنسية والجندرية والشذوذ الجنسي وغيرها، بالتالي ينبغي أن نُغيِّرَ في أدواتنا محافظةً على هُويتنا، وينبغي أن نفطن أولًا إلى أن نحافظ على هُويتنا الإنسانية، ثم بعد ذلك نفكر في قضية الهوية الخليجية أو الهوية العربية والحفاظ على اللغة العربية والعادات والتقاليد والأزياء الوطنية، فعندنا في الدرجة الأولى المحافظة على الهويات الأساسية التي ورثتها البشرية طوال قرون سابقة والآن أصبحت مُهددة. وشكرًا.

الدكتور خالد العواد:

شكرًا لكلِّ من نظَّم هذا اللقاء، ونحن نعتقد أن هناك حاجة ماسَّة إلى التعاطي مع مثل هذه الموضوعات؛ خاصة ودولنا الآن تتَّجه بقوة شديدة إلى التنمية الاقتصادية، وهذا حق يجبُ أن يُمارس، ونحن بقدر ما نُعاني من بعض التأخر في الجوانب الثقافية والاجتماعية أيضًا نعاني من تأخر في الجوانب الاقتصادية، لكن السؤال المطروح هو؛ كيف نُوجِد هذه التركيبة المتناغمة بين الثقافة والاقتصاد؟ الإشكال الآن الذي ألاحظه ليته يكون اقتصادًا بالمعنى الحرفي، لقد بدأت دولنا تنحو نحو ما يُسمى «بالأَمْوَلة»؛ أمولة هذه الدول (Financialization) لهذه المجتمعات، فأصبح المال هو الأساس.

والتنمية الاقتصادية تختلف عن النمو الاقتصادي؛ فالنمو الاقتصادي يتم عبر عملية نماء أو زيادة هذا المال بشكل أو بآخر، لكن التنمية لا بد أن تأخذ في حسبانها الأبعاد الأخرى مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الثقافية، والذي أتمناه حقيقة أن ننزل قليلًا على واقعنا في دول الخليج، ونحاول أن نحرِّرَ هذه المصطلحات، تم طرح معرفةٍ وثقافةٍ وتنميةٍ، فهذه مصطلحات مُلتبسة إلى الآن.

عندما تُحدِّثُ الناس عن الثقافة سيعطونك تعريفًا ليس تعريفها في تقديري العِلمي، لكنَّ أبسط تعريف في تقديري أنها طريقة الحياة، وأبسط تعريف فيما أرى للثقافة هو أسلوب حياة أو طريقة حياة (Way of living).

وبالتالي فإن مجتمعنا يختلف عن عشرين سنة وعن ثلاثين سنة مضت، لكن لا بد من استحضار كافة العناصر التاريخية والثقافية والاجتماعية، ومحاولة وضعها في الوعاء الحقيقي، لذلك يمكن أن نكون واقعيين وقريبين لواقعنا في دول الخليج.

لا أرى أن هناك تعاطي لتعريف هذه الشخصية الخليجية وما هي أبعادها وتكوينها وتاريخها ولغتها، والآن اللغة في خطر شديد، واللغة هي وعاء ثقافة.

بالتأكيد لن تكون هناك شخصية واحدة لها حدود قاطعة، ولكن لا بد لها من تحرير. شكرًا جزيلًا.

الدكتور سعد البازعي:

شكرًا سعادة الرئيس! معظم النقاط التي كنت سأطرحها قد طرحها الزملاء، أريد أن أعقب أو أضيف إلى بعض ما طُرح فيما يتعلق بالهُوية، باعتقادي أنَّ طرح مفهوم المجتمع الخليجي أو الشخصية الخليجية فيه قدر كبير من الاختزال للتكوينات المختلفة للمنطقة، فهناك الجزيرة العربية، وهناك المنطقة الغربية والمنطقة الجنوبية؛ الجزيرة العربية أكثر تنوعًا من أن تُختزل في كلمة واحدة، وهذا ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، الجزيرة العربية بأبعادها المختلفة لا يستطيع مفهوم الخليج أن يجمع شمال الجزيرة العربية وغربها وجنوبها، وعِلميًّا لا يستطيع، وأعتقد أن الباحثين الذين يُركزون على هذا المفهوم سينتهون إلى اختزال النتائج في نهاية الأمر، وسينظرون إلى القواسم المشتركة بين مجموعات صغيرة في المنطقة ويتناسون مناطق أخرى، لا تنسجم مع هذه القواسم المشتركة، وهذا فيه ابتسار عِلمي ومعرفي.

كنت سأشير إلى مسألة الشباب، ولكن يبدو لي أنها الآن انتهت، الموضوع مهم فعلًا أن تكون هناك فئة الشباب، والشباب أعتقد أنهم ربما أقل من ثلاثين عامًا، وقد يكون هناك تعريف متفق عليه، وألا ينتظر المنتدى مبادرة هؤلاء، وإنما أن يتم دعوة فئات منهم ممن يتوسَّم فيهم القدرة على المشاركة، وسيضيف هذا صوت مختلف، وسيربط الأجيال بعضها ببعض.

النقطة الثالثة والأخيرة هي أنني أقترح على المنتدى أن يستضيف مُتحدثًا من خارج المنطقة؛ متحدثٌ رئيسيٌّ يضيف زاوية مختلفة ورؤية من خارج المنطقة ترينا أنفسنا من بعيد، وأن يكون هذا المتحدث مُتخصصًا في شؤون المنطقة وعارف بها، وقد يكون غربيًّا أوروبيًّا أو يابانيًّا أو صينيًّا، ولكن له باع في الدراسات المتعلقة بالمنطقة، وقد يكون باحثًا عربيًّا مَعنيًا

بهذا الموضوع، وأعتقد أن هذا سيفتح المجال ويخفف من انغلاقنا على بعضنا، لا نسمع إلا وجهات نظرنا فقط، هذا ما أردته وشكرًا.

الدكتور محمد الرميحي:

شكرًا دكتور سعد، وأعتقد أن وجهة نظرك -خاصة في دعوة متحدث- كنَّا في مجلس الإدارة قد تحدثنا في هذا الموضوع.

وبالمناسبة؛ كيف ننظر إلى أنفسنا؟ وكيف ينظر الآخرون إلينا؟ أُذكِّر إخواني وأخواتي وأصدقائي بوجهة نظر زعيم الشعر العربي الحديث نزار القباني، فنزار قباني يُسمينا «أهل الكاز، ذوي الملابس الفضفاضة، والوجوه المملوءة جدري». مشكورون، هكذا ينظرون إلينا.

الدكتورة بهية حديثها:

شكرًا سعادة الرئيس، والشكر موصول إلى منتدى التنمية الخليجي ومركز أسبار على اختيار هذا الموضوع الهام، الذي يتوافق مع الظروف الحالية لمجتمعاتنا، والشكر أيضًا إلى الباحثين على الورقتين الثريتين.

في الواقع قرأتهما بإمعان، وعندي كثير من الملاحظات، ولكن الوقت لا يتسع لكل ذلك، لكن أحببت أن أسأل الدكتورة أمينة عن موضوع الهجرة؛ هل تعتقدين أن موضوع الهجرة أصبح من القُوة في منطقة الخليج؛ بحيث يُهدد أو يُساهم في تغيير ثقافة المجتمع؟ خاصة وأن موضوع الهجرة يتفاوت، وكمية الهجرة تتفاوت بين بلد وآخر، ويجب أن نفرق بين الوافد والمهاجر، وهذه قضية مطروحة حتى في الدول الغربية بكثرة.

هناك الوافدون الذين يأتون لفترة مؤقتة والمهاجرون الذين يقيمون في البلد، فهل الهجرة تشكل فعلًا قضية ومشكلة في دول الخليج؟ هذه واحدة.

أيضًا عندما نتكلم عن منطقة الخليج لا بد أن نرى الفوارق، كيف نعرِّف الهوية الخليجية مع اختلاف مجتمعات الخليج في كثير من الأمور؟ هذه نقطة.

ونقطة بالنسبة للمرأة، دائمًا نتكلم ونقول «أخذت المرأة اليوم في دول الخليج مكانتها»، لا؛ غير صحيح، هذا الكلام مغلوط، صحيح أن المرأة الآن تجدينها هنا وهناك، ولكن لم تصل

المرأة في منطقة الخليج إلى المستوى الذي تُعيَّن فيه، بغض النظر عن كونها امرأة.

الأمر الآخر هو قضية الهوية؛ قضية الهوية في دول الخليج ترتبط إلى حد كبير بمنظومة التعليم، واليوم دخل التعليم الخاص الذي غيَّر كل مفاهيم التعليم في المنطقة؛ بحيث إننا اليوم نرى الشباب حين يتكلمون أكثر من لغة ولا يعرفون اللغة العربية، ويتفاخرون، فكيف يتمسك بثقافته وهويته إذا كان لا يجيد لغته التي هي أساس الثقافة عندما نتكلم عن الثقافة؟ وهذه نقطة.

النقطة أخرى؛ قرأت في الأوراق ولا أعرف أي ورقة منهما، قالت أنه يجب ألا نربط بين سوق العمل والثقافة والتعليم، وأعتقد أن هذه نقطة يجب أن نقف عندها، إذ أن سوق العمل اليوم يتطلَّب تخصصات مُعينة، ويتطلب معرفة باللغة الإنجليزية بالذات في منطقة الخليج، ولذلك نلاحظ أن خريجي العلوم الإنسانية يُواجهون صعوبة في إيجاد وظائف لهم في سوق العمل، ونجد أن أكثر خريجي العلوم الإنسانية يتجهون إلى التعليم، وهو ليس حبًّا في أن يكونوا معلمين، وإنما لأن التعليم أصبح مهنةً لمن لا مهنة له، وهذه قضية خطيرة، وهذا يساهم في الهبوط بمستوى التعليم عندنا.

الأستاذ عبد الله بشارة:

سأتكلم عن موضوع الهوية، وهذا موضوع عاصرناه، وهو سبب أساسي في قيام مجلس التعاون والرؤساء؛ مفهوم الهوية.

الهوية عبارة عن مجموعة من القيم، وهذه القيم هي الأعمدة للشرعية التاريخية الخليجية، والشرعية التاريخية الخليجية تضمُّ ستَّ دول قائمة على شَرعية متوارثة في التجمع والحوار واللقاءات والوحدة (Social political oneness)، التي نسميها الوحدة والتماسك.

والهوية معناها الشخصية، ومعناها الكيان الخليجي، ومعناها التسلسل التاريخي الخليجي، وقد بحثناها حتى في الأمانة في الأمم المتحدة، فالخليجيون خاصة بعد سنة ٧٣ والمقاطعة على الولايات المتحدة والنفط؛ صار الخليجيون هدفًا للاستخفاف، وقد استشعر مجلس التعاون ذلك، والتآمر العربي على الخليج والتآمر الإيراني على دول الخليج منذ زمن، وقد شعرنا بذلك عند قيام مجلس التعاون، وهو أحد المسببات لقيام مجلس التعاون.

السيدة هند الخليفة:

شكرًا سعادة الرئيس، أسعد الله صباحكم جميعًا ونرحب بضيوفنا الكرام، ونشكر إدارة المنتدى؛ لأن هذا المنتدى وهذه اللقاءات العلمية هامة في الترابط والعمل المشترك بين دول الخليج، وأعتقد أنها أساس التحرك نحو تنمية حقيقية لهذه المنطقة.

الأوراق التي طُرحت والنقاش الذي طُرح كان يدور من وجهة نظري حول إدارة التغيير في هذه المرحلة السريعة التغيُّر، والتغيُّر الرقمي بالتحديد، وكان القلق، حول موضوع الهوية وحول موضوع تمكين الشباب وتمكين المرأة؛ هذه مسائل أساسية مرتبطة بالمجتمع الخليجي بشكل عام، ولكن إذا نظرنا إلى إدارة هذا التغيير نجد أن القرار السياسي والتشريعات والقوانين قد قطعت شوطًا في هذا المجال، ويأتي الآن الجانب الاجتماعي والتغيير الاجتماعي وإدارة هذا التغيير، قد يكون التوازن في نهج التنمية الاقتصادي هو التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية، كذلك هو أحد الركائز الهامة في هذه المرحلة، باختصار ما أريد أن أقوله أن ما حدث هو ثورة في التغيير الاجتماعي، كما هي ثورة رقمية، لذلك نجد أن التعامل مع الشباب وتمكينهم وكذلك مع المرأة؛ نجد أن هناك إشكالات كثيرة تتطلب أن يكون هناك منهجية مختلفة عن الموروث الموجود في التعامل مع هذه الفئات، وأيضًا الحذر من إشكالية؛ هل نريد تحديثًا أم تجريدًا؟ هل نريد أن نتجرد من هويتنا؟ هل نريد أن نتجرد من القِيم أم نريد من التنمية أن تكون متوازنة بين هويتنا وبين الأصالة الموجودة في هذه المجتمعات وبين القِيم والتغيرات السريعة؟

من الجائز أن نعرف جميعًا مقومات الهوية؛ إنها الدِّين واللُّغة والتاريخ والثقافة والقِيم، أنا لست مع العمل المكثف على النظر حول الهوية الخليجية، وإنما نحتاج إلى حلول عملية تقوم على التكامل والشراكة بين الدول الخليجية، وتوازن بين نهج الاقتدار للشباب والمرأة وبين القيم والتراث، وأصالة وثقافة هذه المنطقة. وشكرًا.

الدكتور قيس حديثه:

شكرًا سعادة الرئيس، والشكر موصول للدكتورة أمينة والأخ محمد، مشكلتي تحديدًا مع ورقة الدكتورة أمينة؛ لأنها نظرت إلى المجتمعات الخليجية بأفضل حالاتها، بأن تحدثت عن مواقع التواصل الاجتماعي، أعتقد أن حقيقة الأمر أنَّ مواقع التواصل الاجتماعي في أفضل حالات المجتمعات الخليجية تحثُّ على الحديث عن الرياضة، وهل كرستيانو أفضل من ميسي؟

والأمر كذلك.

أعتقد أنَّ لدينا مشكلة حقيقية، ولا أريد أن أبدو كمن يحمل السُّلم بالعرض، ولكن حقيقة الوضع أن أمورنا في دول مجلس التعاون ليست دائمًا على ما يرام، إبان الأزمة الخليجية الخليجية، أو لنقل التباين الخليجي الخليجي حتى نلطفَ الكلمات، أرى أنه قد ظهرت لدينا لغة متوحشة كثيرًا وطعن في الأعراض، حتى وصلنا إلى حد لا يطاق، وأعتقد أن مواقع التواصل الاجتماعي تبدو بصورة مُغايرة لتلك التي ذكرتِها في ورقتِك، وأقدر أيَّ ورقة تُقدم على اعتبار أنها جهد يطمحُ إلى الأفضل، ولكن أرى أنها مشكلة كبيرة أن نستمرَّ بالحديث حول مجتمعاتنا بأفضل حالاتها.

مَن في هذه القاعة يستطيعُ أن يضمن أن ليس هناك تباين خليجي قادم، حتى نكون كمواطنين لسنا قطع مدفعية لأنظمتنا الحاكمة؟

إذا أردنا أن نكون أكثر عقلانية وأكثر طرحًا واقعيًّا للموضوع أن نخلقَ مُواطنًا مُستنيرًا يستطيع أن يستقلَّ برأيه عن رأي حكومته، ولا أدعو للتمرد، فأنا ابن الكويت وأتبع نظامي الحاكم، ولكن المشكلة في أننا نستمر في هذا الطرح الطيب؛ الذي يقول: «الزين عندنا والشين حوالينا».

كل ما أرجوه إذا أردنا أن نطلق على أنفسنا «نُخَبًا» أن نطرح المواضيع كما هي، وأن ننظر إلى مجتمعاتنا في أسوأ حالاتها وأفضل حالاتها.

كلُّ ما أريد قولَه أنَّ النُّخب عليها طرح المواضيع بمسؤولية وتحفظ، ومراعاة الأصول والعادات والتقاليد.

الأستاذ يوسف الجاسم:

شكرًا الأخ الرئيس، بتقديري أنَّ موضوع التنمية في دول الخليج متباين من دولة إلى دولة أخرى، حسب ظروف الدولة.

نحن بالكويت مع الأسف في وسط ثنائية الديمقراطية والتنمية، أو التنمية والديمقراطية، ومقارنة بتحقيق دول الخليج الخمس الأخرى معدلات ناهضة وواضحة في مواضيع التنمية، نحن في المؤخرة.

وما أقوله فيما يتعلق بورقة الدكتورة؛ أنه ليس بتقديري بالثقافة والمعرفة تتم التنمية، نحن نواجه في الكويت بالرغم من إرثنا الكبير في التنمية الاجتماعية وفي الثقافة منذ الأربعينيات ومنذ الخمسينيات، إلا أننا في معدلات التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والتنمية التعليمية

وسواها مع الأسف أرى أننا نتقهقر.

هناك أربعة أعداء للتنمية يجب أن نعي لها، ويمكن أن نفرد لها منتدى؛ ما هي عراقيل التنمية؟ بتقديري نحن نعاني في الكويت كتجربة من أربع مشاكل أو إشكاليات تعرقل التنمية، وأعتقد أنه على دول الخليج أن تنتبه إلى هذا الموضوع، نحن نعاني من الفساد بكل أشكاله؛ الفساد المالي والفساد الإداري والفساد الأخلاقي الذي يتمثل في اللجوء للرشاوى وغيرها، وأنتم تتابعون الأخبار مع الأسف.

نعاني من البيروقراطية بشكل شديد ونعاني من الفكر المتشدد الديني والاجتماعي ونعاني من القبلية والشعبوية والطائفية في اتخاذ القرارات؛ وتنعكس كلها على اتخاذ القرارات. نعاني أيضًا من عدم الاستقرار السياسي، وهناك تصادم بين الحكومة والمجلس، فليس بالثقافة والمعرفة فقط تتحقق التنمية وعلينا أن ننتبه إلى مثل هذه الإشكاليات. شكرًا.

الأستاذ عامر:

استطرادًا لما ذكره الدكتور عبد العزيز جلال فيما يتعلق بتكوين الأسرة؛ أعتقد أن التطورات في مختلف المجتمعات الإنسانية حصل فيها عزوف عن الزواج، وتعطيل لعملية الإنجاب أو عدم الإنجاب، وهذا قد حصل في المجتمعات كالمجتمع الأمريكي، والمجتمعات الأوروبية قد تغيرت على مدى السنوات، وهذا نتيجة للتطورات التِّقنية والتطورات الاقتصادية، وهذا شيء معقول لأننا أيضًا لا بدَّ أن نأخذ في الاعتبار أن توقُّعات المستهلك (Consumer Expectation) تتغير مع التغيرات الاقتصادية والمعيشية، أتصور أنَّ هذا يجب ألا يكون مصدرَ قلق، وقد يكون مفيدًا في مراحل معينة.

النقطة الثانية تتعلق بالمسألة في أطروحة الدكتورة أمينة؛ نحن كمجتمعات خليجية، وسوق العمل هنا يعتمد على الوافدين بشكل كبير؛ هل هناك قياس لدرجة التفاعل بين الوافدين والمواطنين؛ سواء كان على المستوى الاقتصادي أو المستوى الاجتماعي؟

القضية الأخرى التي تتعلق بالهوية التي طرحها الأستاذ محمد الكواري؛ أعتقد أن الاستاذ محمد اشتغل في مؤسسات تعتني بالصناعة ويعرف طبيعة الأوضاع، والاقتصاديات الخليجية، كما تعرف هي اقتصاديات ريعية، والفلسفة الريعية هي التي تحكم على النشاط الاقتصادي، هذه الفلسفة أوجدت عُزوفًا من الكثير من المواطنين عن تقلُّد أو تبوُّء مِهَنٍ مُعينة، وأيضًا إن

موضوع التعليم المهني مُهمَل في دول الخليج بشكل كبير، وعَطَّلَ مساهمة العمالة الوطنية في قوة العمل، إضافة لذلك، فإن هناك قضية أخرى تتعلق بالهوية هي أن هناك هويات ضيقة في مختلف المجتمعات الخليجية، مثل الهوية القبلية والهوية الطائفية، وهذه تؤثر على تكوين هوية وطنية حقيقية، وهذه أيضًا لها علاقة بطبيعة الاقتصاد وطبيعة التعليم، والمسائل التي تتعلق بالنشأة التربوية في المجتمعات الخليجية.

الدكتور عبد العزيز جلال:

شكرًا سعادة الرئيس، في الواقع عندي ملاحظتان؛ واحدة على ما أبداه الأستاذ المحيميد، فقد تكلم عن التنابز في وسائل التواصل الاجتماعي بين الشعوب العربية ودول الخليج، وأعتقد أن هذا كله من فعل الاستخبارات والموساد، ويجب ألا ننخدع في هذا، الشيء الثاني؛ لا ننسى مخطط برنارد لويس لتقسيم المنطقة العربية ونشر الطائفية ونثر الفتن، ونثر القبائل، وصولًا إلى تقسيم الدول العربية، خدمة لتوسُّع إسرائيل التي تطمح إلى احتلال سوريا ولبنان والأردن والعراق، وأجزاء من السعودية وأجزاء من مصر، ويجب أن نكون على وعيٍ.

كذلك ملاحظة الأخت الدلال على التناقض بين ما يسمى تركيزنا على الهوية الخليجية، هل هذا يعتبر انسلاخًا عن هويتنا العربية؟ لا؛ لا يتعبر انسلاخًا، ويجب أن نعزز وحدتنا فيما بين دول الخليج وتعاونًا مع الدول العربية. وشكرًا جزيلًا.

الدكتور محمد بوحليقة:

بداية أود أن أشكر الدكتورة أمينة، وقد تعبت وقرأت الورقة وسهرت عليها،ثم حاولت أن أدمج الورقتين في مداخلة واحدة.

هل المجتمعات الخليجية تختلف عن المجتمعات الأخرى؟ وما هي المؤثرات عليها؟ في نظري: نعم؛ هي مجتمعات استهلاكية غير منتجة عبر عقود من الزمن، وقد انعكس هذا على النظرة الفوقية لدينا تجاه الشعوب الفقيرة رغم أنها تخدمنا، الصورة الآن في تحول بسبب البطالة وقِلة مصادر الرزق والتضخم وخلاف ذلك.

وبطبيعة الحال تطور استخدام وسائل الاتصال الحديثة وتعقيد الحياة اليومية انعكست عليها وبسرعة، لدرجة التشتت والضياع وتمزيق الهوية.

بالنسبة للأستاذة مشاعل العتيبي، فقالت لي: على أي أساس اعتبرت أن الثقافة خدمة تقدمها الحكومات لشعوبها؟

كلنا ندرك الآن أن الحكومات هي المالكة للمال العام في هذا الواقع، وهي التي تتصرف في تقديم الخدمات العامة، وأعتقد أن الحكومة هي من تؤثر على القضايا الثقافية من خلال اهتمامها بالمسارح والإعلام ونشر الكتب والترجمة، وبالتالي لا نستطيع أن ننكر ذلك، ونقول أن الأفراد والمجتمع بشكل عام هو المؤثر. وشكرًا.

فقال الدكتور محمد الرميحي:

شكرًا أخي محمد على تقديم الورقة وعلى التعليق، والآن نذهب إلى تعليق الدكتورة أمينة.

الدكتورة أمنية:

شكرًا جزيلًا لكافة التعليقات، ونبدأ بدكتورنا الكبير الدكتور عبد العزيز، الذي نقلنا بين نظريتين؛ النظرية الهيكلية البنائية الوظيفية عندما تكلم عن قرار التعليم، لأن هناك استمرارية في هذا القرار في تنمية المجتمع، ثم نقلنا إلى نظرية الصراع؛ وهو تمكين المرأة أو سلطوية المرأة، فعندما قلنا تؤثر عليها عوامل مختلفة سواء دينية أو اجتماعية أو طبقية، أما عن سلطة المرأة، فأعتقد أن بنا فطرة نقلناها من المنزل إلى الوظيفة سوف نعالجها إن شاء الله.

ثم نأتي إلى دكتور محمد والهوية، أقصد هنا عندما تتكلم عن الهوية الخليجية، هذا التكتل المجتمعي، وهناك تكتلات مجتمعة؛ سواء في منطقة الهلال الخصيب، أو في المغرب العربي، على سبيل المثال، هذه الخصائص الجوهرية، وملامح الوحدة العميقة والتنوع الحي والأصالة الثابتة، والحداثة المتجددة والمحافظة القيمية، والانفتاح المستنير؛ هناك ثنائيات بين هذا التكتل المجتمعي الخليجي نعرفها جميعًا.

ذكر الدكتور بشارة لنا الهوية الخليجية، وأيضًا وضَّحها بشكلها السياسي المعروف، هدف الجميع الآن، هويتنا الإنسانية، ولكن نناقش في هذا الجزء المتخصص هنا، عندما طلب العاملون في أهداف الورقة على هذا التكتل المجتمعي فقط، والتكتل الخليجي فقط.

وقد تكملت الدكتورة بهية عن الفارق بين الوافد والمهاجر، أعتقد بأنني تطرقت إليها ولم يتطرق إليها أحد؛ لأننا حتى في غوغل يتطرقون إلى العمالة الوافدة المنتشرة، ولم يتطرق أحد

إلى العمالة الناعمة، هذه التي ساهمت بشكل كبير في إحداث القرار، هذه التي أتت واستوطنت، ومنهم من حصل على الجنسيات، وتفاعل مع هذا المجتمع.

ذهبت إلى الآليات يا دكتور محيميد، أقول: نشر ثقافة احترام القانون ووضع منظومة قيم في ضوء الثورة الرقمية، هذه من ضمن الآليات التي يجب أن ننظر إليها.

وأتجه بحديثي إلى الدكتورة ابتسام؛ المنطقة العربية تنضم تحت هوية واحدة، ننضم تحت مظلة الهوية الإسلامية، وهناك هويتنا الخليجية، وكما ذكرت خصائصها الجوهرية، وإن كانت الآن في هذه المنظومة المنفتحة والثورة الرقمية والتغيير المتسارع، قلنا يجب أن يكون هناك تكوين لرسالة واضحة عن ماهية التغيُّر المطلوب، وعن التوزان في هذا التغير المطلوب، ورجعت أيضًا إلى ذِكر المرأة والشباب، وبِنية التحولات الإيجابية.

ثم ختم الدكتور محمد الرميحي الجلسة قائلًا:

لعلكم تتفقون معي بأن هذه الجلسة الحوارية والأوراق كانت ثرية، وقد أخرجت الكثير من التفاعلات فيما بيننا، إننا بالفعل فخورين بهذه التجربة ونرجو لها الاستمرار والنجاح.

--- نهاية الجلسة ---

«الجلسة الثانية»

يستهل الدكتور عبدالله القويز رئاستَه للجلسة، بالقول:

بسم الله الرحمن الرحيم، نبدأ الجلسة الثانية، لدينا ورقتان؛ الأولى من الدكتور توفيق السيف «ثقافة المجتمع؛ كيف تُحفِّز النمو الاقتصادي أو تعيقه»، والورقة الثانية للدكتور حسن مدن «إصلاح المنظومة التعليمية كشرط للتنمية في مجتمع التعرفة».

وأبدا بالتعريف بالدكتور السيف؛ لديه دكتوراه في العلوم السياسية، وهو من مواليد ١٩٥٩، مؤلف كتاب «رجل السياسة»، وكتاب «جذور الديمقراطية الدينية وحدود الديمقراطية الدينية»؛ كاتب مقال أسبوعي في الشرق الأوسط.

أما الدكتور حسن مدن؛ فهو كاتب من البحرين وصحفي وباحث، وصدرت له عدة مؤلفات في قضايا التطور الثقافي في بلدان الخليج، وفي السيرة والأدب واليوميات.

استهل الدكتور توفيق السيف الحديث، وألقى كلمته تحت عنوان «ثقافة المجتمع؛ كيف تُحفِّزُ النموَّ الاقتصادي أو تُعِيقه».

ثم تلاه الدكتور حسن مدن، الذي ألقى كلمته تحت عنوان «تدريس مادة الفلسفة في دول الخليج العربي مثالًا».

الدكتور عبد الله القويز:

«أشكر الباحثين الكريمين على هاتين الورقتين المهمتين، وأفتح النقاش حولهما، مع الأخذ بالاعتبار أن يركز النقاش على ما ورد في الورقتين، ودعوني أقرأ أسماء المشاركين: الدكتور فهد الحارثي، خالد الثبيتي، الدكتور الرميحي، الدكتور الجلال، شيخة الجاسم، موضي الحمود، أسرار، فوزية، سمر المقرن، اليعقوب، خالد الجابر، إبراهيم البعيز، حسام زمان، إبراهيم الدوسري».

الدكتور فهد الحارثي:

«شكرًا دكتور عبد الله، وشكرًا للمتحدثين الكريمين، وأود أن أبدأ بالقول للدكتور حسن بأن الفلسفة في المملكة العربية السعودية كانت محرَّمة، وكان أيُّ أحد يُتهم بأنه يدرس الفلسفة أو

يتعلَّمها يُحاكم في تلك الفترة، أما الآن فتوجد أقسام للفلسفة، وتوجد إدارات في وزارة الثقافة للفلسفة، ويوجد اهتمام كبير بالموضوع.

وتعليقي الأساسي يكون على ورقة الدكتور توفيق السيف، ولا سيما فيما يتعلق بالثقافة عندما تكون محركًا أو مصدرًا من المصادر الاقتصادية المهمة، في فترة من الفترات سابقة في المملكة، كنا نتحدث عن السياحة في جنوب المملكة، وكانت هناك تخوفات كثيرة لو فتحت السياحة في مناطق أخرى من المملكة ،قد يجد السياح من يعتدي عليهم في الشوارع.

ثم نقلت الرؤية ٢٠٣٠ المجتمعَ السعودي فكريًّا وفلسفيًّا إلى معارف ومدارس مهمة، وأصبحت المملكة اليوم تُؤمن بأن السياحة مصدرًا مهمًا من مصادر الاقتصاد، وهي من أقوى الاقتصاديات في العالم، فدولة مثل فرنسا ومثل إسبانيا اعتمادهما الأساسي وأقوى صناعة فيهما هي صناعة السياحة؛ إذ يزور فرنسا على سبيل المثال في السنة الواحدة (١٢٠,٠٠٠,٠٠٠) سائحٍ، بالرغم من كونها دولة صناعية كبرى.

وتترقب المملكة في رؤية ٢٠٣٠ دخول (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠) سائحٍ إلى المملكة العربية السعودية، لقد خلقت الرؤية مصادر أخرى ثقافية للاقتصاد؛ مثل السينما والمسرح، وفتحت الأبواب أمام الأماكن الأثرية، ففي السابق كانت ثقافة الأكل في المطعم مَعيبة، وكان بعضنا يخجلون من فعل ذلك، والآن أصبحت ثقافة المطاعم في المملكة أمر طبيعي، حتى أصبحت مصدر دخل للعاملين فيها، ومصدر من مصادر الاقتصاد المهمة، والتي ظهر بها علامات من تراث المملكة فيها، حتى أصبح لدينا اثنا عشر هيئة في وزارة الثقافة تُعنى بأمور الثقافة المتعددة التي تخلق فرصًا للعملٍ، كما تخلق مصادر اقتصادية. وشكرًا لكم».

الدكتور خالد الثبيتي:

«شكرًا دكتور عبد الله رئيس الجلسة، شكرًا دكتور توفيق وشكرًا دكتور حسن، استمتعت بالأوراق، وقد قرأت ورقة الدكتورة كاملةً، قدَّمت محاضرة عن علاقة التعليم بالتنمية؛ التنمية محورها الإنسان في علاقته بأربع قضايا مهمة: علاقته بالمجتمع، وعلاقته بالبيئة، وعلاقته بالاقتصاد، وعلاقته بحقوقه التي يجب أن تكون موجودة، وإذا راعينا التوازن، وكان المرتكز هو الإنسان، ستستمر التنمية فترة طويلة بشكل كبير، طُرِحَت مقولة حول الجامعات، وسوق العمل، دعوني أعطي فرضية؛ لو كل جامعات العالم خرَّجت أناسًا يطلبهم سوق العمل، هل سوق العمل قادر على استيعابهم؟ وبالتالي نحتاج إلى أن نعيد النظر في فلسفة وفكر الجامعات

وارتباطها بسوق العمل.

شاهدوا الدول التي حقَّقت تقدمًا اقتصاديًّا، لقد درستُ دولًا كثيرة، وكوريا والصين لم تسيرا على النموذج الغربي بالتحول الاقتصادي والثقافي، وصنعت نموذجًا خاصًّا، فيها اقتصادي واجتماعي وثقافي يُراعي المنطلقات التنموية والثقافية، وعادات وتقاليد المجتمع، لقد استمرت الصين منذ عام ١٩٧٩م وحتى الآن، ورؤيتها إلى ٢٠٣٠م؛ أي خمسين سنة، وكنت قد حضرت ندوة للبرلمان الصيني في ٢٠٢١م عن بُعد، قالوا نفتخر بأن (٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠) صيني تجاوزوا خطَّ الفقر، وبالتالي هم يعملون وِفق احتياجِ البيئة.

ماذا يقول «إميل دوركايم» عن موضوع القِيم؟ يقول: «عندما تكون القِيم كافية تُصبح القوانين غير ضرورية، وعندما تكون القِيم غير كافية تصبح القوانين غير قابلة للتطبيق». أرى أنَّ أهمية القِيم تأتي في المقام الأول، ثم تأتي القوانين بعدها.

وأختم بتناول كلمة الدكتور حسن؛ الفلسفة، لقد أشرتَ إلى نقطة مهمة؛ يَدرسون الفلسفة في الجانب الأدبي، وقد جعل الفهم الخاطئ للفلسفة انفصام غير مُرحب به، حتى التفكير الناقد الذي هو جزء مُكوِّن من مكونات الفلسفة والعِلم المنطقي، ولكن إذا درسناه منفصلًا عن العلم لن يُحقق أي نتائج، وبالتالي نحتاج أن ندرس فلسفةَ العلوم وفلسفةَ الفضاء والفلك والرياضيات. وشكرًا لكم».

الدكتورة شيخة الجاسم:

«الدكتورة شيخة الجاسم من قسم الفلسفة في جامعة الكويت، أشكر الدكتور توفيق السيف والدكتور حسن مدن على الورقتين اللتين اتصلتا بعضهما البعض، والآن سأوضح هذا الاتصال.

أحب أن أقول إن قسم الفلسفة كان مُؤسَّسًا من بداية تأسيس جامعة الكويت في سنة ١٩٦٦م، ولا زال صامدًا رغم محاولات التحرش الدائمة، وآخرها كانت في سبتمبر المنصرم، كنت مسؤولة اللجنة الثقافية بالقسم، وأردت أن أعقد محاضرة أو ندوة عن علاقة الفيزياء بالفلسفة، وكان المحاضر فيزيائي كويتي متخصص بالفيزياء، ولكنه كان طالبًا عندي مِن قبل أن يأخذ الدكتوراه بالفلسفة، فأحببنا أن نعمل هذا الارتباط ما بين الفلسفة والفيزياء.

الفلسفة هي أمُّ العلو؛ إذ تَدرس مبادئ العلوم كلِّها؛ مِن الاقتصاد إلى الرياضيات والفيزياء وغيرها، وقد نشرنا إعلانًا، وأعلنا الخبر؛ إلا أننا فوجئنا بهجمة ضدنا منتشرة على منصات الإعلام

المجتمعي، أثر الأمر لدرجة أن عميد الكلية بالرغم من زعمه أنه يلتزم المنهج الليبرالي، صرح العميد قائلًا: «لن نسمح بالإلحاد»، وألغى الندوة، نتيجة لذلك استقلت من اللجنة الثقافية.

إن الهجمة ضد الفلسفة ليست بالأمر الحديث، فهو أمر قديم منذ ابن رشد والفارابي وابن سينا وغيرهم، وتم تكفيرهم، ولا زال الأمر على نفس حاله حتى الآن، فلدينا طلبة يريدون الالتحاق بالقسم ولكن أولياء أمورهم غير راضين، ويقولون لهم: «لماذا؟ هل تريد أن تلحد؟»

لا زالت وصمة العار ملاصقة للفلسفة؛ لماذا؟ مثلما قالت «حنا آرنت» الفيلسوفة: «ليس هناك فكر خطير، ولكن التفكير بحدِّ ذاته هو الخطر، والفلسفة تجعل الناس يفكرون، وهذا خطر على المجتمع، وخطر على النظام السياسي الثابت، وخطر على النظام الاجتماعي الثابت، وخطر على الأسرة، وخطر على الاقتصاد»؛ لذلك تمت مهاجمة الفلسفة.

وهنا أشير إلى الكلام الخطير الذي قاله الدكتور توفيق السيف: «وتم تديين كل شيء»، فعلًا تم تديين كل شيء، ليس لأن الفلسفة ضد الدين، ولكن لأن الدين هو المنفذ الذي يستطيع فيه المسيطرون على السياسة والمسيطرون على الاقتصاد والمسيطرون على المجتمع أن يتحكموا بالناس الآخرين، كيف يقولون لنا ابعدوا عن الفلسفة؟ لن يُفلحوا في دعواهم إلا إن قالوا إنها ضد الدين.

ثم يقول الدكتور توفيق السيف: «لذلك الإنسان هو الغاية...» وما هي غاية الإنسان غير أنَّك تحرر العقل؟ والمقصود بالإنسان هنا جوهر الإنسان، التفكير الحر وهو العقل، أما التعليم العادي الموجود في كل مدارسنا وجامعاتنا هو أننا نُعلِّم كل شيء ما عدا أن نُعلِّم الإنسان كيف يُفكر، أما الفلسفة الحقيقية التي تخلق الإنسان المختلف، المتحرر الذي يستطيع أن يفكر خارج الصندوق، وهذا النوع من الناس خطيرون على المجتمع. وشكرًا لكم».

الدكتورة موضي الحمود:

«شكرًا لكم جميعًا! إن الهوية تتأرجح بين الخصوصية والخصوصية الوطنية والإقليمية أو الانفتاح على العالمية (اللاخصوصية)، وأين نريد أن نكون وفي أي موقع؟ هل نريد أن تكون لنا خصوصية مُنفردة، أو نكون منفتحين على العالم؟ هذا المفهوم المرتبك أراه صعبًا ومعقدًا، ويجب علينا أن نُحدد وجهتنا، نحن نُدرِّس الطلبة العلوم ومنها الفلسفة؛ لنُكَوِّنَ إنسانًا نسميه المواطن العالمي، إنسان عالمي يُدرك اللغة، ذو تفكير حُر، يحاول أن يتصلَ بالآخرين.

هنا نفقد شيئًا من الخصوصية في الهوية، ويجب أن نعترف أن هذا الفقدان يعادله أو يعوضه الانفتاح على العالم، هي عملية إضافة للهُوية الخصوصية، فهناك نداء مُتصل بالحفاظ على القيم أو الهوية الخليجية، ولكن السؤال الآن؛ أي هوية مستقلة في مجمعاتنا الخليجية؟ كل شبابنا الذين نتعامل معهم في الجامعات، نراهم ينفتحون على الهوية العالمية، أنا لا أقول أن نمنعها نهائيًّا، ولكن يجب أن يكون هناك شيء من التوازن في مناهجنا التعليمية، فلا ينبغي أن يكون هناك فكر متحجر يبالغ في الخصوصية، ولا فكر منفتح تمامًا على العالمية؛ بل نحتاج إلى الاعتدال وإلى القيم المزدوجة لإيجاد الإنسان المنفتح المعتز بهويته. شكرًا».

الدكتورة أسرار حيات:

«السلام عليكم! بخصوص تأثير أو ارتباط المجتمع أو القيم بالاقتصاد مؤخرًا، قد وضَّحت الدراسات الاقتصادية أن النمو الاقتصادي في الدول التي تكون عندها أهمية لتكوين الأسرة وأهمية للعلاقات الاجتماعية، يزيد تحسن الاقتصاد لديها، فعندما نرى زيادة النمو الاقتصادي بمعدل ٧٪ عند دول النمور الآسيوية، ونجد أن معدل النمو في ازدياد مستمر، هم يرجعون ذلك إلى تربية الشخص من الأساس، وتأسيسه، وارتباط الأسرة ببعضها، بينما التفكك الأسري هو ما يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي.

هناك نقطة ثانية عن موضوع القيم، وأذكر في المنتدى السابق سنة ٢٠٢٣م، كان الموضوع عن الفساد، وأذكر أن قدم أحد المشاركين ورقةً تناول فيها علاقة القانون بردع الفساد، حينما قال: «إن الأكثر ردعًا للفساد هو القانون، وتطبيق القانون قد يكون الأقوى، وليس الدين ولا القيم ولا المبادئ ولا الأخلاق». القانون وإنفاذ القانون والعدالة في تطبيقه؛ هو الأمر الذي يُقوِّم المجتمع، ويرتقي به.

عندي نقطة أخيرة، دائمًا نقول في كل منتدى وكل منظمة شاملة، أن لدينا عناصر نسائية فاضلة، وأتمنى أن تكون معنا شريحة من ذوي الاحتياجات الخاصة، مثلما طالب البعض بتمثيل الشباب. وشكرًا.

فوزية البكر:

«السلام عليكم، فوزية البكر من السعودية، شكرًا لتنظيم هذا اللقاء. الحقيقة أن الأفكار التي

طُرحت في كلا الورقتين مثيرة جدًّا، وأتفق كثيرًا مع الدكتور توفيق، في أن الثقافة هي التي تصنع الاقتصاد، بمعنى أن طريقة التعليم هي التي ستَخلق العقول المبتكرة التي تستطيع أن تُضيف وتدعم الاقتصاد وليس العكس، ونحن ماضون أيضًا.

أعتقد أن الدعوة للحرية في مجال ثقافة التعليم مثالية جدًّا، ولا يمكن أن تكون هناك حريات بالشكل الكافي، ولكن للدولة دور كبير؛ إذ نرى الآن مع رؤية ٢٠٣٠م أنَّ الدولة بدأت في دعم كل القطاعات الثقافية؛ لماذا؟ لأنها كانت مغيبة بسبب الفترة التي مررنا بها، وبالتالي فإن دور الدولة مهم جدًّا لتشجيع النطاقات والاستخدامات المختلفة للأنشطة الثقافية، وترويجها، وجعلها مقبولة اجتماعيًّا، ولذلك أعتقد أن دور الدولة هو دور مؤسس حتى نستطيع أن نقف على أرض ثابتة، وضربت بالسعودية مثالًا واضحًا لأنها تجربة معاشة ومحددة بزمن يُمكن تتبعه.

الجزء الآخر وهو قضية الفلسفة، أتفق تمامًا أن دور الفلسفة مهم، إلا أننا لا نملكها بشكل كافٍ، فالفلسفة كانت مُغيَّبة، وظلت حتى الآن مُغيَّبة، وهناك محاولات لوزارة التربية والتعليم لطرح منهج من مناهجها، وهو التفكير الناقد، لطلبة الثانوية، ولكن العِلة ليست في المنهج، إن العِلة فيمن يُدرِّس المنهج؛ لأن معظم المدرسين لا علاقة لهم بهذا العلم، وبالنسبة للجامعات نجد فيها تراجعًا كبيرًا، فلا يوجد عندنا قسم في أي جامعة يُدرِّسُ الفلسفة، وهناك بعض كليات التربية التي تطرح مُقرراتٍ لتدريس الفلسفة، ولكن تلك الأقسام تواجه النكران والتجاهل التام من وزارة التعليم؛ وهذا يثير كثيرًا من الأسئلة.

وفي الحقيقة أدعو وأتمنى أن تُدرَّسَ الفلسفة في التعليم العام، لأهميتها الحقيقة،حتى تكتمل عناصر الثقافة، فهي من يخلق الاقتصاد، وليس العكس. شكرًا جزيلًا».

يعقوب الكندري:

«أعتقد أن المشكلة ليست في الفلسفة، فقد كانت اللغة الإنجليزية أيضًا مشكلة في فترة سابقة، وكانت الجغرافيا وتدريسها كفر، والتنجيم وغيره، وكان تعليم الفتاة مُحرَّم، وأنا أعتقد أنها ليست من تيارات محافظة؛ لأن كلمة المحافظة هي كلمة إيجابية؛ بل هي من أشخاص قد يكونوا من أصحاب النفوذ، ولديهم جهل ونقص بالمعرفة، وقد يكون نقص المعرفة ذلك مُتعمَّدًا.

لا زلنا في ريب من موضوع دراسة، عندما نتحدث عن الأنثروبولوجيا، فإن أول ما يتبادر إلى

الأذهان هو ذلك الشاب اليهودي الكافر الذي سيدخل النار «داروين»، عندما يتحدث عن نظرية التطور، ويتحدث عن أن أصل الإنسان قرد، لم يقل داروين ذلك الكلام، فقد تحدث عن عملية التطور وأثبتها بالعلم بما لا يدع مجالًا للشك في عملية التطور، ولكن التفسير مختلف.

نحن بعصر الثورة الصناعية الرابعة، وبعصر الذكاء الاصطناعي، ولا زلنا نتكلم عن أن الفلسفة محرَّمة وغير محرَّمة؛ هذه هي المشكلة بحد ذاتها. وشكرًا».

ثم بدأ أحد المناقشين حديثه:

«شكرًا سعادة الرئيس! أثني على الأوراق التي قُدمت وكان بها غزارة في الطرح، كنا متخوفين من أنها لن تصل في أطروحاتها العميقة الخاصة، ربما من الملاحظات التي رأيتها سواء في هذه الندوة أو الندوة التي سبقتها هي في مسألة العموميات، في سنة ١٩٩٩م تقريبًا، قبل الألفية، كانت هناك ندوة كبيرة في جامعة هارفرد، جمعت تقريبًا أغلب المفكرين والمنظِّرين في مسألة الثقافة والتنمية، ومن بينهم صموئيل هنتنغتون، ودعوا «نعوم تشومسكي»، ولكنه رفض أن يكون في الندوة.

كانت المخرجات لهذه الندوة التركيز على التعليم، والحمد لله أننا ربطناهم، وكان ربطًا جميلًا أننا نمتلك التعليم، وعندنا الفلسفة، وهذا الذي يخدمنا اليوم؛ أن تكون التنمية بواسطة الثقافة. كيف نتعامل مع الطرح هذا؟ أعتقد أن الإشكالية التي نواجهها في مسألة العموميات أن التعليم اليوم هو الذي سيقودنا للتنمية، وتبنينا للفلسفة هو الذي سيُغير واقعنا.

نحن بحاجة إلى إعادة فرز المنظومة وإعادة قراءتها أبستمولوجيًّا، بمعنى المنظومة المعرفية التي تحكم مجتمعًا ما وأشخاص مَعينين في هذا المجتمع، ومخرجاتها وقراءتها، ومعرفة كيف نستطيع أن نُغير هذه المخرجات؟ أشكر هذه الأوراق وتحية لهم».

بدأ أحد المداخلين حديثه:

«شكرًا جزيلًا! في البداية أقدم الثناء والشكر لمقدمي الورقتين، ولست مستغربًا بما تميزت هذه الأوراق به؛ لأني كنت أتابع ما يكتبون في الصحافة، فكتاباتهم ثرية.

تحدث الدكتور توفيق عن قضية الاقتصاد والثقافة، وكيف أن مفهوم الاقتصادي يُعيدك للثقافة، وهذا المفهوم جيدٌ لفهم كثير من الظواهر، وليس الاقتصاد فحسب، عندنا في

تخصصنا بالإعلام ندرس هذا المفهوم؛ من جانب أنه هناك الكثير من القلق بسبب تأثير الإعلام على المجتمع، ولكن هناك نُخبة من الإعلاميين ودارسي الإعلام لا يحملون القلق ذاته من تأثير الإعلام على المجتمع؛ بل أقلق بشكل أكبر من تأثير المجتمع على الإعلام؛ لأن المجتمع هو الذي يُسيِّرُ الإعلام.

ما ذُكِرَ عن التجربة الكورية هنا، وحاول الأستاذ أن يدرس ما هو السر في نجاح كوريا في التعليم؟ لم يكن مقدار الإنفاق على التعليم، ولم تكن المناهج؛ بل كانت كل العوامل تعود إلى ثقافة المجتمع وقيمة التعليم في المجتمع، عندما ترتقي قيمة التعليم في المجتمع فسيرتقي التعليم ذاته، وهذه هي المحصلة الأخيرة. شكرًا».

حسام زمان:

«تحية طيبة للسادة أصحاب الأوراق المميزة، سادتنا الكرام، وللمنتدى والملتقى، ومركز أسفار الذي استضاف هذا اللقاء.

أود أن أبدأ بالتعليق على ورقة أستاذنا الدكتور توفيق، بسؤال وهو: لماذا في هذا الجو الانفتاحي الثقافي أجد نوعًا من التحفظ عن تسمية الأشياء بأسمائها؟ خطابنا الثقافي لن يقوم بصناعة تنمية اقتصادية إذا لم يخض غمار الإصلاح الديني قبل أي إصلاح آخر، النقاط التي أشرت إليها يا دكتور توفيق هي نقاط تتعلق حقيقةً بإصلاح الثقافة الدينية، وهي جزء ومكون أساسي من مكونات الخطاب الثقافي، هل الفلسفة كمقرَّر يُقدَّم في التعليم العام أو التعليم العالي هي مجرد استعراض لتاريخ ونظريات وأفكار، أو هي صناعة لتفكير ناقد حقيقي يعالج القضايا الفكرية؛ سواء في التراث أو في الثقافة التي تقف حائلًا دون التحديث والتنمية الاقتصادية الحقيقية للمجتمع؟ أرجع مرة ثانية وأقول نحن نحتاج إلى أن نسمي الأشياء بأسمائها وأن نعالجها معالجة مباشرة من خلال الأدوات النقدية المتوفرة.

بالانتقال لورقة الدكتور حسن؛ قضية إعادة الاعتبار للفلسفة والتعليم العام كما ذكرتم لن تتم بدون إعادة الاعتبار للتعليم العالي، وإعادة الاعتبار لهذا التعليم العالي لن تتم من غير إعادة الاعتبار للإنسانيات عمومًا، الفلسفة جزء من منظومة أكاديمية تتعلَّق بالعلوم الإنسانية والعلوم الثقافية، نتحدث هنا في دول الخليج والمملكة العربية السعودية التي نشهد فيها اهتمامًا وتركيزًا على القضايا الثقافية والجوانب الثقافية، وفي الفترة التي أنشئت فيها (١١) هيئة ثقافية، نجد إحجام مؤسسات التعليم عن هذه التخصُّصات التي تخدم السوق الجديد الذي

تهتم به التنمية وتُعززه، نحتاج إلى مراجعة هذا الانفكاك بين التعليم والثقافة، ففي الوقت الذي تهتم فيه الدول وتُعزز من المنظومة الثقافية وإنشاء الهيئات وإنشاء الاقتصاد الثقافي، نجد إحجامًا داخل الجامعات ومؤسسات التعليم عن هذه التخصصات، وإغلاق لبعض الأقسام وتحجيمها، فأنا مدير جامعة سابق، وأعلم بالضغوط التي توجَّه نحو الجامعات في هذا الاتجاه.

من الضروري حقيقة ألا نلتف حول تدريس الفلسفة من خلال مقررات التفكير الناقد، والتي ليست ذات صفة فلسفية؛ بل هي أقرب لمقررات تطوير الذات، وهي بعيدة عن البعد التفكيري العميق، والتشديدي النقدي، الذي يُعنَى بمهارات حياتية، ومهارات عامة، ليست ذات بُعد فكري عميق يؤثر في الفلسفة التي نريدها ونفعلها، فمن الضروري حقيقة الحذر ألا نقع في هذا المطب وألا يكون هؤلاء الذين كانوا يُحرِّمون الفلسفة في الماضي يشيعون لها الآن، ويُقدِّمونها بمقررات التفكير الناقد، والتي هي عبارة عن مجرد نقطة هروب من هذا المتطلب التنموي والثقافي والنقدي المطلوب. وشكرًا لكم».

الدكتور سعد الزهراني:

«الحقيقة أنني يهمني شيءٌ واحد؛ هو أن نعيد النظر، وأن نُفكر في دور المعرفة والثقافة في تعزيز التنمية في دول الخليج، هل وصلنا إلى اتفاق حل إجابة السؤال؛ هل يمكن أن تؤدي إلى تحرير أو لا؟ هذه النقطة الأساسية التي يجب أن نُفكر فيها ونجيب عليها، كل الأوراق المقدمة وما بها من تشعبات يمكن أن تخدم هذا الموضوع.

كذلك فهناك سؤال رئيسي؛ هل بتوفر المعرفة والتعليم والنهوض البحثي؛ هل كل تلك العناصر تُساعد في تعزيز التنمية أو لا؟ أعتقد أن الإجابة في ذهن الموجودين؛ نعم، وبالتالي، فإن السؤال التالي بخصوص نفس النقطة؛ وهو أي نوع من المعرفة وكيف؟

الشيء التالي؛ سمعت كلمة «لعبة الترتيب»، وأن بعض الجامعات قد وصلت إلى الترتيب العاشر، وهذه وصلت الثامن، مثل السعودية، لا أريدكم أن تنخدعوا في هذه اللعبة فهي لا علاقة لها بالجودة على الإطلاق؛ بل هذه اللعبة في وادٍ والجودة في وادٍ آخر، فأغلب معايير الجودة يمكن معرفتها والعمل عليها، وهي معايير لا علاقة لها بجودة التعليم ، فلا تفرحوا كثيرًا عندما ترون بعض جامعات الخليج أو حتى الجامعات العربية في ترتيبٍ مُتقدم.

وبعد ذلك مسألة ارتباط التعليم بسوق العمل، وحقيقة فإن هناك الكثير من الأفراد لا يحبون

تلك المعادلة، فلكل دولة خطة اقتصادية لتطوير الصناعة وتطوير السياحة؛ هل من الأفضل أن أربط التعليم عندي بما يُساعد على تخريـج أناس قادرين بالعمل بهذا المجال أو لا؟ هكذا باختصار، نحن لا نأخذ الأمور هكذا بمطلقها، والتعليم يجب أن يكون للتعليم، فالتعليم للتعليم عندما تكون أنت قد اكتفيت من احتياجاتك، ولا تحتاج لأي أحد ولا أي تخصص من التخصصات التي يحتاجها سوق العمل، وأتُيحه في ذلك الوقت لمن يريد أن يتعلم أو يُثقف نفسه، أو دعها موجودة فقط لفئة محدودة، والتعليم إذا أردت أن تحدث تنميةً، لا بد أن يكون هناك تعليم موجه إلى قطاعات معينة داخل المجتمع، وتريد أن تُطورها وتُنميتها، وبدون هذا لن تحصل أي تنمية، وبالتالي إذا تخرج الآلاف و(٨٥٪) منهم ليس لهم علاقة بسوق العمل؛ ماذا أريد منهم؟ أليس هذا مبرر أن يربط سوق العمل بالتعليم أو لا؟

هل المعرفة تساعد على النمو الاقتصادي أو لا؟ وأنا سأسأل سؤالًا بسيطًا؛ أيهما أفضل لإحداث التنمية وحدوث النمو الاقتصادي وحدوث التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ هل هو شخص متعلم مُثقف ذو شهادة عالية أو شخص أُمِّيٌّ جاهل؟ أعتقد أن الإجابة كلكم تعرفونها، ولكن ما يحتاج إلى المناقشة أن تعليمنا بوضعه الراهن لا يخدمنا ولا يساعدنا في أن نقول بأن التعليم مفيد، ولكن في كل الأحوال المتعلم أفضل من غير المتعلم. شكرًا».

يبدأ مُدَاخلٌ آخر حديثه:

«شكرًا للمتحدثين، تساؤلي على ما ذكره الدكتور حسن مدن، فيما يتعلق بتدريس الفلسفة؛ ما هو الهدف أو الغرض من تدريس الفلسفة؟ هل هو لطبيعة القضايا التي تطرحها مادة الفلسفة من قضايا فلسفية وإشكالية، وكون تلك القضايا كانت في يوم ما مجال مستبعد أو محرم، وأن الهدف من طرح هذه القضايا هو إثارتها؟ أو هل الهدف من تدريس مادة الفلسفة، لطُرق وأساليب التفكير التي تتضمنها مادة الفلسفة؟ إذا كان الهدف هو تعليم مهارات تفكير الناقد أو لمهارات ذهنية أعلى، فقناعتي الشخصية أنَّ كل المواد الدراسية بدون استثناء بالإمكان من خلال إعادة تصميمها وتصميم تدريسها وتقويمها تُمكن الطالب من كل مهارات التفكير العميق، بما في ذلك مهارات التفكير الناقد.

الإشكالية التي نعانيها في مناهجنا الحالية هي أنها تُدرَّس بأساليب تقليدية ولا تُدرَّس بطريقة تُساعد على التفكير، وتساعد على التحليل، وتساعد على الاستنتاج، وتساعد على التقويم وتساعد على الاستدلال؛ وكل هذه الآليات معدومة في مناهجنا، فقد نُركِّز على الحفظ والتلقين

في قدر كبير.

كل مناهجنا، وكل المواد الدراسية بلا استثناء؛ بالإمكان من خلال إعادة تصميم أساليب خفيفة وتقويمها أن نجعلها قادرة على تدريس مهارات التفكير الناقد وتفكير مهارات عليا، وبالتالي إذا أدخلنا مادة الفلسفة من جديد ودرَّسناها بنفس الأسلوب الذي ندرس به حاليًا فلن نستفيد منه. وشكرًا».

الدكتور منيف:

«شكرًا! أعتقد أن معظم النقاط التي أود أن أتحدث عنها قد غُطِّيَتْ، ولكن بقيت نقطتان؛ بدَا لي يا دكتور توفيق أن هناك سُوء فهم للورقة، أي هناك من قرأها بشكل وأنا قرأت بدايتها بشكل آخر، ولكن نهايتها مختلفة، كانت هناك كثير من الإحالات التي ذكرتَها في الورقة، وذكرتها كما لو أنك تتبنَّى الأُطروحة الجَبرية وأنَّ الثقافة هي المحدِّدَة للتنمية الاقتصادية.

ولكن في نهاية الأمر وصلت إلى استنتاج أن العلاقة تبادلية، والثقافة تُؤثر على الاقتصاد، والاقتصاد يؤثر على الثقافة، إذا كان هذا هو الاستنتاج الرئيسي فأعتقد أنه صحيح؛ الثقافة تؤثر على الاقتصاد وكذلك الاقتصاد يؤثر على الثقافة.

أذكر في إحدى خطط التنمية، وعندما طُرحت خطة التنمية الثامنة أو التاسعة، لم يكن هناك في خطة التنمية بُعدًا ثقافيًّا، وعُرِضَت الخطة على مجلس الشورى، إلا أن مجلس الشورى قد اعترض وأصرَّ على إضافة البُعد الثقافي إلى الخطة، وهذا ما تمَّ. وشكرًا».

الدكتورة بهية:

«شكرًا! بالنسبة للدكتور سيف؛ لفت نظري تعبير يَفيد بأن تعليم الشباب للقيم الحديثة قد يتناقض مع قيم الماضي، وأعتقد أننا ينبغي أن ننشر قيمًا جديدة بين الشباب ولا نلغي قِيم الماضي؛ بل نحاول أن نُقَولب هذه القيم، بحيث تتناسب مع العصر، وإنما إلغاؤها كاملًا يُسبب إشكاليات تمسُّ بالهوية، ونحن نتكلم عن الهوية والاتباع.

بالنسبة إلى أقسام الفلسفة استمعت إلى بعض التجارب في دول الخليج لإنشاء أقسام للفلسفة، وأعرف أن الجامعات المصرية، على سبيل المثال، هي أول من أنشأ أقسام للفلسفة، ولكنها لم تكن أقسامًا مُستقلة، وكان اسمها «قسم الاجتماع والفلسفة»، أي كانت الفلسفة مُلحقة بقسم

الاجتماع، ولا أعرف؛ ما هي العلاقة بين الفلسفة وعلم الاجتماع؟ ويمكن للمختصين أن يقولوا لنا؛ ما العلاقة بين الاثنين؟

النقطة التالية، دكتور حسن؛ أنت تكلمت عن تمهين التعليم، وأن المقصود به جعله مناسبًا لسوق العمل، مع إيماني الشخصي بهذا التوجه إلا أني أرى أن هناك تفسيرًا آخر لتمهين التعليم، أعتقد جعله مِهنةً لها مُقوِّماتها ولها شروطها، ولها أيضًا اختصاصاتها؛ بحيث لا يقوم بها إلا المختصون، ومن لديه شغف بهذه المهنة، وليس من هبَّ ودبَّ، واسمحوا لي بتجربة شخصية حصلت معي عندما كنت أَدرس الدكتوراه في جامعة بوسطن، وأخذت ضمن المقررات مُقررًا في رياض الأطفال، وكانت معي شابتان، وتحدثت إليهما، وعرفت أنهما مُدرِّسات في رياض الأطفال، وسألتهما: بعد أن تُنهيان الدكتوراه، أين ستذهبان؟ قالا لي: لن نذهب إلى أي مكان، فنحن مُبتعثات من روضتنا لنحصل على الدكتوراه، حتى نوسع مداركنا، ونستطيع أن نقوم بمهنتنا بشكل أفضل في رياض الأطفال. اليوم مَن في مجتمعنا يحمل دكتوراه، ويقبل أن يُدرِّسَ حتى في الثانوية؟ وهذا الفارق في العقلية.

الأمر الآخر؛ التجربة، نحن في البحرين قد أُتيح أمر التقاعد المبكر؛ مَن أكثر الفئات إقبالًا على التقاعد المبكر؟ المعلمون والمعلمات، والمعلمات بالتحديد أقبلن على التقاعد المبكر، وقلن: الآن ارتحنا. معنى ذلك أن من يلجأون إلى التقاعد المبكر، زاعمين أن في ذلك راحتهم، لا شغف عندهم ولا رغبة في التعليم. وشكرًا».

الدكتورة فايزة الحربي:

«السلام عليكم! هذا النقاش جيد، وقد أخرج من الجانب الفلسفي إلى الجانب التطبيقي بما أني متخصصة بالدكتوراه في الإعلام، وتربوية ومعلمة للمرحلة الثانوية، وكثير من زميلاتي تقاعدن وندمن بسبب تقاعدهن، فالتعليم مهنة جميلة.

عندي قضيتان؛ لو استهدفنا تنمية التعليم بأسلوب تطبيقي، ما هي الأساليب التي نُقدِّم بها التعليم؟ الخروج عن النمطية، نحتاج أن نتعامل مع شبابٍ أو طُلَّاب وطالبات بجيلهم؛ جيل تقني، جيل مُتقبِّل لكَمٍّ مِن المعلومات الهائلة بشكل يومي مفتوح، ويجب أن نعرفَ كيف نواكبهم،وكيف نستخدم أساليب جديدة مُبتكرة؟ كما قال أحدنا التفكير الناقد ومراحل التفكير العليا والتفكير الإبداعي؛ نُعلمه بأسلوب سريـع، كما تعوَّد الطالب وتربَّى، ونستخدم بعض أساليب الترفيه، التي تجذب هذا الجيل، والذي يختلف تمامًا عن جيلنا، المناهج متقدمة

ومتطورة بشكل مستمر ولا يوجد بها إشكالية، ولكن الإشكالية والمحكَّ الرئيسي في كيفية تقديمها بأساليب مبتكرة.

الجانب الثاني هو الجانب الاقتصادي، وهناك إشكالية كبيرة عندنا وتحدٍّ، وهي فتح المسارات لطلاب الثانوية؛ ليكون مهيَّأً للجامعة، وقد يستغني حتى عن الجامعة إذا ما حصلت له فرصة مباشرة في سوق العمل، ولكن وللأسف عرفت من الطالبات لقُربي منهن، أنهن لا يعرفن المسار المناسب الذي يُكملون به، وتجدهن مُنكبَّات على المسار العام، ثم يصلن إلى مرحلة الجامعة ولا يعرف الطلاب ما هي التخصصات المناسبة معهم. وشكرًا».

الدكتور عبد الله القويز:

«أشكر الجميع الذين علَّقوا، لقد أبليتم بلاء حسنًا بتناول الورقتين القَيِّمَتَين، وسأعطي لكل من المتحدثين خمس دقائق، نبدأ بالدكتور حسن مدن.

الدكتور حسن مدن:

«شكرًا لجميع الأخوة والأخوات الذين تداخلوا على المداخلات المهمة، والتي بالتأكيد ستثري الورقة عند وضعها في صورتها النهائية، وباختصار سأحاول أن أوجز الملاحظات حول موضوع مفهوم التنمية الثقافية أو دور التنمية الثقافية أو أيهما أولًا الاقتصاد أم الثقافة.

من تجربتي المتواضعة، عملت عشر سنوات في الدائرة الثقافية في الشارقة، وعملت حوالي أربع عشرة سنة في هيئة الثقافة في البحرين، وعملت حصرًا في مجال التنمية الثقافية وأستطيع أن أقول من واقع التجربة بصرف النظر عن تقييم هذا البلد أو ذلك؛ من واقع التجربة، أقول إن التنمية عملية متكاملة متعددة الأوجه؛ هناك تنمية اقتصادية وتنمية اجتماعية وتنمية ثقافية وتنمية روحية، حتى الروحية تندرج في الخانة الثقافية على كل حال، ولكن مع ذلك؛ لا يصح أن نقول أيهما أولًا وأيهما ثانيًا وأيهما ثالثًا، هي عملية متكاملة مُتعددة الأوجه، وإذا أُغفل أي وجه من أوجه التنمية فلن تكن هناك تنمية متكاملة ومترابطة؛ لهذا السبب فإن التنمية الثقافية ضرورة للتربية الثقافية والتربية الأخلاقية، والإعداد السوي للمواطنين؛ لمواجهة التحديات وتشكيل وعي جديد.

وكما يصح على التعليم يصح على القائمين على التنمية الثقافية، لِمن ستُسلَّم التنمية الثقافية؟

ولنفترض أن تسليمها لأناس غير معنيين بالثقافة أو غير مختصين بالثقافة أو غير مثقفين؛ لن ينتج هؤلاء التنمية الثقافية المنشودة، وهذا فيما يتصل بالتنمية الثقافية.

لا يصح أن تختزل مهمة كبرى مثل إصلاح النظام التعليمي في جانب واحد، وتغفل بقية الأجزاء، ومن ذلك النزوع المتزايد نحو ما بات يعرف اليوم بتمهين التعليم، أي جعله مِهنيًا، انطلاقًا من وَهمٍ مستحوذٍ وهو أنَّ التعليم كي يكون حديثًا وعصريًّا عليه التخلي عن الكثير من مكونات منظومته، وأن يتوجَّه لتلبية ما يُعرف باحتياجات السوق، واحتياجات السوق أحيانًا لكي تكونَ مثلًا مَصرَفيًّا متفوقًا تحتاج إلى قليل من الإنجليزية، وقليل من مهارة تكنولوجيا المعلومات (IT)، وستقوم بالمهمة بأحسن ما يجب.

أنا مع أن يعطي التعليم حاجات التنمية الاقتصادية بشكل عام، ولكن إذا كان التعليم لا يحتاج إلى علماء اجتماع، ولا يحتاج إلى علماء اقتصاد، ولا يحتاج إلى علماء نفس؛ هل تغلق كل هذه التخصصات، ونركز على الجوانب المتصلة بالاحتياجات المباشرة للسوق فحسب، التي ليست بالضرورة تتطلب مهارات كبيرة؟

كيف سنعدُّ جيلًا جديدًا، وكيف سنُربي جيلًا جديدًا عبر منظومة التعليم؛ إذا كان في ذهننا فقط كيف سيُلبي حاجات الاقتصاد، ولا نفكر في إعداد جيل جديد مُنفتح وواعٍ؟ أما موضوع المهن أو توظيف الخريجين فهذه مسؤولية أخرى، والتعليم غير معنيٍّ بهذه المسألة، فعلى التعليم أن يُعِدَّ ويُقَدِّمَ منظومةَ تعليم تُقدِّم تعليمًا جيدًا.

ولو سمحتم لي ملاحظة أخيرة، فقد أشارت الدكتورة شيخة إلى إلغاء محاضرتها، ولكن أود أن أشير إلى إنه في عام ٢٠٠٨م، اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت قدَّمت مُقترحًا لأمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد، بإعادة النظر في تدريس مادة الفلسفة في المدارس الثانوية، وقالت اللجنة إن مقرر الفلسفة في الثانوية العامة يشمل مخالفات شرعية، والأفضل الاتفاق على اختيار بديل مناسب يراعي مستوى. لحسن الحظ لم يُؤخذ بهذا المقترح.

هل تدريس الفلسفة سيحل المشكلة؟ لا لن يحل المشكلة، وأنا لم أقل أنه يجب أن ندرس الفلسفة فحسب، فالمناهج التي تدرس فيها لا تلبي شروط تدريس الفلسفة ثم إن البلدان التي دخل فيها تدريس الفلسفة حديثًا لم تقدم حتى الآن المنشود من ذلك. وشكرًا جزيلًا».

الدكتور توفيق السيف:

في الحقيقة، ليس لدي ردٌّ على معظم المداخلات والتعليقات، بالعكس، فقد استفدت منها كثيرًا، وهذه هي قيمة أن يكون المرء في خدمة هذه الوجوه؛ حيث يستفيد أكثر فأكثر، مما يُطوِّر قدرته على التفكير والإنتاج، ومع ذلك، بدا لي أن بعض الأمور تحتاج إلى استكمال، إذا صح التعبير.

وقد لفت انتباهي بشكل خاص حديث الأستاذة أسرار بأن القانون وحده كفيل بمعالجة الفساد، ولا حاجة لشيء غير القانون، وبرأيي، القانون وحده لا يعالج الفساد؛ بل الثقافة هي التي تُسهم في معالجته، فلو كان القانون كافيًا، لما كانت هناك حاجة إلا لكتابة القوانين، ومع ذلك، نجد أن القوانين الموجودة لم تحقق النتائج المرجوة.

صحيح أن تطبيق القانون يجعل الفساد مكلفًا، لكن العامل الأساسي للحد منه هو شعور الناس بأن بإمكانهم الحصول على حقوقهم بسهولة عبر القانون، وهذا يعني ضرورة تسهيل القوانين وجعلها في صف الناس، بحيث تكون وسيلة لتحقيق الحقوق وليس مجرد أداة للردع، فهناك فرق كبير بين القانون المبني على ردع المخالفين بسبب الشك في الطبيعة الإنسانية، وبين القانون الذي يسعى لتمكين الناس من الحصول على حقوقهم، انطلاقًا من فرضية أن معظم الناس أخلاقيون ويرغبون في العيش بسلام، وعندما تتعطل الحقوق، يصبح الفساد محتملًا، فلماذا إذًا نعقد القوانين ونزيد من البيروقراطية التي تُحبط الناس وتجعلهم يفقدون الصبر (أو كما يُقال بالكويتي «يطق كبده»)؟

النقطة الثانية تتعلق بما ذكرته الأخت سمر، وأعتقد أن أحد الأصدقاء أشار إلى ذلك أيضًا، حول ضرورة عدم الانفصال عن التاريخ، في رأيي، نحن بحاجة إلى بعض الانفصال عن التاريخ؛ بل ونقده أيضًا، لماذا أقول ذلك؟ لأننا نعيش في مجتمع غارق في الماضي ومحبوس فيه، ولو كنت أتحدث في بلد أوروبي مثلًا؛ حيث لا يتمسك الناس كثيرًا بالتاريخ، لقلت إن علينا السعي للتوازن وأستشهد بالمقولة «اللي ما له أول ما له تالي»، لكن في مجتمعاتنا، أي حديث عن التوازن يُعمِّق هذا الغرق في التاريخ.

وينطبق الأمر ذاته على الحرية، فأي حديث عن حدودها وضوابطها يُستخدم أحيانًا لتبرير المزيد من التقييد، وعندما نتحدث هنا، فإننا نتحدث إلى مجتمع له سمات محددة ومعروفة، لذلك أكرر أنه علينا، في مجتمعات مثل المجتمع الخليجي، أن نسعى للانفصال عن التاريخ والتحكم فيه إن استطعنا، وألا نتركه يتحكم فينا كما يحدث الآن، وشكرًا لكم، وبارك الله فيكم».

الدكتور عبد الله القويز:

«أشكر المتحدثين على الأوراق القيمة التي قدموها، وعلى سعة صدورهم في محاولة الإجابة على بعض التساؤلات المطروحة، كما أشكركم جميعًا على هذه الجلسة الثرية. وأود التنويه بأننا سنغادر بعد ساعة ونصف تمامًا، شكرًا لكم».

الدكتورة موضي الحمود:

بسم الله الرحمن الرحيم، مرحبًا بكم جميعًا مرة أخرى، ونتوجه بالشكر لمقدمي الأوراق في هذا الصباح وفي الجلسة السابقة. نواصل - بإذن الله - جلساتنا، ويسعدنا أن يكون معنا اليوم متحدثان من الزملاء الأفاضل ذوي الخبرة الواسعة في مجالاتهم. أعتقد أن لديكم الدراسات واطلعتم عليها مُسبقًا.

سنبدأ من اليمين مع الدكتور يعقوب يوسف الكندري، أستاذ الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، والذي شغل أيضًا منصب القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، وعميدًا لكلية العلوم الاجتماعية في جامعة الكويت. دكتور يعقوب، نطلب منك أن تختصر قليلًا، فقد تأخرنا بعض الشيء في البداية، ونكون لك من الشاكرين، تفضل.

الدكتور يعقوب يوسف الكندري:

«بسم الله الرحمن الرحيم، شكرًا للمنظمين، وشكرًا للقائمين، وشكرًا للأستاذة الدكتورة موضي.

أنا شخصيًّا، للأمانة، شخصية متفائلة، ولكن عندما طلب مني الدكتور خالد الكتابة عن تحديات شائكة في مجال الإنتاج العلمي والمعرفي في المجتمع المحلي أو المجتمعات الخليجية، كانت هذه دعوة للتشاؤم أكثر من كونها للتفاؤل، ومع ذلك، سأعرض هذا الموضوع بجانب نقدي وعام، من خلال خبرات متواضعة، وأيضًا من خلال ما كشفت عنه مجموعة من الدراسات.

قمت بتعديل الورقة التي بين أيديكم، وأجريت تغييرات كبيرة عليها؛ حيث كتبتها في ظروف صعبة قليلًا، وبشكل عام وسريع، لا توجد تنمية حقيقية بدون فكر وثقافة، فالثقافة هي نتاج

إنساني من المعرفة، وهي المخزون العلمي والفني والأدبي على الرغم من اختلافات تعريف الثقافة، وبينما تتعدد تعريفات الثقافة، نحن نتحدث هنا عن المعرفة والثقافة بمعناها الخاص، وليس الثقافة بمفهومها العام كما عرفها إدوارد تايلور وغيره من الأنثروبولوجيين، هذا النتاج الإنساني هو المسؤول عن تنمية المجتمع، والمعرفة هي المسؤولة عن تحقيق ذلك، فلا يمكن لأي تغيرات اجتماعية أو اقتصادية أن تحدث دون تغييرات ثقافية على مستوى الفكر.

تهدف الورقة بشكل واضح إلى الوقوف على بعض المشكلات والتحديات الثقافية في المجتمع الكويتي، كما تسعى إلى إبراز أهم التحديات التي يواجهها الإنتاج المعرفي، لا في الكويت وحسب؛ بل أيضًا في دول الخليج العربي ومجتمعاتنا العربية عامة، سأركز على أربعة أبعاد أساسية وسأعرضها بإيجاز، تشمل الأوعية البحثية والنشر العلمي، والمراكز البحثية في المجتمع المحلي أو الخليجي، والمحتوى الثقافي الرقمي، وأخيرًا الواقع الثقافي.

الوعاء البحثي هو من العوامل الأساسية لتحقيق جودة المنتج العلمي، فالمجتمع الغربي طوَّر أدواته البحثية وأنشأ منصات وقواعد بيانات عالمية مميزة مثل «كلاريتي» (Clarity)، و»شبكة العلوم» (Network of Science)، إضافة إلى نشرات الاقتباسات البحثية الجامعية (Journal Citation Reports)، التي تعرض أبرز المجلات العلمية ذات الجودة، وأيضًا الأبحاث المنشورة فيها، هذه القواعد ضبطت جودة المنتج العلمي، لكنها لا تضمن أن كل ما ينشر فيها ذو جودة، إذ أن بعض الأبحاث قد لا تكون على مستوى معين.

في ظل الطفرة التكنولوجية الكبيرة في علم المعلومات والبيانات، برزت أوعية بحثية غير مناسبة، وتم محاكاتها في مجتمعاتنا العربية والأكاديمية الخليجية، ومع الأسف، أدى هذا إلى زيادة الأبحاث الهشة المنشورة في أوعية بحثية غير مناسبة، ما أثر سلبًا على مستوى الترقيات الأكاديمية.

في مجالات العلوم الطبيعية والطبية، غالبية الدراسات تعتمد على الأرقام والمؤشرات الكمية، في حين يجب أن تعتمد العلوم الاجتماعية والإنسانية والسلوكية على التحليل الكيفي أيضًا، لقد توسعت الدراسات الكمية بشكل كبير على حساب التحليل النوعي، ما جعل العديد من الأبحاث الكمية لا تضيف للمعرفة شيئًا، وتقتصر على الأرقام والإحصائيات.

خلال خبرتي السابقة وترأسي لثلاث مجلات علمية، لاحظت مخالفات متزايدة لأخلاقيات البحث العلمي، من ذلك عدم الدقة في نقل المراجع، واستخدام الاقتباسات الحرفية دون توثيق، والخلط بين المراجع الأصلية والثانوية، وحتى التحيز في الأبحاث الاجتماعية، للأسف،

بعض الباحثين يبدون تحيزًا واضحًا لمواقفهم، ويتحدثون من منطلقات شخصية، لا علمية، وهو أمر مرفوض.

المراكز البحثية الوطنية في العالم العربي كثيرة، لكنها تفتقر للفاعلية، فهناك فجوة كبيرة بين البحث العلمي وصنع القرار في دول الخليج، وهذه فجوة بحاجة إلى معالجة عاجلة.

تختلف استخدامات وسائل التواصل الاجتماعي من بلد لآخر، أجرينا دراسة على منصة تويتر للمغردين الأكثر متابعة في دول الخليج، وتبيَّن أن المحتوى الثقافي لا يزال غير ناضج، وأن الحوارات تدور غالبًا حول المواضيع السياسية والدينية، بينما يبقى المحتوى الثقافي البنَّاء ضئيلًا.

وأختتم هنا ببعض الأسئلة، منها: هل هناك اهتمام حقيقي بالعلم في مجتمعاتنا؟ ومن المسؤول عن إدارة الثقافة والمؤسسات الثقافية؟ ومن يقود الحركة الثقافية: المؤسسات أم الأفراد وأفكارهم؟ في الكويت، حصلنا على مرتبة متأخرة عالميًّا، ويقود الثقافة أحيانًا من ليس لديهم كفاءة كافية، أو من يُعيَّن بناءً على النفوذ الشعبي، وليس وفق الكفاءة.

في ختام هذا الحديث، قد يكون ما ذكرته سلبيًا، لكنني، للأمانة، ما زلت متفائلًا بقدرتنا على التغيير، وشكرًا».

الدكتورة موضي الحمود:

«شكرًا لك دكتور يعقوب، لقد استعرضت الموضوع من جميع جوانبه، ولكن - إن شاء الله - تبقى هذه كلها تحديات، ولعل المناقشات تفتح آفاقًا للخروج منها أو لمواجهتها، أما محدثنا الثاني فهو الدكتور محمد بن السويدي، الحائز على دكتوراه في العلوم الثقافية، والذي شغل منصب المدير العام للمدينة الجامعية بالشارقة، وله العديد من المؤلفات، بما في ذلك ما يرتبط بموضوع ندوتنا اليوم «التمكين الثقافي للشباب والتنمية الثقافية في دولة الإمارات العربية المتحدة من التكوين إلى التمكين»، ولعلك - إن شاء الله - ستقدم لنا بعض المفاتيح حول التمكين، تفضل».

الدكتور محمد السويدي:

«الأخوة والأخوات، الحضور الكريم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الورقة الأخيرة - إن شاء الله - تأتي في سياق رغبتنا في أن تتحول المقترحات الجميلة والمتميزة التي تم تقديمها في الجلسات السابقة إلى واقع عملي، وهذا ما نطمح إليه بإذن الله، وسأختصر بما أن هذه الجلسة هي الأخيرة.

كما نعلم، فإن مفهومَي التنمية والثقافة قد تطور كل منهما بشكل منفصل، إلا أن حاجتنا تكمن في الخروج من ثنائيتهما بتركيب جديد يعكس التكامل بينهما، وهو ما يمكن أن يحقق مفهوم «التنمية الثقافية»؛ حيث أصبحت اليوم التنمية ثقافة. كما سمعنا، ترددت كلمة «التنمية» كثيرًا في الجلسات السابقة، وفي العديد من المؤتمرات، وتركز التنمية على أن تكون عملية مخطط لها ومنظمة، ومن هنا كان من المهم في دولة الإمارات العربية المتحدة أن ترتكز التنمية الثقافية على العمل المؤسسي، لأن دولة المؤسسات تمنح القرار السياسي مجالًا أوسع لتنفيذ السياسات الثقافية، وهو ما يعطي لهذه السياسات مرونة أيضًا، إذ تتيح الفيدرالية في الإمارات توجيه السياسات الثقافية بين الاتحادي والمحلي، مثل إمارة الشارقة، مما يجعل القرار السياسي داعمًا للحراك الثقافي.

هناك العديد من الأسئلة التي يجب طرحها؛ ليست للإجابة عليها الآن؛ بل لتقديم رؤى جديدة من قبل الباحثين؛ لأن كل باحث يرى التنمية الثقافية من زاويته الخاصة وفقًا لفلسفته وأدلته. ومن بين هذه الأسئلة، تلك التي تتعلق بمستقبل الثقافة وأفقها المنظور، اعتمادًا على ما راكمته من إنجازات إبداعية عبر عقود من البناء والتميز. حيث يشير استقراء الواقع الثقافي المحلي إلى مجموعة من الأسئلة التي تلامس جوهر الثقافة وتستشرف مستقبلها، من خلال رؤية واضحة وسياسة متكاملة تهدف إلى التوفيق بين الأهداف والوسائل المتاحة لاستيعاب الكم الثقافي وتكوين جيل قادر على فهمه.

في الجلسات السابقة، تم التأكيد على أهمية تواجد الشباب، وكذلك تبرز أهمية التمكين الثقافي للشباب في عصر المعرفة، الذي لا يتحقق إلا بوجود خطط استراتيجية؛ حيث أن ما نعيشه اليوم كان في الأمس مجرد فكرة للمستقبل، أما الآن فقد تحقق. هذه الجلسات نفسها تمثل منتدى ثقافيًا يعكس مشاريع ثقافية حقيقية. ومن الأسئلة المطروحة أيضًا، هل هناك توازن بين التراكم الثقافي ومستوى القراءة والاستهلاك الثقافي؟

نستمر في الحديث عن وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا أيضًا يحتاج إلى دراسات مواكبة، بالإضافة إلى تساؤلات ملحة مثل: ما مدى حضور وتأثير النقد الثقافي والأدبي في تنقية الأعمال الإبداعية وإبراز الأفضل منها؟ وهل يتبنى المبدع المراجعات التي تدفعه إلى الإبداع بشكل

أعمق؟ ما الذي يعيق الكاتب المبدع عن العمل والإنتاج؟ وهل يحمل مشروعًا ثقافيًا وفكريًا يساهم في الارتقاء بالثقافة المحلية؟ وكيف يمكن إنتاج أعمال قابلة للتجدد والتطوير؟

تعرف الثقافة في الإمارات انتعاشة هامة بفضل جهود التقدم والتنمية، على الرغم من الانتكاسات التي قد تحدث في بعض المجالات بين الحين والآخر، إلا أنها تسير بخطى ثابتة نحو المستقبل؛ حيث تطرح أسئلة الثقافة والرهانات الحقيقية في كل مرحلة. لذلك، يجب أن يكون هناك ابتكار في المجال الثقافي، ليس فقط في الاقتصاد أو المجالات الاجتماعية؛ بل في الثقافة أيضًا.

من بين أسئلة الثقافة التي تطرح نفسها، نجد أهمية دور المثقف الإماراتي، الذي أصبح يحقق نجاحات خارج حدوده؛ حيث يتجاوز بعض المبدعين المؤسسات السياسية ليصلوا إلى مستوى عالمي من الشهرة والإبداع. لكن السؤال الذي يظل قائمًا هو: هل نحتاج إلى تعميق دور المثقف محليًّا عبر المؤسسات الثقافية المحلية؟

وأختم حديثي بأهمية النظر إلى الثقافة ليس كترف؛ بل باعتبارها ضرورة تتطلب قرارًا سياسيًا مبتكرًا ورصدًا دقيقًا لتنفيذ سياسات ثقافية تعتمد على التخطيط والقياس. وأشير هنا إلى أهمية الحوكمة في المجال الثقافي، إذ أن من يصنع الثقافة هم الجمهور أنفسهم، وهم من يبنون الرموز الثقافية وبعدها يقومون بهدمها.

في الختام، نتمنى أن تتحول المقترحات التي تم طرحها إلى مشاريع ثقافية حقيقية في المستقبل القريب، وأن نرى سياسات ثقافية تدعم بناء الإنسان، لأنه رأس المال الحقيقي لأي مجتمع. إذا سقط الإنسان، سقط المجتمع بأسره. وشكرًا».

الدكتورة موضي الحمود:

«شكرًا لكم، سأبدأ أولًا بتوضيح الفارق بين حالة التأزم التي طرحها الدكتور يعقوب وحالة الارتياح والتفاؤل التي قدمها الدكتور محمد؛ حيث تبرز هنا مساحة كبيرة للحوار والنقاش، وأتمنى أن تتناولوا هذه النقاط في ملاحظاتكم. الآن، أود أن أسجل الأسماء، وأرجو منكم رفع أوراقكم لأتمكن من الاطلاع عليها: الدكتور محمد الرميحي، الدكتور عامر، الدكتور فهد، الدكتورة فوزية، يوسف الجاسم، عبد الله بوحليقة، الدكتور حسام، الدكتورة فايزة، وقيس. إذا كان هناك أحد تم إغفاله، نعتذر، وعلى أي حال، لدينا ساعة كاملة للمناقشة. الآن، أترك المجال للدكتور محمد الرميحي. تفضل!»

الدكتور محمد الرميحي:

«شكرًا لكِ أختي الدكتورة موضي على هذا التقديم والحديث، أعتقد أن لدينا ورقتين متميزتين على اختلاف زوايا وجهات النظر، وبالتأكيد قد أثرا لقاءنا هذا المساء. طبعًا الدكتور يعقوب، أنا والدكتور يعقوب كنا في فصل واحد زملاء، وبالتالي لو سألني واستشارني، مثلًا، في موضوع التغريدات لنصحته بعدم الذهاب إلى هذا التوجه، لأن أكثر التغريدات هي للمروجين أو المعلنات (الفاشيستات)، وبالتالي إذا تابعهم فهذه مشكلة. لذلك أعتقد أن الوسيلة جزء من الغاية، وبالتالي لم يكن يجب عليه أن يذهب إلى هذا التوجه.

ولكن هذا يوجهني إلى نقطة مهمة جدًا، وهي ما كان بين شكوكو وعباس محمود العقاد؛ حيث قال شكوكو له: «من هو الأشهر، أنا أم أنت؟ لنقف في الشارع ونرى من هو الذي يؤشر عليه الناس.» طبعًا الجميع يعرف شكوكو، وقد لا يعرف البعض محمود العقاد. هذه هي النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية، فأنا متفائل جدًا. تم تكليفي في منتصف عام ٢٠١٨ بإعداد دراسة لمجلة «السياسة الدولية»، وهي مجلة معروفة تصدر عن الأهرام، وكان المطلوب في الدراسة تناول دور مجتمع المعرفة في مستقبل دول الخليج. وللتأكيد حتى لا يسألني أحد لاحقًا، نشرت هذه الدراسة في شهر يوليو ٢٠١٨. قمت بإعداد الدراسة وقدمت فيها بحثًا طويلًا، ووجدت – وهذه ليست مجاملة – أن الإنتاج المعرفي السعودي في ذلك العام فاق الإنتاج المصري والتركي. إنتاج الأساتذة السعوديين في ذلك العام، وقد نشرت هذا الكلام ولم يعارضني أحد.

حين تتذكرين أن المصريين، إخواننا الأعزاء، لهم تاريخ طويل في مجال التعليم؛ حيث أن لديهم جامعات منذ ٢٠٠ سنة، ومع ذلك نجد التراكم المعرفي في بلد مثل السعودية؛ لهذا السبب، أنا أنصح الزملاء الذين يحتاجون إلى هذا النوع من المعلومات أن يطلعوا على «السياسة الدولية» في الإنترنت لشهر يوليو ٢٠١٨. وشكرًا».

الدكتور عامر التميمي:

«توقعت أن يكون الدكتور يعقوب متشائمًا، ولكنني أعتقد أنه محق في تشاؤمه، لأنني لا أظن

أن هناك مشروع دولة حقيقي للثقافة في الكويت، بمعنى أن يتم تحديد الإنجازات المطلوبة في هذا المجال.

في الوقت نفسه، هناك عدد كبير من مدعي الثقافة أو مزيفي الثقافة، الذين يمكننا أن نصفهم بالمثيرين للسخرية (Funny)، والهدف الحقيقي من إنتاجهم هو الارتزاق؛ ولذلك نجد أن السرقات العلمية قد زادت، كما أن هناك تعديات على الآخرين دون أن يتم ذكر إنتاجهم؛ هذه الأمور بالإضافة إلى تزايد عدد الأشخاص الذين حصلوا على شهادات مزيفة أو ملتحقوا بجامعات غير معترف بها، ثم تولوا مناصب هامة في الدولة، كلها تمثل مشكلة أساسية؛ ومع ذلك لم يحدث أي تغيير أو محاولة لمحاسبتهم أو محاكمتهم؛ بناءً على ذلك، يكون من الطبيعي أن يكون الدكتور يعقوب متشائمًا.

لكن إذا نظرنا إلى منطقة الخليج بشكل أوسع، نلاحظ أن هناك إنجازات هامة، فمستوى الجامعات في السعودية والإمارات في تحسن وتقدم، ونأمل أن يمتد هذا التحسن ليشمل جميع دول الخليج، ليصبح الخليج منبعًا مهمًا للفكر والثقافة الحقيقية. شكرًا».

الدكتور فهد:

«شكرًا دكتورة موضي، وشكرًا للباحثين الأعزاء. أود أن أعلق على ورقة الدكتور يعقوب، التي أعجبتني جدًا ووجدت أنها تتناسب مع موقفي، ولا عليك. سأتحدث عن تجربة شخصية تدعم تأييدي لك، لأنني أتحدث من خلال تجربة حقيقية.

أولًا، البحث العلمي في العالم العربي عمومًا يعاني من مشاكل كبيرة؛ بل يمكن القول إنه مريض جدًا أو ميت أو منهك. ففي حين أن إسرائيل تخصص حوالي ٣٪ من ميزانيتها للبحث العلمي، نجد أن الدول العربية لا تصرف حتى ٠,٠٠١٪ من دخلها القومي على البحث العلمي في جميع الدول العربية.

ثانيًا، إحدى الجامعات الكبرى كانت ميزانية البحث العلمي فيها في يوم من الأيام ٨,٠٠٠,٠٠٠ ريال سنويًّا، وهذا المبلغ كان يذهب كرواتب للموظفين في المركز البحثي، أي أنه لا يتم صرف أي مبلغ على البحث الفعلي، توجد مراكز بحثية أهلية في الخليج، ولكنها قليلة جدًّا في المملكة العربية السعودية أيضًا؛ ويعود ذلك إلى عدة أسباب:

١- عدم وجود جهة محددة تمنح تراخيص لهذه المراكز وتشرف عليها وتضع لها التشريعات اللازمة. بعض المراكز البحثية لديها تصاريـح من وزارة الإعلام، ووزارة التجارة، ووزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

٢- الأنظمة المعمول بها في الجمعيات؛ حيث لا تعطي هذه الأنظمة للمراكز البحثية الأهلية حرية كاملة في طرح الموضوعات التي تريد مناقشتها بشكل حيادي. فهي تدفع لها معونة، ولكن هذه المعونة تجعلها تتحكم في الميزانية والحوكمة، وأيضًا في الموضوعات التي تطرحها هذه المراكز. لذا، لا تصح هذه الأنظمة وتكون أحيانًا متناقضة مع ما تحتاجه المراكز.

٣- عدم وجود جهة مسؤولة كما ذكرت سابقًا؛ التمويل يعتمد بشكل كبير على العلاقات الشخصية وأحيانًا على الدخول في منافسات غير عادلة. وهذه من أكبر المشكلات التي تواجه المراكز البحثية الأهلية، خصوصًا التي لا تدعمها الدولة.

لكننا اليوم متفائلون جدًّا، لأنني أعرف أن هناك أكثر من جهة، وأكثر من وزارة في المملكة العربية السعودية اليوم، مكلفة من الديوان الملكي بإعداد تصور لعمل نظام للمراكز الفكرية، ووضع تنظيم وجهة تكون مسؤولة عن هذه المراكز، ودعمها بما يتناسب مع مكانة المملكة وأهميتها. الآن تعمل على هذا الموضوع حوالي أربع وزارات، وكل وزارة تعمل من جانبها، ومن المتوقع أن يتم الإعلان عن هذا النظام قريبًا. إن شاء الله الأمور تسير إلى الأفضل، لكن لا شك أن وضع البحث العلمي عمومًا يحتاج إلى نهضة حقيقية كهذه. وشكرًا».

الأستاذ يوسف الجاسم:

«شكرًا دكتورة موضي. ربما يكون تعقيبي سريعًا، ولكن متسقًا مع تعقيبي في الندوة والجلسة السابقة. أنا أصرُّ على أن الثقافة والمعرفة هما رافدان من روافد التنمية، دون شك، ولكن لا يمكن القول أنهما الرافد الوحيد؛ فهما يحتاجان إلى مصادر أخرى أو مجاري إضافية لدعم التنمية وتحقيقها، ليس الرافد الوحيد للتنمية هو المعرفة والثقافة، ولكنني أقول إنه إذا اجتمع التراكم المعرفي والثقافي مع الإرادة السياسية والقرار السياسي من أهله، بالإضافة إلى محاربة الفساد وتجفيف منابع الأصولية الفكرية والدينية، هنا برأيي تتحقق التنمية.

أمامنا نماذج عملية حيَّة، وأستشهد دائمًا بالنموذج المشرق في المملكة العربية السعودية،

وكذلك نموذج دولة الإمارات، والنموذج الكويتي؛ هذه النماذج الثلاثة تقدم دليلًا على ما يمكن تحقيقه. وشكرًا».

الدكتورة فوزية:

«شكرًا لمقدمي الورقة. شعرت أن ورقة الدكتور الكندري يجب أن تُقدَّم في الجامعة؛ لأنها تتمتع بصفة أكاديمية بحتة.

وبما أنني أعمل في الجامعة وأقوم بتحكيم الكثير من المجلات والأبحاث المتعلقة بالترقية، فإنني أتفق تمامًا مع جميع المشكلات التي عرضها الباحث؛ لأنها بالفعل حقيقية وموجودة، ولكنني في الواقع لا أعرف كيف يمكن حل هذه الإشكالات الكبيرة، أعتقد أنه من الضروري أولًا تنمية المناخ البحثي، وأرى أن طريقة تدريس المنهجية البحثية في الجامعات لا تركز على القيم الحقيقية للبحث العلمي؛ بل تركز بشكل أساسي على المنهجيات الإجرائية لأداء البحث وكيفية اختيار الفكرة البحثية أو الصدق البحثي، وهذه المعطيات لا تُعطى بشكل كافٍ أثناء التدريس، وبالتالي أتوقع أن نحتاج إلى فترة طويلة حتى نصل إلى المرحلة التي يصبح فيها الأستاذ نفسه حريصًا على أن يكون صادقًا في مسائل البحث العلمي؛ وهذه مشكلة كبيرة.

أما بالنسبة لأخي السويدي، فأنا أعتقد أن نموذج الإمارات دائمًا نموذج مشرق. وأود أن تعطينا بعض النماذج الأساسية للتنمية الثقافية الموجودة، مثلًا في الشارقة أو في الإمارات بشكل عام. وشكرًا جزيلًا».

عبد الله بوحليقة:

«أولًا، أشكر الدكتور على إتاحة الفرصة، وأبدأ بمداخلة مع الدكتور الكندري. ورقتك كانت لطيفة من خلال العرض، ومع الأسف الشديد لم يسمح الوقت لي بقراءتها، لكن الأوراق التي قرأتها قدمت مداخلة فيها.

عمومًا، وردت كلمة «مثقف» في المنتدى كثيرًا، وأود أولًا أن أتعرض لتعريف المثقف، أنا من الأشخاص الذين ينادون بأنه لا يوجد مثقف في الخليج بنسبة ١٠٠٪، مع احترامي للأكاديميين والأساتذة والدكاترة، وهذه قامات كبيرة في المجتمع، ولكن كلمة «مثقف» وردت كثيرًا في المنتدى، وإذا استبدلناها بكلمة «سلوك الفرد»، وهذا هو السلوك المهم، فإن المثقف شيء

كبير، كنا نسمع عن المثقف والثقافة، ولا أحد يعرف ماذا يقصد بالمثقف، أود أن أعرف من خلال اليوم، وهذا أحد الأشياء التي أرغب في توضيحها.

كما أشكر الدكتور السويدي؛ حيث أشادت الدكتورة بورقتك ونود أن نعرف نماذج مما يوجد في الإمارات من ثقافة، أنا وبصراحة، لم أر ذلك، وأتردد على دولة الإمارات وأعمل فيها، ولم أر ما ذكرته. أود أن أقارن ما ذكره الدكتور، فمثلًا في مصر والمغرب العربي، حين تزور هذه البلدان، تشاهد كتَّابًا وشعراء وندوات. (الدكتورة موضي: هل تريد نماذج باختصار؟) ويتابع الأستاذ بوحليقة: نعم، نريد نماذج».

الدكتور حسام:

«شكرًا للزملاء الكرام على الأوراق المميزة. حقيقةً لدي تعليق على ورقة الدكتور السويدي. أولًا، شكرًا للإشارة إلى أهمية البعد الجغرافي للمنطقة وعلاقاتها الثقافية والتاريخية مع دول جنوب آسيا ومجتمعاتها، أرى أن هذا البُعد من الضروري التأكيد عليه والتركيز عليه، خصوصًا مع الانفتاح الرسمي على المستوى السياسي في العلاقات مع الهند والصين، والتأكيد على الاهتمام بالاتجاه شرقا، لعلنا في الخطاب الثقافي ورؤيتنا الثقافية أيضًا نولي هذا البعد التاريخي والجغرافي المهم مزيدًا من الانتباه.

القضية الثانية التي أشرتم إليها وأرى أنها تستحق مزيدًا من التركيز والحوار هي قضية الحوار الثقافي عبر الأجيال أو عبر المجموعات العمرية المختلفة. هذا الأمر في غاية الأهمية، خصوصًا مع اختلاف المتغيرات، فقد مرَّ الجيل الحالي بمتغيرات عدة، أبرزها الطفرة الاقتصادية والتنموية الأولى في السبعينات والثمانينات، أما الأجيال الجديدة فتشهد طفرات مختلفة، وقد أشار الزملاء إلى بعضها، كما أن طبيعة النظام التعليمي نفسه قد تغيرت، كان الجميع يمر بمنظومة تعليمية واحدة تقريبًا، من المرحلة الابتدائية حتى الجامعة، أما الآن فإن الأجيال القادمة، حتى نفس الجيل ونفس المرحلة العمرية، تمر بتجارب تعليمية مختلفة داخل هذه المجموعة، فضلًا عن اختلافها عن المجموعات السابقة لها.

إن التفكير في صناعة قنوات للحوار والتبادل الثقافي يصبح أمرًا بالغ الأهمية؛ حتى لا نقع في

أودية القطيعة الثقافية داخل الجيل الواحد أو بين الأجيال المختلفة.

أخيرًا؛ ما ذكره الزملاء بشأن قضايا التنمية الثقافية في دولة الإمارات، أظن أنه من الضروري أحيانًا أن نفكر في توفير الدعم ورفع سقف الحرية وتوفير الدعم اللازم، ويبقى الدور الباقي على المثقفين أنفسهم، وليس على الدولة أو النظام السياسي في صناعة الثقافة، بمجرد توفير الدعم وصناعة المؤسسات ورفع السقف الثقافي ورفع سقف الحريات، أظن أن الدور الباقي ليس دور النظام السياسي ولن يكون أبدًا؛ بل هو دور المثقفين من أبناء البلد والمقيمين فيها والعاملين معهم. شكرًا لكم».

الدكتورة فايزة:

«بالنسبة لسؤالي الأول للدكتور محمد، أتمنى أن يوضح لنا ما هي ركائز التمكين الثقافي للشباب.

وبالنسبة للدكتور يعقوب، الموضوع ذو شجون؛ أنا من الأشخاص الذين لهم تجربة شخصية في هذا المجال، لدي بحث قدمته منذ عام ٢٠١٧ في محفل علمي دولي، وحتى اليوم منذ ٢٠١٧ إلى اليوم، وأنا أطالب به.

للأسف، أستاذي رئيس المحفل العلمي الذي قدمت فيه، في جامعة مرموقة، قال لي: «لا تحزني، أنا مأخوذ جزء من كتابي – فصل كامل – ونشر في إحدى الدول العربية باسم كاتب آخر، وللأسف الحقوق ضائعة».

أتوقع أن الحل يمكن أن يكون، كما أرى، ردًّا على الدكتورة فوزية التي تقول بأن الموضوع صعب، وأرد على التحديات التي طرحتها؛ أعتقد أنه إذا تم وضع جرائم بحثية مرتبطة بكل تحدٍّ من التحديات التي طرحتها، مع تحديد عقوبة لكل جريمة، سيكون هذا هو الحل الجذري لهذا الموضوع.

كما أن هناك تحديًّا آخر أرجو أن تضيفوه وهو تقبل البحوث الإبداعية الأصيلة، المملكة العربية السعودية – ما شاء الله – في الفترة الأخيرة، وأنا من ضمن الأشخاص الذين قدموا فيها نظريات حديثة، لكنني أشعر أنه لا توجد حتى الآن جاهزية في الدول العربية والخليجية لتقبل هذه النظريات العلمية الحديثة ونشرها واستيعابها بشكل جيد.

وفي آخر نقطة، حول الذكاء الاصطناعي، أصبح هذا التحدي كبيرًا؛ حيث أن التعامل مع

الذكاء الاصطناعي في البحوث أصبح أكثر سهولة، لكن هذا يطرح تحديات جديدة تختلف عن التحديات التقليدية. شكرًا لكم جميعًا».

الأستاذ قيس:

«بداية؛ أحب أن أتقدم بالشكر لأصحاب الورقتين، وأنا أعتقد أنني مضطر للتحالف مع السيد عبد الله في طرح السؤال. نعم، هي مهمة صعبة، لكن على أحد أن يقوم بها. فعلًا، من هو المثقف؟ المثقف هو مفهوم نسبي يحتاج إلى نقاش مستفيض، وماذا لو كان هذا المطلع الذي يمكن أن نطلق عليه «مثقف» هو أداة لحكومة فاسدة أو لشخصية سياسية فاسدة؟ هنا يطرح سؤال أكبر؛ هل هناك قرار سياسي في عملية الثقافة أم أن هناك ثقافة مفصلة؟ الثقافة لا تحتاج إلى تفصيل. الثقافة والبحث العلمي يجب أن يكون سقفهما بلا حدود، وبالتالي هل هناك ثقافة خليجية نختص بها نحن دون الآخرين؟ أم أن الثقافة يجب ألا تجرح هذا الطرف أو ذاك؟ أعتقد أن هذه أسئلة صعبة يجب أن نطرحها، وإن كانت قد تبدو مزعجة للبعض، لكنني أكرر: من هو المثقف؟ شكرًا».

الأستاذ عبد الله بشارة:

«شكرًا دكتورة، أنا يا دكتور يعقوب أتحدث معك بكل موضوعية، أنت تكتب بغضب شديد، ومن يغضب وهو يكتب يفقد الموضوعية، وهذه تجربتي الشخصية. لقد غضبت كثيرًا وكتبت مقالات بنغمة بعيدة عن الموضوعية وفيها غضب. وأنا أول ما قرأت الورقة وأنا في الكويت، قلت: «ماذا أصابه الرجل؟ يكتب بغضب»، وهذا شيء. والشيء الثاني أريد أن أقول لك بصراحة أيضًا من تجربتي، أن المصادر العربية فيها شيئان؛ إما كذب أو ابتعاد عن الموضوعية. نحن في الكتابة؛ كتبنا كتابًا عن صباح السالم أمير الكويت من ٦٥ إلى ٧٧، وأنا أشرفت عليه؛ مصادرنا هي الأرشيف البريطاني والأرشيف الأمريكي، وذهبنا حتى الأرشيف الهندي، أما المصادر العربية حين وازنَّاها، فلم نعتمد عليها ولم نثق فيها، فهي تحتوي على نوع من الخيال وإضافات غير حقيقية، وهذا موضوع كان بودي أن تشير إليه؛ لأن الحقيقة في التركيبة العربية يظهر فيها شيء من الابتعاد عن الموضوعية أو حقيقة الابتعاد عن الجدية في البحث.

في الجدية في البحث نتعامل مع الإنجليز والأمريكان بإصدارات وكتب تحتوي على جدية في البحث والذهاب وراء الخبرات والملفات، وهذا يستغرق وقتًا طويلًا، قد يستغرق شهرًا، هذا

في الحقيقة بودي أن تعيد النظر في موقعك، من يقرأ الورقة سيقول: «إن الدكتور يعقوب غاضب، ولماذا غاضب؟» وابتعدَ عن المسؤولية.

ما هو الشيء البنَّاء الموضوعي المقترح في الورقة؟ هذا هو السؤال الذي سيسأله كل قارئ، وأنا في الحقيقة آسف أن أقول لك هذا، ولكن هذا للإنصاف والموضوعية ولا أستطيع أن أتجاوزه. شكرًا».

الدكتور خالد الجابر:

«كملخص لما سمعناه اليوم، حقيقة نحن انتقلنا إلى ثلاث مستويات؛ المستوى الأول هو أننا بدأنا في مسألة التعريفات وقضية المفاهيم، وربما الورقتان الأوليان كانتا تتناولان هذا بشكل مستفيض وجميل، وشكرًا لهما لأنهما فتحا الطريق الأول.

الجلسة الثانية جاءت مكملة، وهي كانت عن النظرة العامة في الحديث حول التنمية والتقدم والثقافة في الفلسفة والتعليم.

الجلسة الثالثة وهي المفضلة لي، هي أننا اليوم نتحدث عن النماذج، وأنا أعتقد أن هذا التحدي الحقيقي الذي نحتاج أن نتحدث عنه اليوم، أول الأمر نبتعد عن العموميات؛ والعموميات هذه قتلتنا بحثًا؛ لماذا تقدم الآخرون؟ ولماذا نحن متأخرون؟ ولماذا لا نجرب فلسفة جديدة كما تحدثنا عنها.

أنا أعتقد أن مسألة النماذج هي اليوم الأساس، ونحن نحتاج أن نأخذ نموذجًا ندرسه، نفككه، نرى سلبياته وإيجابياته، ونقارنه بنموذج آخر لتحديد الأنسب، واليوم تعرفنا على نموذجين؛ نموذج الكويت، وأنا أشكر الدكتور يعقوب على هذه الجرأة اليوم، في تفكيك التجربة من الداخل، وأختلف مع الدكتور عبد الله بشارة في أنه لا يجب أن يغضبنا، لأنك عندما تغضب سترى المشكلة من الداخل وتتعامل معها برؤية حقيقية جادة، إن ما يحدث ليس مجرد حديث عابر سينتهي؛ بل هو متغلغل في الصميم.

النموذج الآخر هو نموذج الأشقاء في دولة الإمارات أو في قطر أو في التنمية والرؤية اليوم في السعودية أو عمان أو البحرين، حتى لا نستثني أحدًا، ولكننا لا نريد أن ندخل في الثنائيات، أما مسألة نقد الذات عندما نتحدث عن الكويت على وجه الخصوص، فأنا أراها اقتصاديًّا وسياسيًّا وثقافيًّا وتعليميًّا؛ النموذج الذي نحتاجه، والنموذج الذي لا نحتاجه هو نموذج المنافحة، الذي

نُمدح فيه بأن أمورنا طيبة، وأن أوضاعنا ستتغير في ٢٠ أو ٣٠ أو ٤٠ عامًا، ولكن الحقيقة ليست هكذا، وقضية تفكيك النماذج هي الأفضل.

أنا أعتقد اليوم أن قناعتنا في منتدى التنمية الخليجية؛ سواء في هذه الدورة أو الدورات القادمة، هي أننا نركز على مسألة النماذج.

ولأجل أن أختم بهذا حتى لا أطيل، هناك مؤشرات قياس دولية نشعر أننا نتجاوزها ولا نتحدث حولها، الديمقراطية بالمفهوم الذي طرح في القرن السابع عشر إلى اليوم جرت عليها تغييرات كثيرة، واليوم لا تستطيع أن تقول إن الديمقراطية هي المفتاح أو أن المشاركة الشعبية هي الحل، المصطلحات هذه كلها الآن تعاني في الغرب والشرق على حد سواء.

في الغرب، هناك عودة إلى النماذج اليمنية في الطرح، ونرى عودة دونالد ترامب القريبة جدًّا، مقابل النماذج الأخرى في الأرجنتين ونموذج في أوروبا؛ حيث اليمين المتطرف يعود ويُركز على خصوصية مُتعلقة بتفوق العرق الأبيض على الآخرين، كل هذه تمثل إشكاليات الآن، وما الذي نستطيع أن نعود إليه هو المؤشرات الدولية، هناك عشرة مؤشرات دولية نستطيع أن نتحدث عنها كثيرًا، وسأكتفي هنا وربما نناقشها بعد ذلك. شكرًا».

الدكتور خالد الشبتي:

«كنت أتمنى أن يتحدث الدكتور يعقوب عن علاقة البحث العلمي بالتنمية الثقافية والاجتماعية، وليس عن واقع البحث العلمي في المؤسسات الجامعية، دعنا من العلمية، لا توجد علمية حقيقية، الجامعية وارتباط الترقيات بالأبحاث العلمية، ما ذكره من واقع هو موجود بالفعل، وأنا أفتخر بنشر بحثي في جامعة الكويت وفي مجلة رصينة في جامعة الخليج، كما نشرت بحثًا في مجلة رصينة أخرى، واطلعت على المجلات الدولية والعالمية التي تتبع فلسفة مادية بحتة، نحتاج إلى مؤسسات تستوعب هذا الجانب بشكل أكبر.

أشار الدكتور فهد إلى نقطة مهمة. كنت عضوًا في لجنة على مستوى الدولة لدراسة مراكز الفكر والدراسات في المملكة، وقد تبين لنا من خلال الواقع أن مراكز الفكر والدراسات لدينا تحتاج إلى الكثير من التحسينات. وأهم قضية في رأيي الشخصي هي تمكين المفكرين، وعندما أقول «(مفكرين)»، لا أعني أن يأتي أحدهم بترشيح من قريب أو صديق، ولكن المقصود هنا

هو المفكر الذي يحمل سمات المفكر الحقيقي، والمفكر بدوره يجب أن يأتي بمفكر آخر، ومن ثم يتم تمويل هذه المراكز وربط القضايا التي يتم تناولها بمراكز الفكر والدراسات بشكل أكبر.

هل تعلمون أن اتخاذ القرار في أي دولة تهتم بالبحث العلمي يتم ربطه بمركز دعم اتخاذ القرار، الذي يكون مرتبطًا بشكل وثيق بالبحث العلمي من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية؟ من الضروري أن يكون هذا الجانب مهمًا في حياتنا، وإن شاء الله نتطرق إلى هذه النقطة لاحقًا.

أما عن الثقافة، يبدو لي أن هناك أزمة مفاهيم في المجتمع، حتى مفهوم «المثقف» لا يزال في حالة صراع، مؤشر أزمة المفاهيم هو مؤشر جيد وغير جيد في نفس الوقت؛ هو جيد لأنه يعكس وجود جدال ونقاش حوله، ولكنه غير جيد لأن كل شخص يرتبط بهذا المفهوم يتجه في اتجاهات مختلفة.

أنا أسأل الدكتور محمد: حضرت في مؤتمر الفلسفة حيث كانت هناك ندوة تناولت العديد من الأطروحات، وكان فرنسوا جوليان يتحدث باللغة الفرنسية وكانت هناك ترجمة، تحدث في ندوة مدتها ساعة، وخلاصته كانت أن لا شيء اسمه «هوية» أو «موت الهوية» أو «انتهاء الهوية». بالطبع لم أشارك في النقاش معه، ولكنني سألته سؤالًا واحدًا: «أنت من المجتمع الفرنسي؛ هل لديكم هوية؟» وكأن إجابته انفعلت حينما كان يتحدث عن تأثير المد العولمي والتقنية على الدول.

في النهاية، يتحدث كتاب «أفول الواجب الأخلاقي غير المؤلمة للأزمنة الديمقراطية الجديدة» لجيل ليبوفتسكي عن أفول الواجب، أي أفول القيم على مستوى العالم، فهل هو مؤثر على الثقافة أم غير مؤثر؟ وشكرًا».

الدكتور سعد:

«شكرًا دكتورة موضي، وأشكر الباحثين على الأوراق المتميزة والمفيدة. لدي تعليق بسيط بخصوص البحث العلمي؛ حيث أعتقد أن المشكلة تكمن في أنه مسألة عرض وطلب، ويعاني البحث العلمي من قلة الطلب. فهذا ليس مقتصرًا على سوق العمل فقط؛ بل يشمل أيضًا الجهات الحكومية وصناع القرار، فإذا كان هناك طلب حقيقي على البحث العلمي من هذه الجهات، يتم تخصيص ميزانيات ويبدأ العمل الفعلي.

في السنوات الماضية، كان أغلب من يعمل في هذا المجال يسعى لتحقيق الترقيات الأكاديمية أو للحصول على درجة دكتوراه أو ماجستير، دون أن يكون هناك طلب حقيقي أو ميزانيات مخصصة لدعم البحث العلمي.

في تجربتي كعميد للبحث العلمي في إحدى الجامعات، كانت ميزانيتي عشرة ملايين، وعندما عدت في اليوم التالي، اكتشفت أن الميزانية قد أصبحت صفرًا، فقد قام وكيل الجامعة بسحب المبلغ لاستخدامه في شراء أجهزة كمبيوتر وأدوات للمكتبة، وقال «خلاص».

تقدمت باستقالتي على الفور، وأوضحت له أنني لا أستطيع العمل في ظل هذا الوضع؛ حيث كان لا يوجد اهتمام حقيقي بالبحث العلمي، وهذا كان يمثل «ثالثة الأثافي» في الجامعة.

أما فيما يتعلق بما ذكره الأخ الكندري حول ضرورة حماية البحث العلمي، أذكر أن جلسة العام الماضي ناقشت موضوع الفساد الأكاديمي، وكان النقاش يدور حول من يجب أن يحمي ومن يجب أن يكشف هذا الفساد، هناك من كرس نفسه للكشف عن هذه القضايا، ولكن انتهى به الحال إلى السجن. نعم، تم توقيفه لثلاثة أيام، ومنذ العهد القديم كانت هذه القضايا تُعالج بهذه الطريقة، ما فعله هو أنه عمل بشكل آلي ومنظم لكشف الفساد الأكاديمي، وذكر الأسماء، وقال إن كنت تعتبرني مخطئًا، فقم بإثبات ذلك وانتهت العلاقة.

وفي النهاية، استُدعت الشرطة، وتم إدخاله السجن بعد أن تم تصويره ووضعه في الرقم الخاص بالمساجين. رغم ذلك، يبقى الأمل كبيرًا في أن يكون المستقبل أفضل.

أما فيما يتعلق بما ذكره الدكتور فهد عن خطة تطوير البحوث في المملكة، فهي خطوة مهمة جدًا، وأتمنى أن يكون هناك تجارب مشابهة في دول الخليج، من المهم أن تتاح الفرصة لتطوير البحث العلمي بشكل أوسع، البحث العلمي يعد أداة ضرورية لحل المشكلات والقضايا بطريقة علمية مدروسة، بدلاً من اللجوء إلى الحلول التقليدية أو الآراء الشخصية. وشكرًا».

الدكتور يعقوب:

بسم الله الرحمن الرحيم، شكرًا، جزاك الله خيرًا يا دكتور خالد على هذه الورطة التي وضعتها لي، مع هذا البحث الذي يحمل تحديات شائكة، كما ذكرت، وسأضطر للحديث عن هذه التحديات التي لا بد من تناولها، وأتمنى أن يكون ما ذكره الدكتور فهد عن علاقة البحث بالتنمية صحيحًا، وإن كان هذا هو الهدف لكتبت عنه بالفعل.

في الواقع، لدي كتاب سيصدر قريبًا عن التعليم الجامعي وعلاقته بالتنمية، أما الهدف من هذه الورقة فهو التطرق للتحديات الشائكة التي تطرقت إليها، وربما كان هناك بعض المزاح حول هذا الموضوع.

أتفق تمامًا مع العم الفاضل عبد الله بشارة في أن من يكتب وهو غاضب قد يفتقر إلى الموضوعية، لكن أحيانًا قد يكون الغضب ناتجًا عن الإحساس بالألم مما نراه.

في الواقع يمكنني القول إنني كنت غاضبًا من الظروف التي كتبت فيها هذه الورقة، على الرغم من أنني عدلت عليها عدة مرات، وسأقدم النسخة المعدلة لكم قريبًا.

أود أن أذكر نقطة مهمة دائمًا في موضوع البحث العلمي وهي أن العدد لا يعني الجودة، فعندما نتحدث عن عدد الأبحاث، لا يمكننا أن نعتبر كثرتها مؤشرًا على الجودة، ومن خلال تجربتي الشخصية أثناء أزمة كورونا، عندما قمت بكتابة كتاب منشور الآن في مجلس النشر العلمي بعنوان «الكويت في زمن الوباء الثقافي والوباء»، حاولت البحث في «غوغل سكولار» وبعض قواعد البيانات الأساسية، وكتبت «كويت – الوباء»، وقد لاحظت زيادة كبيرة في عدد الأبحاث التي تم نشرها في الكويت أثناء فترة العزل، العديد من الباحثين نشطوا في هذا المجال، وتحدثوا عن الكويت وعن الوباء، ولكن عندما راجعت هذه الأبحاث واطلعت على مجلاتها، فوجئت بحجم الإحباط الذي شعرت به، فبعض هذه الأبحاث تم نشرها في مجلات غير موثوقة، وتُستخدم فقط للترقية الأكاديمية. للأسف، هذه الأبحاث تُستخدم لأغراض ترقيات أكاديمية؛ حيث ينتقل الباحث من أستاذ مساعد إلى أستاذ مشارك عبر بحث هش لا يرقى بأي حال من الأحوال إلى مستوى علمي حقيقي.

الأمر الذي يجب أن يعرفه الباحثون هو أن هناك ما يُسمى بالمجلات المستغلة، ويجب على الجميع أن يكونوا على دراية بهذا الموضوع.

في النهاية، لا يعني العدد شيئًا إذا لم يكن هناك محتوى علمي حقيقي وقيم، سنحاول في الورقة أيضًا دعم الجرأة البحثية واستخدام الذكاء الاصطناعي في هذا المجال، ونسعى جاهدين لتحقيق ذلك».

الدكتور محمد:

«بخصوص سؤالك عن المؤسسات الرسمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو معروف، فإن دولة الإمارات هي اتحاد مكون من ست إمارات، وبالتالي توجد سياسات ثقافية متنوعة بين المؤسسات الاتحادية والمحلية.

على المستوى الاتحادي، توجد وزارة الثقافة والشباب، التي تقوم بدور كبير في دعم الثقافة. أما على المستوى المحلي، فإن كل إمارة لديها مؤسسات ثقافية مستقلة، مثل هيئة دبي للثقافة والفنون التي تنشط في إمارة دبي.

وفي الشارقة، وبدعم من الحاكم، كان هناك قرار سياسي يشجع على دعم المؤسسات الثقافية، وهو ما ساهم في حصول الشارقة على لقب «عاصمة عالمية للكتاب» في ٢٠١٩م، وكذلك «عاصمة الثقافة العربية» في ١٩٩٨م، بالإضافة إلى العديد من الجوائز والمهرجانات الثقافية التي تدعم الإبداع العربي بشكل عام.

أما في أبوظبي، فإن هناك هيئة أبوظبي للثقافة والتراث، وكذلك مركز اللغة العربية، والعديد من المبادرات التي تعزز من الابتكار الثقافي. كما تم التفكير في إنشاء مؤسسات جديدة على المستويين المحلي والاتحادي لتعزيز هذا القطاع.

فيما يخص ركائز التمكين، من المهم الإشارة إلى أن التمكين يعتمد على منهجية تتضمن ثلاث ركائز رئيسية: أولاً، إعطاء الفرص؛ وثانيًا، التدريب ورفع الكفاءة؛ وثالثًا، الثقة في الشباب. هذه الركائز مترابطة؛ حيث إذا تم فتح الفرص للشباب ورفع كفاءاتهم، فإن ذلك يؤدي إلى تعزيز الإبداع الثقافي، ويتيح لهم التواصل مع أصحاب الفكر المتقدم من الأجيال السابقة.

وفيما يتعلق بالنقد الثقافي والأدبي، أعتقد أنه لا ينبغي أن يكون النقد لمجرد النقد؛ بل يجب أن يكون النقد مبنيًا على مشروع ثقافي واضح. يجب على الناقد أن يكون لديه مشروع ثقافي أو فكرة يطرحها، بدلاً من النقد الذي لا يتضمن أي رؤية أو مشروع حقيقي، كما يجب وضع معايير لقياس هذا النقد، أما بالنسبة لهوية الإنسان المعاصر، فإن الفكر الفلسفي والمفاهيم الثقافية ضرورية في تشكيل هذه الهوية، يجب أن يعرف الشاب تراثه وتاريخه، لكن في الوقت ذاته يجب أن تنمو لديه القدرة على التفكير النقدي والإبداعي، بحيث يفتخر بجذوره وفي نفس الوقت يتفاعل مع الإنسانية جمعاء.

في الختام، الثقافة هي عملية تهذيب الإنسان من الأفكار السلبية والظلامية، وتعزيز التفكير

الإيجابي والمستقبلي. شكرًا».

الدكتور عبد العزيز الجلال:

«شكرًا لك، في الواقع، أود أن أشارككم بنقطة مهمة أثيرت في الجلسة الحالية حول تعريف المثقف؛ من وجهة نظري، المثقف هو الشخص الذي يتخذ موقفًا أخلاقيًّا من جميع قضايا المجتمع؛ سواء كانت سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو اجتماعية، فهو لا يقتصر على التفكير في جوانب معينة من الحياة؛ بل يتحمل مسؤولية أخلاقية تجاه مجتمعه ككل.

أما فيما يتعلق بالتعليم، أود أن أذكر أنه عندما كنت أدرس في أمريكا، قرأت كتابًا بعنوان «إلغاء المدارس»، الذي يناقش أهمية التعلم الذاتي في عصر الإنترنت، ومع تطور هذه التكنولوجيا، أعتقد أنه قد حان الوقت فعلاً لإعادة النظر في النظام التعليمي وتخصيص المدارس، لا أطالب بإلغاء النظام التعليمي، لكنني أرى ضرورة تخصيص التعليم؛ بحيث تقتصر مهمة الوزارات التعليمية على منح الترخيص والإشراف، مع تخصيص الميزانيات لدعم المدارس الخاصة التي يمكن أن توفر تعليمًا عالي الجودة، يجب أن نساعد الطلاب الذين لا يستطيعون تحمل تكاليف التعليم الخاص، وفي نفس الوقت نخلق بيئة تعليمية تنافسية تساهم في تحسين مستوى التعليم العام. شكرًا».

الدكتورة موضي:

«المشروع جيد، لكنني أود أن أشير إلى ما ذكره الدكتور عبد العزيز فيما يتعلق بتجربة وباء كورونا؛ حيث تحول التعليم إلى التعليم الإلكتروني (أونلاين)، وأصبح حل الواجبات يقع على عاتق الآباء والأمهات، مما أدى إلى إلغاء المدارس بمعنى ما، كما أشار الدكتور عبد العزيز إلى ما أطلق عليه «إلغاء المدارس» تمامًا في هذه الحالة، وأود التأكيد على أنه لا يجب أن يكون إلغاء المدارس بهذا المعنى؛ بل ينبغي أن يكون هذا الإلغاء بمعنى إيجابي يساهم في تطوير أساليب التعليم.

بالنسبة للجميع، لقد أدلى الجميع بآرائهم القيمة، وأشكر الدكتور يعقوب على ورقته الثمينة والمتميزة، وأشكر الدكتور محمد على الجهد الكبير الذي بذله في ورقته، كما أوجه شكري للدكتور خالد الجابر، مدير المشروع، على التنظيم الرائع والتسلسل الذي مررنا به في هذه

الجلسات. كما أشكر الدكتور سعد، رئيس مجلس إدارة المنتدى، على هذا الجهد الطيب، وأشكركم جميعًا على مناقشاتكم ومداخلاتكم القيمة.

وأذكركم أن هناك جلسة مفتوحة غدًا في الساعة التاسعة صباحًا، والتي ستستمر حتى الساعة الحادية عشرة.

في الختام؛ أتوجه بجزيل الشكر إلى مركز أسبار، الذي مكَّنَنا من عقد هذه الجلسة، على جهوده الكبيرة وجهود الموظفين الذين ساعدونا. جزاكم الله خيرًا، وشكرًا على تسهيل هذه المهمة. شكرًا لكم جميعًا ومع السلامة».

--- نهاية الجلسة ---

«الجلسة الثالثة»

يستهل الدكتور سعد الزهراني الجلسة بالقول:

«بسم الله الرحمن الرحيم، يسعدنا أن نفتتح الجلسة الختامية، وهي عبارة عن مناقشات عامة وختامية سواء كانت في الأوراق التي عرضت خلال الأمس أو أي موضوع آخر له علاقة فيها ترون أن تطرحوه أو تناقشوه، ويسعدنا أن نقدم لكم الأستاذ جمال فخرو، رئيس الجلسة، فليتفضل».

الأستاذ جمال فخرو:

«شكرًا دكتور سعد، وصباح الخير للجميع. الزميلات والزملاء الأعزاء، في هذه الجلسة الختامية، سنحاول جاهدين أن نركز قدر الإمكان على الأوراق التي تم تقديمها. ولكن إن كان هناك أي مواضيع أخرى تودون طرحها، فإني أدعوكم لتأجيلها حتى نهاية النقاش العام، لنحاول أن نبقى ملتزمين بمناقشة موضوع الندوة الأساسي «دور المعرفة والثقافة في تعزيز التنمية»، الذي يعد محور نقاشنا اليوم.

سأخصص لكل متحدث ثلاث دقائق كحد أقصى، لذا يرجى الالتزام بالوقت، خاصة وأن عددًا كبيرًا من الزملاء يرغبون في المشاركة، من يرغب بالكلمة، يرجو أن يضع ورقته بالطريقة المناسبة حتى أسجل اسمه، وإن كانت الكتابة غير واضحة، سأطلب التوضيح، كما ذكر بعض الزملاء أمس، من فضلكم، عندما تبدأون في الحديث، يرجى ذكر اسمكم لأغراض التسجيل؛ إذ نقوم بتوثيق أسماء المتداخلين.

في نهاية النقاش، سأعطي المتحدثين الستة الموجودين اليوم معنا، إضافة إلى من تحدث أمس وأراد التعقيب على الأسئلة والمداخلات التي قدمها الزملاء الأعضاء، ثلاث دقائق لكل منهم للرد على ما تم طرحه، ومن لا يرغب في التعقيب، فهذا أمر يعود إليه.

أما الآن؛ فلو سمحتم لي، سأعطي الكلمة للدكتور خالد، بصفته مدير المشروع، ليُلخص لنا الأوراق التي تم تقديمها يوم أمس، وبعد ذلك سنفتح النقاش، والأسماء التي سجلت لدي حتى الآن هي الدكتور محمد الرميحي والدكتور عبدالله بشارة.

من يرغب في المشاركة، فليرفع يده؛ حيث أنني لا أرى الأسماء واضحة؛ دكتورة بهية، الدكتور خالد، تفضل».

الدكتور خالد:

«شكرًا سعادة الرئيس، والحقيقة أولًا، لا بد من توجيه الشكر الجزيل لكم جميعًا على حضوركم، فنحن في غاية السعادة بتواجدنا اليوم في الرياض؛ حيث كانت هناك جهود كبيرة بذلت من الدكتور سعد الزهراني والدكتور محمد الرميحي وبقية الأعضاء في المنتدى، بالتعاون الكبير مع الدكتور العرابي، التي حققت لنا هذه الأمنية بأن نلتقي اليوم، وأعتقد أننا أمام صفحة جديدة - إن شاء الله - سنكررها مرارًا وتكرارًا في السنوات القادمة.

أمس؛ كانت لدي هدية للدكتور العرابي، هديتان تحديدًا؛ فقد قدمت له القبعة، واليوم تذكرت الهدية الثانية وأتيت بها، ولكن أرجو ألا تتهمنا بأننا أدخلنا الأصنام إلى جزيرة العرب مرة أخرى!

أما بالنسبة للمؤتمر، فإنني اليوم على قناعة تامة بأنه منذ انطلاقته كان حافلًا بالحماس، وكانت الرحلة مشوقة، تجسدت في الجلسات الثلاث التي عُقدت؛ ربما كانت الجلسة الأولى هي التي طرحت تعريفات الثقافة ومفاهيمها، وتحدياتها الكبرى، فعندما اقترح الدكتور محمد الرميحي مسألة الثقافة، كان ذلك بمثابة تحدٍّ فكري نواجهه، لأن الثقافة مفهوم عميق، في قواميسنا الثقافية، نجد آلاف التعريفات لها، ولا يزال هذا المفهوم قابلاً للتطور والتغيير.

كيف نبدأ إذن؟ إلى أن جاء التصور الذي اتفقنا عليه لوضع المحاور الستة التي ناقشناها، والتي ظهرت في الأوراق المقدمة، نعترف بأن هذه الأوراق لا تعكس تمامًا التحديات الكبيرة التي طرحت، لكننا نشكر أصحابها على جهودهم الكبيرة في تناول كل قطاع من القطاعات التي تم تناولها. وفي الجلسة الأولى، ناقشنا المفاهيم والتعريفات الثقافية مع أبو صالح محمد الكواري، وكذلك الإشكاليات التي طرحها الدكتور الحجري.

في الجلسة الثانية؛ تم التوسع في الحديث حول الزمن الثقافي العربي الإسلامي، وطرح الدكتور توفيق رؤيته عن الفلسفة ودورها في التفكير الثقافي. كما تناول الدكتور حسن مدن، في حديثه عن الفلسفة، قضية إعادة التفكير في التاريخ والجغرافيا، وهذه الإشكاليات التي تعصف بالفكر العربي الإسلامي تظل حاضرة إلى اليوم، مؤكدًا التوتر القائم بين الفكر الفلسفي والمعرفة الدينية.

كما نعلم، لطالما كان هناك صراع طويل بين أهل الكلام وابن رشد والغزالي، ومع هذه الجدلية المعرفية، لا تزال آثارها حاضرة في العديد من المجالات: في التعليم، وفي الفكر، وفي المسجد، وحتى في الحسينيات، لدينا إشكالية حقيقية في التعامل مع هذه الثقافة التي تشكلت على مدار

١٤٠٠ سنة، بدءًا من العصر الجاهلي، ومع اللغة العربية التي لا يزال يصعب تجاوزها أو إقامة قطيعة معرفية حقيقية معها.

في الجلسة الثالثة، أود أن أشكر الدكتور يعقوب على نقده الجذري الذي لم يكن سهلًا، لكنه كان ضروريًّا، رغم المخاوف التي قد تنشأ حول هذا النقد، تبقى الأسئلة الكبرى: كيف نتعامل مع هذه التحديات؟ كيف نواجه الواقع؟ وكيف نقدم حلولًا للمشكلات التي نعيشها؟

من بين النماذج التي تم طرحها، كان هناك تركيز على جوانب متعددة من التنمية، سواء كانت سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو تعليمية. هذه القضايا تم تناولها بشكل شامل في الجلسات الثلاث، مما يعكس الأهمية الكبيرة التي تحظى بها التنمية في المنطقة.

أعتقد أن إشكالية التنمية اليوم هي في صلب موضوعنا، وما يُميِّزُ منتدى التنمية الخليجي هو القدرة على طرح هذه المواضيع بجدية، الإنجاز الكبير اليوم هو أننا اجتمعنا كأبناء الخليج؛ حيث لا نلتقي في العادة إلا في مناسبات عابرة مثل الأعراس والعزاءات، ولكن أن نلتقي اليوم لنتبادل الأفكار حول المشاريع التنموية، لنتحدث عن نماذج متعددة ونقارن إيجابياتها وسلبياتها، فهذا يثري المعرفة ويزيد من الوعي المطلوب.

اليوم؛ نحن جميعًا متفقون على إشكالية الثقافة والمعرفة في مجتمعاتنا، ولا شك أن الثقافة التي ورثناها هي ثقافة معطوبة، لكن الجدل الحقيقي يكمن في كيفية تجاوز هذه الثقافة، وما هي الحلول التي يمكن أن نطرحها؟

منذ عام ١٩٦٧م، بعد النكسة والهزيمة، بدأنا نواجه الجدل المعرفي الحقيقي، الذي تخطى الأيديولوجيات وتطرق إلى أسئلة عميقة حول نظرية المعرفة، لماذا انهزمنا؟ وكيف يمكننا أن نعيد بناء أنفسنا؟ النقد الذاتي الذي بدأه الجابري، والطرابيشي، وغيرهم من المفكرين العرب، لا يزال يواجه تحديات في استمراريته.

نعم؛ لقد كانت هناك محاولات كبيرة من المغرب والمشرق العربي، لكن للأسف توقف المشروع الكبير الذي بدأه الجابري، ولم تأتِ مدرسة فكرية جديدة لتحمل الشعلة وتستكمل العمل. مثلما كانت النهضة الأوروبية تعتمد على مجموعة معدودة من المفكرين والفلاسفة، لو استطاعت الكنيسة التخلص منهم؛ لما وصلت أوروبا إلى ما هم عليه الآن من عصر التنوير.

اليوم؛ نطمح أن يكون منتدى التنمية الخليجي بجهودكم هو المحرك الذي يشكل الكتلة الفكرية التاريخية التي تستطيع أن تحلل جدلية الثقافة، وتطرح البدائل، وترسم خارطة طريق

للمستقبل. أشكركم جميعًا، وأقول قولي هذا، وأستغفر الله لي ولكم، وأعوذ بالله من الثقافة والمثقفين، الأحياء منهم والأموات».

الدكتور محمد الرميحي:

«صباح الخير جميعًا، أخواتي وإخواني، وأتمنى لكم يومًا سعيدًا، يومًا يعكس حيوية هذا المنتدى، الذي يبدو جليًّا من خلال الحضور الكبير والمتزايد، هذا اليوم الثاني يعكس بوضوح روح المشاركة والنقاش البناء.

بدايةً؛ أود أن أشارككم بعض الملاحظات العامة حول ما حدث أمس، من المؤكد أنني أؤيد الأخ خالد والزملاء الذين ثمنوا الأوراق التي تم تقديمها، فهي أوراق اجتهادية تضاف إلى السردية الثقافية الخليجية والعربية، وإن شاء الله، ستصبح هذه الإسهامات إضافة حقيقية عندما تصدر في كتاب يضم المناقشات.

ومع ذلك؛ لاحظت أننا في النقاش أمس قد انحرفنا قليلًا عن الخط العام الذي كان من المفترض أن نبقى متمسكين به، فقد تم تناول موضوعات الهوية، والمثقف، والثقافة، وهي قضايا مهمة بالطبع في سياقات مختلفة، لكنها قد تبتعد عن السياق الرئيسي الذي هو التركيز على أهمية الثقافة ومجتمع المعرفة في تعزيز التنمية، هذا الموضوع ليس جديدًا؛ فهو مطروح منذ سنوات طويلة، ومنذ بداية القرن الماضي، كما أشار الدكتور السيف، واستمر حتى اليوم عبر العديد من المفكرين الذين تم ذكر بعض أسمائهم أمس.

لدي قناعة قد يشاركها البعض أو قد لا يشاركها البعض، وهي أن المجتمع المثقف حتى في أبسط جوانبه له تأثير إيجابي مباشر على حياة الناس، فالمجتمع المثقف على سبيل المثال، يقلُّ فيه عدد حوادث المرور؛ لأن الناس في هذا المجتمع يحترمون قواعد المرور ويقدرون سلامتهم وسلامة الآخرين، المجتمع المثقف أيضًا يقل فيه استهلاك الأدوية بشكل غير مبرر؛ فالشخص الواعي يعرف كيف ومتى يستخدم الأدوية بشكل مناسب، كما أن المجتمع المثقف يقدر قيمة الوقت، وهو أمر لاحظناه جميعًا هنا في المنتدى؛ حيث تأخر بعض الحضور، مما أشار إلى ضرورة احترام الوقت من جميع الأطراف.

المجتمع المثقف أيضًا يحترم الممتلكات العامة؛ حيث من المستغرب كيف أن بعض العرب يخرجون في مظاهرات ويقومون بتكسير الممتلكات العامة، من السيارات إلى مصابيح الإضاءة.

والمجتمع المثقف يقبل الاختلاف، ولا يتوقع من الجميع أن يفكروا بنفس الطريقة؛ إنه مجتمع يحترم التنوع في الآراء والألوان والأفكار.

أيضًا؛ في المجتمع المثقف، تقل حدة الاقتتال الأهلي؛ لأن هناك آليات حضارية لحل الخلافات، فالأمة التي تملك هذه الآليات لن تصبح مثل السودان في ظل الأزمات الداخلية، المجتمع المثقف يحترم الحريات الفردية ويقل فيه الفساد، وهذا يدل على أن الثقافة والمعرفة لا غنى عنهما في تعزيز التنمية.

إذا توافقنا جميعًا على هذه المبادئ، أعتقد أننا قادرون على تأسيس الكتلة التاريخية التي تحدث التغيير، كما أشار الأخ خالد. شكرًا لكم جميعًا».

الدكتور عبد الله بشارة:

«شكرًا سيدي الرئيس، في الحقيقة، استمعتُ بعناية إلى ما ذكره الدكتور محمد الرميحي، وأجد في هذه المجموعة حيوية لافتة وقدرة على التفاعل مع المستجدات رغم تأثيراتها المتعددة، سواء على المستوى التنموي، الثقافي، السياسي، أو الإنساني، وما يترتب على ذلك من تداعيات على دول مجلس التعاون.

هذا الدور الذي يؤديه النخب في المجتمع، والذي يجتمع من خلاله هذه المجموعة مرة كل عام، له أهمية كبرى في إبراز الوعي الجمعي.

ولكن لا يجب أن نغفل عن آفاق جديدة يجب أن نغتنمها، وأود أن أركز بشيء من التأكيد على المستجدات في المملكة، أنا شخصيًا من المتابعين المستمرين لما يحدث في المملكة، ولكن حينما استمعت إلى مداخلات العديد من الإخوة السعوديين من أهل المعرفة، تأثرت بما يحدث في هذه الدولة وتأثيره العميق على المجتمع الخليجي، العربي، الإقليمي وربما الدولي.

من خلال متابعتنا وتحدثنا مع الإخوة السعوديين، لاحظت ثلاثة أمور جوهرية يجب أن نتوقف عندها، لأنها تمثل مستجدات غير مسبوقة في المملكة، تتميز بالشجاعة والوضوح والرؤية المستقبلية؛ أولها، القراءة المستنيرة في المملكة، وهي قراءة تساهم في تغيير معاني الدين، فتخرج المملكة من حالة الجمود والتفسيرات الجامدة إلى حالة من الاستنارة والانفتاح، وهذه التطلعات الجديدة تؤثر ليس فقط على المملكة؛ بل على دول مجلس التعاون بأكملها.

أما الرأي الثاني الذي أودُّ التأكيد عليه، فهو تزاوج التنمية مع مسار العقلانية، وهو أمر يعكس القدرة على إسقاط المعوقات التي لا تتماشى مع المنطق السليم، لقد رأينا المملكة تحقق هذا التزاوج بجرأة، مما يجعل العقلانية أساسًا لدروب الانطلاق نحو المستقبل. وشكرًا».

الدكتورة بهية:

«شكرًا جزيلًا، في البداية، أود أن أثني على ما ذكره الدكتور محمد الرميحي، خاصة في ما يتعلق باحترام الملكية العامة، لقد لفت انتباهي تعليقكم حول هذه النقطة، وأود أن أضيف أن عدم احترام الملكية العامة يعود في كثير من الأحيان إلى شعور الأفراد بأن هذه الممتلكات هي ملكية الدولة فقط، وبالتالي لا يمتلكون ارتباطًا شخصيًّا بها.

ولعلنا في البحرين لاحظنا ذلك بوضوح عندما شهدنا تدمير مدارس ومرافق عامة، وكان يجب أن يكون إدراكنا أن هذه المرافق ليست مجرد ملكية للدولة؛ بل هي ملكية المجتمع بأسره؛ لذلك أجد أن هذه النقطة التي أَثَرتها مهمة، وأشكرك عليها.

سؤالي الأول يتعلق بالتعريف الشامل للثقافة في الأوراق المقدمة، فقد لاحظت أنه لم يتم طرح تعريف واضح للثقافة التي نتحدث عنها، نحن نسمع عن ثقافة معينة هنا وثقافة أخرى هناك، ولكن ما هي الثقافة في جوهرها؟ لم أجد أي إشارة إلى تعريف الثقافة كمفهوم شامل يتضمن الاطلاع على ثقافات العالم، وفهم العلاقة بين الكتاب وأثر التكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي على القراءة في العصر الحالي.

اليوم نلاحظ أن دور الكتاب بدأ يتلاشى تدريجيًّا، وهناك جيل من الشباب بدأ يبتعد عن الكتاب الورقي؛ لذلك أعتقد أن الثقافة لا ينبغي أن تقتصر على الجوانب الأخرى فحسب؛ بل يجب أن تشمل أيضًا هذا الجانب الأساسي المتعلق بالقراءة والتفاعل مع المعرفة.

النقطة الثانية التي أود طرحها هي حول دور المجتمع المدني وأهميته في المشهد الثقافي؛ هل استطاع المجتمع المدني في دول الخليج أن يؤدي دوره الفاعل؟ ما هي المساحة المتاحة له للقيام بهذا الدور؟ هذه النقطة أعتقد أنها تستحق مزيدًا من النقاش، خاصة وأن المجتمع المدني يمثل أحد أوجه القوة الحقيقية في تعزيز الثقافة والوعي داخل المجتمعات.

بالإضافة إلى ذلك، هناك سؤال آخر يشغلني: هل نجحت دول الخليج في دمج الثقافة في منظومة التنمية المستدامة؟ إذا فهمنا أن التنمية البشرية تهتم بتحسين حياة الأفراد في مختلف

جوانبها، وليس فقط في الاقتصاد، فإن الثقافة يجب أن تحتل مكانة بارزة في هذا السياق، ورغم ذلك، نجد أن الثقافة في دول الخليج لم تأخذ دورها الفاعل في التنمية بالشكل الذي نطمح إليه.

وأخيرًا؛ بعد سنوات طويلة من عمر المنتدى، يظل السؤال قائمًا: هل تمكن هذا المنتدى من ترك بصمة حقيقية في مسيرة التنمية في دول الخليج؟ نحن نطرح أفكارًا واقتراحات، ولكن أين تذهب هذه الأفكار؟ ما مدى تأثيرها على واقع التنمية في دول الخليج؟ أتمنى أن نناقش هذه القضية بعمق أكبر».

الدكتور ناصر:

«شكرًا سيدي الرئيس، في البداية، أتوجه بالشكر والتقدير للمنتدى ومركز أسبار على الإعداد والتنظيم لهذا اللقاء القيم، وأخص بالشكر الأستاذ خالد الجابر، مدير المشروع، الذي يستحق منا الكثير من التقدير على جهوده الكبيرة، كما أود أن أشكر جميع مقدمي الأوراق وزملائي وزميلاتي على مداخلاتهم الثرية التي أغنت نقاشاتنا وأثرت الأوراق المقدمة.

أما فيما يخص عنوان اللقاء السنوي لهذا العام، الذي يتناول «دور المعرفة والثقافة في تعزيز التنمية في دول الخليج العربي»، فأنا أود أن أطرح ملاحظة سريعة بشأن اختيار المصطلحات، أعتقد أنه من الأنسب، عند انعقاد هذا اللقاء، أن نستخدم مصطلح «دول مجلس التعاون الخليجي» بدلًا من «دول الخليج العربي»، لتحديد الإطار الجغرافي والسياسي الذي ننتمي إليه، فالحديث عن دول مجلس التعاون يخص دول المجلس بشكل حصري، بينما مصطلح «دول الخليج» قد يشمل دولًا أخرى مثل العراق وإيران، وهو ما قد يشتت الإطار المرجعي لهذا اللقاء.

وفيما يتعلق بجوهر العنوان، يطرح السؤال: هل المعرفة جزء من الثقافة أو هي مرادفة لها؟ أو أن هناك تمايزًا بين المصطلحين؟ بعيدًا عن التعريفات والمصطلحات التي تناولتها الأوراق المقدمة أمس، يبقى السؤال الأهم: أي نوع من المعرفة وأي نوع من الثقافة يمكن أن يعزز التنمية المنشودة؟ وأي منهما قد يكون مثبطًا لها؟ في أوراق العمل التي تم تقديمها، بما فيها ورقة الدكتور توفيق السيف، تم تسليط الضوء على التأثيرات الإيجابية والسلبية للثقافة والمعرفة على التنمية، وبرزت فكرة أن التنمية لا تحدث في فراغ؛ بل هي محكومة بالتفاعل المستمر مع الثقافة والمعرفة السائدة. فبينما نجد في بعض الأحيان أن الثقافة والمعرفة قد تلعب دورًا إيجابيًا في دفع عجلة التنمية، نجد في أحيان أخرى أن هناك مؤثرات سلبية قد تعيق

هذه التنمية، وهذا ما تم التطرق إليه في الجلسات السابقة: هل الثقافة سلبية أم إيجابية؟ وما دورها في تشكيل المستقبل التنموي لدول الخليج؟

الأستاذ يوسف الجاسم:

«شكرًا سيدي الرئيس، وأود أن أثني على كل من شكر إدارة المنتدى والزملاء الذين قدموا الأوراق القيمة التي أمتعنا بها النقاشات في اليوم السابق.

الحقيقة لقد أثارني تفاعل الحوار الذي دار حول هذه الأوراق الغنية، فالموضوع الذي كان عنوانه ثقيلًا ومُركبًا، يتعلق بدور المعرفة والثقافة في التنمية، لم يكن ليجذبني إلى هذا الحد لو لم يكن الحوار قد اتسم بهذا العمق والتفاعل الذي كان أكثر من مثير للإعجاب، إنه شعور رائع أن نكون جزءًا من هذا المنتدى الذي يقدم لنا مثل هذه الفرص للتفكير العميق والنقاش المثمر، وأنا شخصيًا أعتز بكل لحظة قضيناها هنا.

في إطار ما استمعنا إليه، لدي اقتراحان لمجلس إدارة المنتدى: الأول، كما نجحنا ولله الحمد في عقد المنتدى لأول مرة في المملكة العربية السعودية، أتمنى أن يتم تكرار هذه التجربة في المستقبل. السبب الأول وراء هذا الاقتراح هو أن المشاركين السعوديين، بما لديهم من علم وثقافة، يثرون النقاشات بعمق وتنوع لا يستهان به، وهو ما يضيف قيمة حقيقية لأي حوار نناقشه هنا، ربما قد أكون مُنحازًا قليلًا بسبب العلاقة الأخوية التي تربطني مع المملكة، ولكن لا أظن أنني أغالي حين أقول إن حضور هذا التنوع الفكري يعزز النقاش ويساهم في إثراء المنتدى. كما أن المملكة تشهد حراكًا تنمويًا مستمرًا، وأعتقد أن إقامته في السعودية سيتيح لنا الوقوف عن كثب على هذا التغيير الكبير الذي يحدث في المملكة. لذلك، أرجو أن يتم دراسة إمكانية تكرار المنتدى هناك في السنوات القادمة.

أما الاقتراح الثاني؛ فيتعلق بتحديات التنمية في دول الخليج. في تقديري، نحن لا نواجه فقط مسألة الرغبة في التنمية، وإنما التحديات التي تواجهنا في هذا الصدد هي الأكثر تعقيدًا؛ لذا أرى أن عنوان المنتدى المقبل يمكن أن يتناول «تحديات وعقبات التنمية في دول الخليج».

فالتحديات التي نواجهها؛ سواء في مجال التعليم أو الاقتصاد أو الثقافة، هي التي يجب أن نركز عليها لنتمكن من الوصول إلى حلول حقيقية ومستدامة. هذا العنوان سيتيح لنا الغوص في تلك العقبات التي تحول دون تحقيق التنمية المنشودة بشكل أكثر واقعية، وسيتيح لنا الفرصة

لاستخلاص أفكار وحلول عملية. وشكرًا لكم مرة أخرى على كل جهودكم».

الدكتور سعد الزهراني:

«شكرًا أخي جمال، وأود أن أشارككم نفس الملاحظة التي أشار إليها الدكتور محمد الرميحي، مع كامل التقدير للأوراق التي تم تقديمها، أرى أنه من المهم أن نركز قليلًا أكثر على موضوع اللقاء، حتى وإن كانت الورقة قد انحرفت قليلًا وتناولت جانبًا معينًا من الموضوع، إلا أنه من الضروري أن تتضمن في النهاية جزءًا يربط قضية المعرفة بالتنمية، هذه النقطة أساسية، وأتمنى من جميع الإخوة الذين قدموا الأوراق أن يبذلوا جهدًا لإبراز هذا الرابط المهم في أطروحاتهم، على أن يكون دائمًا الحضور الرئيسي للصلة بين المعرفة والتنمية في فحوى الورقة.

أما النقطة الثانية، فأعتقد أن هناك نقاشات قيمة قد تمت، ومن المهم أن يأخذها كُتَّاب الأوراق بعين الاعتبار عند إعادة صياغتها، فلا يجب أن يقتصر الأمر على تقديم الورقة كما هي في أول مرة، لأن هدف النقاش هو بالضبط أن يفتح لنا آفاقًا جديدة، ويقدم وجهات نظر قد تكون غابت عن بال الكاتب عند كتابة الورقة الأصلية، طرح الموضوع في هذا اللقاء يمثل فرصة لتطوير الأفكار وتحسينها، فبالتأكيد الورقة المنشورة يجب أن تكون أكثر جودة، وقد أُخذت فيها جميع الملاحظات التي طرحت أثناء النقاشات، وبالتالي فإن الورقة التي ستنشر ستكون أرقى وأكثر نضجًا.

في النهاية؛ هذه عملية مستمرة تهدف إلى أن تخرج الورقة في شكل يتناسب مع الكاتب والمحتوى في آن واحد. وشكرًا».

الدكتور فهد:

«بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عندما قررت المملكة العربية السعودية تنويع مصادر دخلها، كان من الضروري أن يُدرج القطاع الثقافي ضمن خياراتها الاستراتيجية. ففي الماضي، كانت المملكة تعتمد بشكل رئيسي على النفط كمصدر وحيد لتمويل جميع برامج التنمية منذ اكتشافه، ومع مرور الوقت أصبحت الحاجة إلى التنويع في مصادر الدخل أكثر إلحاحًا. وفي هذا السياق، جاءت رؤية ٢٠٣٠ التي تركز بشكل أساسي على تنويع مصادر الدخل بعيدًا عن الاعتماد على النفط.

من العوامل التي أسهمت في تسهيل هذا التحول هو التنوع الجغرافي والثقافي الكبير الذي تتمتع به المملكة؛ فالمملكة كما هو معروف، تمتد على مساحات شاسعة وتتميز بتعدد ثقافاتها وعاداتها في مختلف المناطق، ما خلق نوعًا من الصراع الثقافي بين الأزياء والفنون والأطعمة والموسيقى، مما أضفى لونًا خاصًا على الثقافة السعودية، هذا التنوع الثقافي، الذي لا يوجد مثله في أي مكان آخر في العالم، من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، يمثل مصدرًا غنيًّا يمكن أن يتجاوز في أهميته حتى النفط نفسه في دعم التنمية.

اليوم نتحدث عن مشاريع ضخمة في البحر الأحمر والجزر التي ستعاد تأهيلها، وكذلك القدية التي ستكون أكبر مدينة ترفيهية في العالم، إلى جانب المشاريع الثقافية الأخرى في الأزياء والموسيقى والفنون المسرحية؛ هذه كلها عناصر ثقافية تُعدُّ من الركائز التي تدعم التنمية المستدامة.

أعتقد أن موضوع المنتدى لهذا العام يتناغم تمامًا مع التجربة التنموية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة، وكأننا نقرأ في منتدانا هذا واقعًا متجسدًا، من المحاسن أيضًا أن منتدى أسبار لهذا العام يُعقد في الرياض، ما يُعتبر مناسبة مثالية لتفعيل دور الثقافة في التنمية، خاصة وأننا ناقشنا سابقًا في ملتقى أسبار مفهوم «تسليع الثقافة» كما تم طرحه في الورقة الرئيسية التي قدمها الدكتور زياد إدريس، والتي كانت موضوع نقاش طويل.

وفي الختام؛ يسعدنا في مركز أسبار أن نُقدم كامل دعمنا لمواصلة هذه المبادرات الثقافية، وأرحب بكافة المقترحات التي قدمها الدكتور يوسف الجاسم، ونحن على استعداد لتنفيذ أي مهمة تتعلق بهذا الشأن متى تشاءون. وشكرًا لكم».

الدكتور توفيق السيف:

«شكرًا سعادة الرئيس، والشكر موصول لجميع الرؤساء الحضور.

أود أن أطرح نقطتين؛ النقطة الأولى هي باختصار شديد، بما أن النقاش تناول الاجتماع المقبل، فإن اقتراحي هو أن يكون موضوع الاجتماع القادم «إعادة مراجعة لمفهوم المواطنة الخليجية».

إن الحديث عن المواطنة في دول مجلس التعاون هو موضوع في غاية الأهمية ويحتاج إلى مراجعة جادة، هذه المراجعة لا ينبغي أن تقتصر على التبجيل فقط؛ بل يجب أن تتضمن نقاشًا معمقًا حول تكوين هذا المفهوم وأجزائه، وكيفية تجديده بما يتناسب مع الواقع المعاصر،

نحن جميعًا نعلم أن مشكلة المواطنة ليست مقتصرة على دولة بعينها؛ بل هي قضية تمس جميع دول الخليج، وكثيرًا ما يتم تسليط الضوء على الأمثلة السلبية مثل قضية المواطنين ذوي الدرجات المختلفة في الكويت، لكن المشكلة أعمق من ذلك وأوسع، نحتاج إلى نقاش حقيقي لهذا المفهوم وتقديم تصورات قد يستفيد منها صناع القرار في دول الخليج؛ هذا اقتراحي للاجتماع المقبل.

أما النقطة الثانية فهي تتعلق بما أشار إليه أستاذنا الدكتور محمد الرميحي حول تطبيقات الثقافة وما يعنيه أن يكون المجتمع مثقفًا، وقد أضافت الدكتورة بهية تعقيبًا رائعًا على هذا الموضوع. لكنني أود أن أطرح سؤالًا: ما هي أبسط التطبيقات التي نبدأ بها؟ في رأيي أن البداية تكون من خلال تكريس مفهوم الحقوق، في تراثنا الثقافي والتاريخي، نرى أن العلاقة بين الفرد وعائلته، أو بين المواطن والدولة، تبدأ بمفهوم الواجبات؛ حيث يُنظر إلى الشخص الصالح بناءً على طاعته وامتثاله للأوامر، نحن نعتبر الطفل «آدميًّا» عندما يكون مُطيعًا، بينما إذا بدأ في التعبير عن آرائه أو حتى في المعارضة، نعتبره «قليل حياء»، وكذلك في السياسة، المواطن الذي يعارض أو يناقش يُنظر إليه أحيانًا على أنه أقل احترامًا.

لكن في رأيي، يجب أن نبدأ بتكريس مفهوم الحقوق: إن للمواطن حقوقًا، وأن له الحق في التعبير والمطالبة بما يناسبه من الدولة والمجتمع؛ على سبيل المثال، لم أتلقَ في حياتي شخصيًّا أي تعليم عن حقوقي تجاه والدي، أو تجاه الدولة، أو أي جهة أخرى؛ على الرغم من أنني تعلمت الواجبات، إلا أنني لم أتعلم أبدًا عن حقوقي كإنسان، وهذا ما يجب أن نغيره، إذا بدأنا بتعليم الأفراد هذا المفهوم، فإننا نساعدهم على فهم أن لديهم حقوقًا يحترمها المجتمع، وبالتالي سوف يكون لدينا مواطن أكثر إدراكًا وأكثر مسؤولية.

إنَّ البدء في ترسيخ فكرة الحقوق كأساس للعلاقات بين المواطن والدولة وبين الأفراد داخل المجتمع هو خطوة مهمة نحو ثقافة حضارية تسهم في التنمية الشاملة.

في الختام؛ أتمنى أن يكون لدينا هذا النقاش في المستقبل القريب، وأن نتمكن من تنفيذ هذا التغيير الثقافي الضروري. وشكرًا لكم».

الدكتور إبراهيم:

شكرًا سيدي الرئيس، في كل لقاء من لقاءات المنتدى، نطرح دائمًا السؤال التقليدي: ماذا بعد؟

وتُطرح المطالب والتوصيات التي تدعو إلى أن يتم أخذ ما نناقشه في هذا المنتدى بعين الاعتبار من قبل صناع القرار، لكنني أعتقد أنه في كثير من الأحيان ننسى أن هناك حقيقة قديمة تقول: «يمكنك أن تضع الماء أمام الحصان، لكنك لا تستطيع أن تجبره على أن يشرب».

على مدى الاثنتين وأربعين سنة التي مرَّت على تأسيس المنتدى، أعتقد أننا قد تجاوزنا مرحلة النضج، وأنتجنا ما يزيد على ٣٥ كتابًا، جميعها تتناول قضايا التنمية، وهذه الكتب متاحة للجميع، ومجانية، وهي أحد الإنجازات التي يجب أن نعتز بها، أعتقد أن هذه الكتب تمثل إضافة نوعية لا ينبغي الاستهانة بها، فهي تمثل تفاعلًا حقيقيًّا مع قضايا التنمية التي تشغلنا.

وكما هو الحال دائمًا، هدف المنتدى في النهاية هو جمع هذه الكوكبة من المثقفين واستثارة أفكارهم وقراءتهم النقدية لواقعهم، ومن هذا المنظور، أرى أن هذا الإنجاز لا ينبغي أن يُقلل من شأنه، أما فيما يتعلق بأن يصدر المنتدى توصيات يتابعها صناع القرار، فأعتقد أن هذه مسؤولية مراكز الدراسات والجهات المختصة الأخرى، دعوهم أولًا يسجلونا في دفاترهم، وعندها يمكننا أن نرسل لهم توصياتنا. وشكرًا لكم».

الدكتورة أمينة:

«السلام عليكم، أودُّ أولًا أن أعرب عن سعادتي بتواجدي معكم لأول مرة في هذا المنتدى، لقد كنت دائمًا أدعو في اللقاءات الدولية التي أشارك فيها إلى تبني نهج الحوار والنقد والنقاش حول العديد من القضايا المعاصرة، وهو ما وجدته هنا في هذه المائدة المستديرة، وإن كانت قد تكون مستطيلة بعض الشيء.

إن هذا النوع من الحوار والنقاش، مع هذه الأطراف الفاعلة والمتعددة، يسهم في إثراء المشهد المعرفي ويعطي عمقًا للموضوع الذي نناقشه.

ومع ذلك؛ يجب أن نأخذ في اعتبارنا أن هناك موجة عميقة من التحول الرقمي التي تجتاح المنطقة؛ لذا أعتقد أنه من المهم أن نساهم في تبني منهج الحوار وأن ندعو كافة الأطراف الفاعلة للمشاركة، هناك معايير جديدة ظهرت في هذه المنطقة الرقمية، وفاعلون جدد دخلوا الميدان، بالإضافة إلى لغات جديدة وعلاقات اجتماعية مبتكرة؛ لذلك أتمنى في المرات القادمة أن نضم هذه الأفعال وهذه الأطراف الفاعلة الجديدة التي بدأت تظهر على الساحة، وأن نستمع إلى آرائهم أيضًا. وشكرًا جزيلًا».

الأستاذ قيس الأسطى:

«شكرًا سيدي الرئيس، والشكر موصول إلى إدارة المنتدى والإخوة في مركز أسبار. أتصور أن لدينا العديد من الإيجابيات التي نُثني عليها في دول مجلس التعاون الخليجي، وقد يبدو للبعض أنني في ملاحظاتي قد تناولت بعض الجوانب السلبية، ولكن في رأيي لا بأس من مناقشة السلبيات واقتراح الحلول المناسبة لها، فالأمر لا يتعارض مع التحدث عن الإيجابيات التي نشهدها.

نحن، والحمد لله، في بحبوحة من العيش، ونتمتع بحريات نسبية معقولة، ولدينا العديد من الأمور التي نفاخر بها؛ ومع ذلك، لا يجب أن يمنعنا ذلك من التطرق إلى بعض التحديات والسعي لإيجاد الحلول التي تناسبها.

فيما يتعلق بما ذكره الأخ يوسف الجاسم، وأنا أؤيده تمامًا، أعتقد أن الرياض تعتبر مركز الوسط، ويمكن الوصول إليها بسهولة من مختلف الأطراف، كما أنني شعرت طوال اليومين الماضيين وكأنني في بيتي، فالجميع هنا لم يقصروا في إكرامي، على المستوى الشخصي، وأرجو ألا أكون متحيزًا، دائمًا ما أردد أن دول مجلس التعاون كلها بيتي، ولكن أرى أن الرياض تمثل مدينة المستقبل، وأدعو أن نكون جزءًا من هذا المستقبل.

شكرًا لكم جميعًا، تشرفت بمزاملتكم في اليومين الفائتين، وأتطلع لرؤيتكم دائمًا على خير.

الدكتورة فوزية:

«أولًا أشكر جميع من قدم الأوراق، فهي فعلاً كانت أوراقًا غنية تناولت مفاهيم عميقة ومهمة؛ ومع ذلك، شعرت أن النقاشات التي تلت تلك الأوراق لم تتمكن من الدخول في العمق المطلوب لتلك المفاهيم، كما شعرت أننا ما زلنا نردد العديد من المفاهيم التقليدية والقديمة التي قد تكون قد تجاوزها الزمن، في وقت تشهد فيه المنطقة تغييرات جوهرية، من الضروري أن نُحضِر هذه المتغيرات الجديدة إلى الطاولة إذا أردنا فعلاً أن نواكب الزمن ونواكب التحديات التي تواجهنا.

وأود أيضًا أن أعود إلى ما قلته سابقًا، وأعتقد أنه اقتراح مهم؛ في السعودية مررنا بتجربة صعبة من حيث التزمت والتعصب، وفجأة جئت الرؤية السعودية ٢٠٣٠، فشهدنا انقلابًا كاملًا في المفاهيم الثقافية والأسرية وعلاقة الرجل بالمرأة، ونحن الآن نواجه تحديات كبيرة، فالتحديات التي تمر بها الأسرة، وكذلك تلك التي يواجهها الأفراد في الشارع، في العمل، وفي التفاعل مع

المفاهيم الجديدة مثل الضرائب والاقتصاد، كلها أمور تستحق الدراسة المعمقة.

من الضروري أن ندرس هذه التحديات لأننا نعتقد أن التجربة السعودية تستحق أن تكون محط اهتمام، خصوصًا أنها ما زالت قائمة، والعديد من أسئلتها لم تجد إجابات حاسمة بعد. نحن بحاجة إلى دراسة تأثير هذه التجربة ليس فقط على المستوى المحلي؛ بل على المستوى الإقليمي والعالمي، خصوصًا في سياق تأثيرها على المد الإسلامي المتطرف والأصولية الإسلامية، التي لا تقتصر على السعودية فقط؛ بل تمتد لتشمل العالم أجمع. شكرًا لكم».

الدكتورة ملاك:

«أسعد الله صباحكم بكل خير، ويسرني تواجدي معكم لأول مرة في هذا المنتدى، الذي لطالما كانت لقاءاته مصدرًا لتوسيع الأفق ومناقشة قضايا متنوعة، وأشكر مركز أسبار على مشاركتنا هذا التاريخ الطويل من العمل المثمر، آملاً أن يكون شريكًا في المستقبل في العديد من اللقاءات القادمة.

سوف أتناول عدة نقاط مرتبطة بمجموعة من الأوراق المقدمة، على الرغم من عدم وجود ترابط مباشر بين هذه النقاط، ولكنها تطرح قضايا مختلفة تستحق النقاش.

أولًا، فيما يتعلق بمفهوم الهوية الخليجية، تحدث البعض عن ضرورة إيجاد هوية خليجية موحدة، ولكن من باب أولى أن نناقش هويتنا الوطنية أولًا، فقبل أن نفكر في الهوية الخليجية، علينا أن نعيد التفكير في هويتنا الوطنية، التي بدأت تتلاشى بشكل تدريجي.

في السابق كانت هويتنا الوطنية واضحة، ولكن مع مرور الزمن، وبسبب العوامل الثقافية والهجرات وفرص العمل والتغيرات الفكرية والتعليمية، أصبحت الهوية الوطنية مغيبة، وأحيانًا تتخذ شكلًا سائلًا يتغير تبعًا للظروف، أعتقد أنه من الأجدر أن نتحدث عن الهوية الوطنية أولًا، قبل أن نتطرق للهوية الخليجية.

ثانيًا تحدثنا عن العلاقة بين الثقافة والمعرفة، وللأسف أقولها كأستاذ جامعي: لدينا نسبة كبيرة من المتعلمين، ولكن عدد المثقفين قليل، العلم في جامعاتنا لا يؤدي بالضرورة إلى ثقافة حقيقية؛ لأن الثقافة هي تحول فكري ينعكس على السلوك. للأسف، نجد أن العديد من المتعلمين لا يستخدمون العلم لتطوير أنفسهم أو لتوسيع رؤيتهم للحياة؛ بل يقتصرون على تلقّي إجابات جاهزة، والعلم يجب أن يثير التساؤلات ويشجع على التفكير النقدي، لكن للأسف نرى أن أي

شخص يطرح تساؤلات نقدية حول أي مركز للسلطة، سواء كان أستاذًا جامعيًا أو أي شخص في سلطة ما، يُسكت بطريقة أو بأخرى. فكيف يمكننا تنمية الفكر النقدي في مجتمع مازال يقدّر «الابن الطائع» أكثر من «الابن المبدع» أو «المفكر»؟

ثالثًا في إطار أهداف التنمية المستدامة، نجد أن الدول الخليجية حققت قفزات هائلة في مجالات التنمية الاقتصادية والتكنولوجية، بسبب الوفرة المادية التي حباها الله لنا، ولكن في كثير من الأحيان نلاحظ أن الجانب الإنساني لهذه التنمية غير مدمج بشكل فعلي في البرامج التنموية. نحن نتحدث دائمًا عن الأطفال والشباب وذوي الإعاقة، ولكن البرامج التنموية الحقيقية تركز بشكل أكبر على النمو الاقتصادي، مثل بناء المباني الضخمة، الملاعب الكبرى، والعروض الضخمة. هذه «الأكبر، الأكبر» قد تعني في بعض الأحيان أننا نخفي في داخلنا أشياء أصغر، فالتقدم الفكري يجب أن يكون جزءًا من هذه «الكبر».

رابعًا تحدثنا عن حالة الكويت الحالية، وفي الوقت الذي نسمع فيه العديد من الآراء التي تقول «كانت الكويت أفضل»، أقول وأنا كويتية: للأسف، كانت الكويت هكذا، ولكن أعتقد أن الكويت لديها الأساس الأقوى والأكثر صعوبة في التغيير، وهو الإنسان المثقف. من السهل بناء المباني والشوارع والأبراج، لكن الأهم هو بناء الإنسان المثقف. الدول الخليجية، مثل السعودية والإمارات وقطر والبحرين، بدأت بالفعل في الجمع بين تطوير الإنسان وتنمية الاقتصاد، وهو أمر جميل.

وأخيرًا؛ تحدث الدكتور توفيق عن مفهوم الاستحقاق، وهذا أمر بالغ الأهمية، لأننا ما زلنا نعيش في دول تتأثر بالمفاهيم القبلية وفرض الطاعة، في الدولة المدنية يجب أن تُحدَّد العلاقة بين المواطن والدولة بناءً على قوانين تنظم الحقوق والواجبات، نحن دائمًا نقول «الدولة يجب أن تعطينا»، لكن هل نحن مستعدون لسؤال أنفسنا ماذا قدمنا نحن للدولة؟».

الدكتورة أسرار:

«صباح الخير جميعًا، هناك نقطة أشارت إليها الدكتورة ملاك سأعرض عليها بشكل سريع وهي تنمية الموارد البشرية، قد تكون قد تحدثت عن هذا الموضوع بصورة عامة أو بالتفصيل، لكنني فقط أود إضافة كلمة واحدة: نحن ما زلنا نعتمد بشكل كبير على العمالة الوافدة، وقد تطرقنا إلى هذه المسألة في أكثر من لقاء، وأعتقد أنه من الضروري أن نجد حلاً لهذه القضية، على سبيل المثال، في البحرين والسعودية، بدأ المواطنون يعملون في العديد من الوظائف التي

كان يُعتقد أنها لا تناسبهم.

في دول أخرى مثل الإمارات والكويت وقطر، قد تكون الصورة مختلفة، ولكن يجب أن نعمل على تنمية العنصر البشري؛ بحيث يصبح قادرًا على العمل في مختلف المجالات، هذه قضية ثقافية بحتة؛ حيث ما زال هناك تصور سائد بأن المواطن لا يعمل في بعض الوظائف، وأعتقد أن هذه نقطة مهمة في موضوع التنمية.

كذلك كان بودي أن أسمع المزيد عن دور الفن في التنمية، إذ أن للفن دورًا كبيرًا في تهذيب الذوق العام وصقله، كما يسهم في فهم القضايا الاجتماعية، لقد نقل رواد الفن في الخليج الكثير من القضايا المحلية إلى العالم العربي ثم إلى العالم أجمع من خلال أعمالهم الفنية، الفن هو لغة عالمية يفهمها الجميع، وأعتقد أن هذا الموضوع يستحق مزيدًا من الدراسة والتفصيل، مؤخراً كنت في الصين لمدة أربعة أشهر لتمثيل الكويت في أحد البرامج، وأثناء مكوثي هناك كنت مندهشة بكل شيء، كنت أخبرهم بأن الإعلام في بلادهم ضعيف، وضرورة نقل كل ما يحدث في الصين عبر الفن والإعلام.

الإعلام والفن هما وسيلتا التواصل الأساسيتان اللتان تسهمان في نشر الثقافة والوعي، فبدونهما يصعب على العالم معرفة ما يحدث في أي دولة؛ على سبيل المثال ما الذي كنا سنعرفه عن السعودية، إذا لم نكن نشاهد الأخبار عبر التلفاز أو السوشيال ميديا؟ لكن الدول التي تفتقر إلى إعلام قوي أو دور فني بارز لن تحقق تنمية حقيقية، مهما كان تقدمها في السياحة أو غيرها.

التنمية لا تتحقق في دولة معزولة عن بقية العالم؛ فهي تحتاج إلى التعاون والشراكات الدولية، ولا يمكن أن يحدث ذلك من دون وجود فن وإعلام قويين، أعتقد أن هذه نقطة مهمة.

وأخيرًا؛ أشادت الدكتورة فوزية بالتغيير، وأود أن أضيف أننا في مجتمعاتنا الخليجية نرى أن التغيير هو الذي دفع عجلة التنمية. ففي السابق، كان الجيل السابق يميل إلى الصمت، وكان طاعة الكلمة السائدة، ولكن الآن جاء الشباب بثقافة مختلفة، نرى اليوم أن العديد من القياديين أصبحوا من الشباب، وهو أمر غير مألوف في الماضي؛ إذ كان يُعتقد أن القيادة تتطلب سنًا متقدمة. كما تغير دور المرأة أيضًا، فبعد أن كانت تلتزم الصمت، بدأت تطالب بحقوقها ولم تعد تقبل أن يُهضم حقها؛ وبالتالي فإن التغيير الثقافي هو المحرك الأساسي للتنمية، ويجب على الحكومات والقيادات أن تتكيف مع هذا التغيير وتواكبه. شكرًا جزيلًا».

الأستاذ زياد:

«شكرًا سيدي الرئيس. أنطلق من النقطة التي ذكرها الدكتور فهد الحارثي، التي كانت قد تم مناقشتها سابقًا في ملتقى أسبار حول تسليع الثقافة. نحن اليوم نتحدث عن دور الثقافة في مجتمع المعرفة، والتوجهات العالمية التي تشير إلى تحول الثقافة إلى سلعة، الرأسمالية تستمر في الضغط في هذا الاتجاه، شاء من شاء وأبى من أبى، هذا هو المسار الذي يبدو أنه قادم.

قبل عدة سنوات، حضرت في الصين مؤتمرًا كان عنوانه «صناعة الثقافة»، وهو يشير إلى أن الثقافة ستتحول إلى صناعة، وبالتالي ستصبح جزءًا من دوامة الرأسمالية؛ حيث يكون البيع والشراء والتبادل السلعي هو السائد. هنا يطرح السؤال: ما هو موقف المثقف من هذا التحول؟ وماذا عن المنتدى الثقافي الذي نجتمع فيه الآن، ما هو موقفنا من هذا التغير؟ هل سنظل نرى الثقافة كعنصر نخبوية محصور في فئة معينة من المجتمع، أم أنها ستتحول لتصبح سلعة كالعديد من السلع الأخرى؟ أعتقد أن هذا الموضوع يستحق المناقشة في أحد المنتديات القادمة، كما أن هذا يرتبط بمفهوم مجتمع المعرفة والتحولات التقنية التي تطرأ عليه، وقد رضخت اليونسكو لهذه التحولات، وأصبحت الآن تتحدث عن الثقافة كصناعة وليست مجرد رفاهية أو تفكير نخبوي.

النقطة الثانية نحن نتحدث عن التنمية في المجتمعات الخليجية أو في المجتمعات بشكل عام، وأعتقد أننا بحاجة في مجتمعنا الخليجي بشكل خاص إلى مناقشة الحدود الفاصلة بين التنمية والرفاهية، هناك مؤشرات خطيرة على تقلص الطبقة الوسطى، وتحول المجتمع إلى فئتين فقط: إما أغنياء، أو فقراء، وهذا يشكل تهديدًا حقيقيًّا لأي مجتمع؛ من جهة أخرى فإن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت تنقل لنا ظاهرة التفاهة؛ حيث نجد البعض يحققون ملايين من خلال محتوى تافه، وبعضهم يعتقد أن هذه التفاهة هي جزء من صناعة الثقافة. هذه مسائل يجب أن يتم تحريرها وتوضيح الفروقات بشأنها.

وأخيرًا؛ أود أن أتفق مع الدكتورة بهية، رغم تحفظ الدكتور إبراهيم البعيز، وأؤكد على أهمية وجود مراجع خارجي كما ذكر أحد المعلقين أمس، نحتاج إلى ضيف خارجي يأتي ليقيم ما الذي حققه المنتدى، وما هو الأثر الذي أحدثه خلال اثنين وأربعين عامًا، يجب أن نعرف مدى التأثير الذي أحدثه المنتدى خلال هذه الفترة، وما الذي يمكن أن يحدث في الأربعين سنة القادمة أيضًا.

لا بد من مراجعة أثر المنتدى؛ حتى لا يصبح مجرد ملتقى سنوي يتناول قضايا متعددة، ولكن

لا تصل هذه الأفكار إلى المجتمع بشكل أعمق، ليس بالضرورة أن تكون هذه الأفكار موجهة للمؤسسات الحكومية، ولكن الأهم أن تتغلغل في المجتمع بكل فئاته وقنواته المختلفة. شكرًا».

الدكتورة موضي:

«أود أن أطرح نقطتين أساسيتين؛ الأولى تتعلَّق بما نوقش من الأمس إلى اليوم حول التحول الثقافي، أعتقد أن التحول الثقافي يجب أن يُفهم كأسلوب حياة وليس كسلعة.

شخصيًّا لا أوافق على تسليع الثقافة؛ بل أرى أن الثقافة يمكن أن تُجبَر وتُعزز، لأنها في جوهرها أسلوب حياة ينطوي على جوانب اجتماعية، اقتصادية، وفنية، وغيرها.

هناك أسلوبان رئيسيان في تطور المجتمعات الثقافي: الأول هو التطور التاريخي الذي يدفع المجتمع نحو مراحل ثقافية أرقى. في هذا السياق، يمكننا الإشارة إلى الكويت والبحرين كمثالين. البحرين سبقت الكويت في هذا المجال في مجال الحريات والثقافة والعلم والانفتاح على العالم تاريخيًّا، وكذلك عمان كانت في هذا الاتجاه. أما الأسلوب الثاني فهو القرار السياسي، وقد جربت بعض الدول هذا الأسلوب لتوجيه المجتمعات نحو التغيير الثقافي، كما في حالة قطر والسعودية؛ حيث كان الدفع بالتغيير من خلال القرارات السياسية التي هدفت إلى ارتقاء المجتمع ثقافيًّا.

في النهاية، الهدف من هذين الأسلوبين كان هو تحسين المستوى الثقافي للمجتمع، سواء كان ذلك عبر التطور التاريخي أو عن طريق التغيير الناتج عن قرارات سياسية. وفي هذا السياق، قد يبدأ التغيير في بعض الأحيان بالمظاهر المادية، مثل الفن والحفلات، وهذا هو الأسلوب الأسهل، الذي يستهدف بشكل رئيسي فئة الشباب في مجتمعاتنا، الذين يشكلون أكثر من ٤٢٪ من المجتمع، وهو بالتأكيد طريق جيد. الإمارات أيضًا لم تكن بعيدة عن هذا النهج، فقد دمجت بين القرار السياسي والتطور التاريخي في الشارقة.

كل هذه النماذج تستحق الدراسة والتأمل بشكل دقيق، كما ذكر الدكتور محمد الرميحي في بداية حديثه، فإن مظاهر الثقافة التي أشار إليها هي في الحقيقة تعبير عن الثقافة كأسلوب حياة، وليست مجرد سلعة، على الرغم من أن بعض المظاهر الفنية قد تُعتبر سلعة، إلا أن المظاهر الثقافية الأخرى هي تعبير حقيقي عن أسلوب حياة وتغيير اجتماعي جوهري.

من النقاط المهمة أيضًا التي يجب أن نركز عليها هي القيم الأساسية في ثقافتنا الخليجية؛

على سبيل المثال، دور المرأة في هذه الثقافة، رغم التطور التاريخي في بعض المجتمعات مثل البحرين والكويت، إلا أن المرأة لا تزال في مراتب متأخرة مقارنة بالرجل في العديد من المجالات، سواء في الترقيات، القوانين، الحقوق المدنية، والكثير من القضايا الأخرى، من الضروري أن نعزز مكانة المرأة ونمكنها في المجتمع بشكل أوسع لنكون قادرين على القول إننا مجتمع مثقف بمعايير حقيقية.

أخيرًا؛ لا بد من أن نأخذ في اعتبارنا السياق التاريخي لهذه التغيرات، وألا نخلط بين تطورات تاريخية مختلفة. كما ذكرت في البداية، هناك مسألة مهمة تتعلق بالمنتدى. منذ اثنين وأربعين عامًا ونحن نناقش نفس القضايا، فهل من جهة تقوم بمراجعة عملنا؟ من المهم أن نراجع أنفسنا ونقيم أثرنا، كما أن الشباب الذين نرغب في التواصل معهم لن نتمكن من الوصول إليهم في القاعات التقليدية، سواء في الماضي أو حتى في الوقت الحاضر، فالتواصل عبر منصات التواصل الاجتماعي أصبح أقرب وأسرع للوصول إليهم، وأصبحنا نتفاعل معهم أونلاين بدرجة أكبر. شكرًا لكم».

الدكتورة أماني:

«سعيدة بتواجدي اليوم بين قامات اعتدنا مشاهدتها على شاشات التلفاز، وأشكر الدكتور فهد على دعوته الكريمة لي لحضور هذا اللقاء المميز.

يوم أمس تم طرح أوراق هامة ناقشت دور التنمية، وأود أن أشارككم وجهة نظري ليس كمفكرة أو مربية أو حتى كخليجية سعودية؛ بل كأمٍّ تواجه تحديات كبيرة نتيجة التغيرات السريعة في الثقافة ودورنا كأولياء أمور في تربية أبنائنا.

أما عن تعريف الثقافة من منظوري الشخصي، فهي عبارة عن سلوكيات يتعلمها الفرد من خلال انخراطه في مجتمعه، بتأثير من الدين والقيم والأخلاق والتعليم والمجتمع؛ كل هذه العوامل تنعكس بشكل مباشر أو غير مباشر على ثقافتنا.

اليوم فتحت التنمية لنا آفاقًا للتعرف على ثقافات مختلفة؛ ولذلك من الضروري أن نكون حريصين في اختيار الثقافة التي نقتبسها ونتعلم منها، وفي الوقت ذاته أن نتصدى للثقافات التي تتناقض مع قيمنا ومبادئنا كخليجيين وعرب ومسلمين، يجب أن نحدد بوضوح من البداية الثقافات التي يجب أن نتواءم معها ونتقبلها، وتلك التي يجب أن نقول لها «توقفوا»؛ لأنها لا

تتناسب مع مجتمعنا.

ومن ناحية أخرى، إذا نظرنا إلى التطور الحاصل من منظور البحث العلمي، سنجد أن هناك العديد من المشكلات التي حاولت التنمية حلها. ولكن، ما هي المشكلات التي يمكننا استيعابها والتأقلم معها؟ وما هي البحوث التي يمكن أن نطورها لتكون حلولاً لمشكلاتنا الخاصة، بما يتناسب مع واقعنا الخليجي؟

أعلم أنني أطلت في الحديث، لكن هذا موضوع مهم؛ حيث أن بعض الحلول البحثية قد لا تتناسب مع مجتمعاتنا ولا تلائم ثقافتنا، وبالتالي يجب أن نكون واعين لما نختاره، ولأي من هذه الحلول ينبغي أن نأخذ به. شكرًا لكم».

الدكتورة مشاعل:

«شكرًا لبناتنا العزيزات روان وسلطانة وبقية الفريق في مركز أسبار على دعمهم المتواصل، وجزاكم الله خيرًا على جهدكم الكبير.

في حديثي أود أن أذكر نقطة استفزتني صراحة، وهي المدينة الفاضلة التي ينادي بها الدكتور محمد الرميحي، والتي يراها المثقف فيها يمثل نموذجًا محددًا، أود أن أستشهد بما ورد في كتاب «الهويات القاتلة» لأمين معلوف؛ حيث يوضح أن الهويات ودوائر القيم واسعة وتسمح بالاختلاف، هذا بعدان مهمان لم يتم التطرق إليهما في الأوراق المقدمة أو النقاشات التي دارت.

البعد الأول: السماح باختلاف الآخر عني وأن يكون له الحق في أن يكون مطيعًا، فليس بالضرورة أن يكون الجميع متمردًا أو صاحب سؤال مشاغب، قد يكون المسالم أيضًا له الحق في أن يختلف عني دون أن يُنتقد أو يُعتبر غير منفتح.

البعد الثاني: المقارنات وأفعال التفضيل التي تحدث عنها الدكتور ملك. نحن في دول الخليج لسنا بحاجة إلى هذه المقارنات المستمرة. السباق المحموم بين الدول لا يفيدنا، نحن نبحث عن التحول والتغيير بطريقة بناءة، وليس عن سباق يضعنا في مقارنة معيارية قد تقتل الاختلاف وتحد من التمايز بين الدول والثقافات والشعوب. وشكرًا لكم».

الأستاذ حسن مدن:

«شكرًا جزيلًا. الحقيقة كانت جلسة عصف ذهني مفيدة بما طرح فيها من أفكار؛ بعض الأفكار التي كانت تدور في ذهني وردت بصورة أفضل مما كنت أعبر عنها على لسان الدكتورة ملاك والدكتورة موضي وأيضًا الدكتور زياد.

أود أن أتناول دور الدولة عندما نتحدث عن التنمية الثقافية وارتباط الثقافة والمعرفة بالتنمية، لا شك أن المجتمع المدني والمؤسسات الثقافية لها دور كبير، ولكن الجزء الأكبر من هذه المسؤولية يقع على الدولة بصفتها صاحبة القرار السيادي.

أرى أن مجتمعات الخليج، رغم الصورة النمطية المأخوذة عنها بأنها مجتمعات محافظة وأقرب إلى الماضي منها إلى المستقبل، ليست كذلك، هذه الصورة غير دقيقة، مجتمعات الخليج جاهزة للحداثة، لكنها تحتاج إلى قرار سيادي يقود هذه المجتمعات نحو المستقبل.

عندما تتخذ الدولة موقفًا مترددًا، يتأرجح بين التقليد والحداثة، فإننا لن نحقق التقدم المنشود، أنا لا أدعو إلى تجاهل خصوصيات مجتمعاتنا وتقاليدها وثقافتها الدينية، فهذه كلها أمور يجب احترامها، لكن يجب أن نعي أن الحداثة ليست ضد التقاليد، الحداثة في الصين لم تتعارض مع تقاليد الصين، وكذلك في اليابان والهند، فلماذا نواجه نحن هذه المشكلة عندما نتطرق لموضوع الحداثة؟

ما نشهده الآن في مجتمعاتنا – كما عبرت عنه الدكتورة ملاك بشكل جميل – هو تحديث وليس حداثة، التحديث يعني تحسين البنية التحتية والخدمات، ولكن الحداثة تتعلق بالبنى الفكرية والمؤسساتية، وهذا هو الأهم، صحيح أنه من الرائع أن يكون لدينا مدن متطورة وخدمات متميزة، وهذا سبب للفخر، لكن هل يعني ذلك أننا وصلنا إلى الحداثة؟ أعتقد أن هناك فارقًا شاسعًا بين ما حققناه وما نطمح إليه.

في هذا السياق، لن يكون بإمكان أحد تحقيق هذه التطلعات سوى الدولة، المجتمع جاهز لذلك، لكن المجتمع وحده لن يستطيع فرض ذلك لأنه لا يمتلك السلطة السياسية والسيادية لتحقيق التغيير. ربما النموذج الذي نراه في السعودية اليوم هو المثال الأوضح؛ عندما يتخذ القرار السياسي ويلتقط حاجة المجتمع وجاهزيته، يصبح التغيير أكثر يسراً وسهولة مما لو تُرك الأمر للمجتمع بمفرده. وشكرًا لكم».

الأستاذ عبد الله بوحليقة:

«شكرًا سيدي الرئيس. أولًا، أشكر الدكاترة على إثرائنا في هذا المنتدى الطيب؛ أما بالنسبة للمداخلة، فأتوجه بالشكر للدكتورة ملاك، لقد طرحتي موضوع الهوية الخليجية والهوية الوطنية، وأعتقد أنه من الضروري توضيح الفرق بين هاتين الهوية، أنا كمستقبل أو متلقٍ للمعلومات، لم أتمكن من فهم الفرق بينهما بوضوح، رغم أن المصطلحين قد يبدوان بسيطين، الهوية كما نعرف هي ما يتعلق بالفرد، ولكن هناك تمييز بين الهوية الوطنية والخليجية كما ذكرتِ، فهل يمكن توضيح الفرق بينهما؟ وشكرًا.

الدكتورة أمينة:

«تعقيب أخير: التغيرات الاجتماعية والثقافية هي سُنة من سُنن الحياة، وهذه الجلسة اليوم هي جزء من عملية إعادة النقاش والهندسة الحياتية التي تحدث في جميع المجالات، بما في ذلك الفكر والثقافة والفنون.

هذه الجلسة هي انعكاس طبيعي لهذه العملية، فيما يخص الهوية أعتقد أن المواطن الخليجي هو مواطن عالمي بامتياز، فقد تقبلت هذه المنطقة جميع الثقافات على مر العصور، وأصبح المواطن الخليجي يتفاعل مع جميع الثقافات ويتلقى المعلومات والمعطيات أكثر من أي كتلة عربية أخرى، نحن نعتز بهذا الانفتاح الثقافي، وندرك أهمية الحفاظ على هويتنا الخليجية في ظل هذا التنوع الثقافي؛ لذلك هذا النقاش حول الهوية؛ سواء كانت وطنية، خليجية أو إسلامية، هو نقاش حر وضروري، ويجب أن يستوعب جميع الأبعاد، أنا أحيي المواطن الخليجي الذي يبقى منفتحًا على جميع الثقافات. وشكرًا جزيلًا».

الأستاذ محمد الكواري:

«ثلاث نقاط سريعة:

أولًا، أتوجه بالشكر والتقدير للدكتور فهد وزملائه في مركز أسبار على جهودهم الكبيرة.

ثانيًا، موضوع الرؤية من الخارج، وهي قضية أثيرت في هذه الندوة، وهناك مؤشرًا فعالية لهذا المنتدى؛ الأول، الاستمرار لمدة اثنين وأربعين سنة من الاجتماعات يُظهر وجود رغبة وحاجة

وفاعلية لهذا الموضوع. الثاني، النجاح في تنظيم المنتدى في المملكة العربية السعودية والدعوة لإعادته هناك، وهو أمر يعكس النتائج الإيجابية المتوقعة للمنتدى وتحقيق أهدافه.

أما بالنسبة للورقة، فأنا ممتن لمداخلات الإخوان والأخوات المشاركين، وأؤكد أن الأفكار والإضافات التي طرحت ستُحدث تغييرات كبيرة فيما ذكرناه. وشكرًا لكم».

الدكتور يعقوب الكندري:

«شكرًا رئيس المنتدى، شكرًا رئيس الجلسة، وشكرًا للدكتور فهد رئيس مركز أسبار، وأيضًا الشكر الجزيل لأخي العزيز الدكتور خالد الجابر.

اليوم وأمس، كنا نتحدث عن مفهوم الثقافة من عدة مستويات ومنطلقات وأبعاد مختلفة؛ حيث تطرقنا إلى الهوية الاجتماعية والوطنية، والمواطنة، والسلوكيات، وهذا صحيح، إذ تتداخل هذه الأمور في الإطار العام للثقافة.

قد نكون في البداية بحاجة إلى تحديد التعريف الإجرائي للثقافة؛ لأن هذا المفهوم واسع ومتنوع، ولا يوجد تعريف شامل واحد له، تمامًا كما الحال مع غيره من العلوم الاجتماعية.

واحدة من التعريفات الأكثر شهرة هي تعريف إدوارد تايلور الذي يعتبر الثقافة «الكل المركب» الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفنون والأخلاق والقانون والعادات التي يكتسبها الفرد كعضو في المجتمع. وبالتالي، تدخل المعرفة، المعتقدات، الفنون، الآداب، الأخلاق، والقانون ضمن مفهوم الثقافة.

رغم اختلاف الأبعاد التي تحدثنا عنها، إلا أننا في النهاية اتفقنا على ربط الثقافة بمعنى المعرفة في هذا الملتقى؛ ولذلك تطرقت ورقتي إلى ضرورة تقييم المعرفة في دول مجلس التعاون وكيفية ترقيتها؛ لأننا لا يمكن أن نجد حلولًا إلا إذا وضعنا يدنا على المشكلات، وهي الأساس في إيجاد الحلول.

من دون شك لا يمكن أن تتحقق أي تنمية دون وجود منظومة معرفية علمية رصينة في هذه الدول، فلا يمكن لأي دولة أن تتقدم أو تنمو دون هذه المنظومة، ولا يمكن أن تحدث تغيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية من دون أن يكون هناك تغير ثقافي يعكس هذا التحول. وشكرًا».

الدكتور محمد السويدي:

«أشكر الدكتور محمد السويدي على مداخلته القيمة، في البداية، أود أن أتوجه بالشكر الجزيل لإدارة المنتدى ومركز أسبار وأعضاء المنتدى الكرام على ما قدموه من ملاحظات ورؤى.

بالفعل كان هناك تنوع في المشاركين بين الأكاديميين وذوي الخبرة في المجالات الثقافية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لدي اقتراح للدورات القادمة في المنتدى، خصوصًا مع التغيرات الكبيرة التي تشهدها معظم دول الخليج والتحديات الكبرى التي تواجه المنطقة، أقترح أن يكون هناك لقاء مستقبلي يناقش السياسات الثقافية في دول الخليج في العصر الحالي.

من خلال مناقشة السياسات الثقافية، ومع وجود شركاء من مراكز دراسات مثل مركز أسبار والمراكز الأخرى المتقدمة، أعتقد أن التغيير سيكون ممكنًا، وسيتم تبادل نقاشات أكثر تركيزًا حول السياسات الثقافية الخليجية؛ خاصة في ظل التوجهات الحديثة نحو العصر الرقمي وعصر المعرفة، مما سيتيح الفرصة لطرح أطروحات تفيد أصحاب القرار في التغيير والتنمية المستدامة. وشكرًا لكم».

الأستاذ جمال فخرو:

شكرًا جزيلًا! الآن انتهيت من المرحلة الأولى من الحوار، والكل أخذ كلمته وباقي عندنا حوالي (١٥) دقيقة من الوقت، ويمكن لمن يطلب الكلمة مرة ثانية، فليتفضل ويطلبها.

الدكتور محمد الرميحي:

«أولًا، أعتذر من السيد الرئيس لطلب الكلمة مرة أخرى، ولكن الحقيقة قيل في الحوار موضوعات إذا مررنا عليها بسرعة أخشى أن نخرج بانطباع غير صحيح ومن ضمنها:

١. أنا لدي تعريف خاص للثقافة، وأرجو أن يتبناه بعض الزملاء بأن الثقافة هي تلك السلوكيات التي يتبناها الإنسان العاقل والتي تدفعه لعمل شيء أو تمنعه من عمل شيء، وهذا بجانب تعريف تايلور إذا سمحت لي يا يعقوب.

٢. ليأذن لي السيد الدكتور مدن، فقط أخالفه في موضوع الصين واليابان؛ نحن نسمع دائمًا بأن الصين لم تغير ثقافتها وأن اليابان لم تغير ثقافتها، ولكن هذا غير صحيح، اليابان بالفعل غيرت ثقافتها من ملكية مطلقة إلهية وإله يعبد إلى ديمقراطية حديثة فيها أحزاب ومؤسسات، وبالتالي علينا أن نأخذ هذا في الحسبان، كما أن في الصين لديهم نظام الكفاءة؛ حيث أن الزعيم الذي يقود الصين اليوم بدأ من مستوى محلي ثم ارتقى تدريجيًّا عبر النظام الإداري التقليدي المعتمد على الامتحانات، فالقضية لم تكن انقلابًا جذريًّا؛ بل هي عملية تغيير ثقافي تدريجي تبنى الحداثة وترك بعض القضايا الاجتماعية العامة.

٣. نحن في دول الخليج، وبسبب التراكم المعرفي التعليمي الذي نمتلكه، لدينا أفراد متميزون في المجتمع، ولكن ما كان ينقصنا هو «المايسترو»، وأعتقد أن السعودية الآن بدأت في ظهور هذا المايسترو، لكن ما يحتاجه هو مأسسة هذه الجهود وتحويلها إلى مؤسسات تضمن الاستمرارية والتطوير المستدام.

أرجو أن يكون هذا الكلام مفيدًا.

الدكتور إبراهيم البعيز:

«شكرًا جزيلًا، بالأمس واليوم أيضًا ما ذكرته الدكتورة أماني وأيضًا تلميح لما ذكرته الدكتورة أمينة، أروي قصة طريفة حصلت لي عندما ذهبت إلى الولايات المتحدة للدراسة، كان تقريبًا في السنة الأولى، وكان اتجاهي كما يقولون بالمثل الشعبي «جاي بقراطيسه»، المقرر الذي كنت أدرسه كان عن الاتصال الثقافي، بمعنى التواصل مع الثقافات الأخرى وما إلى ذلك، كانت حلقة دراسية، وكان مطلوبًا من كل الطلاب أن يكتبوا في كل لقاء أسبوعي ورقة تتناول القراءات التي تمت، كان الأستاذ يختار ورقتين: أفضل ورقة وأسوأ ورقة. في ذلك اليوم وجدت في صندوق بريدي أن ورقتي تم اختيارها، وطبعًا كنت قد تعبت عليها وكنت أظن أنها ستكون هي أفضل ورقة.

قبل الدخول إلى قاعة الدرس، كان الأستاذ قد وصل وشكرته على اختيار ورقتي، قال لي: «أتظن أنني اخترتها لأنها أفضل ورقة؟» فقلت مزهوًا: «نعم، لأنها أفضل ورقة». قال: «لا، أنا اخترتها لأنها أسوأ ورقة». والسبب في ذلك؛ ما هي الجدلية؟ كانت الجدلية هي نفسها التي تحدث عنها بعض الإخوان والأخوات أمس، واليوم تطرقوا لها أيضًا ما تفضَّلت به الدكتورة أماني والدكتورة

أمينة في قضية أن نأخذ من الغرب أو نأخذ من الآخرين الأفضل، ونترك ما لا يتناسب معنا. فكان يرد علي قائلًا: «أنت لست في سوق مركزي (سوبر ماركت) تشتري طماطم وتنتقي؛ بل تأخذ الصندوق كله بما فيه».

هنا جوانب سلبية بالطبع مع التمدن والحداثة ومع هذه المواقف، ولكن علينا أن نقبل أيضًا الثمن الذي ندفعه مقابل هذه الجوانب السلبية، ليس بالضرورة أن نكون - كما تفضلت الدكتورة مشاعل – نسعى لتحقيق المدينة الفاضلة التي لا يوجد فيها أي أخطاء. وشكرًا».

الدكتور حسن:

«شكرًا أستاذ جمال، وشكرًا لأستاذنا الكبير الدكتور الرميحي الذي تعلمنا منه الكثير. ولكن يبدو أنني بحاجة إلى توضيح فكرتي بشكل أفضل إذا لم أوصلها كما يجب، بدليل أن فهمها كان مختلفًا عما قصدته. ما أشرت إليه وما أردت قوله بالأحرى هو أن المجتمعات، وخاصة في آسيا وحتى في أوروبا - مثلًا النموذج الروسي - لديها خصوصية غير الخصوصية الغربية، ولكنها لم تجد تناقضًا في ذلك.

لم تتخل الصين مثلًا عن أوجه خصوصيتها الثقافية والمجتمعية، وكذلك ينطبق هذا على الهند واليابان، عندما تذهب إلى اليابان، تجد النموذج الغربي بالتأكيد، ولكنهم استطاعوا أيضًا أن يوفقوا بين نموذجهم الخاص في الحداثة الذي يناسب ظروفهم وثقافتهم وتقاليدهم. وهذا ينطبق على العديد من البلدان.

المشكلة في ثقافتنا العربية أننا إما شغوفون بالغرب أو منغلقون على أنفسنا، لماذا نضع أنفسنا في هذه الثنائية؟ هناك العديد من المجتمعات التي تستطيع أن تشق طريقها نحو الحداثة وفق خصائصها وثقافتها الخاصة، وهذا ما أردت قوله.

وشكرًا مرة أخرى لدكتورنا العزيز الذي تعلمنا منه الكثير من كتبه ومؤلفاته، ولا زلنا نتعلم. شكرًا».

الدكتور خالد الجابر:

«ما سمعته اليوم أسعدني للغاية، وأتمنى ألا تقتصر مساهماتنا على اللقاء السنوي الذي نطرح فيه أفكارنا ورؤانا، ثم نغفل عنها طوال العام حتى نلتقي مجددًا لنكرر نفس النقاشات والأفكار. قناعتي، وأنا أتحدث عن الكتلة التي نأمل أن نتمثلها، هي أنه بينما تحدثتُ عن عشرة أشخاص أسهموا في بناء مفاهيم الحداثة وما بعد الحداثة، فإننا اليوم أكثر من عشرة، ولكنني أتمنى من الجميع أن يكونوا جزءًا فعالًا في الحراك الجاري في المنتدى.

كما سمعنا اليوم، لا بد للمنتدى أن يكون حيًّا في عمله، ولكن على الجميع أن يشارك فيه، لا أن يقتصر على مجلس الإدارة وحده، فالمنتدى ليس ملكًا لأشخاص معينين، وإنما هو مسؤولية مشتركة بيننا جميعًا، نحن جميعًا يجب أن نكون جزءًا من هذا الحراك، وأن نسهم في اقتراح الأفكار والرؤى الجديدة للندوات والمؤتمرات المستقبلية.

اليوم سمعنا فكرتين جديرتين بالاهتمام؛ الأولى هي دعوة الكتلة النسائية إلى تبني قضية تمكين المرأة في الخليج، وهذه فكرة رائعة، ويجب أن نعمل على تنظيم مؤتمر يتناول هذا الموضوع؛ حيث نستمع لآراء النساء وتصوراتهن حول التغيرات التي حدثت على مدار خمسين عامًا في معظم الدول الخليجية.

أما الفكرة الثانية، فقد تمثلت في الحديث عن دور مراكز الدراسات في الخليج، مثل مركز أسبار؛ حيث أشار الدكتور يعقوب إلى تطور هذه المراكز التي أصبح عددها يقدر بالمئات، وبالتالي فإننا مطالبون اليوم بالتفكير في كيفية تفعيل دور هذه المراكز في تنمية المجتمع ورفد المنتدى بأفكار جديدة.

لذلك، لا بد أن تخرج الأفكار والمقترحات منكم، أنتم المشاركون في المنتدى، وأن ترفعوا هذه الأفكار لمجلس الإدارة، فليس من المعقول أن ننتظر أن يكون المجلس هو من يطرح الأفكار فقط. هذه المسألة بحاجة إلى تفاعل وتعاون من الجميع.

وفيما يتعلق بقضية اللولبية، فإن الأفكار تدور وتعود، وهذا أمر طبيعي، لكن هناك مسألة أخرى لا زلنا نناقشها؛ وهي قضية الانفتاح على المجتمع. هل نحن بحاجة إلى الانفتاح أكثر؟ أم أن البقاء في الغرف المغلقة أكثر أمانًا؟ هل سنشعر بالراحة إذا تبنينا أفكارًا تتجاوز التقليدية مثل؟ كما أننا نشهد بروز بعض التغريدات على الإنترنت التي قد تفسر بطريقة مختلفة من قبل الآخرين، مما يثير تساؤلات بشأن فاعلية انفتاحنا على المجتمع.

عندما نتحدث عن دورنا في خدمة المجتمع عبر وسائل الإعلام، لا بد أن نتساءل: ما هو النهج الذي نريد أن نتبعه؟ ما هي الأفكار التي نرغب في إيصالها؟ وكيف نريد أن تظهر رؤانا للمجتمع؟ هذه هي الأسئلة التي ينبغي أن نطرحها، ونناقشها، ونعمل على بلورة إجابات واضحة وفعالة لها».

الدكتورة فوزية:

«كنت فقط أعلق على ما ذكره الدكتور حسن؛ فهل لنا أصلًا خيار في أن نقبل أو لا نقبل بما يحدث من تغييرات؟ في الواقع، لا أعتقد أن هناك خيارًا في هذا الأمر، وأستغرب من البعض الذين يطرحون فكرة أننا بحاجة إلى نموذج ثقافي نركز عليه.

اليوم، لدينا وسائل التواصل الاجتماعي التي تفتح أمامنا أبواب العالم بأسره، وعلينا أن نواجه هذا الانفتاح العالمي؛ لذا لا ينبغي أن يكون هذا الموضوع محل نقاش. السؤال الأهم هو: كيف نستطيع أن نتعامل مع هذا التحول؟ وكيف يمكننا أن نساعد الأجيال القادمة على التكيف مع هذه التغييرات، مع الحفاظ في الوقت ذاته على خلفياتنا الثقافية والدينية التي نعتقد أنها تتناسب معنا؟ شكراً جزيلاً».

الدكتورة بهية:

«شكرًا جزيلًا. لدي تعليق بسيط لا يتعدى دقيقة على ما ذكره الدكتور خالد بشأن عقد لقاء لبحث موضوع المرأة، إنها فكرة جميلة، ولكن لدي تحفظ على مصطلح «تمكين المرأة».

عندما نتحدث عن تمكين المرأة، كأنما نؤكد على أنها ما زالت قاصرة وتحتاج إلى تمكين لكي تكون شريكًا في مسار التنمية، وهذا تعبير غير دقيق، المرأة في دول الخليج أصبحت متمكنة بالفعل، وقد حققت الكثير من الإنجازات؛ لذا يجب علينا أن نستبدل عبارة تمكين المرأة وننظر إليها كشريك أساسي في المجتمع، فهي لا تحتاج إلى تمكين؛ بل إلى نظرة جديدة تجاه وضعها. شكراً لكم».

الدكتور سعد:

«الحقيقة أن اللقاء كان ممتعًا ومفيدًا؛ حيث جمع هذه الكوكبة المميزة من الحضور الذين أثروا هذا اللقاء بأفكارهم القيمة ومقترحاتهم الثرية، وأخص بالشكر الزملاء الذين شاركونا من دول الخليج، والذين تحملوا مشاق السفر من أجل الحضور والمشاركة الفاعلة، كما أوجه الشكر موصولًا للإخوة الذين قدموا الأوراق وأعدوها بعناية، وقد خضعوا لما دار حولها من نقاشات ومداخلات، وآمل أن يكونوا قد استفادوا من هذه الأطروحات لإثراء أوراقهم، خاصة وأن هذه الأوراق ستتحول في النهاية إلى كتاب.

كما أود أن أتوجه بالشكر لمركز أسبار، وعلى رأسه الأخ الدكتور فهد الحارثي، على كل ما قدموه من دعم ومؤازرة لإقامة هذا المنتدى في الرياض، وحرصهم الكبير على إنجاحه، ولا أنسى أن أشكر كل من عمل في خلف الكواليس، رغم أنني قد لا أذكر الأسماء، ولكن الدكتور فهد ذكرهم جميعًا. فجزاهم الله خيرًا على جهودهم القيمة.

وفي ختام هذا اللقاء، أدعو الله سبحانه وتعالى أن يوفق الجميع، وأن يعودوا إلى بلدانهم سالمين غانمين، نطمح - إن شاء الله - أن نلتقي بهم في اللقاء المقبل، بحول الله وقوته».

--- نهاية الجلسات ---

منتدى التنمية الخليجي
Gulf Development Forum